

الحزب الشيوعي السوداني
استراتيجية
الثورة
الوطنية
الديمقراطية
السودانية



المنجزات الفكرية والسياسية للمؤتمر الرابع للحزب
والصراع ضد التيار الانتهازي اليميني (أكتوبر ١٩٦٢ - أكتوبر ١٩٧٠)

الحزب الشيوعي السوداني
استراتيجية
الثورة
الوطنية
الديمقراطية
السودانية



الحزب الشيوعي السوداني
استراتيجية
الثورة
الوطنية
الديمقراطية
السودانية



المنجزات الفكرية والسياسية للمؤتمر الرابع للحزب
والصراع ضد التيار الإلتهافي اليميني (أكتوبر ١٩٦٢ - أكتوبر ١٩٧٠)

تقديم

استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية

نحاول في هذا الكتاب ان نقدم دليلا لنضال اليسار السوداني عبر هذه السنوات العاصفة من كفاح القوى التقدمية السودانية - وطنيتها الحزب الشيوعي السوداني ، وتطور الفكر الثوري السوداني واغتنامه بالممارسة والتجربة وقد اخبرنا - كيداية - الحدث الهام والاساسي وهو المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني « أكتوبر ١٩٦٧ » والوثيقة التاريخية التي اجازها « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » ، لامها في مجموعها - الى جانب انها تشكل وثيقة للنضال وتطرح قضايا الاستراتيجية والتكتيك :

● تحوي تحليلا للحقائق المعاصرة في الوضع العالمي ، وفي العالم الثالث مؤكدة ان النهوض في الحركة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني هو سمة عصرنا ،

● تقدم تحليلا للوضع في العالم العربي والقضايا الجوهرية التي تواجه حركة التحرر الوطني العربية :

قضايا التقدم الاجتماعي والاشتراكية ، قضايا الوحدة والكيان العربي وقضية الثورة الفلسطينية ، قضية الكيان الصهيوني ، وتطرح طريقا لمواجهة هذه القضايا على ضوء النظرية الماركسية -

● تتصدى الوثيقة لمشاكل الثورة السودانية ، وتقدم لأول مرة في تاريخ الفكر الماركسي في السودان ، تحليلا اشمل للوضع الاجتماعي والتطقي مؤكدة بالحراسة ان المجتمع السوداني دخل مرحلة التقسيم الطبقي ، وتزايد التناقضات الطبقيّة حدة وانتقالها لمستويات جديدة ،

● تتعرض الوثيقة لحياة الحزب الداخلية واثار الاتجاهات الانتهازية اليسارية واليمينية ، وصراع الحزب ضد الافكار القريبة على ايدولوجية الطبقة العاملة ، وقضايا بناء الحزب والهيئة الوطنية السودانية ، كما تتضمن الوثيقة تقييما وافيا لثورة أكتوبر الشعبية في السودان « ١٩٦٤ » ،

● الوثيقة اذانة كاملة للعناصر اليمينية المرتدة التي خرجت من صفوف الحزب بالحيازها لثفئة البرجوازية العسكرية « جماعة انقلاب ٢٥ مايو - ايار - ايدولوجيا وسياسيا - فعاولست

أولا انتهاء الوجود المستقل لحزب الطبقة العاملة والحقه وتذويبه في التنظيم السياسي لشريعة البرجوازية الصغيرة العسكرية المعزولة ، وعندما فشلت حاولت قسم الحزب ، وهنا أيضا هليت بالخيبة حيث حسم المؤتمر التداولي لكادر الحزب « أغسطس - اب - ١٩٢٠ » الخط البرجوازي الصغير للعناصر اليمينية وانتصر لخط المؤتمر الرابع ووحدة الحزب واعلاء راية ونفوذ الماركسية اللينينية بين كادره وقاعدته ، وأكدت حتمية قيادة الحزب لانتصار الثورة الوطنية الديمقراطية كمرحلة انتقال للاشتراكية .

لعله من المفيد ان نخير ان وراء اقدام على نشر هذه الوثائق الخاصة بالحزب الشيوعي السوداني ، طليعة القوى الديمقراطية السودانية عدة حوافز منها :

● التقارب بين قوى الثورة العربية المناضلة الذي تحتله ضرورة وحدتها الاستراتيجية كأساس وشرط لا غنى عنه للوحدة العربية الشاملة في مواجهة الامة العربية لآخطار الامبريالية والصهيوية والرجعية .

● صعاب وتحديات المرحلة التي يمر بها النضال التقدمي العربي ، تفتضي اجلاء كثيرين من القضايا الفكرية والسياسية والتوحد في فهمها والاقتراب منها بشكل متجانس « ولو في الحد الأدنى » : ووضع خط سياسي استراتيجي متماسك يردم هوة الفجوات السابقة والاختلافات ، ويستقطب الجماهير العربية الكادحة ويرفع وعيها فوق اضاليل وحملات التجهيل والتعمية التي يشتمها الحلف الاقطاعي - البرجوازي - الامبريالي - الصهيوني ، في نفس الوقت الذي ينبغي فيه على هذا الخط ان يتجاوز مجرد ترداد كلاسيكيات الماركسية وراث اللينينية الى التطبيق الخلاق المستقل وحل مسائل الثورة التفصيلية : وما يطرح واقع النضال من وجهة نظر علمية وثورية متسجمة مستوعبة لخصائص الواقع العربي ، بما يفتح افقا جديدا لتطور نضال الجماهير الشعبية العربية ، ويهزم مخططات الحلف البرجوازي - الاقطاعي - الاستعماري - الصهيوني .

● ان بقاء جزء هام من الادب السياسي والتراث الفكري لليسار الديمقراطي السوداني الذي صاغته طليعة هذا اليسار : الحزب الشيوعي السوداني ، مغمورا ومجهولا تقسم واسع من الفصائل الثورية العربية ، يبرر هذا العمل في تحطيم العزلة التي تعيش في اطارها المنجزات النضالية والسياسية والفكرية التي اطلع بعينها في بلادنا حزب الطبقة العاملة السودانية ، وجعل هذه الاسهامات تجربة مقاحة وفي متناول الثوريين والتقدميين العرب .

تشكل مواد هذا الكتاب وفصوله وملاحقه نهجا لتحليل طليعة اليسار الديمقراطي السوداني الحزب الشيوعي السوداني ، ورؤيته للقضايا العملية التي تواجه النضال الوطني الديمقراطي وهي تكشف مدى تبلور فهم الحزب ومن حوله القوى الديمقراطية لقضايا الثورة السودانية ، والمرحلة التي وصلتها الحركة الثورية السودانية في تراكم خبرتها العملية في ميدان المعرفة السياسية بالواقع والخط السياسي والفكري والتنظيمي الذي يفتح على الثورة العربية والافريقية وحركة التحرر في العالم الثالث تمثله وتبينه لتجاوز السد الذي وضعت قوى اليمين لتجميد الثورة الاجتماعية في البلدان العربية والافريقية واسيا واميركا اللاتينية .

مدخل:

ثورة وطنية جديدة في السودان

١

الفترة منذ هتاء عام ١٩٦٥ الى خريف عام ١٩٧٠ ، تشكل السقواب الحاسمة في عمر الحزب الشيوعي السوداني وليسر الديمقراطي ، الثوري الذي يقوده . لقد كانت بحق سنوات الصبح العسكري . اصل فيها الحزب بقيادته الماربخية - « عبد الحافي محذوب والنوة الشيوعية الصلبة التي تعود الحرب منذ استشهاده في ٢٨ يوليو ١٩٧١ مع رفيقيه الفاندين التطيع ، حمد الشبيح وجوريف قريش علي يد طفحة سميري الديكتاتورية ، اليمينية في عقاب مريمة حركة ١٩ يوليو الثورية ، وجوده كفوة وصية كبرى وتأثيره ، التفددي دفع بهما الى عمق التربة السودانية بحيث حفر مخراة الممير باعباراه القوة الثورية الرئيسية المؤتمنة . وللهممة علىماهير في لصحة اسياسية السودانية . بالطبع هذا حل الحزب مسؤوليات ثقل وجسام ، اذ بات يرتبط بالحرب ويتوقف على دوره . غي وضع السودان احصاء ، مصر وبغاء السودان نفسه كوطن وكيان موحد مستقل ، وليس فقط مصر ومستقبل التحول الثوري واستعادة الديمقراطية وفصية اسعس الاشتراكية كما سبق استراتيجي يفسل من اجله الحرب لتجديد حياة شعبا . من هذا الباب يدخل الحرب الشيوعي السوداني مرتبطا وثق الارتباط بالفضية الوطنية لشعبا وتغيير ديمقراطي انجسدي الذي يشده في قلب اليعبة الهرمة ، العاجرة واجفلسة للمجتمع التي تطفو على سطحها لاسس سلطة لعمصر الرجعية واليمينية - من حذية وعسكرية - منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ وحتى الآن .

ان هذه العلاقة لجدنية بين الحرب ووقعه بحكمت اساسي في التطور السديسي والابديولوجي للحزب ، وعمرت عن ذاتها في الصراع الذي در دخل صفوف الحرب ، خاصة قطاعه القيدي ، حول طبيعة الثورة الديمقراطية لسودانية ودور الحرب فيها وتكتيكاته لاساسة التي تمكنه من الهوض بهذا السبب دور .

وسحيد الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ ، جاء من ان الحزب خاض اهم معاركه السياسية والفكرية والتنظيمية فيها ، وبحول من ثم لفتح بصورة نهائية موق ارضية ايدولوجيته الشيوعية بعد ان انحز شجاع بلوره نظريته حول الثورة السودانية .

ولا ريب ان كل هذا تم بالمشاركة الفعالة والديناميكية الفكرية التي عرف بها القائد الشهيد عبد الخالق محجوب واهم هذه المعارك كان :

● الوقوف بحاح في عام ١٩٦٥ في وجه محاولات الاحزاب الرجعية والبيئية ضرب الحزب والقوى الديمقراطية من حوله وغرض ديكتاتورية مدنية باسم « الدستور الاسلامي » و « الحرب الخالب » و « الجمهورية الرئاسية » - بدفع من حكام السعودية ودوائر المحابر الغربية التي حفرت عناصر الثورة المضادة السودانية ، ممثلة بقيادات حزب الامة والوطني الاتحادي وعصابة الاخوان المسلمين المهيمنة ، خاصة بعد انتصار ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ودور الحرب فيها الى تعبير العداء للشبوعية واعتبار الحزب الشيوعي السوداني الخطر الرئيسي على المصالح الرجعية الامبريالية الحيوية وعلى استمرار هيمنة الحلف الرجعي - الاستعماري على اجهزة السلطة ومخبرات السودان . فقد هزمت محاولات الاحزاب الرجعية الرامية لتهميش الحزب ونشر اجواء الارهاب الفكري والطروب المضادة لنمو الحركة الثورية بعد ان تصدت القوى الديمقراطية السودانية ممثلة في « مؤتمر الدفاع عن الديمقراطية » بمعاينة وكفاء للهجمة الرجعية ومحاولاتها بسط ملطه الثورة الصادة تحت راية العداء للشبوعية . وبرهنت قوى اليسار السوداني بقيادة الحزب ، على امتداد سنة من الشد والجذب ، على حيوية فائقه وقدره لا تبارى على تصدر الشارع الوطني في كل المدن السودانية الرئيسية في رفض الديكتاتورية المدنية التي ارادت الاحزاب الرجعية وشردمة الاخوان المسلمين العميلة لمحابر العرب والرجعية السعودية ان تهرها تحت عطاء ديبى زائف باسم « الدستور الاسلامي » - هذا على رغم الاعليه الميكانيكية الساحقة التي كانت لحزبي الوطني الاتحادي بقيادة اسماعيل الازهري والامة في البرلمان « الجمعية التأسيسية » وقتها . ووصلت هزيمة الاحزاب في مسعاها لصرب القوى الديمقراطية وحرمانها من حقوقها الى ابحار جهاز القضاء بكامله الى صف الدفاع عن الديمقراطية وصيانة الحريات الاساسية لجميع القوى السياسية وكافة المبادئ التي جاءت في وثيقة ثوره اكتوبر ١٩٦٤ التي اعادت العمل بدستور السودان المؤقت « وكانت وثيقة اكتوبر نفسها ، وهي ما عرف بميثاق اكتوبر ، قد ثبتت في صدر الدستور المؤقت كجزء لا ينفصل عنه » . وهنا نشبت للتاريخ ان قاضي المحكمة العليا السيد صلاح حسن الذي نظر في القضية الدستورية التي رفعها قواب الحزب « اعضاء هيئته البرلمانية وهم احد عشر » ضد محاوله الاحزاب تعديل الدستور لتحريم عمل الحزب القانوني - فقد امتن هذا القاضي السوداني الشجاع بوحى ضميره القانوني والديمقراطي رشيم كل اشكال الضغط والارهاب التي مارستها الرجعة السودانية ضد الهيئته انتقائية ببطلان اي تعديل تجريه الاحزاب على الدستور المؤقت لتضييق الحريات الاساسية لان هذا يعد خرقا بينا لميثاق ثورة اكتوبر ، ومن ثم حكم قاضي المحكمة العليا بالغاء المواد التي قدمتها حكومة الاحزاب الرجعية « حلف الازهري - حزب الامة » في شكل مشروع قانون لادخال تعديلات على الدستور المؤقت . ان محمود الحرب والقوى الثورية من حوله في وجه الثورة المضادة في عام ١٩٦٥ اثار فزع الاحزاب الرجعية التي وضعت كل ثقلها بما فيها امكانيات الدولة ، كما ايقظ مكانين الخوف لدى الدوائر الرجعية السرية والاستعمارية التي توجه هذه الاحزاب من الخطر الذي يمثله اليسار الديمقراطي السوداني على معادلات المنطقة « فضلا من الحد الأدنى لا يكاد يبين فوق السطح التي تكنه أنظمة الحكم العسكري البرجوازية

الصغيرة العربية ضد الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية في السودان وكل ما تمثله التجربة الثورية السودانية من نهج ديمقراطي جذري وعميق هو النقيض لممارسات هذه الأنظمة ومصالحها الطبقية » .

● عام امتد من ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ساد فيه الحزب انحرافاً يمتد تحت قائمس العناصر الانتهازية اليمينية في قيادة الحزب والانعكاس الايديولوجي لخط الديمقراطيين الثوريين الافارقة « عانا ، غينيا ، تنزانيا ، مالي » والعرب « مصر ، الجزائر ، سوريا » داخل الحزب وقيام ما عرف بـ « الحرب الاشتراكي » الذي لم يعمر طويلا .

● أكتوبر ١٩٦٧ المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني . وهو اهم مؤتمر يعقده الحزب حتى الان . فقد طور هذا المؤتمر برنامج الحزب واجاز وثيقة سياسية ونظرية هامة عرفت بـ « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » ما زال معظمها يكتب قيمة مكرية وسياسية عالية هذا بالإضافة طبعاً الى قيمتها التاريخية ، الجدير بالذكر ان هذا المؤتمر كرس الوحدة السياسية للحزب ولبس الوحدة الفكرية ، اذ يقيت عناصر التيار الانتهازي اليمني « أحمد سليمان ، محمد أحمد سليمان » معاوية ابراهيم ، عمر مصطفى المكي . . الح « تحتل بمواقفها » في قيادة الحزب .

● ١٩٦٨ لم يكد المؤتمر الرابع يفض حتى اطل التيار الانتهازي اليميني براسه من جديد « خاصة أحمد سليمان الذي اضح فيها بعد انه كان ينسحق عن قرب مع المحابر المصرية » يهدد بنفس الحد السياسي الاذى الذي توصل اليه المؤتمر الرابع في صيانة وحدة الحزب .

ومشعر الرقيق عند الخالق محظوب الى حد الواقع في وثيقته الشهيرة الى « المؤتمر النداولي لكادر الحزب » قائلاً :

« ولكي نفهم طبيعة هذه الحلات ارى انه من المهم الرجوع الى بعض الاختلافات التي سادت بين قطاعات من كوادر الحزب الشيوعي بعد المؤتمر الرابع وحول استنتاجاته ، وذلك لان تلك الاختلافات اخذت شكلاً جديداً بعد الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ « انقلاب نسيري » ، وتؤثر الان على الاختلافات الايديولوجية في حزبنا » . ويؤصل عند الخالق جذور هذا التيار في الحزب عندما يقول : « ان بعض الخلافات الفكرية الراهنة او تياراً منها ترجع جذوره التاريخية الى ما قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ » وقد حاولنا مراراً ان نبرز تلك التيارات الفكرية التي السطح ، وان يدور صراع مدني في تلك الظروف . فقد طرحنا القضايا المخطئة عليها قصد المناقشة الصريحة في الحزب في دورة اللجنة المركزية في يناير ١٩٦٨ ، ثم في يونيو من ذلك العام ، واحيراً في دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ وعن كل تلك الاجتماعات صدرت وثائق حزبية للمناقشة العامة في قضايا التكتيك وموقف الحزب الشيوعي السوداني من تطور الثورة الوطنية الديمقراطية وصلت الى اعضاء الحزب » .

« وعلى اختلاف القضايا التي طرحت للمناقشة العامة ، فان الصراع تبلور حول استنتاج المؤتمر الرابع في ما يختص بالبرجوازية الوطنية السودانية - مواقفها واقسامها المختلفة والصيغة السلمية التي يتخذاها الحزب الشيوعي في الموقف حيالها . لقد طرحت في هذه الوثائق نظرياً وعملياً مهمة النضال ضد سياسة وامكار البرجوازية الاصلحية استناداً الى استنتاجات المؤتمر الرابع » .

« ان صعوبات العمل في ظروف الثورة المضادة ، خلقت اهتزازات مختلفة بين بعض كادر الحزب بطرح تارة يميناً وتارة اخرى يساراً ، وفي كلا الحالين كان هناك تراجع عن تكتيكات الحزب الشيوعي في تلك الفترة ، والمتفق عليها في المؤتمر

الرابع واعى التكتيكات القائمة على الدماغ ومجميع قوى الثورة استعدادا للهجوم عندما انتهت الاسباب الموضوعية والخاتمة لذلك . - وثيقة الرميح عبد الخالق محسوب .

● موقف الحزب من الانقلاب العسكري في ٢٥ مايو ١٩٦٩ الذي خططت له المخابرات المصرية ونفذته جماعة نميري وفرضته كاهر واقع على تنظيم الضباط الأحرار « خاصة الديمقراطيين منهم » والذي تم أيضا بالتعاون الوثيق مع المتعاونين مع رمرة نميري ومع تلك المخابرات من المدنيين أمثال بابكر عوض الله وأحمد سليمان فهذا الموقف مضمن في الخطابات الدورية الحمسة للجنة المركزية للحزب وهو امتداد لموقف الحزب الذي تبنته دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ الذي رفضت قيسته التكتيك الانقلابي بديلا للعمل الثوري وبوقوع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ برز التيسار الانتهازي اليميني في الحزب بقياده معاوية وعمر مصطفى وأحمد سليمان ومتبصرة المرتدين بقوة في واجهة السلطة الانقلابية واتحاز بشكل سافر الى مواقع الانقلاب . وقد حلل الرميح عبد الخالق محسوب طبيعة ومنشأ هذا التيار تحليلا لينينيا عميقا في وثيقته الى المؤتمر التداولي لكادر الحزب . جاء ضمن تلك الوثيقة :

« لقد اتخذ هذا التيار في ما يخص بموقف الحزب الشيوعي المستقل وبنضاله ضد المكار عناصر الإصلاح اليميني ، وفي ما يخص باناق التطور الثوري ، موقفا يمينيا لا يخرج عن اطار النظام القائم وقتها ، ويتعارض مع استنتاجات المؤتمر الخاصة بتكتيك الحزب في ظل الثورة المضادة ، وباناق العمل الثوري في بلادنا » .

« لقد واصل هذا التيار موقفه بعد انقلاب ٢٥ مايو « ايار » ١٩٦٩ بصورة قد تبدو جديدة ولكنها في حقيقته الامر الصورة القديمة نفسها . قد يبدو غريبا ان الرناق الداعمين للتحالف تحت نفوذ الاجنحة الاصلاحية في الحزب الاتحادي الديمقراطي يؤيدون الانقلاب العسكري الذي اطاح بذلك الجناح ضمن ما اطاح ، ولكن الخبط الذي يربط بين الموقفين هو الدعوة لكي يتخذ الحزب الشيوعي موقفا قذليا في كلا الحلقين : هناك يتحالف بصورة ذليلة مع البرجوازية الاصلاحية ، وهنا يتحول ، عن سكوت ، ذبلا للبرجوازية الصغيرة . ان عناصر من الحاملين لهذا الاتجاه اليميني واخص بالذكر الرميل محمد أحمد سليمان انتقلوا عمليا وفكريا من الحزب الشيوعي الى السلطة الجديدة ، ولم يكن تحللهم من نظام الحرب وقواعده امرا شكليا او مجرد خرق لاجراءات اللائحة ، ولكنه كان تعبيرا عمليا عن الفهم اليميني للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحول كادره الى موظفين » .

نستطيع القول بان ذلك التيار اليميني كان نتاجا لصعوبات العمل في فترة الثورة المضادة وما تحمل الحزب الشيوعي من صعود وهبوط وما واجه من حملات فكرية شرسة . فالانتصار النسبي للثورة المضادة يقتج عنه تقلص في عمل الحزب الشيوعي وهذا يؤدي الى اليأس عند بعض اعضائه . ولهذا يظهر اتجاه يقلل من جدوى العمل الثوري والتكتيك المبور لتجميع قوى الثورة ويدعو الى ايجاد وضع مزيج تمسبي للحزب الشيوعي . وقد اخذ هذا اتجاه التحالف مع البرجوازية وفق مصالحهما وشروطها . كان نتاجا لما طرحته الفترة الجديدة من واجب عملي يقتضي تصدي الشيوعيين لمراكز العمل القيادي بين الجماهير ، ولم يكن هذا امرا مستحيل التحقيق برغم الصعوبات الشديدة التي تكتنفه . فالحزب الشيوعي بدا بعد اكتوبر « تشريين الاول » يتحول الى حزب جماهيري كما أصبحت جذوره تتمسك بترسخ بين الجماهير ، وما كان دعوة تاريخية أصبح من الممكن ان يتحقق عبسز النضال المبور لتجميع قوى الجماهير الثورية » .

« ومثل هذا الواجب معني ضمن ما يعني مناقشا مع البرجوازية الوطنية بأجنحتها المختلفة . ولهذا من الاتجاه اليميني الراجح لطور العمل الثوري الشعبي كان ممرضا بل معارضا في كثير من الاحيان لقضية جمع الحرب الشيوعي ومراعاه صد البرجوازية الوطنييه بحركة الجماهير ليسير نحو الصدارة » .

« وكما عجز هذا التيار عن فهم اسس التحالف مع البرجوازية الوطنية ونقلا لاستنتاجات المؤتمر الرابع فهو ايضا يعاني الآن من المشكلة نفسها : اسس التحالف مع البرجوازية الصغيرة . ولأن هذا التيار كان يائسا من العمل الثوري الشعبي وخط تجميع وتراكم القوى الثورية بالفضال في الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية ويبحث عن الخارج الاخرى فقد كان من الطبيعي ان يكون له رأي في ما يخص القوات المسلحة والعمل الانتلابي يختلف عما أجمعنا عليه في المؤتمر الرابع للحزب » .

أما فيما يخص تكامل موقف الحزب من العمل الانتلابي الذي قامت به العناصر البرجوازية الصغيرة العسكرية ، فقد تضمنته وثيقة الرفيق عبد الخالق في اطار تحليله للتيار اليميني المعفوي في قيادة الحرب محمدا ، من معطيات التجربة التقدمية في السودان من ينطبق عليه وصف « الديمقراطية الثوري » . وجاءت صورة التحليل هذه بمناسبة عنبة بالفصل والفهم اللينيني للسياسة كعلم خاصة عندما تناول القائد الشهيد الموضوعات التالية : وضع البرجوازية الصغيرة في السودان . وتحليل الحزب للقوات المسلحة والعلاقة بين العمل المسلح والنضال الجماهيري والارمة الثورية - شروطها ، عواملها .. الخ .

● أغسطس ١٩٧٠ ، بعد الضغط الشعبي الواسع الذي اشتركت فيه القوى الديمقراطية السودانية بمنظماتها وهيئاتها احتجاجا على نفي الرفيق عبد الخالق محجوب إلى مصر « ٣٠ مارس ١٩٧٠ » اضطر المارشال نميري ، وهو

يكاد يجن ويفقد اعصابه حيث يقابل في كل مكان يتوجه اليه بمطالبة الجماهير بعودة عبد الخالق ، وكانت تعيش معه نفس الحالة زمرة المرتدين « - الى اعادة عبيد الخالق الى السودان . وفي أغسطس من عام ١٩٧٠ انعقد المؤتمر الاستثنائي لكادر الحزب لحسم الصراع في الحزب بين التيار الانتقاري والاتجاه الثوري . واستمر ذلك المؤتمر لخط عبد الخالق ورفاقه الثوريين ومنى الانتهاريون اليسفيون بهزيمة ماحقة ، مما احبط محاولات النظام العسكري ومن ورائه المخابرات المصرية اختراق الحزب وترويضه ومن ثم تصفيقه كقوة ثورية فاعلة وذات اثر عظيم في مصير الوطن السوداني » .

وقد اجاز المؤتمر الاستثنائي وثيقة عبد الخالق كوثيقة رسمية للحزب . كما صاع المؤتمر مواقف الحرب الاساسية فيما يتعلق باستراتيجيته الوطنية الديمقراطية ، تكتيكاتها الرئيسية ، اداة انتصارها .. الخ .. وأكد التحليل الوارد في وثيقة عبد الخالق محجوب حول طبيعة السلطة الانقلابية وحدود قدرتها « وأن لم يقطع معها بحكم تلك المرحلة من الشد والجذب ورغبة الحزب الصادقة في تنمية الانقلاب في اتجاه ثوري يخدم قضية الثورة السودانية ولبعد نظر في حصر الموقف من السلطة وحتى الاختلاف ومع التيار اليميني في اطار الموضوعية والمبدئية التي يجب ان تتميز بها » .

المواقف السياسية والفكرية الجادة » .

● في نفس السياق السابق والقضايا الملحة وقتها ، ثاني دورة للجنسية المركزية « لم » للحزب الشيوعي السوداني في اكتوبر - تشرين الاول - ١٩٧٠ .

● ٨ نوفمبر ١٩٧٠ . موقف الحزب من الاتحاد الثلاثي وميثاق طرابلس « يبين

الاسس الديمقراطية والشعبية والطبقية الضرورية للوحدة العربية الحقيقية لا وحدة الانظمة واحزمة قمعها وامنها في مواجهة القوى الثورية العربية ونضال الشعوب .

● ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ اجراءات تظلم تميري اليمينية الموجهه ضد الحسرب والقوى الثورية « ايماد هاشم العطا وبابكر النور وغاروق حمد الله من مناصبهم . حملة اعتقالات واسعة ضد القادة الشيوعيين على راسهم الرميح عبد الخالق محجوب الذي احتجز في معسكر الشجرة ، مصادرة بعض ممتلكات واموال الحزب . الخ . » وهذه الاجراءات كانت اريدادا كاملا عن الموقع الذي حاول انقلاب ٢٥ مايو ان يوهم القوى الديمقراطية السودانية انه يقف فيه .

٢

ونحن نقدم لمواد هذا الكتاب « استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية » الذي يشمل بعض ادبيات الحزب الشيوعي السوداني في الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ . لنجملها في متناول يد القاريء التقديمي - وحتى الليبرالي - العربي ، لا بد لنا من وقفة وجيزة « لا نقول كافية » عند دور عبد الخالق في تطوّر الحزب السياسي والعسكري ، واغناء تجربته في الصراع ضد نفوذ وميول التيارين - الانتهازين البيمبي واليسار الطعولي وممارستهما وفي نصيح مناهج شريحة البرجوازية الصغيرة العسكرية لانقلابية والاضرار التي يمكن أن تلحقها بمجموع العمل الثوري « الى درجة قيادة الثورة المضادة » ، وكذلك دور عبد الخالق محجوب في صياغة نظرية الثورة السودانية كما اخذت ملامحها وقسماتها الهامة في التقرير الذي قدمه الى المؤتمر الرابع للحزب باسم اللجنة المركزية « لم » في عام ١٩٦٧ الذي أصدرته « لم » في كتاب بعنوان « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » .

ان مسيرة عبد الخالق محجوب وانجازاته النضالية والعسكرية ودوره الرائد في صياغة الخط السياسي الاستراتيجي للحزب الشيوعي السوداني وحركة الثورة السودانية تبقى من المهام الجليلية للشهد وهي امانة في عنق حزبه يكتبها حين ينتصر للبادئ والاهداف والقيم الثورية التي نذر نفسه لها بتجرد بطولي قائده الشهيد . ولم يكن يدرك طامعية السودان الجديد هول الجريمة البشعة التي اقترعتها يداه وعصابته العادرة ، وهي تقدم على اغتيال القادة الثلاثة : عبد الخالق محجوب ، والشنيع وجوزيد ، قرقى بطريقه وحشية ، ثم عن حقد نفين يعمل في صدور اعضاء هذه العصا .

من بين كل جرائم مجلهم الاسود الملتخ بعار الخيانة الوطنية والاستسلام لاوامر المخابرات المصرية والدوائر العربية اليمينية الاخرى المعادية للشيوعية . . تطل جريمة اغتيال عبد الخالق ورفاقه بعد محاكمات مزيفة « مكلمة » لم يتح لهم فيها اي قدر من قواعد العدالة والحقوق الطبيعية للانسان . . تطل هذه الجريمة الفكراء وصمة العار ابدى الذي لحق بمرمره تميري الانقلابية ، ولن يغسل وصمتها عن اعناقهم شيء مهما حاولوا ، ولن يكون قصاص هذه الجريمة سوى تدلي رقابهم من حبال مشائق شعبة عندما يدك ديكتاتوريتهم ، ويطوي نصول الماساة الاليمة التي فرضوها على حياتهم .

لعل جماعة تميري تنسى ، على عادة الانقلابيين والمغامرين ، ان عبد الخالق

وحربه ونصاله ، هو المرر الوحيد الذي قدموه لشعبنا لتعليل انقلابهم في مسيحة
 ٢٥ مايو على حكم الاحزاب التقليدية : فقد كان جهاد عبد الحالق محجوب المنصل
 على رأس حربه والقوى الديمقراطية من حوله ، هو ما تسلق عليه انقلابيو مايو .
 وسيذكر التاريخ دائما انهم في ذلك اليوم تمسحوا نفاقا وخسة ، وفقا لحطة رستهم
 لهم المحابرات المصرية التي خططت لانقلابهم اسلا ، بكفاح هذا الرجل والاهداف التي
 كرس لها حياته بدءا باستقلال السودان ، وتجديد حياة أهله بانجاز الثورة الوطنية
 الديمقراطية ، وربط مصير شعبنا وحاجبه للتحرر والتقدم بقضية تحرر شعوب
 المنطقتين العربية والامريكية بل بحركة الثورة في العالم بأسره . ان عبد الخالق
 محجوب الذي لم يعرف عنه ، وحتى استشهاده في سن ١٦ ، نرق او شطط مسي
 الفكر او السلوك ، تحمل مسؤولية قيادة حركة الثورة السودانية وبالتحديد قواها
 الأكثر طليعية وجدرية لربع قرن من الزمان ، ولم تن له عزيمة او ينحلي للحظة عن
 متابعة المجري العام الذي احتطه لحياته منذ فتره حياته الطلاسة الي لحظة مماته ،
 رغم الصعاب الجمة والسجن والملاحقة المستمرة والمغريات والاحاييل التي بصبتها
 قيادة الاحزاب التقليدية لاصطياد الشباب الوطني الشاب ، وتسخيرهم بعد تكييلهم
 بقبود الثروة والمنصب والحاء لخدمة القوى الرجعية وامتصاص عافيتهم الفكرية
 وتدجينها . الا ان الطريق الوعرة التي اختارها عبد الحالق قضية تحرير الشعب
 لا تعرف المهادة والمساومة . وفي وجه المسخ والتريف الذي اراده انقلابيو ٢٥ مايو
 لهذه القضية من خلال نقل وكرار العجارب العائسة من مصر ، ناضل عبد الخالق
 بثبات في مقدمة القوى الديمقراطية السودانية من اجل ان يفجر شعبنا ثورته
 الوطنية الديمقراطية من واقع تجربته الثورية ، وان تكون دعامة ومسانة هذا الانجاز
 هي اقوى الشعبية نفسها لا انكالا على اهواء ومزاج وتقلبات الانقلابيين والمعامرين
 والمدسوسين لحرف مسار ثورات الشعوب واجهاضها . فوق هذه الارضية وقف
 الرجل القائد وقمته الصلبة وقمة المبادئ والرؤية الثابتة في وجه زمرة ٢٥ مايو التي
 ارادت ان تجبر نضال شعبنا وقواه الثورية لصالح بقاء حكمها الانقلابي الذي يحتقر
 في دحلة نفسه اول ما يحتقر اهداف الشعب ، ويمقت التعامل مع قواه الثورية من
 خلال صيغة الديمقراطية الثورية . رفض عبد الحالق وايدته مجوع الحزب والقوى
 الديمقراطية ان يتحول المناضلون الشيوعيون الى اتعاع وشركاء اذلاء تسخرهم جماعة
 نميري كموظفين في جهازها الانقلابي الشيء الذي وقع فيه الانقساميون الانتهازيون
 اليمينيون مزعامة معاوية ابراهيم واحمد سليمان وعمر مصطفى المكي الذين ارتضوا
 الانتقال من صفوف الحزب ومواقفه الي صف انقلاب ٢٥ مايو في تكالبهم وتهافتهم على
 السلطة والبناصب الوزارية . وبلغت التفاهة والذيلية بأحد قادة الانقساميين « عمر
 مصطفى المكي » بان يصف الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي
 السوداني الموجه لكادر الحزب حول تقييم وطبيعة انقلاب ٢٥ مايو ومهام الشيوعيين
 بعده بأنه « وثيقه ملمونة » . الى هذا الحد تنازل الانقساميون الانتهازيون اليمينيون
 وتصلوا من اية وشيجة تربطهم بالحزب ! وكل السودانيين ناهيك عن الشيوعيين ،
 يعلمون الدور الذي قام به قادة الانقساميين وبالتحديد الثلاثة الذين ذكرناهم من قبل في
 تحريض زمرة نميري على السكرتير العام للحزب . فقد طالبوا سلطة نميري باعقاله
 ونفيه لانه في اعتقادهم « لا يعترف بنميري ولا حكمه ولا يراه مؤهلا لحكم السودان
 ناهيك عن قيادة ثورة ، وانه لا يرى في السودان من هو مؤهل لهذا الامر غيره ، وان
 عبد الخالق هو المسؤول عن تصلب غالبية الحزب الشيوعي ، وانه طالما بقي هذا

الشخص نمانه لن بهنا لتميري وزملائه بال « ١ »
كانت هذه مواقف الانتمائيين من وراء ظهر الحزب حتى قبل ان يحسم الصراع
الداخلي الدائر في الحزب منذ انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ « في الواقع قبل هذا التاريخ
كثير » حول قضيتين رئيسيتين هما :

اولا : الاختلافات حول تكتيكات الحزب في الظروف السياسية الجديدة الناشئة
بعد ٢٥ مايو « حركة تميري » .

ثانيا : الاختلافات الايديولوجية التي شملت استراتيجية الحرب وتكتيكاته
الاساسية على طول مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

وقد حسم « المؤتمر الاستثنائي التداولي لكادر الحزب » في ١١ اغسطس ١٩٧٠
الصراع الداخلي الذي استمر لاكثر من عام بعد ان تبلورت نقاط الاختلاف المبدئية
حول تكتيكات الحزب ، واتجاهات التصفية يمينية كانت او يسارية ، واضعا فسي
الاعتبار وجود اساس مادي في المجتمع والحزب لتصفية الكيان الماركسي - اللينيني
لحزبنا سواء من مواقع اليسار او اليمين . وكان هذا المؤتمر هزيمة ماحقة للانتهازيين
مكربا وسياسيا ، خاصة ان « الاتجاهات اليمينية بين الانتقاليين ومجلس الوزراء كان
املها ان تسيطر على حزبا الاتجاهات اليمينية الرامية الى تصفيته فكربا ، ثم ان
يحدث انقسام في الحزب الشيوعي نحتض بعده الشق اليميني ثم توجه ضرباته
للاتجاه الثوري في حزبا ، وليس بسر ان تلك الاتجاهات اليمينية في السلطة طلعت
ترقب بقلق اجتماع اللجنة المركزية دورة مارس المفصوم « ١٩٧٠ » املة ان تحقق
اهدائها خلال تلك الدورة » ، ولكن هذا الامل خاب تماما حيث اكدت تلك الدورة وحدة
الحزب . وجاءت قاصمة الظهر حين « ادان المؤتمر التداولي للحزب الاجراء اليميني
التصويي ، ووجه اللجنة المركزية للعمل على تعبئة عضوية الحزب في النضال من اجل
اعلاء راية الماركسية - اللينينية حتى يستطيع الحزب ان يتصدى بنجاح للمهام
المطروحة امامه » ، وهكذا الحققت غاشية الحرب الممثلة في كادره جماعة معاوية
المنسوبة الانتقامية بالمجموعات الانتقامية التي طواها النسيان ابتداء بمجموعة عوض
عبد الرزاق عام ١٩٥١ ، ومجموعة « القيادة الثورية » في خريف ١٩٦٤ وجماعة مختار
عبد « حرب العمال والفلاحين » في اواخر عام ١٩٦٧ .

دور عبد الخالق محجوب في هزيمة التيار التصويي الانتهازي اليميني

لا ريب ان عبد الخالق محجوب ومنه النوادر الثورية الاساسية للحزب ممثلة في القادة
الرماق محمد ابراهيم نقد ، التيجاني الطيب ، الجزولي سعيد ، سليمان حامد ، الشليح
حمد الشيخ وعصم امير وبقية أعضاء اللجنة المركزية الثوريين وكـ... الحزب
الاسلامي الذي بقي صامدا ووعيدالمادته - كان لكل هؤلاء بقيادة عبد الخالق محجوب
دورهم التاريخي في صياغة التجربة الفريدة للحزب الشيوعي السوداني وهو يواجه
محاولات الالحاق والتذويب والتصفية من قبل سلطة ٢٥ مايو وفلول المرتدين بزعامة
معاوية ابراهيم .

كان من الممكن ان تحدث بليلة مكربة وسياسية واختلاط لا حدود له في المعابر فسي
اوساط الشيوعيين والديمقراطيين السودانيين بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ الذي رفع

شعارات واهداف القوى الثورية السودانية كواجهة للنظام واعلى عن تبنيه لها ، لولا أن قيادة الحرب — لحسنه المركزية — في دورة اجتماعاتها في مارس ١٩٦٩ ، قد حددت بحسم الموقف من الانقلاب العسكري . فقد جاء في التقرير الذي قدمه الرميقي عبد الحائق محسوب الأمين العام للحزب الشيوعي واجازته اللجنة المركزية تحت عنوان : « في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر (المؤتمر الرابع للحزب) : « التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة » . وازاء موقف الاغلبية الثورية في اللجنة المركزية للحزب التي اجازت تقرير الرميقي عبد الحائق ، لم يكن امام التيار اليميني فيها مثلا معوية وعمر مصطفى المكي ومحمد احمد سليمان واحمد سليمان الا الانخفاء والمعارضة الحسامة انتظارا للفرص المؤهلة .

وكانت تلك الدورة بحق انتصارا ساحقا للحط الثوري الذي تخصص عن المؤتمر الرابع للحزب في عام ١٩٦٧ . واستكمالاً لنفس الموقف المبني للحزب من النهج الانقلابي ، فقد طورت قيادة الحرب الشيوعي السوداني ، بالتأثير السياسي والفكري المباشر لعبد الحائق ، ما ورد في دورة مارس ١٩٦٩ في الخطابات الدورية الخمسة للجنة المركزية التي قام بصياغتها الرميقي عبد الحائق . واجازتها اللجنة المركزية ، ونزلت تباع لكادر وعصوية لحزب ابتداء من مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، تبين وتحلل طبيعة انقلاب ٢٥ مايو الطبقيّة ومجتمعات الشيوعيين والديمقراطيين في تطويره . الى ثوره وطنيه ديمقراطية ذات قاعدة شعبية راسخة بين القوى الاجتماعية الرئيسية في البلاد « الملاحون والعمال ، الح » . ولخصت تلك الخطابات الدورية بدقة بالغة الموقف العسكري والسياسي لاستنتاجات دورة مارس ١٩٦٩ ، وطورنها بما يلائم السلوك العملي لنشطاء الشيوعيين في تكتيك التعامل مع سلطة ٢٥ مايو ، ودورهم في العمل الجماهيري لضمان تصوير الانقلاب نحو المواقع الشعبية والديمقراطية .

الحزب الشيوعي والموقف من الانقلاب

جاء في الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية في تقييم الانقلاب والموقف منه في

مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ :

« اكد تكتيك الحزب الشيوعي انه لا بديل للعمل الجماهيري ونشاط الجماهير واستنهاضها لاستكمال الثورة الوطنية ، وليس هذا موضوعا سطحيا عابرا . فهو يعني ان الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي بديلا للنضال الجماهيري الصابر والدؤوب واليومي . وبين نضال الجماهير يمكن ان تحسم قضية قيادة الثورة ووضعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين . وهذا هو الامر الحاسم لمستقبل الثورة الديمقراطية في بلادنا . ان النخلي عن هذا الطريق واتخاذ تكتيك الانقلاب هما اتجاهان للثورة ، ونقل لمواقع قيادة الثورة ، في مستقبلها وحاضرها ، الى فئات اخرى من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة . وهذه الفئات ينخذ جزء منها موقفا معاديا لتسوي حركة الثورة ، كما ان جزءا اخر منها « البرجوازية الصغيرة » مهتر وليس فئسي استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة ، بل سيعرضها لسلام ولاضرار واسعه . وهذا الجزء احبب في ثوره ٢١ اكتوبر ١٩٦٤ فساهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنا .

التكتيك الانقلابي بدلا من العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البرجوازية الصغيرة .

ما جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري وليس عملا شعبيا مسلحا قامت به

قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق جماعتها المسلحة » .

بالطبع هذه الخطابات الدورية مع أثارها الواسع الذي خلفته دورة مارسس ١٩٦٩ ، كان لها مفعولها القوي في ضبط الموقف السياسي والسلوكي لغالبيت الشيوعيين والديمقراطيين فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ منذ يومه الأول . ومنذ اللحظات الأولى لوقوع الانقلاب لم تصاحب ذلك دهشة أو انبهار رغم اللسانات الأولى لنميري وبابكر عوض الله التي حاكت في لهجتها ومحتواها ، ما توصلت إليه القوى الديمقراطية ورسخته في الحياة العامة للسودانيين عبر ربع قرن من النضال في أقصى الظروف . إلا أن الاستثناء في هذا ، كان موقف التيار الانتهازي اليميني في قمة قيادة الحزب . فقد أظهر هؤلاء تبرا ومخطئا داخل الهيئات العمادية للحزب وخارجها من بيان اللجنة المركزية للحزب مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ وما تلاه من خطابات دورية أخرى موجهة للعضوية تحدد واجبات ومهام الشيوعيين والقوى الديمقراطية في الظروف الجديدة التي نجت عن وقوع الانقلاب . وهنا برز الخلاف والانقسام — كما هو طبيعي جدا في قمة قيادة الحزب وليس في قاعدته — حول الموقف من انقلاب ٢٥ مايو ، وبينما تمسكت الأغلبية النورية في اللجنة المركزية للحزب ومكتبه السياسي باستراتيجية وتكتيكات الحزب الرئيسية ، أثرت الأقلية ، من البداية ، عن عمد واستمرار التحلي عن موقعها الشيوعي والانتقال إلى موقع الانقلاب وتبني مناهجها في مواجهة القوى الثورية .

وأدرك عبد الخالق بيميرة ودعي عميقين مغزى ما حدث على مستوى قيادة الحزب ، ودعى مدى خطورة ذلك على مستقبل الثورة الديمقراطية في السودان أن تقدم الحزب تعاضده السياسي والفكري والتنظيمي بفعل انجذاب التيار اليميني إلى السلطة الانقلابية . كما أدركت الأغلبية النورية في اللجنة المركزية ، ومن بعيد ، ومن تجربة الحرب في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ مع قوى اليمين في قيادته الخطر الجدي الذي تمثله هذه القوى على استمرار وجود الحزب مستقبلا . عساها الواقع أشار إليه عبد الخالق في وثيقته الهامة التي كتف توزيعها بين عضوية وكادر الحزب عقب دورة اللجنة المركزية المنعقدة في أغسطس عام ١٩٦٩ ، والوثيقة بطريقة ما ، أخذه بعين الاعتبار مقتضيات الصراع الداخلي على مستوى قمة القيادة والمرحلة التي قطعها حتى تاريخ تلك الدورة ، حددت منشأ ورموز وأشخاص الاتجاه اليميني في قيادة الحزب خاصة في الفترة السابقة مباشرة للانقلاب دون الاسترسال في تفاصيل دورهم وما قاموا به عملا وندما إلى مجموع الحزب طوال عام كامل امتد بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ في النشاط العملي . ونحن نعلم يقين تام أن تلك الفترة — حين كتبت وثيقة عبد الخالق — لم تكن تحمل أكثر مما جاء ، وحتى ذلك الذي تضمنته تلك الوثيقة التاريخية الخطيرة جاء بعيدا في آثاره بحيث تجاوز الساحة السودانية نفسها . بيد أن الماضل محمد إبراهيم فقد الأمين العام الحالي للحزب الشيوعي السوداني أشار إلى تلك المرحلة (١٩٦٦ — ١٩٦٧) التي مطلب فيها الاتجاه اليميني في الحرب وكساد أن يعود إلى منزلق يندد صفته الشيوعية . جاء ذلك في رسالة نقد « إلى تقديسي مصري » التي نشرتها مجلة « الحرية » بتاريخ ١٥ فبراير عام ١٩٧١ . بعض ما ورد في تلك الرسالة هو التالي :

« ما حدث في السودان هو انقسام عن صفوف الحزب ، بعد صراع فكري حاد وطويل حول مصير الحزب الشيوعي وبقائه واستقلاله الأيديولوجي والتنظيمي وفعاليته ، وبداية وأشكال تحالفه مع السلطة ، بل مبادئ وأشكال تحالف كل القوى الوطنية الديمقراطية مع السلطة بهدف إقامة سلطة الجبهة الوطنية

الديمقراطية . واذا كان الشيوعيون المصريون قد مروا بمثل هذه التجربة وعرفوا مرارتها وتعتيقاتها وصعوبتها ، فهم قد اختاروا طريق حل تنظيماتهم والانصهار في الاتحاد الاشتراكي العربي على امل بناء تنظيم طليعي في داخله يوحدهم مع الناصريين على اساس المبادئ العامة للاشتراكية العلمية . والحزب الشيوعي السوداني لا يريد ان يسير في هذا الطريق ايا كانت التضحيات والصعوبات . ومن الخير لـ

ولمستقل الاشتراكية في السودان ان يسير في طريق شاق ووعر يسلكه نرج الله الخلق وشهدي عطية بدلا من طريق سهل ناعم يسلكه ويملكه آخرون على صفحات الصحف والمجلات ومؤسسات النشر والمشرح . لهذا فتجربة الشيوعيين المصريين ليست مفيدة بالنسبة الينا ومرفوضة شكلا وموضوعا برغم اننا لا ننسى ، والى الابد لن ننسى ، دور الشيوعيين المصريين في الاربعمينات وحتى منتصف الخمسينات في مساعدة بناء الحركة الشيوعية في السودان ، وستظل اسماء الكثيرين منهم قريبة الى قلوبنا حية في ضميرنا الثوري . ولعل اصحقا « الشيوعيين » المصريين يدركون كم عاثنا خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ من انحراف يميني تصفوي في حزبنا عندما حاولنا ان « نستفيد » من تجاربهم ولا زلنا ندمع الثمن . . . واعتقدنا خطأ ان حل التنظيم الشيوعي في مصر قد يكون تجربة مفيدة » .

اسباب عديدة لم يستجب عبد الخالق في وثيقته التاريخية تلك لاغراء الاستمرار في سرد تاريخ الاتجاه اليميني في الحزب وتفاصيل تطوره الخ . . . فلم يكن هذا في حد ذاته دي بال . اذ كان يبصر عن المهمة الاساسية العاجلة المطروحة امام الحزب والقوى الديمقراطية في السودان ، وهي باجازه فهم طبيعة ما يجري (انقلاب ٢٥ مايو) ومهام القوى الثورية في الظروف الجديدة التي اعقبت الانقلاب لضمان استمرار حركة الثورة السودانية ودفعها باتجاه اهدافها . لم يقع عبد الخالق نسي المطب الذي اراد ان يحره اليه الانقساميون والانتهازيون اليمينيون اى اسلوب المهارات والاسباب والتجريح الشخصي والقليل والقال . . . الخ واثارة دحان كثيف يحفي طبيعة الصراع المكري والسياسي الدائر في قيادة الحزب بين اليساريين الثوري واليميني . والى هذا الاسلوب ينسحب لجا قادة الانقساميين في كتاباتهم ووثقاتهم ، حيث راحوا يركزون هجومهم فقط على عبد الخالق محجوب . وخير مثال على ذلك وثيقة معاوية وعمر مصطفى المكي التي كالت الانقساميون فيها سيل الشقائم والتلفيقات والاكاذيب وعمدوا الى كافة اشكال الدس الرخيص ضد عبد الخالق محجوب .

من اجل هزيمة التيار الانتهازي اليميني في الحزب الذي اثر الانقسام والالتحاق بالسلطة ، لم يشهر عبد الخالق محجوب سلاها آخر سوى سلاح الفكر الثوري ، ولم يعتمد سوى الاسلوب المهذب حين يذكر زملاء له (قيادة الانقسام اليميني) اختلفوا معه فكرا واصحوا مناقشة الحزب في مواجهة اغليته الثورية . لذلك لم يعالج عبد الخالق قضية الاتجاه اليميني في الحزب بالاستعجال باطلاق النعوت عليهم مثل « الخونة » المرتدين » . الخ . . لان هذا في ذاته لن يكون كافيا في مهم وتبرير حقيقة التيار الانتهازي اليميني الانقسامى الذي وصل عبر مراحل مختلفة وتبوا مراكز هامة على مستوى قيادة الحزب . بل عالج عبد الخالق هذه القضية - مستندا الى تراث وتجربة الماركسية - اللينينية - بروح الموضوعية والتجرد الثوري شاحدا فيها كل ادواته وقدراته الايدولوجية والفكرية ، حتى ارتقت مساهمته فيما عرف بـ « وثيقة عبد الخالق » ، الى مستوى التجربة التاريخية التى عاشتها القوى الثورية السودانية - بكل مصائلها - في صراعها مع انقلاب ٢٥

مايو اليميني . وهذه الوثيقة مضامها إليها اسهام عبد الخالق في منجزات المؤتمر التداولي
 ورسائلته من القاهرة ، وملاحظاته حول المؤتمر الخامس للحزب المرمع عقده - كمل
 هذه الاعمال ضملت فعلها في تحويل الحرب نهائيا الى الوقوف برسوح فوق ارضية
 ايدولوجيته الشيوعية وصلت تكوينه الشيوعي ، ونبت اساس وحدته الفكرية
 والتنظيمية على اساسها السليم . ورغم خصوصية « وثيقة عبد الخالق » من المنظور
 العام ، الا انها في بصوري مساهمة وافسامة هامة ، فكرية ومطرية ، في تاريخ الفكر
 الشيوعي العربي والافريقي وعلى وجه الخصوص انشيوعية العربية . ولا بد من
 القول . وقد قصصا عد سوط . ان هذه الوثيقة لم تمت من عدم انها هي تلخيص لفكر
 وبجربة قائد ثوري مارس مسؤوليه قيادية على امتد ربع قرن (١٦١٧ - ١٩٧١)
 وتجسد الوثيقة اساسها الفكري والحديدي في وثيقة المؤتمر الرابع للحزب (١٩٦٧)
 المعروفة بـ « الماركسية وفصليا لثوره السودانية » كقول الثمر الناصجة للجهد
 الفكري الجماعي للحزب انشيوعي السوداني . وفي سياق « صراع الحزب ضد امكار
 الفئات ولطبقات التي تشرك معه في نعطه او اكبر من نقطة في المراحل المحتلصة
 للثورة السودانية » ، بل في سياق الصراع ذاته منعكسا داخل الحزب وما ينشأ عنه
 من تيارات استهارة يمنية او يسارية مغامرة (طموليه) . ولان عبد الخالق ، كقائد
 بصير . اعتمد هذا النهج الموضوعي في تناول تلبيعه الاحتمالات الفكرية والسياسية
 في قياده الحرب وفي الموقف من السلطة الانتقالية ، فقد كتب لقيادة الحرب الثورية
 سييد واقناع الاعليه العظمى من الشيوعيين والديمقراطيس ، وسعا لذلك فقد ارضى
 الشيوعيون عن قناعه نامة الوقوف لدعم الانجاه الثوري بقياده عبد الخالق حتى قبل
 عام من انعقاد المؤتمر التداولي لكادر الحزب . ان « وثيقة عبد الخالق » قد اكملت
 بقوه خلاقة وحموة ، عمليه تحسس الحرب والحركة الديمقراطية - فكرية وسياسيا
 وتنظيميا - التي بدأتها الخطابات الدورية الخمس للجنة المركزية في وجه نشاط التيار
 الانقسامى اليميني ، ومماورات ومؤامرات السلطة الانتقالية لثريجة البرجوازية
 الصغيرة العسكرية اليمينية . لكل هذه الاسباب فقد جاءت هزيمة التيار الانقسامى
 اليميني اثناء المؤتمر التداولي نامة . لقد سجل هذا المؤتمر التاريخي وكرس الهزيمة
 الايدولوجية والسياسية والتنظيمية للاتجاه الانهاري اليميني . ومن هذه التاحيصة
 فقد عبر المؤتمر بصيرا صادقا وحارا عن المناخ الثوري السائد وسط عضوية الحزب
 والقوى الديمقراطية لاكثر من عام (والذي اعجز مدويا في مناسبات عدة وعلى الاحص
 مير الامم الحقاقر في ستاد الخرطوم في ٢٥ مايو ١٩٧٠ ضد تميري في الذكرى الاولى
 لانقلابه في حضور الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . وذاك المؤتمر الهام في المنعطف
 المعيري الذي عقد به ، عبر ، بخذلانه للانقساميين اليمينيين ومن وراءهم وهريتهم
 الماحقة ، عمق انحصاره الحاسم للارادة النورية للشيوعيين السودانيين ، وعبر عن
 عمق الحركة الديمقراطية السودانية عامة في كثف وهزيمة امكار السلطة البرجوازية
 الصغيرة العسكرية لانقلاب ٢٥ مايو وتراجع وهزيمة مناهجها وسياساتها في اقسل
 من منتين وارتدادها حتى قيادة الثورة المعسدة في السودان في ٢٢ يوليو ١٩٧١
 بالحالف مع اليمين والرجعية العربيين والدوائر الاستعمارية الغربية . ان هذا درس
 بليغ لن يفساه او يعمل عن استيعابه الثوريون العرب والانارة حامة بمعد شرب
 الثورة الفلسطينية في الاردن في ايلول عام ١٩٧٠ واخراجها منه ، ومحاولات استقسط
 الحكم الثوري في اليمن الديمقراطية منذ عام ١٩٧٢ وبعد انتهاء تجربة البرجوازية
 والبرجوازية الصغيرة في مصر بقيادة الحائن العميل السادات الى التحالف مع

الامبريالية الاميركية والاستسلام لها ، والى ابرام الصلح المنفرد فحلت رعايتهما مع الكيان الصهيوني - " اسرائيل " - واخراج مصر مؤقنا من حلبة الصراع العربي - الصهيوني ، مروراً بما يجري في لبنان خاصة جنوبه من مؤامرات تستهدف حركسة التحرير العربية وعلى راسها المقاومة الفلسطينية المسلحة والقوى الوطنية التقدمية في لبنان والى "ردياد نفوذ الدوائر المعادية للديمقراطية والصهيوعية في المنطقة .

مقدرة الضباط والجمود والديمقراطيين والتقدميين السودانيين ، بمفردهم ، على اسقاط نظام نحري اسيجي القاسد ، ستلام السلطة لثلاثة ايام » حادثة في تاريخا الوطني في ١٩ يوليو - تصور عام ١٩٧١ التي تميز ذكرها التاسعة هذه الايام ، ما تزل تثير حفيظة وموجــــــــــــة الاستعمارين والرجعيين واليمينيين العرب وضوفهم من الكفاءة لعالية التي انتصرت بها ١٩ يوليو وكذلك تخوقهم الاكثر من ان يكرروا تلك المقدرة وتأتي متلاحمة هذه المرة مع اسفاضة شعبية مسلحة ضد كل ركائز الرجعية والتعبية والعدنية والاستعمار في السودان . ولهذا نلاحظ فلــــول المعارضة ارجعية اسودانية في الخارج ، أي بقايا ما عرف بـ « الجبهة الوطنية » التي اكلت على مؤاندة الرجعية واليميني لعربيين ومن دوائر الجبايات العربية تحاول النيل من ١٩ يوليو وتوارها وابطلها ونعناصر اني تحملت عبء تطبيعها وكذلك ، وهذا بيت القصيد ، تحاول النيل من القرى الديمقراطية التي دعبت سياسا ١٩ يوليو وعلى رأسها الحزب الشيوعي السودــــــــــــسي وبالذات قيادته الحالية . ولكن ليس بمعور القيادات ارجعية اسودانية وعلى وجه الخصوص قيادة الحرب الوطني لاسحاوي الذي حاربها شعبنا في السلطة تحديدا بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ والتي نتجت مع حرب الامة ورؤيته الاحوائية المأجورة لمحايرات العرب ، والتي ظلت تغزل على متوال ذلك الحزب المفرق في الرجعية تتقاسم معه سلطة ديكتاتورية المدنية الموجهة الى صدر الشعب ولقائمة على مصادرة الحزب الديمقراطي الاساسية لاجاميرا ، حتى فخر انقلاب المخايرات المصرية بقيادة نجيري الى السلطة بدلا عن الحزبين المؤتلفين « بعد ان هيا له المحجوب « رئيس الوزراء في ذاك الوقت » نكابة في من اردوا الاستغناء عن خدماته » .

في وراثته فميري ومواصلة سياسة العداء الشيوعية . بالطبع —
هذان هما الهدفان الاساسيان اللذان خططت لهما الدوائر الخارجية التي هولت ووقفت وراء تلك
المحاولات . جربوا كل سهام جعبتهم فطاشت وخابوا حتى اصابهم اليأس والانتكاس فاستأنفوا
لنصائح اسيادهم بأنهم سيحققون الهدفين السالفين بالانخراط النشط مع زمرة نميري « حتى
لا يقتلها الشيوعيون » ، فاذا بالصادق الصديق عبد الرحمن المهدي يرضى من القيمة بالاياب
« مصالحا غير مشارك » .. الح حذقات الصادق الممجوجة وهو ما يزال كالقط الاليف ينتظر ناظرا
الى الفريق جعفر — على حد قول الشاعر القديم — « بحاجة لم يقضها نظر السقيم الى وجوه العود »
واذا بالمشبه حس عبد الله الترابي وجماعة « الاخوان » يلتحقون كليا بنظام السفاح نميري
ويصيرون جزءا منه راسطين مصيرهم — والى الابد — بمصير الديكتاتورية الفاسدة التي سيدكها
شعبنا في القرب ، ويتبعها اذنابها من « اخوانية » واستهاريين وقتلة ولصوص وساقطين
وعملاء ومرتدين وكلاب حراسة محليين واجانب و « ايدي قذرة » .. الخ سلسلة المنتفعين باحقر
نظام ابتلي به شعبنا حتى الان .

ان في هذا لشعبنا لعزاء وأي عزاء ، فبعد احد عشرة عاما من حكم الفساد والديكتاتورية
والعصابة والجريمة والتبعية يريد شعبنا ان يكون الباطل حرمة واحدة ، ان يكون الفرر بينا ، ليعيد
بناء حياته بعد ان يغسل بالدم والنار عار حقنة من العفن والانهيار المعنوي وتطوت القيم والحدار
كل ما كان ثمينا ومبني من اخلاق شعبنا ، ولا ريب ان الصادق وحلفاءه القدامى « الاخوان » هم
ليس فقط الاحتياطي الرجعي للنظام العميل القاتم اما هم بتحالفهم الراهن معه قد غدوا احد
اطرافه المباشرة . وضلعا هذا الاحتياطي الذي يعده الاستعمار الحديث « الاميركي » والرجعية
السعودية عميلته ، اصبحت عمالتهما واضحة لكل مراقب « زيارات الصادق والترابي المتكررة لاميركا
والسعودية والاردن ولندن وجنيف وكافة مراكز الجسس والعمالة في العالم لتسيق تحرك العناصر
المضادة لحركة الثورة في السودان والمنطقة » .

كما ان الصادق « الاخوان » — بالذات الترابي مثل نده ، لعديل ، لاميركي منصور خالد —
عرفوا امام شعبنا بأنهم قوم بفاق وكذب وفساد ذمة يلبسون ، في عمالتهم الحق بالباطل ويكتمون
الحق وهم يعلمون ، ولا يؤمن لهم جانب من خيانة وخذلان ان قدروا عليها « تماما كيهود الجزيرة
مع النبي محمد » . وهذا ما فعله هؤلاء مع مئات من الفقراء والسذج من الانتصار الدين استقدموهم
من الخارج الى الخرطوم ليسقطوا لهم حكم عصابة نميري . ولكن الصادق و « اخوانه » بعد
الايام الصادرة لهم من المخابرات المركزية الاميركية والسعودية بالتصالح مع نميري ، يبدو انهم
فسدوا سريعا ميثاقهم مع هؤلاء الفقراء التمساع .. بسوا المئات البريئة التي ضللوها وقادوها
لنلاقي حتفها على يد « جدرمة » ومرترقة السادات ومحترفي القتل من المعتوهين الذين هم سبة
لجيشنا جلودا وضباطا .. نسي العللاء اللاهوتون المنافقون ارواح هؤلاء الذين سقطوا بالعشرات
يوم الجمعة والسبت (٢ و ٣ يوليو تموز — عام ١٩٧٦) ، وحقر لهم النظام الاجرامي المقابر الجماعية
بالتجراقات ليتستر على اعماله بسرعة ولكن ما بالنا نعتب عليهم في التحاقهم بمعوية نميري وهم
وهذه المعوية — بما فيها نميري — اتباع وادوات لقوى واحدة ، وذوو نهج فكري وعملي واحد في
السياسة والاقتصاد ، هو نهج العداء للديمقراطية والشيوعية . والصادق و « اخوانه » في التحليل
الاخير ، كما خبرناهم بعد ثورة اكتوبر ، هم السابقون في حلقات عملاء المخابرات الاميركية الغربية
التي ضمت فيما بعد نميري ، محمد عبد الحليم ، عمر حاج موسى « متوفي » منصور خالد ، مهدي
الدين صابر وجعفر محمد بخيت « متوفي » وآخرين .. وآخرين يظهرون تباعا كل ما استهلك
نظام ٢٥ مايو بعضهم اخرج له الاميركان البعض الاخر من وراء ستار .

ان الصادق و « اخوانه » — رغم ان الاول يحاول في الاونة الاخيرة ان يميز نفسه عنهم — وهذا
ديدهم ومسلكتهم ليس لهم وفاء او عهد ومن ثم هم لا يمكن ان يؤتمنوا ابدا على شيء ،

لهذا فهم «ثورة المضادة بعينها لا صلة لهم بالاسلام او بالثقافت الاسلامي الثوري» ، لان الاسلام اما ان يكون دين ثورة وبضال ضد الاستغلال والامبريالية والصهيونية او لا يكون ... وهؤلاء العملاء يقومون بتروير الافكار الاسلامية ضد التقدم الاجتماعي الاشتراكية العلمية ويجعلون الدين اداة لقابم سلطة رجعية باسم الدين لخدمة مصالح المستعمرين والقوى الرجعية واليمينية المعيلة للاستعمار .

كما ان نظام الثورة المضادة الذي يقوده الماريشال المزيق المنهار لميري هو جزء ، مهما ادعى وكابر وعلط ، لميري وجماعته ، عضوي في حلف « كامب ديفيد » الاميركي - الصهيوني - الرجعي الذي وقعه نظام العميل السادات اليميني باسم مصر مع الصهاينة واولياء معيهم - الامبرياليين الاميركان نيابة عن قوى الرجعية واليمين العربيين .

نظام لميري مثله في هذا مثل الاسظمة الرجعية العميلة في السعودية والخليج وعمان والاردن والمغرب وتونس بالإضافة الى بعض الانظمة اليمينية العربية التي تستمر وراء بعض الانظمة والشعارات الخاوية حول « تحرير فلسطين والقدس » . فكل هذا لا يعدو كونه ضربا من النفاق والالتواء من قبل قوى رجعية ويمينية حتى البعاع وليس تعبيرة فقط بالسوقيع ، وانما بالموقع والممارسة السياسية العملية ، فهؤلاء جميعا جزء من الملق الاميركي - الصهيوني ، وقصد استهلكوا جميع اوراقهم واقنعتهم ووقفوا جناة وشهودا في عصر الازمة الثورية العربية الراهن . ما عاد احد يستطيع خداع الناس في هذا الزمن المأزوم المأرضي كل يعرف حقيقة الآخر لاننا الان في مرحلة فاصلة .. هي مرحلة الهزائم ولتمرفات والارهاصات والتراجعات التي يحتلظ فيها السأس والحرارة والاثم بالامال العظيمة وميلاد الجديد كما يمكن ان يصورها ادباء وكتاب وفنانون تسعفهم الادوات التعبيرية والفنية الملائمة .

نعود للمثولون ومروجي احاديث الافك وحملات الافتراء ضد القوى الثورية السودانية وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني ... وهؤلاء هم مفركو لاشاعات والاختلاقات حول ١٩ يوليو وقيدة الحزب الحالية ، وهم بالتحديد من تنقروا معا عرف يوما بـ « الجبهة الوطنية » ، وبالتحديد اكثر هم بعض قيادة « احزاب الوطني الاتحادي » الذين عرفوا بارتدادهم وضيقينتهم المتمكنة ضد الحزب الشيوعي السوداني والقوى الديمقراطية السودانية التي يتصدروا لشعورهم بالنقص المركب ازاءها لما يحيط بهذه لقوى من مجد وطني وتقدير عال وتاريخ ناصع في خدمة قضايا الشعب والثورة العربية والافريقية والاشمية التحريرية في كل مكان من عالمنا .

هذه العناصر في الوطني الاتحادي ستموت بعلمها ولا شعاء لها من دائها المهلك ، وقد عرف فيهم شعبنا عندما كانوا في السلطة قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ لصوصا للمل العم ومرترقة يتحولون الى من يدع اكثر ويبذلون ولاء يولاء ، فبعد ان كانوا من خدم المصالح المصرية منذ عهد الملكية في مصر منذ الاربعينات والى فترة ما بعد ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، نراهم منذ انتصار ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، وقد باعوا انفسهم وعلى راسهم مؤسس حزبهم وجماعة نصر الدين السيد الى الرجعية السعودية « حتى لا ياكل حزب الامة والاخوان » الكعكة وامزل المعالة منفردين « . وهم الان يتقنون ولاءهم لآخرين ، لا يعدمون نفحة من بترويل وقرورة يحسرها لنفسه دون الشعب ، حزب يميني متطرف هو الى الموقف ، سعودي - الاميركي - لساداتي اقرب رغم التطرف البهظي الفارغ الذي يبلسه ... لان العبيرة دائما هي بتطابق القول مع العمل .

كما ان تلك العناصر من قيادة الوطني الاتحادي تقسول على ابواب بعض الانظمة اليمينية البترولية المعروفة بحقدتها على الديمقراطيين والشيوعيين السودانيين « ولها فصل من الخيانة مشهور ضد الثورة السودانية ستنال يوما عقابا صارما عليه لانها قبل ان تمتحن كرامة الاشخاص فقد امتهنت كرامة وطن بأسره » .

وقد حدد الحزب الشيوعي السوداني رأيه في « المصالحة الوطنية » التي دعا لها البطاغية

لعمري قيادة « الجبهة الوطنية » في بيان مطول في عام ١٩٧٧ تحت عنوان : « جبهة واسعة من أجل الديمقراطية وإنقاذ الوطن » ، ووضع الاسس المبدئية وبرنامج الحد الأدنى الذي يمكن ان يلتقي حوله الوطنيون أسود بيون المخلصون والجادون وساملون محزم لخلاص السودان من الديكتاتورية المتفسخة الفاسدة ، ولكن قيادة الوطني الاتحادي - تأكيداً لهجتها الرجعي بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ اختارت سبيلاً آخر هو في نهاية الامر ضد شعب السودان وتطوره .

وهذه العناصر تصبغ صحفها الآن في الخارج مسؤولية يدولات العمالة لدوائس ليمين العربي العادر الذي يحاول الآن ، وما اضع اجله وأخيبتها ، أن يجد لنفسه ، من خلال هذه العناصر المتاجرة بقضية وطن اضعته عندما كانت تمسك بمقاييد الحكم لسنوات خلت ، مواقع على ساحقنا السودانية ظاناً أن حزباً يمينياً شبه فاشي انضحت حقيقته منذ زمن امام قوى الثورة العربية وحتى امام كل مرغب ومقد كل مصداقية ، يمكنه من خلال المال والمال فقط ان يشتري « قبائل » سودانية لتقبل فكره اليميني العقيم المعادي لكل مظهر من ديمقراطية الفكر وعلميته ، وليسطيع ان يمارس عبثه وغدره وخياناته القومية في وطن بحجم السودان وليبني للثورة المضادة وقوى الاستعمار في وطننا رشداً واحتياطياً بعد أن تأكلت قواها وشامت واضحت على حافة القبر . وفات المحولين الدماقية أن العمالة لا تستطيع حتى أن تصنع رجعيين « جديين » ناهيك عن قواعد شعبية ، وإن كان هذا فهمهم للسياسة فهذا الافلاس بعينه . وهؤلاء الطامحين والطامعين في وطننا الذين يريدون ان « يتحقوا » بنقل تجاربهم الفاشلة والمهزومة يحددون انفسهم قبل محاولة حدامهم لنا لأنه ليس لديهم ما يلهمهم ولانهم على حسب علمنا ليسوا من بناة الاوطان .

وتسيء التقدير كثيراً تلك العناصر الساقطة من الوطني الاتحادي التي لم تتقن شيئاً مثل ابقائها التهريج السياسي وزرداد الاموال العامة والصفقات التجارية غير القانونية وتهريب رؤوس اموال التجار الاجانب الى خارج السودان والتلاعب في الفروض وممارسة الرشوة والمحسوبية وتسيء استقدير كثيراً تلك العناصر الساقطة من الوطني الاتحادي التي لم تتقن شيئاً مثل مدرسة متاورات احزاب ماشوات مصر الملكية . تسيء لتقدير تماماً ان تصورت انفسكها التحكم بمصير الوطن السوداني والتلاعب به من جديد بتحويلها الى حصان طروادة لحمل جرثومة من تسميهم بـ « القوميين القدميين » الى جسم الوطن لاعتساده والفتك به والحواء الضعاف من ابناءه بحال العمالة وتعميم السياسة الوطنية في السودان بعلاء ينفقون باسم المحاور العربية المشبوهة على نحو ما نشاهده الآن من عمليات تشويه بعض الطلاب السودانيين في الخارج وتحويلهم تحت الشعار الكاذب « القومية المتقدمة » الى عملاء متسوجين واشخاص تافهين لا يرجى منهم خير او نفع للوطن . هذا الدور الخبيث المقبوض الثمن فضح تلك العناصر في قيادة الحزب الوطني الاتحادي امام كافة السودانيين ، في الدحل قبل الفرج ، ولن يصدق احد من الوطنيين السودانيين ان أية معارضة جادة ديمقراطية ام ليبرالية حتى يمكن ان تستند الى فئات مشبوهة قطاعها الحاكم لا يوهي بأي قدر من الاحترام ، نما يثير فقط الاحتقار والسخط لكل ما فيهم من انواء . وان نفعل مثل هذه المعارضة هذا مجرد ضمان السجوب ولم الاموال السايه فهد دع الانحسار والاهلاس لان كل قيعة وطنية تسقط هنا . فأني محطت تبين تلك العناصر من قيادة الوطني الاتحادي ؟ وي بديل تعد به شعبنا ومسلكتها الحارجي ، مظهرها وعملا ، هو العمالة واتحالف المشبوه والارتقاء في المحاور المعادية لتحرر شعبنا ووحدة تراه ١٤

لا يا سادة وطننا ليس يرسم البيع ، الافضل لكم ان تتواروا بهائيا بعد ان تحوتم الى ارزقية سياسة في لخارج افضل منكم حجر مترب يرقد في صدر الوطن - وهبل ان ترك هـ النقطه لنا هنا سؤال : اذا كنتم تعتبرون « الاخوان » « تنظيم » فاشي ارهابي له علاقات مريبة بالمسعر ، فكيف نقيمون ، وقد فتح الله بصيرتكم لادرك حقيقة « الاخوان » ، قومينكم

« المتقدمين » هؤلاء ؟ سؤال وجيه نوجهه لكم باسم الشعب السوداني بأسره ، قطعاً انه ليس ينظم يحتدى ذلك الذي يضع امكانياته وثقله تحت امرة المخابرات المركزية الاميركية وعملائها مثال شهبور يخبر لصرب الثورة الايرانية وجهضها بأي ثمر ، ويهدم حلفه الرجعي — السعودي — الاميركي على ما عداه على حين يستكشف من اتيان اي عمل امجسي لجأبهة واسقاط المؤمرة الاميركية — الصهيونية — الموجهة ضد شعوب الامة ، العربية وبالذات المستهدفة تصفية القضية الوطنية للشعب الفلسطيني وثورته المسلحة ، قطعاً ايضاً ان شعبنا السوداني لا يستهويه فكر البهيمية ولا كفء واستراجم ، الذي يمثله ذلك الحزب والانظمة ايحيئيه ، المماثلة التي تجسد التخاذل والاستسلام .

٤

رغم ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني اصدرت تقييماً لها الاساسية لاحداث ١٩ يوليو ١٩٧١ وما صاحبها من انتصار لقوى البردة اليمينية والثورة المضادة منذ ذوراتها في عامي ١٩٧١ « نوفمبر » و ١٩٧٢ « يوليو » ووثيقة الحزب عن طبيعة التدخل المصري — الليبي وقتها في السودان ، وكذلك قام الحزب في ادبياته الدخلية وبياناته اللاحقة بتحليل ظروف انتصار وهزيمة ١٩ يوليو ، الا ان تلك العناصر في قيادة الحزب الوطني الاتحادي تحول طمس حقيقة ما حدث في تلك الفترة رغم ان كل تلك التخليلات والتقييمات قيد طبع وتشرع على وسع لطاق ما عد مجلات الحزب النظرية المحدودة التوزيع .

ان هذه العناصر تبين امراً ضد القوى الديمقراطية لسودانية ، وهذا يظهر جلياً فيما نشره في لندن من صحف ومجلات يضمها ويمولها العراق واخرون .

لنعطي امثلة عن اسلوب الدس الخفي الذي اتبعوه لا بد من ايراد بعض ما اوردوه من نصوص ركبة ملفقة في « الدستور » — وهي مجلة سيئة السمعة — تتبادل ملكيتها ذوائر المخابرات البريطانية والفرنسية مع منظمة الجيب العربي — جاءت في اربعة اعداد متتالية حتى الان تحت عنوان « في الذكرى التاسعة لحركة هشم العط » حقائق لم تعد اسراراً « كان العدد الاول بتاريخ ٢٠ - ٢ - ١٩٨٠ »

□ تحدثوا عن الذكرى التاسعة بحركة ١٩ يوليو « التي عرفت بحركة هاشم — العط » ولان لا يزال الموضوع يحيط بالكثير من جوانب هذه الحركة فالحزب الشيوعي السوداني يلتزم الصمت الكامل حول الحركة ولم يصدر عنه حتى هذه اللحظة اي تحليل رغم مطالبة القواعد الحزبية بذلك ويلاحظ ان نشرياته « يقصدون نشراته — الكتب » المحتلفة تشير اليها مرة بأنها « حركة » ومرة اخرى بأنها « انتفاضة ١٩ يوليو » ومرة اخرى بأنها « ثورة ١٩ » كما اشرنا من قبل قيم الحزب طبيعة ١٩ يوليو والاحداث التي صاحبها واعقتها . ورغم ان الحزب لم ينظم ١٩ يوليو لان هذا الشرف اضطلع به الصباط والجنود السودانيون الديمقراطيون والشعبيون ، الا ان الحزب والقوى الديمقراطية السودانية تحملاً مسؤولية دعم سياسي — شعبي ، وثينا فيها تحولاً نوعياً في السلطة :

« كانت ١٩ يوليو في مجرى الثورة السودانية تغييراً ثورياً للسلطة السياسية قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وبالتحديد قوى الديمقراطيين الثوريين السودانيين بشقيها

الديمقراطي - والمركسي - داخل القوات المسلحة ممثلة في تنظيم الضباط الاحرار وحركة الجنود الديمقراطيين . نقلت ١٩ يوليو السلطة لتضعها في يد التحالف الوطني الديمقراطي ككل وليس في يد فئة واحدة تنفرد بها . ولأول مرة حددت بصورة قاطعة ان تنظيم الضباط الاحرار الذي انجز العملية العسكرية هو واحد من تنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية وأداة من أدواتها . كان ذلك بمثابة خروج عن الاطار التقليدي للانقلابات العسكرية التي يتحدث قادتها عادة باسم القوات المسلحة ككل ، ويضعونها موضع الطبيعة بالنسبة للحركة الشعبية ويخلطون بين وظيفة القوات المسلحة كجهاز من اجهزة القمع وأداة من أدوات السلطة وبين دور الطلائع الثورية التقدمية في داخلها . » - « دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني سبتمبر - نوفمبر ١٩٧١ »

اما ان الحزب يسمى ١٩ يوليو حركة وثانية انتفاضة وثالثة ثورة ، فاي ضير في هذا وقد حدد الحزب فيما سبق وفي تفاصيل ضمتها دفنا كتاب الطبيعة الجوانية لـ ١٩ يوليو . ثانيا يريدون من الحزب ان « يحل » ١٩ يوليو - وهو لا ريب قد فعل قبل ان يطلب منعا خارجه - دون ان يقوموا هم بتبيان حقيقة ما جرى في سبتمبر عام ١٩٧٥ وأول يوليو عام ١٩٧٢ حيث حاولت سيئة

الذكر « الجبهة الوطنية » قلب سلطة نميري ولم توفق لتسيء . لم تذكر لنا عناصر قيادة الوطني الاتحادي بالذات في المحاولة الاخيرة : من مولهم على وجه التحديد ؟ من سلاحهم ؟ من اعطاهم اراضية ليقموا عليها معسكرات التدريب ؟ ماذا فعلوا في الخرطوم ؟ من قام بضربهم وكيف ؟ اي برنامج كانوا يعدون ؟ وهم من نعرفهم ! « بديلا لسلطة السفاح نميري الديكتاتورية العسكرية الميمينية العميلسية ؟

نقول لهم عند هذه النقطة انه يكفي ١٩ يوليو شرعا وبطولة ، انها حركة ديمقراطية ثورية سودانية جادة بالمائة ، انتصرت بمواعد وعزم ضباطنا وجنودها الثوريين ، وما كانت لتهمزم لولا التدخل الاجنبي المصري - الليبي المتواطىء مع المخابرات البريطانية وقوى اليمن العربي الذي اخذ في التراجع والارتداد نحو مواقع الاستعمار والرجعية ، ومن ثم لم يكن امامه سوى سلك طريق التخادل والخيانة الوطنية انتهاء بالاستسلام للعدو الصهيوني الامبريالي .

الإشارات والتصريحات والتلميحات المتكررة في مقالات « الدستور » الاربعة عن موقفه ودور وتوجه مجاين لتنظيم الضباط والجنود الاحرار ككل ، يقفه كل من الشهداء الابطال الراحلين فاروق عثمان حمد الله والعقيد عثمان حاج حسين ابو شيبه والعقيد عبد المنعم محمد احمد . ولا تعتقد ان احدا يذري من اين جاؤوا بهذه المزاعم الباطلة ، الا اننا بالتاكيد نذري لاية مصلحة ولاية نحاية يغبرك كاتب تلك المقالات ويطلق لسانه العنان « وهو من الذين سكتوا حتى الان ولم يفتح الله لهم بكلمة عن حقيقة ما قاموا به في يوليو عام ١٩٧٢ » .

على اية حال فان التلميحات ومحاولات الاتهام والتحريف لن نظير في شيء مواقف والفكر والرجال خاصة الشهداء الابطال الثلاثة ولم يبع احد منهم نفسه لدولة اجنبية او يخن قناعته الثورية الصلبة حتى لحظة الاستشهاد .

نستعرض مقتطفات من هذه الاشارات كما وردت بنصها مقتبسة من المقالات الثلاث ونثبتها للتاريخ ، يقول الكاتب في سياق حديثه عن الخلافات والصراعات التي نشأت داخل سلطة ٢٥ مايو خلال عام ١٩٧٠ :

« على المستويات الدنيا في داخل القوات المسلحة فقد نشطت تنظيمات عدة يسارية وقومية

١ - للمزيد من التفاصيل راجع كتاب الحزب الشيوعي السوداني « الثورة المضادة في السودان » المتضمن لاعمال دورتي اللجنة المركزية في سبتمبر ونوفمبر ١٩٧١ .

ويمتنية للعمل بالإطاحة بالسلطة التي بدأت في التمزق ، ولقد كان من الواضح أن أكثر الأشخاص المرشحين لقيادة حركة تصحيحية وطنية شاملة هو المرحوم الراحل فاروق حمد الله فقد بدأ في مسح حيوط التغيير داخل القوات المسلحة وخارجها ورغم أن العديد من الضباط وصف الضباط والجنود أبدوا استعدادهم للقيام بحركة بقيادته إلا أنه كان يردد دائما « لقد كانت مايو درسا لنا ، تعلمنا منه أن الانقلاب العسكري لا يحل مشاكل البلاد ولكنه يفرقها » الصحيح « يفرقها » . الكاتب « في مزيد من المشاكل وأن الطريق الوحيد هو قيام ثورة يساهم فيها المدنيون إلى جانب العسكريين وأن يقوم نظام جديد يؤمن الحرية والديمقراطية للمواطنين » ولهذا وسع دائرة اتصالاته بالقوى السياسية المختلفة ... وكان يعد مجموعة من الشباب للمشاركة في العمل العسكري وقد كان رحمه الله مطمئنا إلى وضعه داخل القوات المسلحة ومطلعا على كل تقارير الأمن عن طريق كل من أبو القاسم محمد إبراهيم وكمال أيتشر والمرحوم عبد المصم محمد أحمد والمرحوم عثمان أبو شعبة ومحمد أحمد سليمان الذي كان وكيلًا للداخلية ومسؤولًا عن الأمن ، وكان يقول : « أنه من الضروري القيام بحركة ناضجة إذ أن الفشل معناه أن يبقى هذا النظام وعلى رأسه زميري لمدة عشرة أعوام أخرى » .

« ولقد أحسست سلطات الأمن التابعة لزميري وخالد ومأمون أن المرحوم فاروق يشكل الخطر الأكبر ومن ثم وضعوه تحت المراقبة فقام بالسفر إلى تيرانا ثم عاد إلى الخرطوم ليجد أن الرقابة أكثر فقرر أن يسافر إلى لندن للتنويه بحجة العلاج وفي آخر ليلة له بالخرطوم التقى بأحد المدنيين المتصلين به ليبلغه « أنني ذاهب إلى لندن يفرط التخلص من الرقابة فلا تستعجلوا الأمور » أن أن أسهل شيء هو تنفيذ العملية العسكرية التالية التي لن يستغرق أكثر من ٤٥ دقيقة ولكن لا بد من تهئية الجو المناسب لضمان التأييد الشعبي فلا تندفعوا إلى تأييد أي شيء يحدث في غيابي » ومن ثم غادر إلى لندن وهو لا يعلم بأنه سيعود منها إلى « دورة لاعدام » - « الصحيح دروة الاعدام وهي بالعامية السودانية المكان المخصص للتمرن على ضرب الرصاص - الكاتب » لأن بعضهم تعجل الأمور « فها الذي حدث ؟ » .

« لقد أصدرت اللجنة المركزية للمحزب الشيوعي السوداني بيانًا حول صحة المرحوم عبد الخالق محبوب واتهمت السلطة بأنها تعمل على تسديم المرحوم عبد الخالق ، ثم أصدرت بيانًا مسمى ببيان ٢١ مايو ١٩٧١ أشارت فيه بوضوح إلى تغيير السلطة وهرب عبد الخالق محبوب من معتقل معسكر الشجرة - المكتب « ليجتبي » لدى المرحوم العقيد عثمان أبو شعبة قائد الحرس بالقصر الجمهوري » .

« المهم أنه في عصر ١٩ سولو ١٩٧٠ تحركت قوات الحرس الجمهوري بقيادة المرحوم عثمان أبو شعبة ولواء دبابات بقيادة المرحوم عبد المصم محمد أحمد وتم اعتقال الزميري بمنزله بحي المطار ومعه بقية أعضاء مجلس قيادة مايو وحملتهم «حفاة» في ذلك الجو الساخن على السواري لتجيش إلى القصر الجمهوري « كما تم اعتقال مجموعات أخرى من الضباط العاملين بالقوات المسلحة والأمن القومي والاستخبارات ووضعوا في مقر الضيافة » .

« أعلن من إذاعة أم درمان أن الرائد هاشم العطا سيذيع بيانًا هامًا للمواطنين وكان مجرد ذكرها اسم المرحوم هاشم العطا مؤشرا كافيا عن هوية الحركة ولجهة التي تقف خلفها » . وتستمر المقالة في تزييف الحقائق والوقائع ويمعن كاتبها في تسج الأكاذيب فيقول زاعمًا وجود صراع آخر إعلان تشكيل مجلس قيادة الحركة ومجلس وزرائها :

« كان هذا من الأسباب التي أدت إلى البسلة والتردد لدى الكثيرين وقد اتضح أن السبب في كل ذلك يرجع إلى الخلاف الذي نشب حول اختيار رئيس لمجلس قيادة الحركة الجديدة فقد أصر كل من المرحوم عبد المصم محمد أحمد والمرحوم عثمان أبو شعبة على أن يكون المرحوم فاروق حمد الله قائدًا لحركة ورئيسًا للوزارة وذلك حسب الاتفاق المبرم مع هاشم العطا الذي اقنعهم بالتحرك

في غياب المرحوم فاروق ولكن اصر الحرب الشيوعي السوداني بواسطة ممثليه في التنظيم الذي قام بالحركة على اختيار المرحوم بابكر النور بقيادة الحركة وهددوا بحجب تأييد الحزب الشيوعي على مستوى الشارع بل وذهبوا الى اكثر من هذا عندما قررو ابعاد المرحوم فاروق حمد الله عن وزارة الداخلية ليؤكدوا امرها ليرتد هم « محمد محجوب عثمان وقد ادى هذا بالمرحوم عبد المنعم احمد والرحوم عثمان أبو شيبه الى اعلان رفضهما لعضوية المجلس والاحتفاظ بمواقفهما العسكرية وكان واضحا ان الصراع قد بدأ داخل النظام الجديد بين الشيوعيين وغير الشيوعيين » .

« وبدأت أغلبية القوت المسلحة تختشى بأنها قد استعنت وخذعت ومن ثم بدأ الاستعداد لتتحرك المضاد لا إعادة لميري الى السلطة ولكن للقضاء عليه وعلى الشيوعيين معا » .

« واسمى تطور الاحداث بالمشكل السريع فقد خرجت مظاهرات صغيرة بالخرطوم تنادي بعودة لميري وكان مركز تنظيمها بدار الجمعية المسماة جمعية الدراسات العربية ، وهي أحد اوكار المحاربين المصرية بالخرطوم بالإضافة الى أن المرحوم عبد المنعم محمد أحمد استغل حادث اختطاف طائرة بابكر النور وفاروق حمد الله « واجبارها على الهبوط في بنغازي في ليبيا - الكاتب واحتملت اسدخل الاجبي ليخضع لقرارا بدون الرجوع الى المرحوم هاشم العطا باعادة صف ضباط وجنود لواء المدرعات الذين سبق وسرحهم في اليوم الاول للحركة ، ولم يكتف بهذا بل قام « بشيويين » اندبايات استعداد لمعركتهم القادمة ضد الحزب الشيوعي وهاشم العطا » . ويقول كاتب المقل عن الجنود هؤلاء الذين اعيدوا للخدمة « سقط بعضهم في قبضة الاستخبارات المصرية لتعيد مخططاتها بالقيام بحركة مضادة » .

أما المرحوم ابو شيبه فانه لم يحرك ساكنا وبقي هديا عدم اهتمامه بما يجري لانه كان يشعر بالخيبة بعد ان غدر به وبزلائه الحرب الشيوعي السوداني عندما اصر على عدم رئاسة الشهيد فاروق حمد الله للنظام الجديد واصر على أن الكلمة الاولى له » .

ورجما بسفيب يقول هذا عن العقيد الشهيد عثمان حاج حسين ابو شيبه وهو من لقادة الاساسيين الذين بقوا ١٩ يوليو ١٩٧١ والذي اعدم رميا بالرصاص مع رفاقه بدون محاكمة ولو شكلية يوم الجمعة ٢٣ يوليو ١٩٧١ .

حول هذه المظاهرات لنا الملاحظات التالية ، لان الرد الكامل عليها موجود في وثائق وبيانات الحزب حول ١٩ يوليو وهي كلها ادبيات منشورة ومعروفة .

اولا - لا بد من تكرار القول ، كما تعودنا من امثال اصديقاء « الدسور » على شاكلة ، الذين في هلوبهم حرص ضد لقوى لديمقراطية السودانية من عناصر قيادة الاتحاد الديمقراطي ، تعودنا منهم انكذب « وكبرت كلمة بخرج من افواههم ان يقولون لا كذبا » ، فهم قوم وصوليين اسهاريين ، سعيون لا يجيدون شيئا مثل اسحق عن سيد جديد يدفع اكثر من تعديل وتحوير في الشعارات ، المستهلكة الفارغة والحبوية من اي خصمون ، سد ان خفيصهم - كجلودهم - بقى كمد هي كصورة « دورين هري » يحمل ضبث الطوية وكل شر وعن العالم وقبحه .

- الشهداء عروق حمد الله وعثمان حاج حسين ابو شيبه وعبد المنعم محمد احمد ، مع بقية قادة وقوات ١٩ يوليو هم ضباط ديمقراطيون وماركسيون من صميم التنظيم الثوري دافسوا لجيش السوداني الذي انتظم قبل ان يقوم الشهداء علي حامد ، يعقوب كبيدة وعبد البديع علي كزار ورفيقه « بما فيهم الرائد محمد محجوب عثمان » بحركتهم عام ١٩٥٩ ضد ديكتاتورية ١٧ نوفمبر العسكرية بقيادة العريق عبود ومن ثم اعدوا على اثر فشل الحركة . فقد كان هؤلاء هم مؤسسو تنظيم الضباط الاحرار في القوات المسلحة السودانية وعلى نهجهم سار رفاقهم بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم العطا وابو شيبه وعبد المنعم محمد احمد وبقيهم .

قيادة ١٩ يوليو في اعادة التنظيم وتدعيم صفوفه كجزء ضارب من قوى

نقدم فيما يلي بعض فقرات هذه المذكرة التاريخية : ونحذاهم ان يشعروا نصها كاملا في الدستور .
« فبظهور الامرات التي ذكرناها انحصر اساليب الجماهيري للثورة وتفاقت الدلائل بين
فصائل الثورة ، وكان لا بد للقوى الرجعية ان تنحرك في الداخل والخارج . وقد جرت بالفعل
اسس جديدة للتحالف بين حسين الهندي وفيليب غهوش والمتمردين وكواثر صادق المهدي
والاخوان المسلمين وخلال هذا الشهر « نوفمبر » ١٩٧٠ ، اكدت مصادر امان ان عناصر الثورة
المضامة بدأت تقوم بنشاط سياسي واسع خلال الشهر الاخير ، وقد استخدمت هذه العناصر
سبلات النظام بالهجوم عليه » .

« ما يهمنا هنا ان هناك معارضة لانتقاص العناصر الرجعية والحافدة في جبهة موحدة تقوم
بدور المعارضة في الداخل والخارج مستفيدة من سبلات النظام . . . »

« استنادا الى انتصار قوى الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا على قوى التخلف والتبعية
والى رفض الجماهير الشعبية المريضة بقيادة منظماتها الديمقراطية ، وطلبتها الثورية فسي
القوات المسلحة لحكم الظلمات الرجعية ومؤسساتها ومعالجتها ، والتي هي في الوقت نفسه مصالح
الاستعمار قديمة وحديثة . واستنادا الى ان هذه الجماهير نفسها على مختلف منظماتها قادرة على
صيانة هذا التحول التاريخي ، قادرة على دعمه وتطويره وردع الرجعيين ومؤامرات الاستعمار
واتها مستطيمة ايضا ومؤملة تماما لان تنمى ببدل وشجاعة وكران ذات لاجار مهام المرحلة
الوطنية الديمقراطية وبناء قواعد التطور الاسدي في بلادنا استشرافا لاجتمع الاشتراكية
والعسقل . »

هكذا كان يكر الشهيد فاروق بالملوب ديمقراطي وماركسي هادي ، وموضوعي ، ولا يتدفع
من منطلقات فردية ، وهو كما هو بين يرى عينا بعين مع القوى الديمقراطية التي يحمل فكرها
وسجوها .

« يتناول كاتب المقالة عن الشهيد فاروق ملقا انه قال لـ « أحد المدنيين المتصلين به » الخ
... ما اورجنا من مقتطف املاء هنا تريد ان تسأل هذا المتذكي - ومن يققون وراءه - من هو
هذا « الاحد » المتصل بفاروق ؟ ما صفته ؟ ما لونه السياسي .. الخ ؟ كيف يفشي الشهيد وهو
الكتوم والبهيد عن الترترة ان تنظيم الضباط والجنود الاحرار بموي القيام بعملية عسكرية لابعاد
عصابة ٢٥ مايو عن الحكم ، وان هذا كذب صريح على الشهيد ، وهو لا يعرف عنه سوى الحزم
وتحمل المسؤولية . »

« استمرارا لسيتاريو الكذب هذا يحتلق الكاتب موقفا للشهيدين البطون ابو حبيب وعبد الميم
محمد احمد مدعيا انها فرجا على النظام الذي لهما شرف قيادته مع رفاقهم واصرا على ان
يرأس الشهيد فاروق مجلس قيادة الحركة .. الخ .. هل من المتصور ان يسقط قادة حركة انقاذية
ذات برنامج جاءت باسم تخلص البلاد من الاستبداد والديكتاتورية ومن اجل ان تسود الديمقراطية
وتخلق الظروف الملائمة لتطور الثورة السودانية .. هل من المتصور على اشخاص محدثين بهذا
المستوى من التقارب الفكري والسياسي ان يسقطوا ، منذ البداية في الاختلاف حول الاشخاص ،
من يرأس من ومن يتولى مانا ؟ تلك في هذا امور صغيرة بينها التنظيم - اي تنظيم - قبل ان
يشرع في اية خطوات تنفيذية ، وهي في النهاية يعود جسما مثل اية مسائل اخرى لسلارادة
الديمقراطية للتنظيم ولا يمكن ان يخطر للوري جاد ان يعالجها خارج هذا الاطار وبغير سبيل
الفهم . ولا يعتقد ابدا ان المسألة كانت توزع مقام واعطيات اما كانت مسؤولية ثقيلة
بوليها التنظيم لمن يختار ويسحبها كذلك وفقا للمصلحة الثورية والايقاء بمتطلبات العمل
ومهامه . ولا مجال ايضا ان هناك شخصا يدعي الثورية والتقدمية وله تواضع الثوار يقول ان
منصبا او موقعا قياديا بعينه مفضل عليه ولا يمكن لغيره ان يملأه او يمهض بامبائه . المهتم
في رايها هو البرنامج السياسي الديمقراطي التقدمي نفسه والاطلاص والهدية والاستقامة فسي

تنفيذه وفقا لقواعد التنظيم الثوري ، وليس الأشخاص . هذا هو الامر الجوهرى الذى يميز الفكر الثورى عن العقلية ، لبرجوازية الصغيرة الصاخبة الشعارات واليمينية الممارسات

ـ يقول الكاتب بسذاجة تشير الرثاء والضحك معا وكأنما بقرر سفيحة فيزيائية ، « وبذات العملية القوات المسلحة تحس بأنها قد استغلت وخدعت ومن ثم بدأ الاستعداد للتحرك » « ١٠٠ الخ ما اوردناه سابقا » ـ كذا ! ـ جن خدعهم واستعابهم يا أما الفهم ؟ ان ١٩ يوليو حطط لها وبغدها تنظيم الضباط والحدود الاحرار وليس قيادة الجيش السودانى الرجعية ولا العنصر ايمينيـة والعميلة المزروعة بين ضباطه ، ان اكثر من ٢٠٠٠ جندي وضابط ديمقراطى تحركوا بقيادة تحطيمهم يوم ١٩ يوليو لوضع نهاية لسلطة تميرى اليمينية العميلة . وقد فعلوا ذلك في نصف ساعة فقط ! ولم يقل احد قط ان ما حدث في ١٩ يوليو ، نجره الجيش السودانى ككل . فكيف تطرح القسوسات المسلحة السودانية ـ وفيها ما فيها وبتكوينها المعروف كالدي طرحته حركة ١٩ يوليو الثورية ؟ فأين هي « اغلبية بقوات لمسلحة » ، التي استغلت وخدعت في حركة ١٩ يوليو ومن ثم غيبت ؟ بيد أن هذا لا يغفل من حقيقة ان ١٩ يوليو كانت حركة ديمقراطية ليس فقط باسماها لفصائل الجبهة الديمقراطية السودانية ، وإنما أيضا بحكم العدد الكبير الذي اشترك فيها من الجنود والضباط ياقياس للكنية ، التي نفذت انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وكذلك بالقياس لعناصر الضباط القوة التي قامت بمحاولة انقلاب الاحزاب الرجعية ، الفشل الذي لم يعمر دقيقة واحدة في سبتمبر عام ١٩٧٥ . لقد كانت ١٩ يوليو شعبية الاصول وديمقراطية التوجه ولم تخدع احدا فيما يحتسب بهويتها هذه حتى يقول الكاتب أنها « استغلت » وما شابه .

ـ عند هذا الحد لا بد من رصد حقائق معروفة للقوى السودانية اعلنت من الكاتب ، الذي اعتقد انه موهبا بما فيه الكفاية ، ان هذه الحقائق تكشف كم هي جبانة وحقيرة وحائشة القوى الرجعية السودانية التي ينتمي اليها كاتب المقالات اياما . وهي بالطبع تبرهن عن مخاري هذه القوى وعارها وطبيعة الدور الذي قامت ـ وتراجعت عنه ـ ايام ١٩ يوليو المجيدة . وهاكم النص « فوجيء الضباط بوشمة بصف الضباط والجنود وهم يهجمون عليه ويتترعوا منه مفاتيح مخازن الذخيرة والسلاح في معسكر الشجرة ولتنطاق الدبابات الى شوارع الخرطوم وهم درهمان ولنضم النهم زملاؤهم الذين ظاوا خارج المعسكر ومن يؤكد ان المجموعة التي تحركت كانت تضم المرحوم حماد الاحمر والمرحوم شامي وصف الضابط كباشي وقد لعبوا دورا رئيسيا في اسقاط ١٩ يوليو ١٩٧١ فما هي القوى التي كانت وراءهم ؟ »

« ان التحرك الذي تم يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١ لم يكن كما قلنا لاعادة تميرى الى السلطة بقدر ما كان للقضاء على النظام الجديد الذي رفع رايات الشيوعية » .

« كما لا بد من الاشارة الى ان المجموعة التي قامت بالتحرك مع حسن حسين في سبتمبر ١٩٧٥ للاطاحة بالتميرى ضمت كلا من المرحوم شامي والمرحوم حماد أحمر » .

« تؤكد ما ذهبنا اليه من أن جنود وصف الضباط الذين هاجموا القصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١ لم يكن هدفهم تخليص تميرى ولكن القضاء عليه وعلى شامش العطا معا » .

« اما الحديث عما حدث في قصر الضيافة من مأساة دامية » «
وهذه هي الحقائق التي تطفح من هذا الكلام :

● ضمن العصابات التي تحركت ضد حركة ١٩ يوليو يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١ كانت عصاية رجعية تابعة للاغراب اليمينية ولكنها جبنّت وتراجعت في آخر لحظة أمام الدعم العسكري الذي قدمه النظام المصري من قواعده في جبل الاولياء ووادي سيدنا لاعادة تميرى للسلطة وقد كان هذا الدعم والتدخل الاجتبي هو الحاسم في هزيمة ١٩ يوليو .

● قيام هذه العصابات بإحداثيات بتفليد مجزرة بيت الضيافة حيث اغتالوا قصفاً بمدفعيسة
القبائل الثقيلة عددا من الضباط الموالين للميري احتجزتهم حركة ١٩ يوليو وذلك ضمن خطتهم
« للقضاء على نعيدي وعلى هاشم، اعطا معا » ١

● اشتراكهم الجبان - الذي لا يحسدون عليه ورغم انوفهم - مع قوات التدخل الاجنبي
« بالذات المصري » في اعادة سلطة نيميري اليمينية ، واضطر نظام نعيدي بعد أن تراجع هؤلاء
الجناء واستخذوا في مذلة ومسكنة وتقديرا ومكافأة لهم على « خدماتهم » في اعادته ان يتستر
على حرائقهم في بيت الضيافة وغيره وبحاول تحميلها لقادة ١٩ يوليو « وهم الدين اذا كان هدفهم
اعتل لكانوا قد بدأوا بنميري ومجلس انقلابه لحظة انتصار ١٩ يوليو » ، وتكشف بعض الاسطر
لكتب مقال « الدستور » بعض هذه الحقائق الساطعة وهي تكاد تكون لمحة الصدق الوحيدة في كل
ما كتب عن ١٩ يوليو ، واد يقول « ومن الجدير بالذكر ان هاشم اعطا قد رفض عرضا من سلاح
الطيران بالتدخل بالطائرات المحملة بالصواريخ لوقف الدبابات عند حدما وتدمير المعسكر بالشجرة
لامه كما قل ؛ « يرفض ان تتدخل الخرطوم الى ساحة قتال يذهب ضحية له المندنيون »
ففس تلك الحقائق التي عدداها حددتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في بيانها
بماسبة ذكرى الاستقلال في اوان يناير ١٩٧٤ وفي اطار تحية حركة ١٩ يوليو وشهداءها واساطيرها
وتحية قادة الحزب الشهداء »

جاء ضمن ذلك البيان الطويل والنهال :

« مكفيكم فخرا يا رفاق هاشم وحيد الله في السلاح انكم حافظتم على وحدة وسرية تنظيمكم
العتيد بأمانة وشرف ، واستطعتم بكفاءة نادرة ان تنتزعوا المبادرة من بين انياب الانقلابات
الثلاثة « المفاخر منها والمشبوه » التي ظلت تصطرع وتستبق في خوف القوات المسلحة بين فبراير
ويوليو ١٩٧١ ، بما فيها انقلاب ٢٢ يوليو الدموي الذي وقف قدته الفاتلون سفاحو بيت الضيافة
على مشارف السلطة وتراجعوا مثلما وقفوا يوما بقواتهم على مشارف حلة كوكو شرق الخرطوم
في مايو ١٩٥٩ ، قلا ارضا قطعوا ولا ظهرا ابقوا ، وما كان لهم ان يستاسدوا لولا ناكدهم من
مساندة وتحريض دول الاتحاد الثلاثي وقوت مصر في وادي سيدنا وجبل اولياء وحشد قواتهم
للتدخل »

على أية حال ان محاولات تزييف التاريخ الثوري لن تغيد القوى الرجعية - العقيدية في شيء
ولن تنفعهم في معركة الصراع الدائر والمقبل الذي تخوضه القوى الثورية السودانية لتقرير مصير
الوطن لانهم بالتأكد خارج نطاق هذا التاريخ وقواه العاقلة ومن الافضل والاشرف لهم ان « يتطوعوا »
بالكتابة عن ما فعلوه « ويتبرعوا » بتحليل محاولاتهم لقلب نظام ٢٥ مايو وما هدفوا له من
ورائها ولحساب اية قوى هذا احدى لهم واجدر لو أن لهم قضية »

٥

يصل كذب القوى لرجعية واليمينية هذه عندما يتخربصون على الحزب الشيوعي السوداني
وفائده ومؤسسه الشهيد عبد الخالق محجوب وقادته الحاليين حيث يختلفون قصة « خلاف » بين
الشهيد والحزب طاسين اسهم سيدوصلوا به « ذكاء » لادانة الحزب ووضع جانبيا وكفى اللبس
المؤمنين بشر القتال ! الا ان هذا ابعد لهم من نجوم المجرات القصية »

يقول الايقون في مقالاتهم : « الدستور » في حملتهم الدنيئة ضد الحزب ما يأتي نقبسه

بصه لكل ذي عقل مدرك ، فيما يتعلق بصله الحزب بـ ١٩ يوليو :

« اصر الحزب الشيوعي السوداني على التفرد » يعني الانفراد - الكاتب « بالسلطة واحتكارها منذ اللحظة الاولى مما استعدي كافة القوى العسكرية والمدنية التي من الممكن ان تلتقي به مرحليا بل وصل الامر الى عزلة الضباط الذين يسميهم الشيوعيون بالديمقراطيون » .
وعن موكب ٢٤ يوليو ١٩٧١ لتأييد حركة ١٩ يوليو زعم كاتب المقالات انه « اتضح قيصر بعد ان المرحوم عبد الخالق معجوب كان ضد خروج الموكب بالشكل الذي تم » وان هناك جهات داخل الحزب كانت حريصة على المزايدة على عبد الخالق وظنت ان الامر قد استتب للحزب الشيوعي وبالتالي لم يعد ههما كسب الآخرين » .

« حركة ١٩ يوليو كانت تفتقد عناصر التأمين لضمان الاستمرار ، وكان هذا هو الدرس البليغ للحزب الشيوعي الذي تعلمه بثمن غال كلفه مددا مهما من كوادره العسكرية وسكرتيه العام واعضاء مكتبه السياسي واهتلات السجون واهتلات التقدمية التي تحملت نتائج اخطاء الحزب الشيوعي بشجاعة فائقة داخل السجون وخارجها » .

« ولكن لم يكن هذا هو الصراع الوحيد الذي بدأ ، فقد كان من الواضح ان هناك خلافا شاملا عميقا بين المرحوم عبد الخالق معجوب ومجموعة من اعضاء اللجنة المركزية من بينهم محميد ابراهيم نقد والمرحوم الشفيق احمد الشيخ وقد صرح عبد الخالق لاحد مرافقيه في السيارة من منزله الى مكان الاجتماع الشعبي امام ساحة انقصر الجمهوري صباح الخميس بقوله : « لقد ارادوا ان يجعلوا مني راية يلوحون بها وان يتركوا يلامون بالاعتقالات ولكن سأؤدبهم » .

« يهمل في هذه الحلقة ان نتحدث عن مأساة المرحوم عبد الخالق معجوب الذي يتهمه بعض اعضاء الحزب الشيوعي كالكتور الاستاذ بجامعة الخرطوم وعاطف ع . بأنه مفامر ضحي بالحزب الشيوعي » .

« عندما وقفت - يعني انتصرت - الكاتب - الحركة المضادة بعد ظهر ٢٢ يوليو ١٩٧١ قام الحزب الشيوعي بتأمين اماكن اختفاء للعديد من القياديين بشكل ناجح وتولا ان المرحوم - الشفيق احمد الشيخ وجوزيف قرتق قادمين يتسلم انفسهما لاسباب مختلفة لما تمكنت السلطة من اعتقالهما ولكن جا الذي حدث لعبد الخالق وكيف تمكن من الاختفاء الى حين القبض عليه ؟ » .
بعد هذه الفقرة يورد كاتب المقالات كلاما من نسج خياله عن تحركات زعم ان الشهيد عبد الخالق هام بها هل اعتماه لتأمين اختفائه ولكن هيادة الحرب - بحسب مراعاة كاتب المقالات قصرت عن قصص في ذلك . والكاتب يستقي مزاعمه هذه من مذكرات يجزم ان الشهيد عبد الخالق تركها مع شخص اسماء « طه الكد » . استنادا على هذه الروايات المختلفة يورد الكاتب اياه عبارات سوقية قال ان الشهيد عبد الخالق سمعها تأتية من داخل احد « اوكر الشيوعيين » المعروفة في حي الثورة بأم درمان مما اضطره اللجوء الى قرية طه الكد .

« ان مذكرات عبد الخالق التي تركها مع المرحوم طه الكد الذي توفي فجأة ودون سبب معروف تكشف الكثير ولعل اهم ما فيها اتهامه للاتحاد السوفياتي وبعض القياديين الحاليين للحزب الشيوعي بأنهم عملوا على تصفيته لانه كان يتبع خطا سودانيا عربيا يرفض الخضوع لخط موسكو الرسمي » .

« ان هذه المذكرات فيما تعلم اوراق سودانية اخفاها المرحوم طه الكد في اماكن عدة وتامل ان تجد طريقها الى النور قريبا » .

الى هذا المستوى يصل التخرص والدس الرخيص بكاتب المقالات ومن هم وراءه اريد ان هذا لا يعفيا من فضح اهداف التهجمات واغراضها وايضا بعض لحقائق .

اولا : نحن كديمقراطيين وشيوعيين - ومعنا ايضا كل وطني سوداني مخلص - نعرف حقيقة اللعبة القذرة التي رادت الفئات اليمينية والرجعية السودانية تمريرها وهي تصنع هذه الاكاذيب

صد الحرب وقيادته الحالية ، لأننا نعلم ان هذه الفئات هي التي جندت كل قواها ايام الردة اليمينية الدموية السوداء لنصرة نظام السفاح نميري والوشاية ضد كل وطني وديمقراطي بأنه عضو في الحرب الشيوعي . ويسجل التاريخ لهذه الفئات الحاكمة بما قيمهم مرتزقة باسم الناصرية - كيف انها انصفت لامن النظام ومخابراته كمخبرين مأجورين في جهمهم المحموم واعتقادهم الكاذب بأنهم « يسوون حسابهم مع الشيوعيين والقوى الديمقراطية السودانية مرة وإلى الابد » ! اننا نستغرب من انعدام الحياء لدى هذه الفئات واللااخلاقية التي تطبع سلوكهم اراء الآخرين . فقد كان كاتب المقالات وامثاله ضمر قطعان انكباب المسعورة التي « تطوعت » لخدمة نظام الطاغية نميري في حملاته القمعية الموجهة الى نحر الحزب الشيوعي وقادته وإلى كافة الوطنيين والديمقراطيين السودانيين وفي طليعتهم القائد عبد الخالق محجوب ورفاقه في قيادة الحزب . وبالطبع تجندت هذه القطعان ومعها المخابرات المصرية والغربية ورمر المرتدين عن صفوف الحرب الشيوعي مع امن السفاح الجين نميري لتصفية قيادة الحزب ، وكان التركيز الاكبر في هذه الحيلة الدموية على معرفة مكان الرفيق عبد الخالق و « الانتهاء » منه بالتصفية الجسدية مهما كانت النتائج حتى « يضيع » دمه في زحمة المجارر التي نفذت ضد قادة وجنود حركة ١٩ يوليو الثورية . لهذا مزعم هؤلاء - كما جاء في المقالات - بأن هناك تقصيرا مقصودا في حماية وتأمين الرفيق عبد الخالق ليس سوى نبل كاذب ، انى به احد الفساق ليصيب هوما بجهالة .

ان محاولتهم تحميل الحزب وقيادته الحالية مسؤولية استشهاد الرفيق عبد الخالق على يد قوى الردة اليمينية والرجعية والثورة المضادة تفضح العداء المميت الذي يكنه هؤلاء ليس فقط للحزب الشيوعي وإنما لجموع القوى الديمقراطية السودانية .

ان هؤلاء الذين لم نعرف عنهم يوما حرصا على حياة وسلامة الرفيق عبد الخالق والشيوعيين عامة يأتون الان فجأة ليذرفوا دموع النفاق على الشهيد عبد الخالق وكأنه استشهد نتجة « مؤامرة شيوعية » ضده افيال بلاهة اليميليين ويال سخفهم . هكذا ببساطة يريدون أن يجعلوا من الشهيد « قميص عثمان » ضد حزيه ورفاقه وحتى ضد مستقبل الثورة السودانية محتواها - الديمقراطية الجدري الذي وضع اسسه ابقائد الشهيد ا يريدون ضرب الحزب بعبد الخالق : الحزب « سيء » ، عبد الخالق « جيد » ! هذه معادلات ساذجة ومقصوحة ونفاق بين « لاننا نعلم علمهم اليقين ان الشيوعي « الجيد » الوحيد لدى قوى اليمين هو الشيوعي الميت ا ولو عاش عبد الخالق وبقي على رأس حزيه لما كان - في نظرهم - شيوعيا « جيدا » ا اذ أن وجود الحزب الشيوعي السوداني هو الامر « السيء » في نهاية التحليل .

ان الكاتب - في تقديري - يستخف كثيرا - عندما يقول « المرحوم عبد الخالق » ، اذ أن عبد الخالق شهيد شعب وقضية ، كما هو شهيد وطن ومة ونصال ادمي لتحرير الانسان في كل مكان . ثانيا : بالنسبة لتأمين الرفيق عبد الخالق . نقول ان هذه قضية تخص الحزب والقوى الديمقراطية السودانية حسب اوليتها فيها هي امام نفسها وليس لآخرين - خاصة قوى اليمين - اية صفة تحاسب بها الحزب عن مسألة هي من صميم واجباته ازاء قائده الفذ ! هناورد مقرة تشير الى هذه القضية جاءت في بيان اساسي للحزب صادر في اول يناير عام ١٩٧٤ بمناسبة ذكرى استقلال السودان :

« نتقدم بأعرق فروض العرفان لاهناء وبذات شعبنا ، لامهاتنا وابائنا واصدقائنا الذين فتحوا لنا قلوبهم الحانية وبيوتهم المضيئة لاهوائنا وحمايتنا في تلك الايام الحالكة . ولا يسعنا هنا الا وان نعر عن تفديرنا للجهود البسلة التي بذلتها مجموعة الشبان الشيوعيين والتقدميين في مدينة ام درجاس لحماية واخفاء الشهيد عبد الخالق ، وظلوا يصارعون ليل نهار ومجموعاتهم تتعرض للاعتقال الواحد بعد الآخر كل ساعة ، فلم يتراجعوا أو تنهار روح مقاومتهم حتى عذرت بهم وشاية ضعاف النفوس » .

العسكرية النيميرية

نختتم هذه السقطة بأن نقول لكاتب مقالات « الدستور » بكل ما حفلت به من صفاقسة الكذب وقلب الحقائق والتجني والافسار والحق على القوى الديمقراطية السودانية والعداء الدفين للشيوعيين السودانيين ، أمواتا وأحياء ، .. نود ان نقول لكل المأجورين امثاله من حزب عبد الخالق باقى أبدا ، وقضيته في ايد امية هي ايدي رفاقه الاوفياء في الحزب قيادة وقاعدة وقوى ديمقراطية ثورية . ان تروير الحقائق وتحويل الوقائع فيما يتصل بنضال القوى الثورية السودانية لن يفيد سعيهم الخاسر شيئا وكفاهم ما هم فيه من هوان العمالة ومسكنة الادلاء المتسولين بين عواصم الغرب واليمين العربي المتأخر . وهم في هذه الحال لن يقووا ابدا على مواجهة شمس الوطن باهيك عن اعياء حلمهم وحلم اسياهم في تعظيم الحزب والنيل منه .

ا درس بسيط في السياسة الوطنية والثورية نرمع ثلقسه لكاتب المقالات واضراره في اطر الرد على تهجمات ضد الحزب و ١٩ يوليو ، وليكن اميا من يعد تلقي المدرس ، ولو للحظة واحدة في حياته وليسأل نفسه ان كان هؤلاء هم الشيوعيون فابق نحن منهم ؟

نقدم هنا مقطع قليلة من مرافعة المناضل سليمان حامد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني امام قاضي محايات الخرطوم في المحاكمة التي قدم لها مع بعض رفاقه بتهمة « الاساءة للحزب الشيوعي والعمل لقلب السلطة بواسطة العنف » .. نج « وذلك بتقارب ٢٩ أغسطس - آب - ١٩٧٤ »

« من حيث الشكل والرسميات نمثل أمام المحكمة بتهمة الانتماء للحزب الشيوعي السوداني وهو التنظيم غير المشروع المعني . ولكن من الذي اوهم المشرعين ان يدخلوا بأنفسهم في هذا التناقض الفاضح . فمن جهة تعلن السلطة رسميا ان الحزب الشيوعي « المباد الى الابد » قد انتهى في السودان ، ثم نسر القوايين والتشريعات لمحاربتة ثم يعلن رأس الدولة والمشروع الفرد ، ان الحزب الشيوعي يصدر البيانات ويدعو للاعتصامات والاضرابات وحمل السلاح ... »
« ان لم يكن الحزب الشيوعي موجودا بالفعل وله نفوذ وتشايط لما اصدرت السلطة تشريعات متعاقبة تسد ثغرات بعضها بعضا .

« وبما ان الحزب الشيوعي موجود بالفعل رغم مذابح الشجرة والمشاقق والتشريد والملاحقة ومصادرة الارزاق ، فهذا دليل على ان اهل السودان يريدون له البقاء والوجود ، وانه يلبي احتياجا موضوعيا في حياتهم ، وما يرمداه اهل السودان فوق كل ارادة اخرى بما في ذلك الارادة المدعية الفردية التي شرعت هذا القانون « قانون امن الدولة » - وكما طر سوداني امثل لارادة اهل السودان قبل ارادة اي حاكم سابق ، حاضر ، لاحق » .

« لقد اصدر الاستعمار البريطاني تعديلا على قانون الجمعيات المحظورة لعام ١٩٢٤ ، حاكم به ثوار ١٩٢٤ ثم قدمه للجمعية التشريعية من بعد باسم « قانون النشاط الهدام » في مطلع الخمسينات لمحاربة الحزب الشيوعي السوداني . فمرق اول برلمان وطني ذلك القانون - واصدر الحكم العسكري الاول تعديلا لقانون « دفاع السودان » ١٩٢٤ فعُدل عام ١٩٥٨ لمحاربة الحزب الشيوعي . فمرقت ثورة كوبر ذلك القانون واصدرت الجمعية التأسيسية في صيف ١٩٦٥ قرارا وقابوا بحل الحزب الشيوعي السوداني ، ومرت القضاء ذلك القانون في القضية الدسورية الشهيرة . ابعد كل هذا يأتي من يمن تشريعات تحرم نشاط الحزب الشيوعي ؟ بعد ان تجسر وحرم قادته من الحياة في ٢٢ يوليو ؟ « ذهبت ربح كل الذين توهموا انهم بالقانون والتشريع يصادرون نشاط وبغاء الحزب الشيوعي - بقي الحزب الشيوعي وسيبقى ابدا » .

« حاولت السلطة ان تحتوي الحزب الشيوعي بل واستعانت ببعض القواديين السياسيين ليعملوا على تصفية الحزب وحله وتذويبه ولينحول الشيوعيون الى مخبرين وبوليس سري وعتيعة » رهض الحزب الشيوعي ذلك وهام كما يقاوم الرجال بقيادة عبد الخالق محجوب ومن يصمت

ورغم الضغوط الخارجية والداخلية ، فأعلن معارضته للأوامر الجمهورية وبصفة خاصة الثاني والرابع ورفض توظيف أعضائه في أجهزة المخابرات ، ورفض جر السودان الى مشاريع حطمة للوحدة العربية كميثاق طرابلس وما يشوه العلاقات بين شعب السودان والشعوب العربية ، عارض ورفض سياسة المصادرة لاسها حماقة اقتصادية واصر على مراعاة الضرورة الاقتصادية لدور القطاع الخاص في السمية وأن تخضع المصادرة كعقوبة اقتصادية على تهريب أو تهرب من الضرائب الى قانون اجراءات قضائية ومحاكم ، واعترض الحزب الشيوعي على اجراءات التطهير لجرد الشبهات أو مجرد أن موظفا معيناً لا يوفق على شعارات الوحدة العربية أو الوحدة مع مصر وليبيا ، لأن وطنية السودانيين لا تقاس بغير الولاء للسودان ، واعترض على تطهير الفليبيين والمنهنيين وطالب بحماية كل الكفاءات العلمية الوطنية ، وإذا كانت السلطة لا تثق فيهم في مناصب سياسية يمكن ان تحولهم الى مناصب مهنية وفنية - يخدمون بها قضيتهم للتنمية بدلا من تشريد كفاءات سودانية واستيراد خبراء اجانب مهما كان وضع صداقة البلدان التي يأتون منها » .

« لقد حاولت سلطة ١٥ مايو أن تسرق شعارات الحزب الشيوعي السوداني ورصيده وبرنامجه لتعلن أنه لم يعد يملك شرعية البقاء ولا بد من تصفيته ، ومن جانب الشيوعيين كانت المعركة ورفض الوصاية ليس فقط عليهم بل وعلى كل السودانيين ، والدفاع عن بقاء حزبهم دفاعا عن حق المواطن السوداني وباء التنظيم السياسي الذي يحقق نظامه وذتيته » .

« بعد ذلك كان تأييدا لاسفاضة وسطة ١٩ يوليو ، المحيطة وبرامجها الواضح الذي اعلنته في سياساتها السياسية وفي اوامرها الدستورية ، مثل تأكيد سيطرة الجبهة الوطنية الديمقراطية واستغلال اطرافها في كل مستويات الحكم ، وتأكيد ضمان الحريات الاساسية للجماهير ، وحل أجهزة التجسس والارهاب والامن القومي والكتائب والحرس الوطني وغيره ، وحق الجماهير في انتخاب ممثلها للسلطة بواسطة منظماتها الديمقراطية ، واحترام واستقلال القضاء ، واعلان سياسة اقتصادية حازمة للخروج من الازمة الطاحنة ، وبعاد البلاد من حافة الهاوية ، وعبادة السياسة التعليمية لاسارها التربوي السليم ، ورفع الحظر عن النقابات والاتحادات وانعاش كل القوانين التي تحد من حريتها واستقلالها ، وضمان تطبيق الحكم لاقليمي لجنس - السودان في طار ابدولة الديمقراطية ، وتصحيح كسل القسرات والمناهج السياسية والاقتصادية الخاطئة » .

٦

منذ عام ١٩٧٢ والمطقة العربية تعيش مخاض مرحلة جديدة وفترة احتضار لطبقات ومظمة وقيادات وصلت خط النهاية وبدأت في الارتداد عن كل ما يمكن ان يربطها بمواقع التحرر والثورة .

سأعلن ، ونحن في بداية عقد لثمانينات من هذا القرن ، عبث في ظل ازمة الثورة العربية العميقة الراهنة خاصة لجهة اوجه القصور الذاتي في قوى هذه الثورة رغم احداق الاخطار وتسلل التحذيرات المصيرية ووضوح المخور المعادي المتمثل في الحلف اليميني الرجعي - الامبريالي - الصهيوني . بالطبع هذا ليس واقعا قديرا . يكفي تدخل الارادة الثورية الجذرية لتغيير هذا الوضع المختل وتعديله عن وعي بصورة تدريجية حتى تفسح الازمة الثورية العربية الحاصرة في جانبها

الذاتي بما يؤهل فصائل الثورة العربية من امالة توازن القوى بينها وبين قوى الاعداء لصالح مواصلة معارك الثورة ولتحرير بقية وحرم .

ان مثلاً بارزا لما يمكن ان تقوم به الإرادة الثورية المصممة في نطاق حركة التحرر الوطني العربية نلمسه في صمود فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة المتحالفة مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية في وجه معسكر كامب ديفيد الرجعي العربي - الاميركي - الصهيوني وفي وجه الادوات اليمينية اللبنانية الداخلية العميلة من احزاب وميليشيات هاشية ورجعية حاكمة وسلطة متأخرة ومتواطئة تحلم بالتمكن من مر رأس الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بواسطة ما تعد هذه السلطة اليمينية من قوات معبأة بالحقد ضد كل ما هو وطني عربي وديمقراطي وتقدمي . ان هذا الحلف المحدث بين فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية يوقف ببادق ثواره وتضحيات مناضليه تقدم المؤامرة الرجعية - الاميركية - الصهيونية لغرض هيجنتها على الشعوب العربية وتصفية القضية الوطنية العربية .

يقول بيان للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني « حول افاق الوضع العربي الراهن » صادر في ٣٠ نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٧٣ :

« نحن نتمسك بدوافعنا المبدئية المعقنة التي حددها المؤتمر الرابع لحزبنا وطورتها اللجنة المركزية فيما بعد . غير ان الفترة القادمة تستوجب إعادة النظر في عدد من القضايا والمفاهيم يهدف تنقيحها من التواءات والتشويشات ، كما تستوجب البحث عن اشكال وصيغ جديدة للنضال الثوري في اطار الاستراتيجية والاهداف الاساسية لحركة التحرر الوطني العربية في طورها المتقدم الراهن » .

يشير البيان الى ان اقسام اوسع من الجماهير العربية الكادحة تستيقظ ، خاصة بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، على حقيقة الثورة وتقترب من تفهم قضايا التقدم الاجتماعي والديمقراطية « استنادا الى هذه اليقظة ، والى تجارب الاعوام الماضية ، يواجه طلائع القوى الثورية ان تطرح الثورة الوطنية وبرنامجهما ، مخرجا وحيدا امام الشعوب العربية » :

● « تطرح ضرورة ضرب مواقع النفوذ الاحنبي بارالة القواعد العسكرية الامبريالية وتصفية الكيان الطبقي الصهيوني والغاء المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الاستعمارية ورفع قدرة الشعوب العربية على ردع التدخل أو العدوان أو التهديد بهما كما يتجسد في التحرك البحري الاميركي ، ضرب مواقع النفوذ الاقتصادي الاستعماري ، بالدرجة الاولى بتحرير البترول من قبضة الاحتكارات الامبريالية ، ووقف تسلل البنك الدولي ومؤسسات الاستعمار الحديث الاخرى الى مواقع السيطرة على معاتيج الاقتصاد العربي ، ابحار مطامح الاجيال العربية في بناء اقتصاد وطني مستقل ومزدهر ، تنفيذ اصلاح زراعي جذري يمثل جوهر الثورة الوطنية الديمقراطية العربية تحقيق النهضة الثقافية ، المضي نحو الوحدة العربية ذات المحتوى التقدمي » .

● « تطرح ضرورة التحالف المتكافئ بين قوى الثورة في جبهة وطنية ديمقراطية هبني وحدها ، القادرة على توحيد الجماهير وحشدتها وقيادتها الى النصر ، وضرورة قيام سلطة هذه الجبهة باعتبارها وحدها القادرة على انجاز المهام الوطنية الديمقراطية » .

« ان انتصار حركة التحرر الوطني العربية يتطلب تكثيف العضال الفصح الحلف الاقطاعي - البرجوازي باعتباره حلفا اساسه معاداة الثورة الديمقراطية والسير في الطريق الرأسمالي والتبعية للاستعمار الحديث . ويتطلب بالدرجة الاولى تنظيم فصح قاس لتراجع قيادات البرجوازية الصغيرة اليمينية ومعاربة نفوذها بين الجماهير ، والتحرر في هذا الصدد من الشعور بالحرمان في مهاجمة هذه القيادات بحجة حساسية وضعها » .

« ثانيا : هناك حاجة ملحة الى معالجة اوضح لجملة من المسائل المتعلقة بوحدة القوى الثورية » .

● « لم يعد يكفي الاقتصاد على شعار دعم وبصرة لثورة الفلسطينية ، فالظروف الراهنة تطرح عمليا وحول اتفاق القوى الثورية العربية على تحديد واضح لمفهوم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، من جانبنا ومنذ أكتوبر ١٩٦٧ ، طرحنا قرار المؤتمر الرابع لحزبنا والذي يدعو الى تصفية الكيان الطبقي الصهيوني وقيام دولة عربية ديمقراطية فوق ارض فلسطين يجرّد مواطنوها الاصليون من عرب ويهود حقوقهم المتساوية لكاملة ، وبحقوقها المشروعة في السيادة تصفي هذه الدولة اثار الاضطهاد الصهيوني وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين العرب والهجرة اليهودية ، وباتلاقا من هذا قدنا برفض الاعتراف بـ « اسرائيل » وبقاومته لانّه سيضع العراقيين امام نمو الثورة الفلسطينية وسيلحق الضرر بمجموع حركة التحرر العربية » .

● « من أكثر قضايا وحدة القوى الثورية العربية الحاحا قضية الموقف من الحركة الديمقراطية في مصر ودعمها واسماها معها ، فمن المستحيل تصور فعالية هذه الوحدة بمعزل عن الشعب المصري بكل ثقله وقدرانه » .

● « ان القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة في الفترة الراهنة على قيادة الثورة الديمقراطية الى النصر دون وهن او تردد او ابتكاس هي الطبقة العاملة ، ونحن ، وربما أكثر من غيرنا ، مفتنعون بأن هذه القيادة لا تفرض فرضاً ولا يقفّر لها الطبقة العاملة فقرا ، وانما ستحقق عبر معارك متعددة نحوضها اوسع جماهيرنا من أجل انتصار الثورة ودفاعا عن مصالح كل الفئات المضطهدة ، تقتنع خلالها هذه الفئات بأهليتها للقيادة ، غير اننا نرى من المهم نبذ الاوهام والتظريعات الرافضة ، لسي تهول من دور الرجوازية ، للصغيرة ، التي اظهرت الاعوام الماضية بما فيه الكفاية حدود امكانياتها وقدراتها القيادية » .

● « ان استقلال الطبقة العاملة وتنظيماتها السياسية والنقابية والاجتماعية ، وتحالفها من هذا الموقع مع جماهير الفلاحين ، هو الاساس الصلب لوحدة فعالة لقوى الثورة العربية بأسرها » .

● « ثالثاً ، هناك حاجة ملحة ايضاً الى صيغ جديدة للتخالف مع الحركة الثورية العالمية باقتسامها الثلاثة . لقد لعبت حركة التحرر العربية دوراً بارزاً في نضال الشعوب ضد الامبريالية ، ولكن ما تحتاجه اليه اليوم هو الانتهاال بذلك الدور الى مستوى ارقى ، الى الارتباط العضوي بالحركة الثورية العالمية . واما كان تخالف ، لاقطاعي البرجوازي يسعى لحصر الشعوب العربية في اطار العلاقات الديبلوماسية بين الدول ، بل ويحاول محاصرة الثوريين العرب باحتكار العلاقات مع عدد كبير من الاحزاب الشيوعية ولتقدمة العالمية ، ويروج لنظرية الحياد فيما يتعلق بالانضمام الى المنظمات العالمية ، فان على حركة التحرر العربية بكافة تنظيماتها السياسية والنقابية والاجتماعية ، ان تخرق هذا الحصار وتبني قواعد راسخة ومباشرة لتخالفها وعلاقاتها مع الحركة الثورية العالمية على اساس متين من المصالح والاهداف المشتركة » .

يقول أيضاً بيان لجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني « حول الوضع العربي الراهن » صادر بتاريخ ١ مارس - آذار - ١٩٧٨ :

« بريارة السادات للقدس المحتلة ، وما تلاها من تطورات ، اكتملت في الساحة العربية ملامح فترة سياسية جديدة .

« لم تكن تلك الزيارة مبادرة مستقلة من السادات كما يدعي ، وانما كانت دورة المرسوم في عملية شططت لها اميركا ، ونفذتها بمشاركة عدد من الدول ، لتجاوز العقبات والمخاطر التي

عطلت مخططاتها المخابر منذ يونيو ١٩٦٧ لاستكمال هزيمة العرب العسكرية بهزيمة سياسية شاملة ، لقد ضاقت الامبريالية الاميركية باستماتة الشعوب العربية في مقاومة الهزيمة ، وتنامي التضامن العالمي مع نضالها العادل ، وتزايد عزلة الكيان الصهيوني واقتضاح تأييد اميركسا وتشجيعها لعدوانه واحتلاله للارض العربية . ارادت الولايات المتحدة بضربة واحدة أن تتجاوز تلك المقاومة وتلتف على تردد السلطة السورية وتسويقها في سلوك طريق التسوية الانهزامية وكسل العوامل الاخرى التي عاقت قيام جبهة عربية صريحة تساند تلك التسوية . وكان من الطبيعي اختيار السادات . فهو اصدق معبر عن الفئات الرأسمالية المصرية التي استمالتها التكتيكات الاميركية منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، تلك الفئات النخبة المتحرقة الى تعويض ما فاتها والمستعدة لارتكاب اية خيانة وطنية وقومية في سبيل تحقيق اطماعها والتي فتح لها السادات بانقلابه في ١٥ مايو ١٩٧١ سبيل السيطرة التامة على اجهزة وأدوات الحكم في مصر ، من بيروقراطية عسكرية ومدنية ومؤسسات سياسية واقتصادية وعلمية . ولكن حساب الحطة الاميركية ان يختل توازن الشعوب العربية تحت وطأة رحلة دستورية للارض المحتلة يقوم بها رئيس مصر بكل موقعهما المهيم على جبهة المواجهة ، ضد العدو وبكل ورعها السياسي والتاريخي ، فتفقد اتجاهها وتسقط في مهاوي اليأس وتترك التسوية الانهزامية تمر دون مقاومة . ومن ثم لم يكن هدف رحلة السادات كسر حاجز نفسي مزعوم لدى العدو الصهيوني ، بل كسر حاجز الاحجام عن مواجهة الشعب العربي بخيانة بهذا الحجم وتنفيذ المخطط الاميركي بعملية خاطفة حاسمة .

« ان رحلة السادات للقدس المحتلة وتفاوضه مع العدو وما يعلنه من تنازل اثر تنازله ، « بما في ذلك توقيعه على اتفاقيات كتاب ديفيد وابرامه الصلح مع الكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه برعاية الامبريالية الاميركية » الخ - الكاتب - » ، ليس سوى امتداد وتلويح لجمل سياسته التي قامت على خيانة المصالح الوطنية للشعب المصري والمصالح القومية العربية والتنكر لنضال وتضحيات الشعوب العربية عبر عشرات الاعوام ، والسواطير مع الامبريالية الاميركية والمؤسسة الصهيونية للتسلیم باغتصاب فلسطين والاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني وقبوله في قلب الارض العربية اداة سياسية وعسكرية لتهديد وابتزاز شعوبنا وسط السيطرة الامبريالية عليها واعاقته نهوضها ضد هذا المخطط المعادي » .

« بيد أن الأوضاع الجديدة التي عبرت عنها رحلة السادات للارض المحتلة ستترك بالضرورة اثرها على أشكال واساليب النضال اللاحق لحركة التحرر العربية . فلنح هذا لسنا امام مجرد عمل منفرد اخر او خيانة اخرى ، من أحد الحكام العرب ، ولكننا امام فترة جديدة ظلت قسماتها تتشكل طيلة سنوات عديدة حتى اسفرت عن ملامحها الكاملة برحلة السادات . ومهما كانت نتائج هذه الرحلة ، ومهما احاط بها من شد وجذب ، ومن عثرات حقيقية ومفتعلة ، فإن الأوضاع التي سبقتها لن تعود ، ذلك اننا في الواقع امام ترتيب جديد في مواقع القوى الطبقية والاجتماعية له اسسه وأسبابه المادية » .

« في خلال السبعينات ، وبصفة خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط عالميا ، مارست الدوائر الحاكمة في الدول البترولية الرجعية تأثيرا متزايدا على الحياة الاقتصادية والسياسية العربية . كما اتسع في نفس الوقت نشاط الاحتكارات الامبريالية في العديد من البلدان العربية بعد اعلانها « الانفتاح الاقتصادي » سياسة لها » .

وتلعب الاموال البترولية ، واساسا السعودية والكويتية ، دورا مميزا في هذا النشاط سواء بالمشاركة المباشرة في استثماراته أو بكونها المحول الاول حاليا للمصارف والاحتكارات الامبريالية الكبرى . وتحت تأثير ودفع هذه العوامل ، نحت مواقع الرأسمالية في البلدان العربية . وظهرت النتائج حادة في مصر ، وبصورة أقل حدة في سوريا . ولكن هذه لعملية تجري وأن كانت بدرجات

ونتائج متفاوتة ، في كل البلدان العربية بما فيها النظم الوطنية ، كما يثأريها شعب فلسطين ، رغم ظروفه الراهنة » .

« لقد أدى نمو مواقع الرأسمالية في هذه الظروف الى نشوء فئات اجتماعية تشابت مصالحها تشابكا وليقا مع مصالح الاحتكارات الامبريالية واصحاب الاموال البترولية » ومن الطبيعي ان

يشمل هذا التشابك مصالح المؤسسة الصهيونية التي لا يمكن فصلها عن المصالح الامبريالية . هذا الاساس المادي للتبعية ، وتصلح بعض فئات البرجوازية الوطنية مع الامبريالية والرجعية والاضطراب الذي اصاب مؤخرا نشاط مكتب مقاطعة « اسرائيل » وشعارات دمج « العبرية اليهودية » بالاموال والكثافة السكانية العربية ورحلة السادات للقدس المحتلة .

وهنا ايضا الاساس المادي لنشوء محور الرياض القاهرة الممادي للثورة والذي يتلقى أوامر واشنطن ، وسنطة الردة السودانية شريك تابع في هذا الحلف ، يمنحها الحماية السياسية والعسكرية والمالية . وهنا سر تأييد الديكتاتور نميري لخيانة السادات مزيفا ارادة شعبنا الذي استضافت عاصمته مؤتمر الصعود واللاءات الثلاثة عام ١٩٦٧ ، والذي صفح السادات وخيانته بعزوفه الرائع عن استبقائه حين زار الخرطوم في يناير ١٩٧٨ » .

« وهكذا نشأت في الساحة العربية اوضاع كان لا بد أن تتبدل معها وتتحوّل معقويات كبرى الشعارات القديمة » .

« فباسم الانفتاح تباع دوائر الطريق الرأسمالي والتبعية ، الاستقلال الوطني لقاء حياة مترفة على النمط الاوروبي الاميركي . وفي خوفها من الثورة الديمقراطية على امتيازاتها ومصالحها تلجأ الى قمع الشعب ومصادرة حقوقه وحرياته الديمقراطية ، وتحتمي بالامبريالية والصهيونية حتى مستوى الاستعانة بقواتها المسلحة كما حدث ويحدث في لبنان والصحراء الغربية وعمان » . « حتى شعار استعادة فلسطين عربية اصبح « غير واقعي » لا بالمعنى المؤقت ، وانما كحقيقة نهائية دائمة » اي أن ذلك الشعار لم يعد يتناقض فقط مع مصالح الامبريالية والصهيونية وانما ايضا - ولذات السبب - مع مصالح قوى الرأسمالية والتبعية العربية ، بمن فيها بعض الفئات الرأسمالية الفلسطينية » .

« هذه الملامح الجديدة تؤكد صحة المفهوم العالمي لجوهر الصراع العربي الصهيوني بوصفه صراعا طبقياً بين قوى الثورة الديمقراطية من جهة وقوى الامبريالية وأتباعها المحليين من جهة أخرى . كما تؤكد موضوعية تشابك وتمازج المهام الوطنية لحركة التحرر العربية مع مهمتها الاجتماعية » .

« ان هذه الملامح تعبر عن فترة جديدة في اطار الثورة الديمقراطية لها شعاراتها وتكتيكاتها وأولوياتها » .

« محاربة المخطط الامبريالي الرجعي في شموله تقتضي ايضا الاقرار بأن المؤامرة على لبنان وتوريط سوريا فيها كان جزءا لا يتجزأ منه ، وقد ابدت الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية هرونة كبيرة للخروج من هذه الورطة . ويبقى أن تتخذ سوريا الخطوات المقابلة ، وهذا سيكون محك جديتها في النضال ضد كافة عناصر التسوية الانهزامية » .

« اننا ندعو كل القوى الوطنية السودانية الى الاستمسك بتقاليدهما الاصيلية الصارمة بجذورها القومية في اعماق نضالنا الوطني التحرري ، تقاليد الكفاح المشترك ضد العدو المشترك ، مهما تعددت ألوانه وجنسيته . تلك التقاليد التي تجسدت في مظاهرات مارس عام ١٩٤٦ احتجاجا على قمع الطلاب المصريين في القاهرة والاسكندرية ، وفي كتيائب متطوعي فلسطين عام ١٩٤٨ ، في مقاومة مشاريع الدفاع المشترك الاستعمارية ومظاهرات التضامن مع شعوب الجزائر والمغرب وتونس ، وكتائب المتطوعين والقضية الشعبية الهائلة ضد العدوان الثلاثي على مصر عام

١٩٥٦ ، والنضال الجماهيري الواسع الناحية ضد « الحلف الاسلامي الاميركي - السعودي » ،
والنفاضات الصمود ضد عدوان يونيو ١٩٦٧ ، ومحاصرة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم ليخرج
بلاءاته الثلاثة ، والسجل المجيد لـ « هيئة الدفاع عن الوطن العربي »

ويختتم الحزب الشعبي السوداني بيان لحيته المركزية عن «سفاق الوضع العربي الراهن» :
 « ان الحرب الشيوعية السودانية يطرح وجهة نظره امام الجماهير العربية من على موقعه
 الناضج ، ماضيا اصيلا من اجل وحدة القوى الوطنية والتقدمية وانتصار حركة التحرر العربية ،
 وادنا كنا نكرس اليوم ، بالضرورة معظم جهودنا لنشيط وتجميع وتوحيد الحركة الشعبية في
 السودان للاطاحة بسلطة الردة العممية وبضامها ، فاما نعتبر ذلك جزءا لا يتجزأ من واجباتنا
 كقضية ثورية عربية ، واسهاما جادا في العمل المشترك مع سائر القوى الثورية على الساحة العربية
 والذي نسعى لكي يتصاعد حتى النصر » .

✱ ✱ ✱

ان الحكم اليديلي المعمول القائم في السودان وعلى رأسه عصاية بعيري ومن خوله الطبقات الطغلية ولاجهزة المستغمة والبيروقراطية ،العلب العسكرية والادبية والمذنية ... الخ ... يغرق السودان في بحر من الازمت واخطبوط من المشاكل بحيث انتهى الان كبلد الى الاستقار ، نعمت قيادة العملاء والخونة في حضر كونسورتيوم من المصلح والاحتكرات الامبريالية ورؤوس الامول ابترولية الخايجية (وقد وصلت ديون السودان الصارجية الى اكثر من اربع مليارات دولار -مع بداية عام ١٩٨٠) يدير القطر (كبلد تحت الوصاية) ويخطط له اقتصاده وسياسته وخدماته وحتى نوع سلاح جيشه وبدرية اعمادا اعنى حكم العملاء من استقلال السودان وسيادته ؟ وهذا بالطبع وضع مقصود من الاحراء الحكيمير واعداء تحرر السودان ، اي أن يخلقوا شبكة هيدوية من المعضلات الاقتصادية والتسجوية والمالية والمعيشية « الافقار الروحي والبعنوي » والقوى الرأسجالية الطغلية والبيروقراطية لانحاء السودان ومن الاسر الاستعماري الحديث يتخبط ابدا في مشاكله الداخلية . بالطبع فقط عمل وقوة ،عجزية بحجم اثورة الوطنية الجديدة يمكن ان تسقذ لسودان وتظهره ، وهي وحدها القادرة على ايقاف هذه العملية المنظمة التي تديرها عصاية ٢٥ مايوالمجرمة والرمرة « الاخوانية » الخيرة والمردون الخونة بتحطيم شعسا وبكبيله حتى لا يهوى على انهوض والسير في طريق التحرر ولائجاز في وقت منظور .

يحتوي عدد صفحات هذه «مقدمة لتذهب الى الطبيعة وصلت بـ «وارد» بـ «باء سارة» في تصريح، «الذي به البروغسور عز الدين عاني» عدد عضو اللجنة المركزية «والكتيب السياسي للحزب الشيوعي السوداني» في عدد بـ «مصر» أغسطس - اب - ١٩٨٠ «محلقة» «الثقافة الجديدة» الشهرية التي يصدرها الحزب الشيوعي العراقي» وهذا العدد المباشر يتلخص في ان هناك خدمات جادة لقيام جبهة واسعة تضم كافة المواطنين السودانيين، المحصلين، المهضمين الحكم الديكتاتورية اليمينية لحماية لظومة ٣٥ مايو» وقد تعرض ارفيق عامر في عدته، الصحفي مع «الثقافة الجديدة» الى موضوع التحالف الجبهوي في المنصة العربية والسودان، وكذلك ركز على «قضية حقوق المواطن العربي الديمقراطية لاسيسية باعتبارها السوف التي» الذي يدفع بحركة التحرر الوطني العربية نحو «مناجها المبرجوة»

نورد هیما یی بعضی فقرات حدیث ارفیق عذر :

١ - هيئة كان الشهيد عبد الخالق مدهوب واشفيق احمد الشبيح دور اساسي في تكوينها في
 - - - - - عام ١٩٦٧

« في كل هذه التحالفات كان الحزب الشيوعي السوداني يرمي أولا واحيرا الى احتساب ارام استقلال وايدولوجية كل طرف من اطراف هذه التجمعات ، والدعوة لتحرير الموطن العربي من الوصاية التي تفرضها بعض الجهات وبعض شرائح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، وعندها انشئت الجبهات الوطنية في العراق وسوريا في بداية السبعينات قيع حزبا في دورة لجننته اهركية « موفير » هذه التجربة تفهيم موضوعيا على الاسس سالفة الذكر ، وكنا نأمل ان تكون الجبهة في العراق جبهة وطنية ديمقراطية وتقدمية عربية ترفع الرخم الثوري العربي للامام ، وتابعها بعدها نشاط الجبهة وقما بمناقشات ومكاتبات مع بعض اطرافها ، ولكن اتضح فيما بعد ان قادة الساطة في العراق لم يتخلوا عن نهجهم في محاولة فرض صورة جديدة من صبور الحزب الواحد من خلال الجبهة ، وهذا ما يشهد عليه بوضوح ما نقيه ويلقاه الحزب الشيوعي العراقي الشقيق من اضطهاد وحرمان من حق التعبير عن صحافته العلنية وقفل مقراته وتشريد اعضائه وسجنهم وتعليقهم على المشانق ، وشن الحملات الارهابية المتواصلة التي لم تنقطع ملذ ها يريد عن الستين حتى الان » .

وعن جواهر التحالف الوطني العربي يقول البروفسور عامر :

« لقد أصدر الحزب الشيوعي السوداني في آب أغسطس ١٩٧٩ وثيقة ضافية يدعو فيها كل التنظيمات السياسية والبقابية والمهنية والحربية والشخصيات الوطنية والديمقراطية المعارضة للنظام من داخل البلاد الى قيام جبهة شعبية واسعة من اجل الديمقراطية وامقاذ الوطن ، ويجري العمل حثيثا لانشاء هذه الجبهة من القواعد الشعبية صعودا الى القيادات المنتخبة من جماهيرها . وقد تمكن هذا التحالف الجبهوي العربي من السيطرة على مختلف لجان النقابات العمالية والمهنية واتحادات الطلاب ، وتمكن ايضا من القيام بقطاعة شاملة لانتخابات ما يسمى بمجلس الشعب مؤخرا والتي تشير نتائجها الى مدى عجز السلطة القائمة عن القيام بعمل سياسي يواجه او يلبي احتياجات الجماهير ، ويمكن القول ان الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان اليوم اقوى بكثير مما كانت عليه قبل سنتين رغم الضغوط والقوانين القمعية .

ثمة كلمة اخيرة . هالك نقطتان اساسيتان اود التركيز عليهما ، أولا : مسألة الديمقراطية ، فيدون بوفر الديمقراطية بما تعنيه من حقوق وحرريات ومؤسسات لا يمكن الحديث عن أي سير الى امام لحركة التحرر الوطني العربية ، لقد انتهى عهد الوصاية ، وصاية الانظمة على الجماهير ثانيا : ان الصراع الوطني في حركة التحرر الوطني العربية لا ينفصل عن الصراع الطبقي ، فهذان هما وجهان لعملة واحدة .

وقمما يتعلق بالسودان اود الاشارة الى ان هناك الان جبهة تضم الحزب الشيوعي السوداني والحزب الوطني الاتحادي الديمقراطي وبعض عناصر حزب الامة والعناصر الديمقراطية والوطنية ملتزمة بافكار ومبادئ الجبهة الشعبية العريضة ، وسيتم البرنامج قريبا ، حيث ان الايام القادمة ستشهد وضع اللامسات النهائية عليه » .

وبعد هذه المقدمة المستفيضة ، نتقدم للقاري العربي عامة ولكل وطني تقدمي عربي بهذا الكتاب ، ونأمل ان يصدر على جزئين ليسد فراغا في المكتبة العربية المتقدمة طال امده حثني يمكن قطاع عريض من الثوريين العرب ، لم تلح لهم الفرصة لسحب أو لآخر ، من الوقوف على بعض ملامح التجربة الثورية السودانية الحديثة بقيادة الحزب الشيوعي السوداني ، وسنتبع هذا الكتاب بكتاب اخر متم له عن نضال الحزب والقوى الديمقراطية السودانية في مواجهة نظام الردة والثورة المضادة والتبعية والعمالة القائم الان في السودان .

القسم الأول

وثيقة « الماركسية وقضايا الثورة السودانية »

التقرير العام المجازي المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني - أكتوبر ١٩٦٧

الجزء الأول من الوثيقة : قضايا معاصرة

الباب الأول

الموضع الدولي

د. روح عصفا

شهدت لفترة بين المؤتمرات الثالث والرابع للحرب الشيوعي السوداني تطوراً كبيراً على الصعيد الدولي ، ان المحصول الرئيسي لهذه السنوات هو النمو المتعاظم لقوة النظام الاشتراكي العالمي ومفوضه الدولي والتمكك السريع لنظام الحكم الاستعماري تحت ضربات حركة لتحرير الوطني ، واستتداد النضال الطبقي في العالم الرأسمالي والانحطاط والانحلال اللاحقين للنظام الرأسمالي العالمي . ان تمزق قوى الاشتراكية على الاستعمار ، وقوى السلم على قوى الحرب اخذ يتجلى اكثر مماكثر على الصعيد العالمي . (بيان الاحزاب الشيوعية - اجتماع ١٩٦٠)

وخلال الاعوام السبعة التي نلت ذلك الاجتماع لوحظت الظواهر التالية : -
- من جهة تواتر انتصارات الحركة الاشتراكية وحركة السلم واقترب نظام الحكم الاستعماري من التصفية وبرزت الاشتراكية كسبيل للتغيير الاجتماعي امام الثورات الوطنية في اسيا وافريقيا .

- ومن جهة اخرى تزايدت عدوانية الاستعمار العالمي بزعامة الاستعمار الامريكي وميله لتشديد حدة التوتر الدولي وتصدير الثورات المضادة للبلدان حديثة الاستقلال .

- ومن جهة ثالثة تعرضت الحركة الشيوعية العالمية وهي اكبر قوى ثورية في عصرنا الى الانقسام بسبب نشاط قيادة الحرب لشيوعي الصيني بزعامة ماوتسي تونغ وافكارها الحاطنة حول القضايا المعاصرة (تلك الامكار) تنجسد فيما سمي (بالثورة الثقافية البروليتارية العظمى) والتي هي في الواقع تسعى الى افكار الشيوعية العلمية .

فهل تحمل هذه الظواهر المتباينة على الاعتقاد بحدوث تبديل في موازن القوى او تغيير في محتوى العصر كمصر انهيار الاستعمار وانتصار الاشتراكية ؟ كلا . ان اتساع عدوانية الاستعمار اما هي في المقام الاول دليل على تفاقم ازمتة وتنامي

تناقضاته وانحسار مراكز نفوذه وميله لاستبعادها بأشكال جديدة لا تستثنى العنف ودليل أيضا على تراجع بين حركة التحرر العالمي ، ولا يمكن التقليل من أن الانقسام في الحركة الشيوعية وعوامل الضعف الدافئة في بعض البلدان حديثة الاستقلال قد ساعدت الاستعماريين على التجرؤ لتأجيج حدة التوتر الدولي وبصير الثورة المصادرة إلى تلك البلدان .

ولكن هذه العوامل المؤقتة لا يمكن أن تلغي قوانين التطور الموضوعية والنسي لحصها بيان الأحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠ والقائلة : بأن المحتوى الرئيسي والاتجاه الرئيسي والخصائص الرئيسية للتطور التاريخي للمجتمع البشري يحددها في العصر الراهن النظام الاشتراكي العالمي والقوى المناهضة ضد الاستعمار ومن أجل اعاده بناء المجتمع على أساس اشتراكي ، وكل جهد يذله الاستعمار عاجز عن وقف التطور المستمر للمجتمع وقد أرسيت أسس متينة لانتصارات حاسمة مقبلة للاشتراكية ، أن انتصار الاشتراكية الكامل حتى لا يرد له .

٢- جهة واحدة ضد الإمبريالية

أن معارضة هذه الصاغة العلمية لمحتوى العصر بالصياغة القائلة بأن التناقض الرئيسي لعصرنا هو بين حركة التحرر الوطني والاستعمار وأن المناطق الشاسعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي مركز التناقضات في العالم المعاصر و«ثورة عواصف الثورة العالمية» معارضة خاطئة مكانة بين مصالح الشعوب التي في جملتها تتعارض مع مصالح الرأسمالية العالمية والاستعمار .

أن النظام الاشتراكي لعالم وحركة الطبقة العاملة من أجل الاشتراكية في البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطني تشكل وجهة النظر اللينينية ومن الخطأ عزل فصيلة واحدة واعتبارها الفصيلة المبوطة بانجاز مهام الثورة العالمية : تتجسد تلك الوحدة في المصالح المشتركة والمستقبل الواحد لهذه الحركات .

يقول ليبس حول حركة التحرر الوطني : « من الواضح كل الوضوح أن أغلبية سكان الكرة الأرضية التي تتجه في البدء وجهة التحرر الوطني ستقلب على الرأسمالية والاستعمار في الممارك الفاصلة التي ستفوضها الثورة العالمية في المستقبل » . كما يصف الثورة الاشتراكية بأنها « لن تكون كلياً ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريا في كل بلد من البلدان ضد برجواريتها إنما ستكون نضالاً من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي يقهرها الاستعمار نضالاً من قبل جميع البلدان التابعة ضد الاستعمار العالمي » .

أن ظهور النظام الاشتراكي كتنقيض تاريخي لنظام الرأسمالي وتطوره الهائل هو مكتسب ثوري لعمال وشعوب العالم أجمع ويوفر إمكانيات النمو اللاحق للحركة الاشتراكية والتحررية العالمية . ولقد أدى ذلك إلى تحول تاريخي ينسجم بأن التناقض الرئيسي الذي يحدد مجرى الأحداث لم يعد التناقض بين الدول الاستعمارية الكبرى حول أقسام العالم إنما بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي . أن القول بهذه الحقيقة مهم لحركة التحرر الوطني ليس فقط للتمييز بين أعدائها وأصدقائها بل ولمعرفة أفاق تطورها كحركة تنفصل عن الاستعمار لتأخذ سبيل التطور المستقل نحو الاشتراكية لا لتبقى في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي حيث كانت تحتل مكاناً تابعاً . ومهم أيضاً لدحض تلك المفاهيم السطحية والتي تزعم أن التناقضات

الرئيسية انها هي بين الدول الغنية والدول الفقيرة . وان الدول الغنية وهي تشكل مجموعات صناعية متقدمة تحقق استغلالها للدول الفقيرة المنتجة للسلع الأولية عن طريق توحيد الاسعار في السوق العالمية . هذا الزعم يقوم على طمس الفسواق الجدلية بين طبيعة البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية واختلاف علاقات كل منهما بالبلدان ضعيفة التطور .

لقد تكونت السوق العالمية في عهد تطور الرأسمالية الى احتكار واستعمار عالمي يتسم بتصدير الاموال . ونتيجة لتزايد تصدير رؤوس الاموال واسراع نفوذ الاحتكارات اكمل تقسيم العالم بين احتكارات الدول الاستعمارية الكبرى . ولقد وضعت الاحتكارات بين يديها كل مصادر الحامات والموارد التي يمكن باستخدام التكنيك ان تحقق خامات في المستقبل . وتحقق هذه السيطرة للبلدان الرأسمالية ارباحا احتكارية عالية .

لقد ادى انفصال الدول الاشتراكية عن النظام الرأسمالي العالمي (بـكـلـل مصادر خاماتها واسواقها الداخلية التي كانت تستهلك قدرا كبيرا من السلع الصناعية) الى تضيق السوق الرأسمالية العالمية . واصبحت الاحتكارات تلجأ الى مختلف الوسائل لتشديد استغلالها للبلدان المستعمرة .

ان الاستغلال السياسي الذي يحققه البلدان المستعمرة والناطقة يصبح سلاها فعلا لوضع حد لاشكال السيطرة الاقتصادية الاحتكارية المباشرة . ولكن طالما ظلت تلك البلدان في محيط الاقتصاد الرأسمالي العالمي تخضع لاشكال الاستغلال الرأسمالي الذي يتحقق عن طريق خفض اسعار موادها الأولية ورفع اسعار السلع الصناعية التي تستوردها وتتشكل اخرى جديدة تبدا بالمعونات والقروض وتنتهي بسيطرة رؤوس الاموال الاحتكارية على مفاتيح الاقتصاد الوطني .

اما البلدان الاشتراكية متقدم علاقات جديدة بينها وبين الدول حديثة الاستقلال تقوم على اساس المنفعة المتبادلة لا الاستغلال (حيث لم تعد لها طبقات تعيش على الاستثمار الداخلي او الخارجي) وتنسجم مصالحها مع مصالح تلك الدول في مواجهة الاحتكارات الرأسمالية في السوق العالمية . وتستطيع البلدان المستقلة بالاستناد الى عون الدول الاشتراكية ان تفكح في اسعار مواردها لاولية وذلك بطرق عديدة اهمها: التنمية الصناعية لاستيعاب جزء من سلعها الأولية بها يقلل فيها في السوق العالمي ويحسن اسعارها ويقلل في ذات الوقت من استيراد السلع الصناعية من البلدان الرأسمالية وتنسيق سياستها الاقتصادية والتجارية لمواجهة تكتل الاحتكارات المتكثلة الصناعية الى خفض اسعار المواد الأولية ، ولقد كان مؤتمر جنيف للتجارة الدولية عام ١٩٦٤ والذي وقعت فيه البلدان الاشتراكية بجانب البلدان المستقلة حديثا بادرة ايجابية في هذا الاتجاه .

ان الحديث المجهل عن البلدان الغنية دون التمييز الضروري بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية لا يحرم البلدان المستقلة الضعيفة النمو من مساعده البلدان الاشتراكية ومن احتذاء مظهرها العملي في تصفية التخلف وتحقيق نهضة اقتصادية عظيمة في فترة تاريخية وجيزة وحسب وانما عرضها ايضا للنحط والوقوع في مزالق الاستعمار الحديث ، مما يضعف الجبهة العالمية المعادية للاستعمار .

وتعاضد قوى النظام الاشتراكي العالمي في ظروف المباراة السلمية مع النظام الرأسمالي العالمي وتأثير هذا العامل على قضايا النضال من اجل الاشتراكية والتحرر والسلم العالمي .

لقد حققت الاشتراكية انتصارات راسخة وانقضى حلم الاستعماريين لمسي
امكانية اعادة الرأسمالية الى تلك البلدان لا من حيث الواقع الداخلي حيث تبست
نهائيا تصفية الطبقات المعادية وخلق مجتمعات مزدهرة اقتصاديا ومنسجمة اجتماعيا،
ولا من حيث الوضع الدولي حيث أصبح بفضل القوى الدفاعية المستندة الى اعلان
ما وصل اليه التكيف الحديث للبلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتي أصبح من الممكن
رد اي عدوان على النظام الاشتراكي .
وكل انتصار يحققه النظام الاشتراكي العالمي في المواجهة الاقتصادية ينسزل
بالاستعمار العالمي ضربة قاصمة ويغريه من النهاية كما وأنه يؤثر بصورة رئيسية على
تطور الثورة العالمية .

٢- أزمة الرأسمالية العالمية

ومن الخمسينات دخلت الرأسمالية العالمية في المرحلة الثالثة من أزمتها العامة
والتي تنقسم بتفانم كانه تناقضات الاستثمار مما أدى الى ضعفها وهبوطها .
في الأساس الاقتصادي نجد هذه المرحلة من الأزمة جذورها في تحول الرأسمالية
الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية .
ان اشتداد حركة التمرکز الرأسمالي الاحتكاري وتطور حركة التكيف الاحتكاري
يحفزان الطبقة المالية للسيطرة على جهاز الدولة واستخدامه لتكثيف استغلال العمال
ولتأمين رؤوس الاموال ومصالح الاحتكارات في الخارج عن طريق استخدام قوة
الدولة .

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تعني تبديلا في طبيعة الدولة انها نوع من
الرأسمالية الاحتكارية يمتاز بامتزاجه بجهاز الدولة . وهي تؤكد صحة النظرية
الليتينية عن الاستثمار كرأسمالية طليعية ومتعمقة وقانية .
ان تعاليم تركز الانتاج ورأس المال وتشابك الاحتكارات واشاعة العسكرية
في الاقتصاد انما يقضي الى تكرار الازمات الاقتصادية واحادها طابع الاستقرار والى
مزيد من الانقسام الفاضحي بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع .
واستخدام التكيف الاحتكاري لن يقدم للاقتصاد الرأسمالي علاجا ناجما فسي
الازمات الاقتصادية وفوضى الانتاج فعلى العكس تماما يؤدي الى المزيد من التعفن
وعدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية اللذان يتجلين في : —

— عدم الاستخدام الكامل للقوى المنتجة في الولايات المتحدة مثلا ظلت اكثر
من ٢٧ ٪ من القدرات الانتاجية لصناعة الفولاذ عام ١٩٥٩ معطلة وفي نهاية ١٩٦٠
استخدم اقل من نصف جهاز الانتاج في صناعة الفولاذ ، ولم يتجاوز تشغيل القدرات
الانتاجية في امريكا حتى في فترات النهوض الاقتصادي ٧٠ — ٨٠ ٪ وهذا هو السبب
في العطالة المزمنة وانخفاض القوة الشرائية وتدنى مستوى معيشة الجماهير .

— تكررت الازمات الاقتصادية وبشكل اعق ومستمر ففسي أزمة ١٩٤٨ —
١٩٤٩ بلغ هبوط الانتاج في امريكا ١١ ٪ وفي أزمة ١٩٥٧ — ١٩٥٨ بلغ —
١٥ ٪ وفي الوقت الحاضر تنفج مقدمات أزمة عالمية أشد قوة .

— عسكرة الاقتصاد لم تقدم حلا للازمات . ان أزمة ١٩٥٧ — ١٩٥٨ تقجرت في
وقت كان فيه يصرف قرابة ٦٠ مليار دولار سنويا على التسليح في بلدان حلف
شمال الاطلسي .

وهذه العوامل تؤدي الى تشديد التناقضات الاساسية للرأسمالية .
ان ميل الاتحادات الاحتكارية العالمية للدمج (اي تشكيل تجمعات اقتصادية مغلقة يجري داخلها ازالة الحواجز الجبركية وتوحيد الاسواق) بهدف مواجهة النظام الاشتراكي ، لن يقدم حولا جذرية لازمة الرأسمالية المعاصرة . وعلى العكس انما يعمق منها بئثاره النزاع بين الدول الاستعمارية بأشكال جديدة . فالسوق الأوروبية مثلا قادت الاحتكارات الأوروبية الغربية الى كتلتين (السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة) وحتى داخل السوق الأوروبية يقوم التناقض بين الاحتكارات الفرنسية والامانية الاتحادية بوصف الأخيرة قد استفادت أكثر من قيام السوق كما ان اتجاه التجمع لن يقضي على التناقض بين الاحتكارات الأوروبية والأمريكية .

ويظهر تعمق الرأسمالية المعاصرة على أشده في أكبر بلد رأسمالي اي الولايات المتحدة الأمريكية . وبالرغم مما تستنزفه من ثروات بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وتغلغلها بشكل سرطاني في اقتصاديات شركائها الأضعف في البلدان الرأسمالية فان اقتصادها يتسم بالعجز الدائم في استخدام قوى الإنتاج مما يؤدي الى العطالة المزمنة ، وتدني وتأثر الإنتاج وتعدد ازمات فائض الإنتاج مع انخفاض مستوى معيشة الجماهير .

والولايات المتحدة تجسد كل عدوانية الاستعمارية المعاصرة من تصدير للثورات المضادة ونشر امال التحسس وتدبير المؤامرات ضد سيادة البلدان الحديثة وخلق الحروب الصغيرة وتوتر الموقف الدولي واتباع سياسة عدوانية ضد البلدان الاشتراكية واحاطتها بالقواعد والكتل العسكرية .

ان اشتداد سيطرة الطبقة الاحتكارية المالية على حياة الأمة جذبت الى النضال الملايين من الشعبلة بحانب الطبقة العاملة . وتتحذ الحركة الاضرابية طابعها سياسيا متزايدا من اجل الديمقراطية والسلم ويتجلى اتساع العمل الثوري في تزايد النضالات المشتركة بين مختلف قوى اليسار .

كذلك تعمق من أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي التغييرات التي تحدث في منطقة التحرر الوطني ونزوع البلدان نحو علاقات اقتصادية متساوية .

وكل تعمق في الأزمة الاقتصادية يؤدي الى تعميق الازمة العامة للرأسمالية .
غير ان الازمة العامة لا تعني الفكرة الخاطئة القائلة بأنه لم يعد امام الرأسمالية العالمية متنفس او الضيق المطلق للسوق الرأسمالية او مقلص الإنتاج وركود التكنولوجيا . ويلاحظ ان حجم الإنتاج الرأسمالي قد زاد من عام ٢٨ الى ١٩٦١ بمقدار ٢/٧ مرة كما يلاحظ ازدياد الاستثمارات الخارجية . ان ميل الاحتكارات الى وقف تطور التكنولوجيا وعدم الاستخدام الكامل للقوى المنتجة هو ميل الاحتكارات الى وقف تطور التكنولوجيا .
التكنيك بهدف التعمق في المنافسة الذي يؤدي الى تطور القوى المنتجة ورفع الإنتاج .
ان تعمق الرأسمالية وعدم استقرارها الداخلي انما ينبع من ضيق علاقات الإنتاج الرأسمالية (القائمة على التملك الفردي) بالثورة التكنيكية وتطور وسائل الإنتاج مما يؤدي الى ازمات هيض الإنتاج وتعميق التناقضات الاجتماعية ويخلق الشروط الموضوعية للثورة الاشتراكية .

ولقد ساعدت عدة عوامل بعد الحرب الثانية على رفع الإنتاج الرأسمالي كالحاجة الى تجديد رأس المال الثابت بعدما لحق بأدوات الإنتاج من خسائر أثناء الحرب وإلى المزيد من السلع الاستهلاكية وظهور مروع جديدة في الصناعة

(خاصة الكهربائية والقوية) وإنتاج المواد الصناعية في الخ وكل هذه عوامل مؤثرة إذ أن العامل الثابت الذي يرفع الإنتاج في كل الظروف هو ازدياد الرفاهية المادية للجماهير وهذا ما يقوِّم في النظام الاشتراكي ويدفع بدوره إلى تطوره .

وتنعكس الأزمة العامة للرأسمالية في الحياة السياسية في الميل للتخلي عن الديمقراطية البرجوازية وبسط نفوذ الشركات الشامل على الأمة بوسائل الإرهاب السياسي والرشوة وخداع الجماهير . وفي المجال الخارجي باتت سياسة « مواقع القوى » التي تستند على توسيع نطاق هستيريا الحرب وإقامة التحالف العدواني والقواعد العسكرية وبعث النازية والركس وراء التسليح لمواجهة مع البلاشيدان الاشتراكية وإلى تصدير الثورات المضادة بمختلف الأشكال من الحروب الصغيرة ، والانقلابات العسكرية والتآمر مع القوى الرجعية - الخ لإعادة النفوذ الاستعماري إلى البلدان حديثة الاستقلال .

أما في الصعيد الأيديولوجي تنعكس في المحاولة اليائسة لتجديد الرأسمالية وإخفاء طبيعة الاستثمار وتشويه أفكار الشيوعية التي سبحوذ على الملايين من الناس في العالم وجعل شعار محاربة الشيوعية شعارا لسياسة الحرب والعدوان وفي استخدام الشوفينية والاتجاهات العنصرية لاضطهاد القوميات والتمييز العنصري وفي تنمية نزعات النعصب القومي ومعارضتها مع أمية الاشتراكية . وفي أركان الأيديولوجية الفاشية المتطرفة وفي انفلال النزعات الدينية لتفتت جبهة القوى المعادية للاستثمار وعرقلة التقدم ، في كل ذلك تكشف الرجعية الاستعمارية انحطاط أيديولوجيتها الرجوارية ونزورها الذي لا مخرج منه .

لقد حلت المرحلة الثالثة للأزمة العامة للرأسمالية المزيد من التردّي والضعف ، ولا زالت القاعدة القتالة بميل ميزان القوى لصالح الاشتراكية - موضوعا - يحكم قوانين التطور العامة - قاعدة سليمة . ولكن هذا لا يدعو إلى تفسير سطحي للسياسة الاستعمارية المعاصرة واعتبار كل الاستثماريين نمورا من ورق بقدر ما يدعو إلى الدراسة العلمية الدقيقة للقوانين الباطنية أيضا لكل من النظامين ومدى تأثيرها على السياسة الدولية .

فبالرغم من الضعف العام الذي أصاب الاستثمار وتفكك نظام حكمه الاستعماري إلا أن انحسار السوق الرأسمالية لم يكن مطلقا وقد استقطاع وبفضل التكنيك الاحتكاري أيضا - أن يحقق نموا نسبيا ويستعيد بعض قواه « نمو الاحتكارات اليابانية » وإحلاله في السيطرة الاستعمارية . وهذا يشكل خطرا على حركة الشعوب المناهضة ضد الاستثمار الحديث . كما أن محاولات ألمانيا الاتحادية لامتلاك القنبلة الهيدروجينية والأسلحة الذرية يشكل خطر على السلم وهذا يستوجب يقظة الشعوب لتعزيز مكتسباتها في الحرية والسلم .

ومن جهة أخرى فإن التناقض الرئيسي بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي لا يبطل التناقضات بين الدول الاستعمارية التي أخذت تتفاقم وتهدد نظام الكتل والتحالف العدواني الاستعمارية .

٤ - انفصامات في المعسكر الرأسمالي

وتلك الخلافات ليست ظاهرة عابرة وسطحية وإنما هي انعكاس للمتناقضات الرأسمالية التي تتفاقم تحت ظل التناقض الأكبر بينها وبين النظام الاشتراكي . أن

قانون التطور متفاوت بين الدول الرأسمالية ما زال يعمل فعله . فقد أصبحت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية الدولة الاستعمارية الأولى عسكريا واقتصاديا وسياسيا . وشرعت عن طريق الميون الاقتصادي في تدعيم سيطرتها على أوروبا وتنتزع الكثير من مواقع لدول الأوروبية الرأسمالية في المستعمرات وتتغلغل في كافة نواحي الحياة في تلك البلدان .

وما أن استطاعت أوروبا أن تعيد تجديد اقتصادها حتى أخذت تنزع نحو الاستقلال عن أمريكا وتسعى إلى التوسع الخارجي فهي تملك مقومات المنافسة من أيد عاملة وموارد خامات ومستوى تكنولوجي عال وحبرة في السوق العالمي . وقد انعكس هذا الصراع بشكل مكثف في شعار « أوروبا للأوروبيين » والذي وحد الترجمة العملية له في عدة مواقف منها رفض دول أوروبا الغربية قبول بريطانيا (حليفة أمريكا) في السوق الأوروبية المشتركة ، موقف فرنسا من الناتو وسعيها لإزاحة أمريكا في جنوب شرقي آسيا وتقربها للدول العربية وإدائها للعدوان الأمريكي الإسرائيلي الأخير . ومنذ عام ١٩٦٤ كانت نيويورك تليز تلحظ أن « العلاقات الفرنسية والأمريكية أخذت تسير من سيء إلى أسوأ وتقترب من المجابهة على السطوح العالمي » ولا يمكن بالضبط اتخاذ هذه الظاهرة على أساس جنون ديجول (بعظمة فرنسا) فوراها تكمن مجموعة من العوامل والمصالح الاحتكارية لفرنسا وبلدان أوروبا الغربية والمصالح الوطنية التي تهددها سيطرة الاحتكارات الأمريكية . ومهما يكن فإن الطريق الذي تتزعمه فرنسا هو الطريق الذي ستسير عليه الكثير من الدول الرأسمالية الأخرى في ظروف خاصة وهي تشق عصا الطاعة على الاحتكارات الأمريكية .

هذا العامل مهم لأنه يضيف الجبهة الاستعمارية ويمكن حركات الشعوب من عرض مواقف على المستعمرين تتلائم مع روح العصر وتوفر أمام البلدان الحديثة إمكانية للتعاون الاقتصادي بشروط أفضل . ولكن من المهم انيقط إلى خطر الفكرة التي تنادي باعتبار العلاقات مع فرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية التي تنزع إلى الاستقلال عن أمريكا تقدم بديلا للعلاقات بينها وبين البلدان الاشتراكية وتكفل لها أسباب التطور المستقل . مفرنسا أيضا بلد رأسمالي ومصالحها الرأسمالية تكيف سياستها في التعامل . وبالطبع لا يمكن أن تعمل على مساعدة تلك البلدان على تحقيق مقومات استقلالها الاقتصادي . وهذا العامل يمكننا من رؤية الإمكانيات أمام قوى الاشتراكية والسلم والتحرر لتعرض على المستعمرين مواقف تتلائم مع روح العصر .

٥ . الثورة المضادة .. والتأثير السلمي

في مؤثرنا الثالث كاتب قضية السلم العالمي تحتل مكانا بارزا وكنا نرى في الاستنتاج القائل بإمكانية درء الحرب مصدر قوة لحركة السلم العالمية . فهل ما زالت تلك الإمكانية متوفرة ؟

نعم . ولم يحدث ما يعير في ذلك الاستنتاج . لقد حقق توازن القوى الحديد بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي وتزايد نضال الشعوب فترة عشرين عاما من السلم . وبتنامي هذه القوى ونضالها ووحدتها يمكن تفادي الحرب العالمية الثالثة . ومع ذلك فثمة حروب استعمارية محلية شفت لمريض استقلال الشعوب الصغيرة

وكادت ان تدفع العالم الى حافة الحرب الكبيرة « كوما ، مصر الخ » وقد اثارته هذه الحروب الشكوك حول جدوى سياسة السلم طالما كان الاستثمار يواصل تدخله في المسامر بغية ابتلاع الدول المستقلة الواحدة تلو الاخرى ، ويرى البعض ان سياسة السلم تدفع البلدان الاشتراكية الى التضحية بمصير الدول الصغرى وان السلم اصبح يعنى سلامة الدول الاشتراكية .

وهذه الحجج تنطلق من مواقع الجمود اليساري ولا ترى الكثير من الحقائق الخاصة بعملية النضال ضد الاستعمار .

ان الحروب الصغيرة هي شكل من اشكال الثورة المضادة ، شكل لتدخل الاستعمار في شؤون الدول المستقلة ضد مبادئ المساواة الدولية والسيادة الوطنية . ولكن البلدان الاشتراكية لا تتدخل في شؤون الشعوب وسيادتها ولا تفرض عليها وصاية وانما تقدم المساعدة والعون . والمساعدة باختيار ورغبة وارادة تلك الشعوب . وهذا مبدا من مبادئ احترام السيادة الوطنية للدول والتعاون معها على قدم المساواة الذي تقوم عليه السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية مثلا ازاء التدخل الامتعماري في الكونغو : هل كان من الواجب او المقبول — من وجهة نظر السيادة الوطنية للكونغو — ان يتدخل الاتحاد السوفيتي بحجة صد التدخل الامتعماري ؟ والمعلوم ان مستوى علاقة الكونغو بلغ درجة طرد السفير السوفيتي (لا الامريكي ؟) واغلاق السفارة السوفيتية ؟ هل كان من الممكن ان يتدخل اي بلد اشتراكي لوقف الثورة المضادة الرجعية في اندونيسيا او الدومنيكان — الخ ؟ وفي حالة البلدان الصديقة للدول الاشتراكية لا شك ان مستوى المساعدة — من قبل البلدان الاشتراكية يكون اكثر فعالية ولكن الاستفادة القصوى من تلك المساعدات بما يمكن من صد التدخل الامتعماري امر تقررته تلك البلدان الصديقة بكامل حريتها . وفي حدود اوضاعها السياسية والاجتماعية فقد استفادت تلك البلدان من العون الاشتراكي اقتصاديا وسياسيا : موقف الاتحاد السوفيتي كحازم الذي احبط عدوان ١٩٥٦ ، مساعداته والبلدان الاشتراكية الاخرى للتصنيع وتمتين القاعدة الاقتصادية للنظام في ج.م.ع. العون العسكري والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي في الحدود التي تتطلبها الظروف الموضوعية التي تم فيها عدوان ١٩٦٧ .

ان النضال ضد الثورات المضادة يعتمد في الدرجة الاولى على الارادة الذاتية للشعوب وتمرسها في النضال ضد الاستعمار مع الاستناد الجريء والواضح على العون المحلص للبلدان الاشتراكية وفي هذا المعنى نفهم دور حركة الشعوب في النضال العام لتصفية الاستعمار وتأمين السلم العالمي .

ان المنادين بتكبير كل حرب صغيرة الى حرب عالمية رغم احوالها هم في الواقع قليلو الثقة بنضال الشعوب ومقدرتها على النصر وحماية سيادتها الوطنية وقضية السلم ، ومغامرون يساريون يريدون حل قضايا النضال العالمي المعقدة بضربة واحدة مهما كانت نتائج تلك الضربة على عملية التطور الثوري العالمي بأسرها ، ويغفلون الى مسؤولية تجاه المصير الانساني ، قليلو الادراك بحقائق العصر .

واذا كانت المسألة بهذه البساطة لماذا لم يلحوا الاستعمار الى البدء بالحرب العالمية ؟ واذا كنا نعلم ان الرأي العام النقدي في العالم بأسره يقف ضد تفجير الحرب النووية ويعتبر البدء بها جريمة لا تغفر فبأي حق نحمل البلدان الاشتراكية هذه الجريمة ؟

ان التعايش السلمي هو مبدا سليم للعلاقات بين الدول قائم على الاعتراف

بالسيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها والتعامل بينها على قدم المساواة ورفض الحرب وسيلة لحل النزاعات بينها والحيلولة دون نشوب حرب عالمية . وهو موجه اساسا ضد عدوانية الاستعمار وتلاعبه بمصائر الشعوب وخلق افضل الشروط لتطور الحركة الاشتراكية والتحررية وللشعوب التي تبني الاشتراكية والشيوعية او التي تناضل في سبيل تعزيز استقلالها وتغيير الحياة الاجتماعية فيها . « وهذا نضال صعب ومن كان يظن ان من السهل بلوغ السلام وانه يكفي التلميح حتى تحمله الينا البرجوازية على طبق ، انما هو انسان ساذج تماما » — لينين (من خطاب في مؤتمر الاسطول الحربي لعامة روسيا ١٩١٧) .

وليس هذا موقفا سلبيا من قضايا الشعوب ، ان الشيوعيين اذ يدافعون عن مبادئ السلم والتعايش السلمي انما يناضلون لوضع حد نهائي للحرب الباردة وحل الكتل الحربية وتصفية القواعد العسكرية وتحقيق نزع السلاح الشامل الكامل تحت الرقابة الدولية وتسوية القضايا الدولية المتنازع عليها عن طريق التفاوض واحترام المساواة في الحقوق بين الدول ، وحرمة اراضيها واستقلالها وسيادتها وعدم تدخل البعض في الشؤون الداخلية للبعض الاخر وتطوير العلاقات التجارية والثقافية والعلمية بين الشعوب على نطاق واسع (بيان الاحزاب الشيوعية — عام ١٩٦٠) . وهذه المبادئ انما تطبي بشكل تام احتياجات النضال من اجل الاشتراكية ومن اجل التحرر الوطني وحق الشعوب في التطور المستقل وتخلق افضل الشروط لتطوير تلك النضال .

وفي نفس الوقت فان الحركة الشيوعية العالمية الملتزمة ببيانها الصادر في عام ١٩٦٠ وهي تلتزم بعدم تصدير الثورة لا بد ان تقف ايضا ضد تصدير الثورة المضادة وهذا موقف تلتزم به الحركة الشيوعية وجميع قوى المعسكر الاشتراكي ولكن القضية الجديدة التي برزت بعد بيان ١٩٦٠ هي قضية الهجوم الاستعماري . وهذه مسألة تهم الجبهة المعادية للاستعمار بأسرها . ولقد اصدرت الاحزاب الشيوعية موقفا محددا في هذه المسألة عام ١٩٦٠ بدعوتها لشعوب جميع البلدان بالتراصص وتهيئة جميع قواها الداخلية والعمل بنشاط وحزم استنادا الى بأس النظام الاشتراكي لصد تدخل الاستعماريين في شؤون شعب او بلد ينهض للثورة . لقد كان الاستعمار وهو يرى نظام حكمه القديم ينهار يلجأ الى اشكال جديدة وبأساليب أكثر مروعة وحدا . لكن وقد اتخذ تطور البلدان المنعقدة منه اتجاه لنضال الحازم ضد اشكال الاستعمار الحديث أصبح أكثر ضراوة في مواجهتها . وهنا تواجه الجبهة العالمية قضية الصياغة الملائمة للقضايا بين البلدان الاشتراكية والبلدان الحديثة لوقف اشكال الثورة الاستعمارية المضادة .

هل يمكن قيام التعايش السلمي وفي نفس الوقت العمل الحازم من قبل الشعوب

وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية لوقف الثورة المضادة ؟
هذا ممكن . اولا : لان التعايش السلمي يعني تفادي الحرب العالمية الثالثة . وهذه الامكانية اصبحت اوسع مما كانت فيها مضى بحكم نهامي القوى المعادية للحرب بين الشعوب وامكانياتها لكسب هذه الحرب ضد الاستعمار اذا ما ارتكب المجازفة بأشغالها .

واذا كان على الشعوب ان تصلي مواقع الاستعمار الاقتصادية والسياسية والعسكرية بينها وتدعم مراكز الثورة فانه من الجهة الاخرى ينبغي تحديد مستوى

العلاقة بينها وبين البلدان الاشتراكية بالشكل الواضح وبالحساب الدقيق لتكوين الثورة المضادة وكيفية مواجهتها .
 ان تفاقم تناقص الرأسمالية امر محتوم في زمن الحرب والسلام على السواء . وفي ظروف المبراة السلمية بين النظامين حيث يسجل النظام الاشتراكي تفوقا مطردا تزايد أزمة الاستعمار وتشتد تناقضاته وتنضج الأزمة الثورية وتتهيأ شروط انتصار ثورات اجتماعية جديدة . لذلك يلجأ الاستعماريون الى سياسة التوتر الدولي ولعدوان بدافع الخروج من ازماتهم واضعاف عملية التطور الثوري . وان اتخذت سياستهم اتجاه الهجوم على منطقة التحرر الوطني وذلك لان المواجهة مع النظام الاشتراكي والمجازفة بحرب عالمية لم تعد سهلة وانها المجازفة بنهاية النظام الاستعماري نفسه . فالاساس الموضوعي ادن لامكانية فرض السلم والتعايش على السلمي على الاستعماريين لا زالت موجودة وفي اطار هذه الامكانية يمكن مواجهته العدوان الاستعماري ووقف ثوراته المضادة ويمكن تطوير الثورة الاجتماعية بمختلف الاشكال .

١- شكل واحد للتقدم الثوري ؟

انه لمن الخطأ استخدام حقيقة تزايد عدوانية الاستعمار دليلا نظريا لتقديم شعارات خاطئة تقول بضرورة توحيد استراتيجيات الثورة العالمية استنادا على قاعدة النضال الملح باعتباره الشكل المطلق في جميع الظروف . ذلك لان الثورة لا تصنع بالطلب ولا وفق الرغبات الذاتية ولكن تتحقق بتوفر شروطها الخاصة ولتباين ظروف التطور لمختلف البلدان متخذة منها الخاصة بها . ولاننا لانزيد عدوانية الاستعمار وان لم تغير في الامكانيات الموضوعية التي تجعل الثورة في مختلف البلدان تتخذ مختلف الاشكال ، وضعت صعوبات واقعية ينبغي مواجهتها .
 ولتفادي الوقوع في الخطأ ينبغي تجنب الفطر الى تلك القضية بشكل جامد ومعالجتها معالجة علمية تأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية (محتوى العصر) والظروف الموضوعية والذاتية الخاصة بالثورة في كل بلد .
 يقول لينين : « الماركسية تعادي جميع الصيغ المجردة ووصفات المذهبيين وتقرر بأن التغيير في الاوضاع الاجتماعية يؤدي حتما الى ظهور اشكال جديدة للنضال لا يعرفها مناصلو الفترة المعينة . »
 (لينين — ماركس انحلز الماركسية — ص ٢٢٩)
 وفي عصرنا المنقسم بالصعود التاريخي للاشتراكية تظهر طرق جديدة وعديدة لذلك الانتفاض .

ان سلمية الانتقال للاشتراكية ليست بدعة ولكنها امكانية تنشأ عن توازن معين في الصراع الطبقي . وحتى في ظروفه فان لينين لم يستثن تلك الامكانية وقال « انه من غير الجائز ان نفكر انه من الممكن في حالات معينة استثنائية مثلا في دولة من الدول الصغيرة تحققت الثورة الاجتماعية في جارتها من الدول الكبيرة — ان تنازل — البرجوارية عن السلطة بصورة سلمية اذا اقتنعت بان مقاومتها امر لا جدوى منه . وادا كانت تفضل الابناء على رؤوسها سليمة » (من مقال لينين . . يصعد الهزم بالماركسيية) .

وهذه الامكانية تتسع فرصها مع وجود نظام اشتراكي عالمي ومع المبراة

الاقتصادية السلمية بينه وبين النظام الرأسمالي وتأثير الاشتراكية على عقول الملايين بين الجماهير .

وغني عن الذكر ان امكانية الانتقال السلمي لا تعني اغفال الامكانية الأخرى غير السلمية ومقاومة الطبقات المخلوعة لارادة الجماهير بالعنف وحتى قبل الثورة وفي مجرى التحضير لها تلجأ تلك الطبقات في كثير من الاحيان الى استعمال العنف ضد الحركة الجماهيرية . وفي خلال هذا الصراع تتمرس الطبقة العاملة والقوى الثورية الأخرى وتكتسب القدرة على مواجهة العنف بالعنف .

ومن العسير وغير السليم رسم اشكال انتقال بعينها للثورة الاشتراكية طالما كانت الثورة الاجتماعية في واقع معين هي انعكاس لذلك الواقع بكل خصائصه المميزة ومؤسسه السياسية الخاصة ومستوى الصراع الطبقي — أنح .

ويستقيم مع ما جاء في بيان الاحزاب ١٩٦٠ — « في كل بلد من البلدان تحدد الظروف التاريخية الملموسة والامكانيات الفعلية هذه أو تلك من طرق الانتقال الى الاشتراكية . »

غير ان هذه المسألة لا زالت موضع جدال وتشكيك بالنسبة للعالم الثالث وذلك بسبب الظروف التي يعيشها والتي تتميز بالممات الآتية : —

— الهجوم الاستعماري العنيف على الثورة الاجتماعية وقطع الطريق عليها بمختلف اشكال الثورة المضادة من انقلابات الى حروب محلية الخ . .

— ضيق فرص التطور عن طريق الديمقراطية الغربية والتي برهنت على انها مكشوفة للتدخل الاستعماري والتوغل الرجعي في البلاد .

— اصطدام الروح النضالية للشعوب بمعوقات التطور ورغبتها في الاسراع بتصنيف تلك المعوقات وهذه الافكار النازعة الى اشد اقوac العمل الثوري عنفاً تعكس صلافة تلك الحركة الشعبية في النضال ضد الاستعمار . ولكن عدم النضوج الفكري لقيادات تلك الحركة الشعبية في النضال ضد الاستعمار بدلا عن التعبير الايجابي عنها في العمل الثوري والذي يستوجب احادة فن الثورة بتفهم قوانينها الموضوعية والعمل الواعي وفق تلك القوانين في النضال الثوري . ويعني هذا بالضرورة اقتراب تلك القيادات الى الماركسية اللينينية — علم الثورة الاجتماعية — حتى يصبحوا قادرين على تقديم قيادة سليمة في الظروف المعقدة التي تحيط بنضالهم . والماركسية بالطبع ترفض الاخذ بشكل واحد من اشكال النضال نظراً لاختلاف التطور من بلد الى آخر وما ينجم عنه من اختلاف اشكال الصراع الطبقي وادواته السياسية .

ان تنمية روح النضال بين الشعوب ضد العنف الاستعماري ومواجهة هذا العنف عملية ثورية أكثر تعقيداً والمسألة الاساسية فيها هي تكوين الجيش السياسي القادر على النضال بكافة المبادئ السياسية والاقتصادية والايديولوجية وتعبئة قوى الشعب حول قضية الثورة الاجتماعية وهذه المهمة تقتضي العمل بين الجماهير والاستناد اليها وتدريبها وتعليمها مختلف اشكال النضال الثوري . وعندما تنضج الشروط الموضوعية والذاتية ستجد الثورة التعبير الملائم عنها في هذا الشكل أو ذلك من اشكال النضال .

الباب الثاني

العالم العربي

١- حركة التحرر العربية تواجه قضية الثورة الاجتماعية

السمة التي تميز الثورة العربية في مرحلتها الراهنة هي اقترانها من التصفية النهائية لنظام الحكم الاستعماري القديم ومواجهتها للاستعمار الحديث وهي تشق طريق التطور الاجتماعي .

في هذه المرحلة من اساليب الاستعمار الرامية لقطع الثورة الاجتماعية وحصر الشعوب العربية في طريق الرأسمالية تفقد اشد مكرها ومخائلة . بجانب الطبقات الرجعية التقليدية تسعى الدوائر الاستعمارية الى استمالة اقسام من الفئات ذات التطلعات الرأسمالية الى جانبها مؤثرة بذلك على وحدة الجبهة الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار .

ان وحدة القوى الثورية تفقد اكثر الحاحا لما بين مسير الثورة الاجتماعية وتجميع كافة قوى الشعوب العربية لمواجهه الاستعمار الحديث .

لقد ارتفعت بعد نكسة يونيو العسكرية اصوات تدعو للمصالحة القومية كشرط « للوجود القومي » وتشكك في طريق الثورة الاجتماعية وما انجزته من تحولات ثورية تمهيدا لتصفيتها فتلتقي تلك الافكار بوعي او بغير وعي - مع اهداف الاستراتيجية الاستعمارية الرامية الى تحويل قسرها العسكري الى قسور سياسي اي اجهاض الثورة الاجتماعية .

واسباب الهزيمة اما هي في الواقع تكمن في عدم وصول التحولات الى مستوى التصفية الداخليه للعناصر المضادة للثورة وعدم اكتمال وحدة القوى الثورية على السطاق العربي ولا زالت هذه هي الشروط الضرورية لتطوير الثورة العربية بعد انتكاسة يونيو .

ان العامل القومي بالتاكيد موجود ولكنه لا يعني المصالحة القومية فالتفريق بين التعبيرين مهم وليس مسألة شكلية - فلقد احدث العدوان الاستعماري الصهيوني على البلدان العربية سخطا عميقا بين الجماهير العريضة من الشعوب العربية بما فيها

فئات اجتماعية لا يمكن اعتبارها ضمن القوى الاشتراكية او الراغبة في التطور الاشتراكي ولكنها لا زالت ترفض الاعتداء على الوطن العربي ولديها الاستعداد للدفاع عنه . هذه مسألة تختلف عن المصالحة القومية بين القوى الثورية والقوى المعادية للثورة . اذن فان هذا الاستقطاب في حد ذاته تم خلال فترة من النضال والصراع الاجتماعي تحركه مصالح طبقية متباينة لا يمكن التماثل معها الا على اساس وقف المصالح المذهبية وتخليص المصالح الرجعية عليها .

واهمية العامل القومي تنبع من كونه يمثل قوة ضمت على القوى الرجعية يستطيع على الاقل حل يدها ان لم يقدمها هذا العامل الى اتحاد بعض المواقف الايجابية ازاء الخطر الاستعماري المباشر .

ان البعث القومي للشعوب العربية لن يكون بدون استكمال تحررها السياسي وتطورها الاجتماعي . والخيار الذي يحدد هذا البعث هو « الثورة المضادة » الرامية الى اعادة النفوذ الاستعماري ، ادوات سياسية وعسكرية تشغل في الدوائر الرجعية وفي « اسرائيل » . هذا هو المفهوم التقدمي للبعث القومي العربي .

وهناك مفهوم رجعي للبعث القومي يعني بقاء الشعوب العربية في اطار العلاقات التقليدية الموروثة عن نظام الحكم الاستعماري .

ان الدعوة للمصالحة القومية هي دعوة للاستكانة والتخلي عن النضال في سبيل اهداف الامة العربية . وهي في الواقع انما تعكس الوجه الرجعي للقومية العربية الممثل لمصالح الفئات الرجعية المرتبطة بالاستعمار . وقد استطلعت النظم القومية الرجعية دائما لاضفاف الحركة الثورية العربية داخليا وعربها خارجيا عن الحركة التحررية والاشتراكية العالمية كحليف طبيعي لتفضيلها التحرري والاجتماعي .

ن للمكره القومية اثرا لدى الجماهير العربية لارتباطها بتطلعات مشروعة لرؤية امه عربية حديثة مزدهرة اقتصادا وثقافة ولغة وحضارة . ولكن هذه التطلعات الكبيرة لا يمكن تحقيقها بالرغبة الذاتية وانما بنضال شاق ضد كافة اسباب الانقسام والتخلف الاقتصادي والحضاري وجهود كبيرة لوضع المقومات الضرورية للنهضة القومية ، وهذا النضال وخاصة بعد تحقيق الاستقلال السياسي وتخوين حكومات محلية عربية سيكون بالضرورة ذا طابع طبقي وتحكمه قوانين لتطور الاجتماعي .

ذلك لان القومية من وجهة النظر العلمية واقع اجتماعي وتاريخي . وقد ظهرت الثورات في التاريخ في مرحلة معينة من تطور الاجتماعي ، مرحلة الثورة الديمقراطية على النظام الاقتصادي وظل عامل الصراع الاجتماعي (طبقي) مباشرا اكان ام غير مباشر يلعب الدور الحاسم في تطورها .

مقد واجتبه الحركات القومية في العالم كله عهد انتصار الرأسمالية الحاسم على الاقطاعية . ان الاساس الاقتصادي لتلك الحركات هو تفوق الانتاج لبضاعي تفوقا تاما ما يتطلب استيلاء البرجوازية على السوق الداخلي وتوحيد جميع الاراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة ، وازالة كل حاجز من تسامه ان يعوق تطور تلك اللغة ودمجها في الادب — ذلك لان اللغة وسيلة كبرى لافصال الناس بعضهم البعض . كما ان وحدة اللغة وحرية تطورها هما اهم الشروط لقيام « مبادلات تجارية حرة شاملة حقا متوافقة والرأسمالية الحديثة ولكل الناس بكلا حرا واسما داخل كل طبقة من طبقات المجتمع واخيرا لاقامة علاقات وثيقة بين السوق وبين كل ربه عمل كبير او صغير ، بين السوق وبين كل مائع ومشتق . لنفس (حق الامم في تقرير مصورها) ولكن الثورة الديمقراطية التي قامت بها الجماهير ضد الحكم المطلق

والملكية القطاعية أمضت الى سيطره البرجوازية واحلال الاستقلال الرأسمالي محل الاستقلال القطاعي . أن تطور الرأسمالية الى احتكر فاستعمار تجاوز الحدود القومية وحمل الى المسألة القومية كل تناقضات الرأسمالية .

فداخل الأمة الواحدة عمقت الرأسمالية الانقسام الطبقي حتى صارت (امان) كما قل بحق لثنين تعبيراً عن الفوارق الاجتماعية الشاسعة بين حفنة من الملاك والاجراء مستثمر الملايين من عاملين الفقراء . وقد أصبحت الثورة الاشتراكية ضرورة حتمية لحل التناقضات الاجتماعية وتوفير أسباب ازدهار الأمة .

واقترسام العالم بين حفنة من الدول الرأسمالية الكبرى عرقت الأمم التي اضطهاد مزدوج يمثل في القهر القومي والاستقلال الرأسمالي مع ابقاء الشعوب في حالة التخلف واحتفاظها بعلاقات شبه قطاعية وقبلية شكلت عائقاً لتطورها القومي بعد الاستقلال .

أن الايديولوجية الاستعمارية القائمة على شرير استقلال ونهب الشعوب لا تعترف الا شكلياً بمبدأ السيادة الوطنية وحقوق الدول الوطنية ونكر عليها حقها الشرعي في التأميم لمواردها الطبيعية وغيرها من الثروات وترفض الاعتراف بحقها في اختيار طريق التطور الذي يروق لها وترد تصدير الثروات المصادرة وسحارب الحكومات التقدمية . ويتبدى انحطاط الايديولوجية الاستعمارية في استغلال النزعة الشوفينية لاضطهاد الأمم وازكاء العنصرية لتفرق بين الشعوب ولتفجير النزعات القومية الرجعية لتحديد حركات شعوب وعزلها عن لجة الاشتراكية العالمية المعادية للاستعمار .

« الفوا استقلال انسان لانسان يلغى استقلال امة لامة — مركس » . من هذه النقطة الجوهرية نشأ الفكرة الاشتراكية لتحرير القوميات وبطوبها . ولقد طور لثنين هذه الفكرة فيما بعد في برنامج الماركسبين الروس حول المسألة الوطنية « في ظل الرأسمالية يستحيل القضاء على الاضطهاد القومي (والاضطهاد السياسي عامة) ولهذا كمان من الضروري لقضاء على الطبقات ، اي اقامة الاشتراكية » ، ولكن اقامه الاشتراكية لا تقتصر — اطلاقاً على الاقتصاد وحسب ، فبالج القضاء على الاضطهاد القومي لا بد من قاعدة ، وهذه القاعدة هي الانتاج الاشتراكي . الا انه لا بد ايضاً من يقوم على هذه القاعدة تنظيم ديمقراطي لدولة ، وجيش ديمقراطي — الخ ، ان تحول الرأسمالية الى الاشتراكية يخاق امكانية القضاء على الاضطهاد القومي قضاء تاماً . ولن تصبح تلك الامكانية حقيقة واقعة الا بشرط واحد وواحد فقط هو اقامة الديمقراطية على نحو تام في جميع الميادين بما في ذلك تعيين حدود الدولة (المتعددة القوميات) ومقا « لمواطن » السكان بما في ذلك حرية الاتصال ، وعلى هذا الاساس يقضي عملياً واطلاقاً على كل الاحنكاكات القومية ، وعلى كل جوار الحذر القومي ، ويتم التقرب والاندماج بين الأمم باطراد » . (— ليعين — الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها » .

ولقد قدمت الثورة الاشتراكية الحل الديمقراطي العملي بتحرير المستعمرات القيصرية واعطاء القوميات حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري مع حق الانفصال كما حققت المساواة بينها بتطوير القوميات المتخلفة اقتصادياً وثقافياً ورفعها الى مستوى القوميات المتقدمة فثبتت بذلك على أسباب النزاعات بين الأمم واقتلعت جذور شوفينية الأمة الكبيرة والتعصب القومي في القوميات التي عانت الاضطهاد .

ان المبدأ الاهمي المجسد في شعار « يا عمال العالم وشعوبه المضطهدة اتحدوا » انما يعكس المصالح الحيوية بين الاشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطني في النضال ضد العدو المشترك الاساسي : الامبريالية والاستعمار . كما انه يعكس أيضا الوحدة العميقة بين عمال وشعوب العالم التابعة من انسجام مصالحهم في الديمقراطية والاشتراكية .

يقول لينين : « ينبغي على الاممية الشيوعية ان تجعل من التقارب بين البروليتاريا وجماهير الكادحين في جميع الأمم والبلدان بنية النضال الثوري المشترك من أجل إسقاط الإقطاعيين والبرجوازيين ، حجر الزاوية لكامل سياستها في المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات . فذلك لأن هذا التقارب هو الأمر الوحيد الذي يضمن الانتصار على الرأسمالية ، وبدون هذا الانتصار يستحيل القضاء على الظلم الوطني وعدم المساواة الوطنية . » (مشروع المبادئ في المسألة الوطنية) .

ان وقوع الحركة الوطنية العربية تحت سيطرة النزعة القومية المنعزلة وتيارات العودة إلى « الماضي الذهبي » منهجا في العمل الفكري والسياسي وأعمالها يجارب الحركة الثورية والفكر الثوري المعاصر ، عاق انطلاقها وتفتحها على حقائق العصر ولقد انعكست الآثار السلبية لهذه العزلة في ما أصاب تلك الحركة بعد الاستقلال من تعثر في السير في طريق التطور الاجتماعي . ولقد ساعدت روح العداء للشوعية على إضعاف الحركة الثورية والتبديد لسيطرة الطبقات البرجوازية والإقطاعية . وتلك الطبقات بحكم مصالحها الطبقيّة عاجزة عن انجاز مهام الثورة الديمقراطية فانقطع سير الثورة الاجتماعية وظلت علاقات الإنتاج التقليدية جسرا لأشكال الاستعمار الحديث .

ان الحياة تكسح الدعوة القومية ذات المضمون الرجعي والتي تعارض أعمال الشعوب في التقدم ، وتدلل على سلامة الثورة الاجتماعية كالمطريق الوحيد المؤدي إلى نصبة الانقسام والفرقة القومية ومعوقات النهضة من أشكال التخلف والجمود الإقطاعي المرتبطة بالاستقلال الاستعماري . ان حركة التغيير الاجتماعي المنطلق نحو الاشتراكية تعطي الحركة القومية العربية محتواها التقدمي المنجم مع مصالح الأمة العربية وتضع قضية الوحدة العربية في وضعها السليم .

٢ - الوحدة العربية ومضمونها الجديد

ان شعار الوحدة العربية ، مار له مقوماته الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ الشعوب العربية ومن أهم تلك المقومات اللغة والثقافة والمصالح المشتركة . ان ظروف التطور غير المتناسق التي أتت بالبلدان العربية أحدثت تفاوتاً في التركيب الاقتصادي والاجتماعي وفي مساوت - اللغات العربية من بلد لآخر غير ان ذلك لا يهدم المقومات الانسانية للوحدة العربية . فهدد الشعوب في نضالها من أجل استكمال الثورة الاجتماعية تطورت تلك المقومات وتجهل من تباين أوضاعها الاقتصادية والثقافية مصدر اثرها لخصائصها المشتركة .

وتنبعث ضرورة الوحدة من احتياجات التطور الملحة للبلدان العربية في ظروف الأشكال الحديثة للاستعمار إذ يتشبث الاستعماريون بمواقع نفوذهم ويسعون بطرق جديدة لا تستثني الضغوط الاقتصادية والعسكرية ، وفي ظروف تكفل الدول

الصناعية لرأسمالية الكبرى في السوق العالمي للضغط على البلدان النامية والتحكم في اسعار منتجاتها .

وبالنظر الى كل بلد عربي على حدة نجده ، بدرجة او أخرى ، يفتقر الى الكثير من عناصر النهضة الاقتصادية كقله الايدي العاملة (بخلاف ج.م.ع.م. ٣٠ مليون فان متوسط السكان في البلدان الاخرى لا يتجاوز ٥ - ٧ مليون) وعدم تنوع الموارد الطبيعية الخ .

ان الوحدة الاقتصادية توفر للبلدان العربية امكانيات واسعة للتطور تتمثل في موارد طبيعيه عظيمة ومتنوعة الثروات وايدي عاملة ينسبة اعلى في حدود سكان ١٠٠ مليون نسمة وسوق شرائية واحدة وامكانيات نقل مفتوحة على العالم . واستنادا الى هذه القاعدة وبالنظر التكنيكي السريع يمكن خلق تجمع اقتصادي يتسم بالكامل والوثيرات السريعة في التطور مما يضمن القدرة على الصمود امام الضغوط الاستعمارية الاقتصادية وتحقيق موائد اكبر في السوق العالمي .

وعلى اساس النهضة الاقتصادية الحديثة تزدهر اللغة والحضارة وتعتني الثقافة المشتركة . وعلى الصعيد السياسي فان انتصار الثورة وتوحيدها على اساس دولة كبرى (١٠٠ مليون نسمة) سوف يقلب توازن القوى في هذه المنطقة ضد الاستعمار ويكسب لصالح قضايا السلم والتعاون الدولي قوة كبرى .

لقد كانت حركة الوحدة العربية في فترة السيطرة الاستعمارية تعبر عن الامل الوطني في التحرر فكانت تجمع قوى متباينة من ملوك وحكام اقطاعيين ورأسماليين بجانب عمال وفلاحين معادين وفئات اخرى مهضومة الحقوق هم على تفاوت مواقفهم من الاستعمار كانت تجمعهم الرغبة المشتركة في الانعتاق من النير الاستعماري ، واليوم والطلبات المتبلكة تقعد بها مصالحها المرتبطة مع مصالح الاستعمار عن مواكبة حركة الوحدة الوطنية فان حركة الوحدة لن تنقطع وسوف تستمر لتعبر عن مصالح الجماهير العربية الراغبة في التقدم وتكتسب مضمونا اجتماعيا جديدا . وسوف تستطيع في حالة اتساعها ان تؤثر بدرجات متفاوتة على مختلف الحكومات وتدفعها الى اتخاذ مواقف في صالح الحركة الجماهيرية .

ان حركة الوحدة العربية بمحتواها الاجتماعي الجديد لا تفني ما سبقها اذ ان دور الجماهير الشعبية كان في جميع مراحل تلك الحركة هو الاساس في نشأتها واتساعها . وعليه من الضروري تقييم التجارب السابقة في النضال من اجل الوحدة واستخلاص الدروس المفيدة منها .

لقد كان اول تعبير رسمي لهذه الحركة ميلاد الجامعة العربية . ولا شك ان تلك الجامعة لعبت دورا ايجابيا في تنمية الشعور بكيونة الامة العربية . وتطور النضال ضد الاستعمار وتوجيه في معظم البلدان بنيل الاستقلال السياسي . وكان هذا عاملا مساعدا لكي تصبح الجامعة العربية كومنولث عربيا حقيقيا . وقد حاولت الجامعة ان تصبح شيئا من هذا النوع فمبثقتها كان محاولة للتعبير عن اماني الشعوب العربية في مجالي الوحدة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن الحكومات العربية لم تكن في مستوى التعبير عن الاماني الشعبية ولا في مستوى النضال المستقيم ضد الاستعمار فانهصر التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الجامعة العربية في اضيق الحدود وشمل من فعالية فلك الجهاز ، فاصبح بالتدريج يتضايل امام القضايا المشتركة التي تواجه الشعوب العربية وفي مقدمتها خطر الوجود الاسرائيلي كأداة للاستعمار الحديث ومؤثرات القمة التي نجحت بمبادرة

لحكومات الثورية كحالة اخرى في التعاون الرسمي للتعبير عن الوحدة العربية لمراجعة القضايا الجديدة لم يكن في مقدورها فيما يبدو تخطى حدود معلومة من العمل القومي . وهذا طبيعي فمعركة المواجهة مع «إسرائيل» كأداة للاستعمار الحديث هي معركة المواجهة لمطالبات الثورة الاجتماعية . ومؤتمرات القمة بحكم تباين الحكومات ليست الاداة الرسمية الصالحة للتعبير عن اهداف التغيير الاجتماعي فهي في احسن المجالات - وتحت ضغط الحركة الجماهيرية - يمكن ان تكون عاملا مساعدا في بعض قضايا التضامن العربي .

وعلى القطاع الشعبي كدست الشومب العربية في نضالها من اجل الوحدة ذخيرة من التجارب فيها عناصر مفيدة لنضالها الراهن .

فقد مرت حركة الوحدة بتجارب مختلفة في سوريا والعراق تتفاوت فيه طبيعة السلطة السياسية حيث كانت تحت قيادة الديكتاتوريين الثوريين في ج.ع.م. وقادة الاجتحة الراديكالية من البرجوازية الوطنية في كل من سوريا والعراق وتركت تلك التجربة دروسا اهمها ضرورة استناد الوحدة الى العمل الجماهيري الواعي باهدافها الاجتماعية وان تكتمل بجانب العوامل الموضوعية (التحولات الاجتماعية) العوامل الذاتية وفي مقدمتها وحدة القوى الثورية داخليا .

وعلى ضوء تجاربنا في الوحدة نستطيع ان نقيم اثار الفكرة التي ظل يطرحها التقدميون والمقاتلة بأن الوحدة الشاملة تتم تحت ظل الاشتراكية .

مما لا شك فيه ان الاثر الايجابي المباشر لهذه الفكرة هو اعطاء حركة الوحدة طابعها الاجتماعي المحدد الذي كانت تفتقده وبالتالي اعطاؤها المقدرة على الالتصاق بالجماهير العاملة والتاثير عليها وفتح افاق واسعة لطور الحركة الثورية في انحاء الوطن العربي المختلفة . وبهذا المحصى تصير دعوة الوحدة قوة رافعة للنضال الشعب العربي .

ولكن هناك آثار سلبية نجمت عن الفهم الجامد لهذه الصيغة وعدم النفاذ الى ابعادها المختلفة والقصور عن رؤية مراحل وسطى تغيرها الثورة الاجتماعية في سيرها من مرحلة التحولات الثورية - الراهنة الى مرحلة انتصار الثورة الاشتراكية على نطاق البلدان العربية . وتحت تاثير ذلك الفهم الجامد اتحدت اقسام من القوى التقدمية موافقة سليه من قضية الوحدة العربية وبعضها اتخذ مواقف عدائية صارحه متأثرا بالاتجاهات القومية المتعصبة للبرجوازية المحلية . فاقترزت قضية الوحدة من القوى الثورية الاساسية ولم تكن شعارا من الشعارات الاساسية في النضال اليومي .

والان ولكي تواصل الثورة العربية سيرها نحو آفاق جديدة هي التطور ولكي تحيي مكتسباتها الثورية الممثلة في الانظمة السدمية الفتية ولكي ترفع من يقيظتها ومقاومتها لاشكال الاستعمار الحديث والثورة المضادة بأن حركة الوحدة العربية ذات المحوى الاجتماعي يغدو من القضايا الثورية الملحة . ان احساس القوى التقدمية بهذا الواجب وبصدى قادة مسؤولين بين صفوفها للدفاع عنه لهو دليل على نضجه .

وستجد هذه الوحدة التعبير الرسمي عنها في تقارب الانظمة التقدمية العربية وامكانية اتحادها . فهذه الانظمة بما اجزت وما ستجيز من تصفية للقاعدة المادية للطبقات الاقطاعية والراسمالية والمرايية كطبقات استثمارية طيلية تزيل المعوقات

الاساسية المتبذلة في شمولية تلك الطبقات ومطامعها التوسعية التي كانت في ما مضى تضر بقضية الوحدة العربية .

٢- اتحاد القوى الثورية العربية

ان وحدة القوى الثورية العربية تشكل القلب لحركة الشعوب العربية من اجل الوحدة .

وتتم وحدة القوى الثورية خلال عملية من النضال الفكري والعملي للتغلب على الصعوبات الناشئة تاريخيا من بلد لآخر باختلاف تطوره وكذلك بسبب نشأة الحركات الثورية في اغلب البلدان العربية بمعزل عن بعضها البعض وعدم توفر الفرص والامكانيات للصلات العضوية المباشرة وتبادل التجارب .

لاحظنا حتى الان ان ما يباعد الوحدة التمسك بأشكال معينة من الوحدة والنصب لتجارب بعضها في النضال دون اعتبار لثقافات درجات التطور واختلاف انسبوع المؤسسات السياسية ولاحظنا ايضا ان ما يقارب بين الفصائل الثورية نحو الوحدة انفتاحها على تجارب بعضها البعض والحوار بينها على اساس العلم منهاج ومرشدا ورؤيتها لتعدد اشكال التطور ووصول كل فصيلة ثورية اليه بطريقها المتمشي مع الخصائص المميزة لظروفها الاجتماعية .

بالتكامل وحدة القوى الثورية تكتسب الثورة العربية اهم شروط النجاح لصد الخطر الاستعماري الصهيوني .

ان قضية الوجود الاسرائيلي كحصان طروادة — خطر حقيقي لضرب الثورة العربية التحريرية من الداخل . فمفد تقسيم فلسطين العربية وقيام دولة اسرائيل صارت هذه القاعدة الاستعمارية سلاحا بيد الاستعمار . فلقد استخدمت عام ١٩٤٨ لوقف المد الثوري الذي اعتب الحرب العالمية الثانية ، واستخدمت عام ١٩٥٦ لضرب مصر بعد تأميم قناة السويس ، واستخدمت عام ١٩٦٧ بعد فشل الردء الرجعية السياسية لوقف حركة التغيير الاجتماعي .

وبهذا يتجلى تماما الدور الذي تلعبه نيابة عن الاستعمار القديم والحديث كأداة

للتورة المضادة في المنطقة .

هذا واضح من الناحية السياسية كل الوضوح ومع ذلك فقد صاحب الضوضاء الفكرية هذه القضية . وهل هناك اساس علي يبر رقيام دولة اسرائيل كوطن قومي لليهود ؟

ان مشكلة اليهود لم تنشأ في فلسطين ولا في العالم العربي ولكنها نشأت في اوروبا مع نشأة الرأسمالية وتفاقت بتناقض الحياة في المجتمعات الاوربية الرأسمالية . لقد نشأت الدعوى اليهودية على اساس التزاوج بين النعرة الدينية والمصالح — الاقتصادية للبرجوازية اليهودية — كرد فعل للحركة المعادية للسامية التي انتشرت في اوروبا في بداية القرن العشرين ، فالمجتمعات الرئيسية المفلتة المعروفة

باسم « العيتو » كانت مصدر عمل رخيص بالنسبة للطبقة البرجوازية اليهودية (ومن أرباب المال والصناعة والربا) التي كانت تستغل أفراد المجموعة اليهودية بأبغض الأثمان مما يخفض تكاليف الإنتاج ويجعلها في مركز ممتاز للمنافسة . غتلك النزعة الرجعية التي لم تنشأ بدوافع قومية تطورت على نفس الاسس الاقتصادية التي استندت عليها . وبندول الرأسمالية الى مرحلة الاحتكار واحتلال اليهود مراكز في أضخم الاحتكارات العالمية تطورت الى حركة عامة هي الصهيونية ذات المطامع الاستغلالية على القطار العالمي . وحتى مؤتمر سال سويسرا عام ١٨٩٧ والذي أقر ان تكون فلسطين مقر الدولة اليهودية لم تكن الحركة الصهيونية تتمسك بفلسطين ولا بنوع من الدولة يقوم على اساس الدين اليهودي بل كان (ثيودور هرتزل) ومفكرو الحركة يفضلون قيام دولة علمانية . ولقد شهدت فلسطين هجرة اليهود اليها عام ١٨٨١ وقبلها لم يكن اليهود الا اقلية من السكان العرب وتحت تأثير التشابك بين الاحتكارات الصهيونية الاسجليزية والامريكية ايدت هاتان الدولتان فكرة الوطن اليهودي في فلسطين واتخذ ذلك التأييد شكلا عمليا بوعد بلعور عام ١٩١٧ وبعدها انظم تزايد الهجرة الى فلسطين بتشجيع الاحتكارات الصهيونية وتغذيتها بنشاط العصابات اليهودية المسلحة في فلسطين لطرد العرب عن اراضيهم ، حتى اتخذت شكل أول صدام كبير عام ١٩٤٧ لتهيئة الشروط المناسبة لاقتسام الوطن العربي وانشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ تجسيدا لتحالف استعماري صهيوني فوق ارض عربية .

ان السمة الحتمية للدولة القومية هي وجود القومية نفسها . وللقومية مقومات تاريخية واجتماعية تتمثل في الارض والحياء الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والطابع النفسي المعبر عنه في الخطوط الرئيسية المميزة في الثقافة الوطنية فهل يمكن الرعم بأن فلسطين هي الارض التي نشأت عليها تلك العناصر وخلقت قومية يهودية في يوم ما ؟ . نجد الاجابة على هذا السؤال في رساله لانجلز عام ١٨٥٣ بأن « اليهود انفسهم لم يكونوا سوى قبيلة صغيرة من البدو كبقية القبائل وضعتا ظروف محلية ، كالزراعة وغيرها ، في معارضة مع القبائل الاخرى » (ماركس — انجلز رسائل مختارة — الطبعة الانجليزية ص ١٦) . وليس هناك في تاريخ اليهود ما يثبت ان اليهود فيها بعد صاروا قومية مميزة في ارض فلسطين او غيرها ، وقد يقول زاعم بان اكتساب دولة اسرائيل ارض فلسطين سيكمل عناصر الامية اليهودية . غير ان هذا ينافي العلم ويعزل الارض كمعصر لتكوين الامة عن العوامل الاخرى الاجتماعية والتاريخية التي تكون الامة . « ان اليهود المقيمين في العالم المتمدن لا يشكلون امة فقد تمثلوا اكثر من غيرهم كما يقول كاونسكي ويادير . كذلك لا يشكل اليهود الماعطون في روسيا وغاليسيا امة ، فليسوا في هذين البلدين سوى فئة مغلقة ومعزولة . وهذا هو الراي الثابت الذي يقول به اولئك الذين يعرفون التاريخ اليهودي يقين المعرفة . » ليتين — من مقال (خوف الممثل القومي) .

ان التاريخ يسير الى الامام ومنذ انهيار النظام الاقطاعي وانتصار الرأسمالية على النطاق العالمي اكتمل تاريخا تكوين الامم . فليس ثمة سمات مشتركة بين اليهود المقيمين في مختلف انحاء العالم مما يجعل منهم امة واحدة تناضل في سبيل وطن قومي . ان اليهود يعيشون في مختلف بلدان العالم كاتليات ومشكلاتهم ترتبط بمشكلة الامم التي يعيشون بينها وتحررهم هو تحرر تلك الامم سواء من القهر القومي او الطبقي حيث ترزول الفروقات الداخلية ويندمجون فيها . وقد رفض ليفين الاعتراف لليهود

بأستقلال ذاتي مؤكد « أن الذين يستطيعون وحدهم دون غيرهم أن يقيموا الحلينا ويقعدوها ضد « التمثل » إنما هم أولئك اليهود الرجعيون التافهون الضيقو الامق الذين يريدون أن يرجعوا مجلة التاريخ الى الوراء » .

ولم يرتفع قط أي صوت ضد « التمثل » من جانب اليهود الذين مجدهم تاريخ العالم ، والذين قدّموا للانسانة مرشدين متقدمين في تاريخ الديمقراطية الاشتراكية « - لينين (خوف التمثل القومي) .

وقيام دولة اسرائيل لم يحل مشكلة اليهود ، ان المذهب الرجعي العنصري الذي يعارض ثوبان اليهود في مجتمعاتهم المختلفة التي يعيشون فيها يعوق اليوم ذوبانهم حتى داخل اسرائيل ويعتبر اساسا لتمييز عنصري جديد بين اليهود القادمين من المجتمعات الاوروبية المتقدمة وبين اليهود القادمين من المجتمعات الاسيوية والافريقية المتخلفة وبينهم وبين الشعوب العربية من جهة أخرى .

« ان قومية اليهود الوهمية هي قومية الناجر ، قومية رحل الاعمال » - ماركس - (المسألة اليهودية) . والفئات العليا المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي هي التي تسيطر على اسرائيل ومصلحتها الاستعمارية هي الاساس المادي لسياساتها العنصرية العدوانية .

واذا كانت مشكلة اليهود قد حلت في اطار الثورة الاشتراكية فهل هناك امكانية للتغيير الاجتماعي في اسرائيل من الباطن ؟ ان تصور مثل هذا الحل وهمي لا يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة التي ادت لقيام دولة اسرائيل وهي تفتقد السمات الاساسية للدولة الوطنية . فلقد قامت دولة اسرائيل المصطنعة على اساس اغتصاب مسلح وهي لا تعترف بحدود معينة وتبني سياستها على اساس المطامع التوسعية في الوطن العربي ، وشعارها « ليس لليهود ارض محدودة لاقامتهم » وينبع ذلك افتقار مثل هذه الدولة لشعب معين له خصائصه المشتركة ، فانتاع العرو لاراضي الغير مع اتساع الهجرة يجعل من دولة اسرائيل مجرد اداة للتقهر الاستعماري والعنصري لسكان لا تربط بينهم روابط قومية ، ويكشف الوضع الاقتصادي لاسرائيل طفيلية وجودها كدولة ليست لها مقوماتها الوطنية .

تعتمد اسرائيل على اقتصاد غير منتج اساسه الخدمات والبناء اللذان يستوعبان ٦٧ ٪ من الناتج القومي ويشغلان ٦٠ ٪ من القوى العاملة - تعتمد اسرائيل على التحويل الخارجي . ففي غضون ١٩٥٩ - ١٩٦٠ دخل اسرائيل حوالي ثلاثة الاف مليون دولار ولم تساهم المدخرات المحلية بشيء يستحق الذكر في تكوين راس المال اللازم لتلبية اقتصادها . ان الطفيلية اقتصاد اسرائيل تتجلى في الطابع العسكري لحياة فيها وسيطرته التامة على الحياة المدنية بحيث يصبح سكانها من اليهود القادرين على حمل السلاح ، جيش احتلال قائم مستعد في أي وقت .

ان الحديث عن التغيير الاجتماعي في اسرائيل حيث تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية المستقرة والمكونة تاريخيا ، حديث يفاني علم الثورة . ان الشعارات الزائفة التي تزعم امكانية تغيير اشتراكي في الوطن القومي لبني اسرائيل « ليست الا شعارا للمصالح الرجعية الصهيونية » . وعلى اساس هذه الحقائق الواضحة والتي تدحض مزاعم الصهيونية حول وطن قومي لليهود في فلسطين فان القوى الاشتراكية مواجهة بتساؤل حول صحة قرار التقسيم عام ١٩٤٨ .

والتحربة العامة ايضا اثبتت خطأ الافتراضات التي بررت التقسيم واعتباره

حلاً لتحقيق التعايش السلمي بين الأقليات اليهودية والعرب في فلسطين .
أن الحركة الاشتراكية العربية والعالمية تواجه الآن حقيقة الوجود الاسرائيلي كتجسيد للنحالف الاستعماري الصهيوني غير الشرعي في المنطقة والموجه في الاساس لضرب الحركة الثورية والتقدمية في المنطقة العربية ونقطة انطلاق للاستعمار الحديث نحو القارة الامريكية .

أن إعادة النظر في قرار ١٩٤٧ يجلي الكثير من الضباب الفكري الذي احاط بهذه القضية مما عزل عنها قوة عالمية ضخمة كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومطلب الشعوب العربية العادل في ازالة الوجود الاسرائيلي الطفيلي .
أن قضية تحرير وطن طرد منه سكانه الاصليون واقترنت عليه دولة تمثّل قاعده للمدوان الاستعماري على النظم التقدمية العربية والثورة العربية بأسرها هي في محورها قضية صراع طبقي بين الاستعمار الحديث بكل ادواته العسكرية والرجعية في المنطقة وليست قضية نزاع ديني او عنصري . وتقترب تلك القضية من الحل بمقدار ما تنعزز الانظمة التقدمية وتتطور حركة النضال الثوري في العالم العربي صامدة وفلسطين خاصة .

أن قيام الدولة العربية الديمقراطية فوق ارض فلسطين يصحح الوضع الشاذ الذي نشأ منذ عام ١٩٤٨ . داخل هذه الدولة الفلسطينية العربية سيجد المواطنون الاصليون عربا واقلية يهودية حقوقهم الكاملة ، وبكامل حقوقها المشروعة في السيادة تصني آثار الاضطهاد الصهيوني الاستعماري وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين العرب والهجرة اليهودية ، وعلى اساس النحديد الواضح لما هو المواطن الفلسطيني تجري اعادة تسكين اللاجئين وتحفظ الحقوق الوطنية لليهود الفلسطينيين . اما المهاجرين من الجنسيات الاخرى فالدولة العربية الفلسطينية هي التي تحدد مصيرهم .

٥ - دور الديمقراطيون الثوريين

تواجه الثورة العربية هذه المهام المعقدة ومن سماتها اختلال العناصر الديمقراطية مكان القيادة في الاقسام منها التي وصلت السلطة .
وقد قامت تلك العناصر باحداث تحولات ديمقراطية عميقة استهدفت تصفية راس المال الاجنبي والقواعد الاجتماعية للطبقات الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة مع اقصائها من مراكز السلطة .

وقد قيمنا تلك التجارب على اختلاف مستوياتها لكل من ج . ع . م والجزائر وسوريا ، تقييما ايجابيا في حدود اجراءاتها لاكمال الثورة الديمقراطية ومواقفها الجريئة ضد الاستعمار ، ولا زال موقفنا هو دعم الانظمة التقدمية في تلك البلدان في وجه الردة الرجعية التي يقف وراءها الاستعمار الحديث .

وفي سبيل تطوير الثورة الاجتماعية ينبغي علينا أن نجيب على السؤال : في اي اتجاه تتطور تجربة الديمقراطيون الثوريين ؟

ولكيلا نقع في خطأ التقديرات الذاتية او نترلق في تعصبات الجهود العقائدي من المهم ان نستند في تقييما لتلك العناصر وتجربتها الحالية في الثورة العربية الى الحقائق الخاصة بتطور هذه الثورة في الظروف التاريخية الراهنة .

« أن جميع الامم ستصل الى الاشتراكية ، هذا أمر محتوم . ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة : فستحمل كل منها امرا تفرد به في هذا الشكل او ذلك من

اشكال الديمقراطية . في هذا المظهر او ذاك من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا ، وفي سرعة تحويل مختلف وجوه الحياة الى الاشتراكية - لينين (من مقال يصدد الهزء بالمركية) .

لقد راينا امكانية تطور الثورة العربية نحو الاشتراكية عبر الطريق غير الراسمالي والدور الذي يمكن ان يلعبه الديمقراطيون الثوريون خلال السير في هذا الطريق وقد تكونت افكارنا حول هذه المسألة من احكامنا بشئى قصاصيا الثورة الاجتماعية في ميداني النشاط العملي والفكري .

وطريق التطور غير الراسمالي نبدأ به عليا لينين كامكانية لتطور الشعوب المختلفة اقتصاديا نحو الاشتراكية عن طريق عدد من المراحل الوسطية تنجز فيها مهام الثورة الديمقراطية وبعض مهام الثورة الاشتراكية .

نفي تقرير حول المستعمرات الروسية السابقة قال لينين : —

« لقد طرحت المسألة بالشكل التالي : هل يمكننا ان نعتبر التأكيد القائل بان المرحلة الراسمالية في تطور الاقتصاد الوطني محتومة بالنسبة للشعوب المختلفة التي تتحرر الان والتي نلاحظ في اوساطها بعد الحرب حركة في اتجاه التقدم هو تأكيد صحيح ؟ وقد كان جوابنا على هذا السؤال سلبيا . فاذا قامت البروليتاريا الثورية الظاهرة بدعاية منتظمة بين هذه الشعوب واذا ما ساعدتها الحكومات السوفيتية بجميع الوسائل الموجودة تحت تصرفها ، عندئذ يصبح من غير الصحيح التأكيد بان مرحلة التطور الراسمالي هي مرحلة محتومة بالنسبة للامم المتأخرة » . ويضيف لينين انه « يتوجب على الشيوعيين الاممية ان تقرر وان تثبت نظريا انه بمساعدة البروليتاريا في البلدان المتقدمة يمكن للبلدان المتأخرة ان تشتغل للنظام السوفيتي والى الشيوعية عبر درجات معينة من التطور متخطية مرحلة التطور الراسمالي » (المؤتمر الثاني للأمة الشيوعية ١٩٢٠) .

فاذا كانت هذه الامكانية قد تولدت في عهد لينين فهل من شك في انها تصبح اكثر تفتحاً اليوم وقد خرحت الاشتراكية عن نطاق البلد الواحد واصبحت نظاما عالميا يقاسم النظام الراسمالي العالمي في ميدان انتاج الخبرات المادية وله القدرة على مساعدة حركات التحرر والتقدم الاجتماعي ؟

ان تخطي الثورة في بلد معين لمرحلة تاريخية معينة لا يحمل نفيا لقوانين التطور الاجتماعي ذلك اولا لان مراحل التطور الاجتماعي قد اكتملت تاريخيا وثانيا بالمقارنة مع النظام الذي سبقه . ومن الممكن بعد ان اتضح خط التطور التاريخي ان يتجاوز مجتمع معين التابع التقليدي الى الامام ولكن من غير الممكن ان يعود المجتمع الى مرحلة تاريخية فاتتها ، اي من الراسمالية الى الاقطاع مثلا .

ولقد رأى ماركس حتى في وقت كانت فيه الثورات البرجوازية في عنفوانها وتواصل انتصارها في اوربا امكانية تطور الثورة على الملكية الاقطاعية والحكم المطلق في المانيا الى ثورة اشتراكية متخطية مرحلة الراسمالية — فقد جاء في الفصل الرابع من البيان الشيوعي : « ان الشيوعيين يوجهون اهتمامهم الى المانيا اساسا لان ذلك القطر في عيشه ثورة برجوازية » .

وقد طور فكرته باشتراطه استناد البروليتاريا في الثورة على حركة الفلاحين « كل المسألة في المانيا تعتمد على دعم الثورة البروليتاريا بنسخة ثانية من حروب الفلاحين » (من رسالة لانجلز عام ١٨٥٦) .

واستنادا الى فكرة ماركس صاغ لينين نظرية تطور الثورة البرجوازية الى ثورة اشتراكية خائضا نضالا فكريا حادا ضد المناشفة الذين كانوا يفصلون بشكل

ميكانيكي بين الثورتين زاعمين بأن قوانين التطور الاجتماعي تقتضي ضرورة انتصار الثورة الديمقراطية بزعماء البرجوازية وحكمها الى ان تتطور الرأسمالية وتضع شروط الثورة الاشتراكية برعاية البروليتاريا .

وكان لينين يرى من وجهة نظر التطور التاريخي ان النظام الرأسمالي العالمي كله قد نضج للانتقال للاشتراكية ولن تحول دون هذا الانتقال ظروف الخلف النسبي للشرق . ومن وجهة نظر التطور الداخلي كان يرى ان الطبقة العاملة قد نشأت في روسيا (وغيرها من البلاد التي لا زالت تعيش عشية الثورة المعادية للاقطاع) وان هذه الطبقة قد كونت حزبها السياسي ولها مصلحة في الثورة الديمقراطية البرجوازية أكثر من البرجوازية نفسها وأنها تستطيع ان تعيء حولها الجماهير العريضة من العاملين وخاصة الفلاحين وتقود الثورة البرجوازية منترعة حقوقها السياسية — دون منحة من البرجوازية — التي مستمكتها من قيادة الثورة الى النهاية .

وحسب نظرية لينين فإن هذا النمط الجديد للثورة الديمقراطية البرجوازية التي تقودها الطبقة العاملة يقضي الى نوع جديد من السلطة هو دكتاتورية العمال والملاحين الديمقراطية الثورة التي ستقوم بأحداث اصلاحات في مصلحة هذه الطبقات ومن خلالها تقوم الطبقة العاملة بالانتقال بالثورة الى قسمها الثاني — الاشتراكي — وهكذا فإن تحقيق المهام الديمقراطية الاشتراكية لا يتخذ بالضرورة شكل ثورتين منفصلتين وإنما يتم في عملية ثورية واحدة ذات مرحلتين . وان بعض مهام التطور الاشتراكي يمكن ان تتحقق في المرحلة الاولى أي المرحلة الديمقراطية من الثورة .

وقد حملت التجربة التاريخية النظر لنظرية لينين ، فتحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها اللينيني تم الانتقال بالثورة البرجوازية الى ثورة اشتراكية دون ان تسدوم سيطرة البرجوازية أكثر من شهور . وفي بلدان أوروبا الشرقية وآسيا امكن الانتقال دون فترة حكم للبرجوازية اطلاقا .

وهكذا فإن الثورة الديمقراطية (البرجوازية بالمفهوم التقليدي) تكتسب أبعاد جديدة بفضل الانتصارات السرمخية للطبقة العاملة .

وفي عصرنا حيث تصير الاشتراكية هي العامل الحاسم للتطور وحيث يضمف الاستعمار ويفتت نظام الحكم الاستعماري فإن الثورة الوطنية في المستعمرات السابقة التي تنفصل عن الجبهة الاستعمارية تصير جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية وتتمارح من كل الحوائب مهام الثورة الديمقراطية بمهام الثورة الاجتماعية . ان طريق التطور غير الرأسمالي هو الشكل الملائم لتحقيق مهام الثورة الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية دون انقطاع في الثورة الاجتماعية كما كان يحدث سابقا حين لم يكن من أفق للثورة البرجوازية غير المرور في طريق التطور الرأسمالي التي يمر بها هذا الطريق يمكن أن تختصر اذا وجدت الطبقة العاملة ظروفها مواتية لبسط قيادتها ، وبغير ذلك ، أي في حالة قيادة الديمقراطيين الثوريين فإن عملية التطور قد تقتض من عدة مراحل من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحل خلالها بالتدريج مشاكل السلطة السياسية وطابعها الطبقي وقضايا التحول التدريجي الاجتماعي للشعب وهذا التحول يحدث تأثيرا ايجابيا في عدة عوامل أهمها حتمية الحل الاشتراكي لتصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي للبلدان حديثة الاستقلال . وطريق التطور الرأسمالي المرتبط ببقاء تلك البلدان في دائرة الاستغلال الاستعماري وبانخفاض مستوى القوى المنتجة ومستوى الصناعة والتكنيك ، وبضعف الطبقات الرأسمالية المحلية وبعجزها عن التنمية المستقلة لاقتصاد البلاد هو طريق

عاجز عن تحقيق مهام الثورة الديمقراطية التي تحققت في مرة الرأسمالية الحرة في أوروبا . وليس ثمة طريق آخر لتطوير هذه البلدان سوى الطريق غير الرأسمالي الذي يستطيع (بتأميم رؤوس الأموال الأجنبية ووضع مصادر الثروة القومية بيد الدولة الح . . وتصفية الاقطاع وتطوير الزراعة على أساس التعاون والانتاج الكبير) ان يوفر شروط الثورة الصناعية والزراعية وهكذا يقضي على العلاقات المتخلفة لما قبل الرأسمالية . ويبدأ تجديد الحياة على أساس التقدم ، وتتوفر إمكانيات السير على الطريق غير الرأسمالي بالمعونة المخلص للبلدان الاشتراكية في ميدان التصنيع وخلق شروط افضل في التجارة والتعاون الاقتصادي في المجال الدولي .

والطريق مير الرأسمالي ليس خاليا من الصراع الطبقي . فالاصلاحيات الديمقراطية تتم خلال صراع عنيف ضد طبقة الملاك الاقطاعيين وكبار الرأسماليين مما يدفع بالعناصر الديمقراطية القائدة الى الاستناد على جماهير العاملين والفلاحين واتخاذ التدابير الثورية التي تغير من طبيعتها المترددة وتقربها سياسيا الى مواقع الطبقة العاملة .

هناك اقسام اخدت ايضا تدعو للاشتراكية بتأثير ج.ع.م ولكن من مواقع مختلفة تمثل أساسا في صنفين : صنف يمثل في الاصل عناصر ذات تطلعات برجوازية وهي العناصر المتبقية والمرتبطة قديما بفكرة القومية العربية على صورتها القديمة وتسعى لاحتلال مواقع رأسمالية في الاقتصاد الوطني فلا تخرج دعوتها للاشتراكية عن مجرد السريين . وصنف آخر من بين البرجوازية الصغيرة يحاول عزل هذه الدعوة عن الحركة الجماهيرية على أساس مواقف معادية للحزب الشيوعي . ولكن للظروف المشار اليها والتي يتميز بعمق الحركة الاشتراكية وثباتها لم تترك الفرصة لتلك التنظيمات لكي تنجح في اكتساب قواعد شعبية وخاصة بين القوى الاجتماعية الرئيسية ، العمال والمرعيين) لم تنجح في خلق مراكز جديدة للدعوة للاشتراكية . ومع ذلك فالوحدة بين القوى الجادة في دعوتها للاشتراكية لم تتخذ شكل الدمج بينها في تنظيم واحد . والتباين بين المواقع الفكرية والجذور الاجتماعية لمختلف اقسام القوى الاشتراكية يفرض مستويات مختلفة من التنظيم : فهناك مستوى الحزب الطليعي القائم على وحدة الفكر والارادة والعمل والمعبر عن الدور القيادي للطبقة العاملة . وهناك لقوى الاشتراكية التي ناضلت تاريخيا بجانب الحزب الشيوعي وليس لها حفظا حول نظرية الاشتراكية ، وهناك ايضا القوى الاشتراكية التي رغم انطلاقها من مواقع ايجابية ولكنها لا تمتلك البوضوح الكافي حول الايديولوجية الاشتراكية ، ولا بد من اختلاف مستويات التنظيم لتستطيع كل قوى ان تسير في حدود إمكانياتها وترتقي بالتدريج الى مواقع المركزية اللينينية . ان فكرة الدمج بين الحزب الشيوعي والقوى الاشتراكية الاخرى لا تعني سوى تدوير الحزب في افرق دور الطبقة العاملة بين تيارات البرجوازية الصغيرة وحرمان الحركة الجماهيرية من الطليعة السياسية المجربة .

ان اهم ما يميز حزب الطليعة هو نظريته الاشتراكية القائمة على البوضوح العلمي حول القوانين الأساسية للتطور الاجتماعي . ولقد برهنت تلك النظرية على قدرتها وأهميتها لقيادته الثورات الاجتماعية الى الطفر ، وهذا ينطبق على الثورات الاشتراكية والديمقراطية على السواء . وما بروز وتطور الاحزاب الشيوعية في مناطق التحرر الوطني الا دليلا على الضرورة الاجتماعية لوجودها . وحتى في البلدان

التي استطاعت قوى ثورية أخرى من الديمقراطيين مثلاً أن تشرع بالخطوات الأولى للثورة تواجه هذه القوى قضية الحزب الطليعي بوصفه الطريق لتنمية القوى الثورية ولا طريق سواه .

وقد كان من الضروري أن تتخذ تلك القضية — وحدة القوى الاشتراكية في السودان — اشكالا بعينها : —

١ — ضرورة وجود الحزب الشيوعي وتدعيم نفوذه كمركز للقوى الثورية والاحتياج لتأمين تطور الثورة على أساس التطبيق المبدع للنظرية الماركسية .

٢ — الحاجة إلى تجميع القوى الشعبية الراغبة في التغيير الاجتماعي على أساس الاشتراكية في تنظيم جماهيري يضم كافة القوى التي لا تشملها تعصبات ازاء العمل الثوري .

٣ — الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تقدم البديل للنظام الرجعي القائم وتفتح طريق التطور غير الرأسمالي للبلاد .

٦. تفسيرات داخل حركة التحرر الوطني العالمية

ومنطقة التحرر الوطني التي تشكل الجزء الأكبر من العالم والتي ظلت زمنياً طويلاً مختلفة ومسودعا للدول الرأسمالية الكبرى شهدت في العشر سنين الأخيرة حركة تغيير عميقة . لقد اتسعت الحركة الوطنية التي جذبتها ثورة أكتوبر الاشتراكية من ثورات وانتفاضات متفرقة إلى حركة عالمية واسعة النطاق كان نتيجتها نهاية نظام السيطرة الاستعمارية المباشرة على آسيا وأفريقية ولم يبق من مكان العالم تحت الحكم الاستعماري المباشر غير ٣٢ مليوناً .

ومسارت الحركة المعادية للاستعمار في بعض البلدان المستقلة نحو مراحل جديدة في التطور والنضال ضد أشكال الاستعمار الحديث كما هو الحال في مصر والجزائر . . . الح . . . وتتسم حركة التحرر الوطني أكثر فأكثر بطابع التغيير الاجتماعي فهي لا تقف عند حد الاستقلال السياسي وإنما تذهب بعده إلى نصبة جذور السيطرة الاستعمارية الاقتصادية وتسلك طرقاً جديدة في التنمية الاقتصادية وتغيير الأوضاع الاجتماعية .

أن هذه الحركة الواسعة التي تشمل أكثر من ثلثي سكان العالم تسهم في تغيير وجه الكرة الأرضية بقضائها على نظام الحكم الاستعماري ولذا فهي تأس من حيث الأهمية التاريخية بعد انتصار الاشتراكية في ثلث العالم . وهي نفسها كما حدث في أقسام منها تحول وتدخل مرحلة الثورة الاشتراكية .

تبع انتصار الثورة الصينية وسيل الهند وإندونيسيا استقلالهما تحرر عدد كبير من بلدان آسيا وأفريقيا وبرزت هذه المجموعة من الدول كقوة جديدة تؤثر على مجرى الأحداث في العالم وتدفع حركة التحرر الوطني في البلدان الأخرى التي لم تكن قد نالت استقلالها بعد ، وتلعب دورها في محاربة الاستعمار والدفاع عن السلم العالمي . وقد أكتسب مؤتمر باتدونغ أهمية من نجاحه في تجميع تلك البلدان حول المبادئ الخمسة المشهورة التي أصبحت أساساً للعلاقات الدولية القائمة على التسليح السلمي والاحترام — لميادة الدول والمعاون على أساس التكافؤ وتأثيرها النفاذ على المنظمات العالمية وفي مقدمتها هيئة الأمم . وأصبحت تلك الدول — تشكل ما عرف بمجموعة الحياض الأيغلي .

ان ظاهرة الحياد الايجابي كانت ولا تزال عاملا هاما في النضال ضد الاستعمار وفي صف السلم والتحرر . وبالطبع لم تلتزم كل الدول التي حصرت مؤتمرا باندونق بموقف الحياد الايجابي الحق : تعادي الاستعمار وتصادق الدول الاشتراكية وتتدخل معها في علاقات مثمرة . غير ان هذا لا يقلل من قيمة المؤتمر ولا من دور الدول التي التزمت بالميثاق وظلت تعمل على الصعيد العالمي مما اضعف نفوذ الاستعمار وتحكمه وخفف من حدة التوتر الدولي . ومع تطور النضال ضد الاستعمار تطور مفهوم الحياد وأصبح يحمل مضمون التصفية لاشكال الاستعمار الحديث واتخاذ خطوات اكثر اثرا مما مضى تجاه قضايا التطور الاجتماعي الملحة داخليا وتجاه خط الاستعمار فسي التجارة الدولية واساليبه الجديدة في تصدير الثروات المضادة . وهذه السياسة تتبع من الاحتياج الدائم لمقابلة خطط الاستعمار الحديث وتعبر عن تحول حركة التحرر الوطني مرحلة التعبير الاجتماعي . فانه لم يعد من الممكن الحديث عن حصاد بين معسكرين متساويين في طبيعتهما . فالمعسكر الاستعماري وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية يسمى لوقف الثورة الاجتماعية ويصدر الثورات المضادة ويبقي النبعة الاستعمارية . ولذا فان الحياد معى المساواة بين العظماء الاشتراكي والاستعماري يعبر عن تردد البرجوازية الوطنية التي تخاف من انطورات التي جرت في المنطقة ومن التحول نحو الاشتراكية ، وبهذا المعنى فان الحياد ليس عاملا عارلا لحركة التحرر الوطني والبلدان حديثة الاستقلال عن النظام الاشتراكي ، ولكننا ايضا لا نذهب الى القول بدمج البلدان حديثة الاستقلال بمطومة الدول الاشتراكية ومشاريعها المشتركة اذ لا بد من اعتبار التفاوت في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ومن الناحية الموضوعية فحركة التحرر الوطني والبلدان حديثة الاستقلال جزء من عملية التطور الثوري العالمية التي ياتي في مقدمتها نظام الاشتراكي . والحلف بين المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمية قائم على اساس المصالح الحبوية المشتركة في النضال ضد الامبريالية والاستعمار . والنظام الاشتراكي انتراما يواجه الاممسي يقدم للشعوب المساعدات لتوطيد استقلالها والدفاع عن سيادتها الوطنية وضد الثورة المضادة . والدادان حديثة الاستقلال تتحد معه في النضال من اجل السلم وتتعاون معه في مجال وضع الاسس الجديدة للعلاقات الدولية في الاقتصاد والتجارة والقضاء على الاستغلال .

ان استخدام سلاح الاستقلال السياسي للتخلص من اشكال السيطرة الاستعمارية المباشرة يفتح امام البلدان حديثة الاستقلال آفاقا واسعة للتطور والقضاء على التخلف جاء في احصائيات الامم المتحدة ان معدل الريادة السنوي في الانتاج القومي في البلدان حديثة الاستقلال ارتفع عن مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية من ١ / الى ٤ / كما زاد الانتاج الصناعي بمعدل ٧ / وانتاج الصناعات الثقيلة والمعادن بمعدل ٩ / سنويا ولكن الشعوب وهي تتطلع لجني ثمار الاستقلال تتحسس طريقها للقيام بالتنمية الاقتصادية تواجه اساليب الاستعمار الحديث .

بعد انهيار الحكم الاستعماري المباشر يلجأ الاستعمار لاشكال واساليب جديدة لاستمرار نفوذه وتغلغله الاقتصادي عن طريق المعونات والقروض واستثمارات الاحتكارات الكبيرة . ومراكز النفوذ الاستعماري في اكثرية تلك البلدان ما زالت قوية ، وعمل الاستعمار خصوصا الاميركي على تزايد نفوذه خلال العشرين سنة الماضية .

بلغ مجموع الاستثمارات من اميركا وبريطانيا والمانيا الغربية في افريقيا واسيا واميركا اللاتينية حتى عام ١٩٦٠ ارقاما عالية ، اميركا استثمرت ٣٣ الف مليون دولار وبريطانيا ٧ الف مليون جنيه استرليني والمانيا الغربية . . الخ هذا عدا استثمارات البنك الدولي وغيره من المؤسسات الاحتكارية العالمية . ونستحوذ اميركا وحدها كل عام على ارباح وغوائد تبلغ ٢/٦ الف مليون دولار (في اميركا الجنوبيه كانت ارباحها عام ١٩٥١ التي عام ١٩٥٤ ما جملته ٣٢٧٦ مليون دولار مقابل راسال قدره ٦٦٢ مليون) .

وهي مواجهة الحركة الوطنية والنورة في البلدان الحديثة الاستقلال تشكل الاحتكارات الاستعمارية وتتعاون حكوماتها في منظمات ضخمة (كونسورتيوم) لتصدير رأس المال والسيطرة على المواد الخام الرئيسية ومثال ذلك اتحاد التعدين في كاتنغا (الذي دبر المؤامرة الكبرى على الكونغو وما زال يدير العدوان بواسطة المرتزقة) واتحادات احتكارات في اسيا وفي جنوب افريقيا وروسيا الخ . . ويقام السوق الاوروبيية المشتركة بوصفها أداة لاستيعاب منتجات عديد من بلدان اسيا وافريقيا وضع شروط تجارية مجحفة وتغطيه ذلك ببعض القروض التي تقيد تلك البلدان باستثمار الاحتكار . وقد تمكنت دول تلك السوق ان تعقد اتفاقيات العضوية بالانساب مع ١٨ بلدا افريقيا عام ١٩٦٣ .

وخوفا من انتصار الحركة الثورية وخطر التأخير تفرض الحكومات الاستعمارية على البلدان حديثة الاستقلال اتفاقيات خاصة وشروطا ضد الفأيم وتؤدي تلك الاتفاقيات وغيرها من وسائل الضغط والتوجيه الى سير اقتصاد تلك البلدان في اتجاه التنمية الرأسمالية . ونجحت الولايات المتحدة والبنك الدولي في فرض تلك الاتفاقيات (لضمان الاستثمار) على ١٧ بلدا منها السودان .

ان التطلع الاقتصادي وتزايد رأس المال الاجنبي في البلدان حديثة الاستقلال يعوق التطور الاقتصادي ولا يساعد على التنمية الصناعية . ان اكثر من ٦٠ ٪ من رؤوس الاموال الاجنبية في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية تستخدم في الزراعة واستخراج المواد الخام المعدنية وتذهب ٢٠ ٪ لانشاء الصناعات التحويلية (تحضير المواد الخام المنتجات الزراعية) . بينما تستثمر ٥ ٪ فقط في الصناعات الثقيلة . هذا بالطبع يؤدي الى استمرار النفوذ الاستعماري في اقتصاد تلك البلدان . وما زالت الصادرات من البن والسكر والبنرول نصف قيمة صادرات اميركا الجنوبية كلها . و ٨٠ ٪ من صادرات افريقيا والشرق الاوسط تتوقف على عشرة انواع من المواد الخام ، البنرول — العطن — النحاس — الذهب — الخ . .

وهدف الاستعمار الحديث هو ابقاء البلدان حديثة الاستقلال ضمن نطاق النظام الرأسمالي العالمي الذي تهيمن عليه الاحتكارات الكبيرة . وذلك بتسييرها في طريق التنمية الرأسمالية . وعلى هذا الطريق يجري النمو في بعض اقسام الاقتصاد في الزراعة والصناعات الصغيرة ويزداد رأس المال التجاري ، فتنمو ثروات بعض اقسام السكان (البرجوازية) على حساب الجماهير الشعبية وانخفاض مستوى معيشتها ويدخل بعض رأس المال الاجنبي للبلاد في شكل شركات مع تلك الاقسام . ان ذلك يهيئ البرجوازية المحلية ذات المصاحبة في سلوك طريق الرأسمالية وبذلك يخلق نفوذ الاستعمار الحديث قاعدة اجتماعية تربطه به من تلك التي كان يستند اليها الاستعمار القديم وهكذا يستميل اليه جزءا من قوات الجبهة الوطنية ، وتعمل هذه القوى الاجتماعية على ان تسير التنمية الرأسمالية على اساس القطاع

الخاص فتمثلن الهجوم على مؤسسات الدولة الانتاجية — القطاع العام — مستقلة المتاعب التي نواجهها لتحويلها للقطاع الخاص بحجة مقدرته على ايجادها . والحملة التي تشنها البرجوازية المحلية في السودان ومن ورائها الاستعمار الحديث على مشروع الجزيرة بحجة أن التدهور الذي يعانيه هو نتيجة لعدم وجود طبقة وسطى مقتدرة بين المزارعين مثال واضح لاساليب واهداف الاستعمار الحديث .

بالاستناد الى كوادر الدولة من فنيين ومديرين ، والذين يحتلون مراكز ذات اثر وتم تدريبهم في الدول الاستعمارية (البعثات) يعمل الاستعمار الحديث على التسرب وعلى النفوذ الى اجهزة الدولة واقسام الاقتصاد المختلفة .

ثم ان حملة معاداة الشيوعية هي الموقع الفكري الذي يشن منه الاستعمار الحديث حملته على الحركة الشعبية في البلدان حديثة الاستقلال بهدف عزلها عن حركة الثورة الاشتراكية ودول النظام الاشتراكي والقضاء على وحدتها في الداخل . وهي التي ينطلق منها الهجوم على الحريات الديمقراطية وكبت الحركة الشعبية واسكات صموت الطبقات الثورية وتدمير الانقلابات والمجازر خوفا من الخطر الشيوعي المزعوم .

ان اساليب الاستعمار الحديث تمتد لتشمل التسرب الى داخل المنظمات الشعبية والصحف والجمعيات الثقافية ومهاجمة الحركة بعناصر تلحق ثوب اليسار ولكنها في الواقع عميلة للمخابرات .

لقد استطاعت حركة التحرر الوطني وهي تقاوم اشكال واساليب الاستعمار الحديث ان تحقق انتصارات عظيمة في اقسام منها وتنتقل على طريق التطور غير الرأسمالي الى مراحل اعلى من الثورة الاجتماعية . وتمكنت بلدان عدة من ان تنجح في اتخاذ اجراءات تصفي النفوذ الاستعماري وذات اثر بعيد على اقتصادها والاوزاع الاجتماعية فيها . استطاع ج.ع.م ان يؤمم قنال السويس ونهض احتكارات السلاح وتبني السد العالي والصناعات الثقيلة وتؤم الشركات والبنوك الاحنية والمحلية وان تبدأ في الاصلاح الزراعي . ان ٩٠٪ من الصناعات وكل البنوك والجزء الاكبر من التجارة الخارجية والداخلية في يد الدولة . وقد صدر ميثاق العمل الوطني الذي ينادي بسير مصر في طريق الاشتراكية .

واصبحت ظاهرة قيام القطاع العام في الدول حديثة الاستقلال ظاهرة مشتركة وفي كثير منها ينمو ليصبح العامل الرئيسي في الاقتصاد الوطني . وان وجود قطاع الدولة يحد من سيطرة رأس المال الاجنبي ويؤمن نمو الاقتصاد بطريقة منتظمة ولا يدعه تحت رحمة التطور العفوى ولا في يد رأس المال الحاص الذي لا يستطيع — لضعفه — الوقوف امام رأس المال الاجنبي . صحيح ان قطاع الدولة بشكله الذي نسميه رأسمالية الدولة اصبح هو نفسه عرضة لتغلغل النفوذ الاستعماري الحديث كما حدث في المغرب وتونس والسودان وبادا اميركا اللاتينية . . الخ . . ولكن مع ذلك استطاعت كثير من البلدان ان تبني الصناعات الاساسية (الكبيرة) في هذا القطاع ليصبح القوة المهيمنة على الاقتصاد وعاملا ضد تأثيرات الاستعمار الحديث .

٧- الثورة المضادة

وحركة التحرر الوطني بانتقالها لمرحلة الثورة الاجتماعية وبمواجهتها لاشكال جديدة من الاستعمار شهدت في اقسام منها التراجع والانتكاسات . وتدو هذه الظاهرة

بوضوح عام ١٩٦٢ ولقتها لا تشير الى تغيير في ميزان القوى في العالم لضعف الاسم
بالنظام الاشتراكي ولرأجه امام العدوان الاستعماري ، فالنهوض الذي صاحب حركة
التحرر الوطني في اواخر الخمسينيات وخلال اعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٢ كان انتصاراً على
الحكم الاستعماري واشكاله القديمة التي تكشفت لشعوب اسيا وافريقيا وتراكمت لديها
تجارب من النضال العلويل ضدها وتجمعت في صفها حركة عالمية عاتية في حين ان
اشكال الاستعمار الحديث جديدة ولم تكتشف طبيعتها وتحتاج الى زمن طويل تتخلله
التضحيات والفكسات لكسبها وتعلم النضال ضدها وهزيمتها .

شهد عام ١٩٦٤ وسعد مؤامرات الاستعمار وعناصر الثورة المضادة ضد الانظمة
الشعبية في اندونيسيا وغانا وفي العالم العربي شهدنا مؤامرات الحلف الاسلامي
وتصلية ثورة اكتوبر والهجوم على الحزب الشيوعي في السودان . وعلى نطاق حركة
التحرر الوطني يشن الاستعمار هجوماً ظهر في توسع نطاق الحرب في فيتنام وفي
العدوان على الدومنيكان واخيراً العدوان الاسرائيلي على المنطقه العربية
والانظمة الثورية فيها .

ان عوامل الضعف الذاتية التي تعاني منها حركة التحرر الوطني وحركة التغيير
الاجتماعي في داخلها ، تبرر كسب اللانكاش والتراجع ، فكثير من البلدان تم لها تحقيق
الاستقلال بحصة عريضة أصبحت أقسام منها ، مصاحتها في تنمية ثروتها ، تنفصل
عن الجبهة الوطنية وتشكل قاعدة لنفوذ الاستعمار الحديث .

وفي معظم البلدان التي كانت تحت الحكم البريطاني جاء الاستقلال عن طريق
التدرج الدستوري وقبل ان تصل الحركة الوطنية الى درجة النضوج النوري الذي يمكنها
من حسم مسألة استقلال الساطة السياسية لصالح الشعب لمصني بذلك نفوذ الاستعمار
الاقتصادي وبعبارة جبار الدولة القديم .

وفي هذه البلدان وغيرها بقيت المؤسسات السياسية جافة وتفتقد وضوح الرؤية
ويهيمن على قيادتها العناصر التقليدية والرحمة بعد الاستقلال .

ان هذه البلدان تقابل تطلعات الاستعمار الحديث ومشاريعه وهي تحمل آثار ذلك
التدرج الدستوري بحث من بين العناصر في جهاز الدولة وفي المنظمات السياسية
وغيرها من القوى الاجتماعية الرجعية سداً يمكن له من نجاح خطته وسيطرته على
البلاد .

والبلدان التي دخلت حركة التحرر الوطني فيها مرحلة الثورة الاجتماعية تم لها ذلك
تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين الذين لم يتخاؤوا بعد عن كثير من الافكار الغربية على
علم الثورة الاجتماعية ولديهم التحفظات حيال التعامل مع المعسكر الاشتراكي وحيال
الفئات الرجعية وضرورة تصفية نفوذها في مختلف المجالات وتجاه التعاون مع القوى
الثورية الاخرى .

وفي افريقيا بشكل خاص ظهرت مدارس تدعو لما يسمى « بالاشتراكية الافريقية »
من بين ممثليها ليوبولد سنغور في السنغال وتوم مبوبا في كينيا . وتدعو هذه المدارس
الى العودة الى تناسل المجتمعات القبلية القديمة بوصفها مثالا للاخاء والحرية والمساواة .
ولكن العودة الى تلك المجتمعات مستحيلة بعد التمايز الطبقي الذي نشأ بحكم قوانين
التطور الموضوعية واثار احتكاك افريقيا بمجتمعات حديثة . ومن ناحية اخرى فإن
الاشتراكية ككل علم آخر ، لا يمكن ان تكون لا افريقية ولا اسيوية ولا اوروبية بل هي
ذات خصائص معلومة ومحددة ولكن تختلف اشكال تطبيقها باختلاف الاوضاع المحلية

والتاريخية من مكان الى آخر .
ولقد رفض شعار « الاشتراكية الامريكية » كل القادة الامريكيين الذين يمسوا
وجوههم شطر الثورة الاجتماعية وشطر الاشتراكية العلمية ولم يبق متمسكا بها الا
الذين يريدون ان يجعلوا بها قناعا لستر سياساتهم الرامية الى اخضاع بلادهم للاشكال
الحديثة من الاستعمار والى تنمية الرأسمالية .

وبالطبع لا يتوقع احد ان تستمر حركة التحرر الوطني في انتصاراتها دون التمرض
للنكسات . ان التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم وكل حركة ثورية تتعرض
في تاريخها للشد والجذر وحركة التحرر الوطني لا تسير نحو التدهور فالذي يفهم هو
الحكم الاستعماري . لقد عانت الحركة الشعبية في اندونيسيا وغانا ولكنها تحققت
الاقتضارات في الكونغو برازغيل وغيرها وفي مواجهة النكسة تقضى الشعوب العربية
في اصرار على الماضي في طريق الثورة الاشتراكية . ان نجاح الثورات المضادة لا يبدل
على تبدل في ميزان القوى لصالح الاستعمار فلجوء الاستعمار الى العدوان يظهر
ضعفه وازمته الحادة فهو يتحول من المواجهة المباشرة للمعسكر الاشتراكي الى الهجوم
على حركة التحرر الوطني بهدف اضعافها وقلب توازن القوى في العالم لصالحه عن ذلك
الطريق . فالمعسكر الاشتراكي قد تضاعفت قواه واصبحت لديه قوة عسكرية لا شك في
اثرها الحاسم . ومنطقة التحرر الوطني هي الحلقة الضعيفة لذا يوجه لها الاستعمار
هجومه الرئيسي .

« ان الاحزاب الشيوعية التي تترشد بتعاليم الماركسية اللينينية ، تقف دوما
ضد تصدير الثورات وهي في الوقت نفسه تقاوم بحزم ضد التصدير الاستعماري
للثورات الرجعية وهي ترى واجبا الاممي في دعوة شعوب جميع البلدان ان تتراص
وان تعبى جميع قواها الداخلية وان تعمل بنشاط وان تصد بكل حزم ، استنادا الى
ياس النظام الاشتراكي العالمي ، تدخل الاستعماريين في شؤون اي بلد من البلدان
ينبض للثورة . » (بيان الاحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠) .

كيف يتم وقف الثورات المضادة ؟ وما هي الصيغة المناسبة للفعالة لمواجهة
الاستراتيجية الامركة الرامية الى قلب توازن القوى في العالم عن طريق تغيير الخريطة
السياسية لمنطقة التحرر الوطني ؟

ان ذلك يتم في حدود التحالف بين حركة التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي
وتخلص الحركة الثورية والوطنية من عوامل ضعفها الذاتية . والواجب الاممي للبلدان
الاشتراكية هو تقديم المساعدة لردع العدوان . ولكن ذلك لم يكن في يوم من الايام ولن
يكون في المستقبل بدلا للحركة الثورية في البلدان حديثة الاستقلال . ان وجود النظام
الاشتراكي وتزايد امكانياته بما يحقته من انتصارات في مجال النمو الاقتصادي وما يقدمه
من مساعدات يضمن انتصار حركة التحرر الوطني ويجعل تحرير البلدان وخلصها من
النظام الرأسمالي امهلا وبخسائر اقل فبالرغم من ذلك فهناك مشاكل موضوعية خاصة
بوجود السوق العالمية والتي تستهدف باستمرار خفض اسعار السلع الاولى وبالرغم
من وجود المعسكر الاشتراكي في نطاق هذه السوق وتأثيره فيها الا ان قوانين السوق
العالمية ما زالت تؤثر سلبا على مواقع الاقتصاد في البلدان حديثة الاستقلال وهذه
قضية حقيقية وواقعية ويجب ان تواجه لدعم تحالف قوى التحرر الوطني والمعسكر
الاشتراكي . ان دور المعسكر الاشتراكي في تنمية حركة الثورة الاجتماعية في البلدان
حديثة الاستقلال لا يعدو كونه عنصرا مساعدا . ولا بد لنا من كشف الفهم الخاطئ والمقاتل

إن المعسكر الاشتراكي يقوم ببناء الاقتصاد في تلك البلدان نيابة عن شعوبها .
أن ذلك يعني في النهاية تحميل الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ما هو فوق طاقتها
واضعافها أمام الاستعمار . أن المعسكر الاشتراكي يقدم القروض بفوائد قليلة والمساعدة
الفنية التي تبني الصناعة والمشاريع الكبيرة الضرورية للتنمية ويقيم علاقات معها على
أسس عادلة . وهو بهذا يقي هذه البلدان من الأثر الضار الذي ينتج عن العلاقات
التجارية غير المتكافئة مع البلدان الاستعمارية ويقلل من هذا الأثر الضار نسبة لأن
السوق العالمية تتحكم فيها قوانينها الذاتية ولتقوة النفوذ الرأسمالي داخلها .
وعلى بلدان التحرر الوطني أن تعبئ إمكانياتها الداخلية للقيام بالتنمية الاقتصادية
وذلك بتأميم الاحتكارات الأجنبية وإجراء الإصلاح الزراعي وسيطرة الدولة على المجالات
الرئيسية للإنتاج ، وأبعاد العناصر الرجعية عن مركز السلطة والنفوذ السياسي ومن
جهاز الدولة . أن علينا أن نغير العلاقات الاجتماعية المتخلفة الموروثة من عهد الحكم
الاستعماري والسير في طريق التصنيع الذي يؤدي بها إلى الخلاص من الاعتماد على
تصدير المواد الخام . وعلى بلدان منطقة التحرر الوطني التجمع والتعاون مع المعسكر
الاشتراكي لتفرض أسس جديدة للتجارة الدولية .
أن حركة التحرر الوطني وحركة الطبقة العاملة والمعسكر الاشتراكي
تشكل فيما بينها جبهة عالمية واحدة تقف ضد الاستعمار العالمي ، وفي مواجهتها له لكل
منها دوره .

أن الطبقة العاملة العالمية ووليدها المعسكر الاشتراكي تقفان في مقدمة الحركة
الثورية لحصرنا ونقدهما السند الرئيسي لحركة التحرر والاشتراكية . أن الكلام عن
انتقال المركز الثوري إلى حركة التحرر الوطني في الثلاثينات الخ غير سليم
ويهدف لعزل حركة التحرر الوطني عن أقوى مسائل الثورة العالمية . وإذا كانت حركة
التحرر الوطني اليوم تلتقي الهجوم الرئيسي للاستعمار العالمي فذاك لأنها أضعف
الحلقات في جبهة الثورة العالمية ، فهو لا يقدر على المواجهة المباشرة للمعسكر الاشتراكي
الذي يتفوق بهزور الزمن في التطور التكتيكي والقوة الدفاعية .

وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الأحزاب الشيوعية
تلعب دورا مهما في مساندتها لحركة التحرر الوطني وهي تواجه الثورة المضادة . أنها
كانت تقوم دوما بأعمال التضامن مع نضال الشعوب المستعمرة والنايعة وتقدم المساعدة
وتقيم الصلات مع حركتها الوطنية . ولكننا نلاحظ بعد استقلال أغلبية المستعمرات ضمنا
في هذا الدور . فهل نتج ذلك بسبب انقطاع الصلة المباشرة بين الدول الرأسمالية
الكبيرة ومستعمراتها التي حل محلها الشكل المستر للاستعمار الحديث ؟

أن حركة التحرر الوطني تتطلع للتضامن الأخوي من قبل حركة الطبقة العاملة
في البلدان الرأسمالية ولكن على الأخيرة بما لها من خبرة وعراقة في نضال الاستعمار
أن تبادر بخلق أوسع الصلات مع الحركات الوطنية والثورية في البلدان حديثة الاستقلال
وتقديم المساعدة وأعمال التضامن . وطليعة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية
تصل إلى التقدير السليم والتقييم الصحيح لظاهرة التطور غير الرأسمالي التي
أصبحت طريقا لمدد من البلدان حديثة الاستقلال .

ومع وجود هذه الظروف الموضوعية وبإزالة عوامل الضغط الذاتية
حركة التحرر الوطني فلا بد من إيجاد مياغة تسطيع بها الشعوب مواجهة
الاستراتيجية الاستعمارية المعاصرة بزعامة امبركا القاتلة على تصدير الثورة المضادة

على طريقة الحرب الخاطفة والانتقابات العسكرية واستخدام جيوش المرتزقة — الخ . .
بعض اقسام الحركة الثورية في آسيا واميركا اللاتينية ترى شكلا واحدا لهذه
المواجهة هو شكل الثورة الفيتنامية ونفادي بخاق اكثر من فيتنام . ولكن فيتنام واحدة
لا يمكن تكرارها بصورة ميكانيكية . وللثورات توائمتها التي لا يمكن تخطيها بالرغبات
الذاتية دون الوقوع في مغامرات تقودها الى الفشل .

ان الحديث عن تعميم الثورة في العالم الثالث على اساس استراتيجية واحدة
قائمة على النضال المسلح كالاسلوب الوحيد لمواجهة الاستعمار يتجاهل كلية حقيقة ان
الحركات الثورية في هذه المنطقة تتباين في تطورها من بلد لآخر من حيث مستوى
الصراع الطبقي ومؤسساته السياسية — الخ . . وقد اتخذت الردة الرجعية في كل
بلد شكل يختلف عنه في غيرها ، ولذلك فان اشكال مقاومتها ايضا لا بد ان تختلف وان
تتبع من مستوى الظروف الداخلية المأموسة .

ان علم الثورة الماركسية اللينينية كتدبير الحلول لكافة مشاكل العمل الثوري
والمجهود المشترك لقوى الديمقراطيين الثوريين والشبوعيين يمكن ايجاد الصيغة
المناسبة لمواجهة الثورة المضادة الاستعمارية كأحد قضايا النضال الثوري البارزة في
الظروف الحاضرة .

القسم الثاني

استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية

« ١٩٦٧ - ١٩٧٠ »

الجزء الثاني من الوثيقة : قضايا الثورة السودانية

الباب الأول

الحركة السياسية تجاهها وما بعد الاستقلال

١- صيغة القوى التقليدية

لقد مرت الحركة الجماهيرية عبر نضالها منذ مؤتمر الحزب الشيوعي الثالث بثلاث سنوات زمنية حتى اندلاع ثورة أكتوبر .

١ - فترة الحكم البرلماني منذ عام ١٩٥٦ الى نهاية عام ١٩٥٨ تقريبا .

٢ - فترة الحكم العسكري - ٣ - ثم ثورة أكتوبر .

لقد أصبحت المهمة العاجلة للحركة الجماهيرية بعد اعلان الاستقلال حل مشاكل البعث الوطني والسير بالثورة الى فترة جديدة ضمن المرحلة الوطنية الديمقراطية . صحيح ان المرحلة التي تعمل في اطارها الثورة السودانية لم تتغير باعلان الاستقلال السياسي ، ولكن كانت هنالك فترة جديدة أصبحت فيها قضايا البعث الوطني والديمقراطي في مقدمة واجبات الثورة ، ومن اهم المشاكل التي تواجهها في طريق دعم الاستقلال الوطني في وجه العدو الاستعماري . ان ادراك الجماهير لهذه المهام لا يمكن ان يأتي تلقائيا بل كان لا بد للطبقات والفئات الاجتماعية المتعددة للقيادة السياسية ان تطرح للجماهير طريقها لمواجهة قضايا البعث الوطني . ونستطيع القول بان الحزب الشيوعي السوداني في مؤتمره الثالث كان الحزب الوحيد الذي اسقطاع - قدر مستوى المعرفة وسطه - ان يستشعر التغيير الجديد في العمل السياسي والظروف الموضوعية التي تدفع بالثورة الوطنية الديمقراطية الى مستوى اعلى مما قبل . وقد كانت ايضا قوى اليمين المتطرف واضحة في طريقها : باصرارها على مواجهة البعث الوطني واستمرار البلاد على ما هي عليه ، كما تركها الاستعمار البريطاني ، كانت تعبر عن حقيقة ارتباطها بالاستعمار القديم ، اما الاقسام الاخرى والفرق المختلفة من عناصر البرجوازية فانها عجزت حتى عن ادراك العمل السياسي بعد الاستقلال ، وظلت تعمل لاحتكار النشاط السياسي تحت الشعارات الوطنية في فترة الاحتلال ، وهذا الوضع لم يقدم للجماهير ظروفنا ذاتية

للاحساس بمسؤولياتهم على نطاق واسع في هذه الفترة ، فقد غلقت أقسام واسعة من تلك الجماهير تملق آمالها على ثنات البرجوازيين المتصدين للعمل السياسي وهذا الوضع خلق صعوبات حقيقية أمام تطور الثورة في بلادنا .

ولكن الذرق المتقدمة والمناصر الأكثر وعيا بين الجماهير والمثائرة بالحزب الشيوعي شنت نضالا متسعا في هذه الفترة ضد توغل الاستعمار الحديث ، ومن أجل حل قضايا الثورة الديمقراطية المختلفة . ومهما تكن الظروف غير المواتية فإن الحزب الشيوعي استطاع أن يضمن مواصلة أقسام من الجماهير لحركة النضال ، وما استطاع السياسيون الرجوازيون أو الرجعيون إيقاعها استنادا على إعلان الاستقلال السياسي بوصفه نهاية المطاف . وهذه الحقيقة التي لعبت ومستطل تلعب دورا متزايدا في مجرى الثورة السودانية هي الانعكاس السياسي للفكرتين اللتين ظلتا تصطرعان بين حركة الجماهير المناوئة للاستعمار . الفكرة التقليدية للنضال ضد الاستعمار والمجردة من المحوى الديمقراطي والتي تؤدي في النهاية إلى السيطرة النامية للثقات الغنية على السلطة ، والفكرة الطبقية التي تحدد وجودها ونقاؤها بين الجماهير منذ اترار البقاء لتنظيم الحزب الشيوعي السوداني مستقلا عام ١٩٤٧ ، وحركة البناء الواسعة للتنظيمات الطبقية والديمقراطية المستقلة بين جماهير الطبقة العاملة والمزارعين والطلبة - والجماهير الثورية .

خلق صعوبات حقيقية أيضا أمام الحركة الجماهيرية وهي تواجه مهام الثورة بعد الاستقلال السياسي ، سياسة الانقسام التي ملكتها أقسام البرجوازية المتصدية للعمل السياسي . فقد أدى نضال الجبهة الواسعة من الرأسمالية الوطنية ، والطبقة العاملة ، المثقفين الوطنيين ، والبرق المتقدمة من المزارعين ، وعناصر من كبار الملاك المناهضين للوجود الاستعماري في بلادنا إلى فتح الطريق أمام انتصار معركة الاستقلال الوطني . ولكن ما إن بدأت تلوح آفاق هذا الانتصار حتى رجعت تلك الثنات من البرجوازيين شغل محاربة الديمقراطية والحزب الشيوعي . وكان ذلك أول خطوة لاضعاف صفوف الجماهير الوطنية . وقد تبعت تلك العناصر فيما بعد سياستها الانقسامية ، واتجاهها للاقتتال حول السلطة وكراسي الحكم ، لاستقبلت الجماهير الوطنية إعلان الاستقلال السياسي وهي تواجه الانتقام والضعف ، وهي مشغولة في الصراع بينها ، انتصارا لهذه العيادة أو تلك ، وهذا الوضع غبش وعي الجماهير ، واضعف من الامكانيات الحقيقية للجماهير في مواجهة قضايا التقدم الاجتماعي ، انه اضعف من وزن القوى الاجتماعية المؤيدة لقضية التقدم الاجتماعي ، فانهضرت في تنظيمات النقابية للطبقة العاملة وطلانح حركة المزارعين والعناصر التقدمية .

إن العجز الذي اصاب أقساما من الحركة السياسية والجمود الذي واصلته قسم آخر استجابة لأروابطه بالاستعمار القديم جعل هذه الدوائر ذات مصلحة مشتركة - في مصادر حركة الجماهير الديمقراطية ، والعمل على تصفيتها لاثباتها تشكل تحديا واضحا امامهم ، ولهذا فاننا نلاحظ أن القوى المستعدة للنضال من أجل التقدم الاجتماعي ودفع الثورة الوطنية الديمقراطية للامام قادت صراعا متواصلا من أجل بقاءها ، وحققا في الحركة والتنظيم . يمكننا القول بأن حركة التغيير الاجتماعي ، وتوابعه الأساسية عبرت عن نفسها في مواجهة قوى الخلف ، والتخلي عن الثورة الديمقراطية بالنضال المستمر من أجل الحقوق الديمقراطية . وفي الحقيقة فإن ارتباط هاتين القضيتين خلال النضال العملي الذي قامت به الحركة الجماهيرية

منذ الحكم الذاتي - قضية الديمقراطية ، وقضية التغيير الاجتماعي - أدى باستمرار الى اقتراب القضيتين من بعضهما ، وهذا له اثر في ايامنا الراهنة وفي مستقبل العمل الثوري في بلادنا . ان اقسامنا تتمتع كل يوم من الجماهير المؤمنة بالحقوق الديمقراطية تقترب من مواقع حركة التغيير الاجتماعي وهذا يوسع المدى والدوائر التي تعمل بينها تلك الحركة .

لقد أدى العجز الموضوعي للنظام السياسي عن مواجهة قضايا ما بعد الاستقلال والاضطراب وسط الجماهير الوطنية الى ازمة حادة في البلاد ، يقابل هذا نمو متزايد في العناصر الثورية وخاصة الحزب الشيوعي بين الحركة الجماهيرية ، وكان زمام المبادرة في يد القوى اليمينية المتطرفة منتقلت الصراع الطبقي من حيزه السلمي الى مكناتورية عسكرية موجهة في الاساس لصدر القوى الديمقراطية ، ما عجزوا عنه بالصراع السلمي ارادوا تحقيقه بالصراع الدموي . ان السهولة التي تمت بها عملية الانقلاب اليميني توضح الحقائق التالية :

أ - قدرة اليمين على الحركة ومراكز قوته المتعددة في الحركة السياسية .

ب - مراكز اليمين في جهاز الدولة من كبار البيروقراطيين الذين تربطهم بالاستعمار الاجنبي اكثر من رابطة ومستعدين على الدوام لخلق جبهة مع القوى اليمينية ضد تقدم الثورة الديمقراطية في البلاد . وهذه الحقيقة طرحت بشكل جاد قضية جهاز الدولة في مجرى تطور الثورة الديمقراطية . لقد كان للانقسام البرجوازية التي تولت الحكم استنادا على الفضال الجماهيري الوطني في البلاد دور ملحوظ ومسئولية تاريخية في الابقاء على جهاز الدولة تحت سيطرة العناصر المرتبطة بالنفوذ الاستعماري والتي شكلت باستمرار جبهة واحدة مع القوى الاجتماعية المناهضة للتحرو الوطني .

ج - ضعف الاساس الاجتماعي للبرلمانية الغربية في بلادنا نتيجة للوزن القوي للقطاع التقليدي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى دائما الى وجود قوى في اطار ذلك النظام ذات مصلحة مضادة لتوسيع قاعدة الديمقراطية وتغيير الحياة وسط السكان العاملين في اطار القطاع التقليدي . لقد دعت هذه الثورة بشكل او بآخر قضية الديمقراطية وسيلة لتطور الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا . ان تجربة البرلمانيين تؤكد حقيقة التالية :

ان الديمقراطية الموجهة هي اداة في بلادنا المتخلفة لوضع السلطة في يد القوى المناهضة للاستعمار ، واعتمادا عليها يمكن ويجب ان ترسخ قاعدتها لطلب الاقسام الاخرى من المواطنين الى ميدان النشاط السياسي ، البرلمان الاول الذي عبر عن آمانيات مناوئة للاستعمار هو الاول والاخير حتى الان الذي استطاع ان يرتبط بمجرى الثورة الوطنية بشكل او آخر . وقد بني هذا البرلمان جزئيا على قساعة من الديمقراطية الموجهة التي تعطي وزنا اكثر لمواقع التحرر الوطني والجماهير النشطة سياسيا في المدن وبين قوى القطاع الحديث في الاقتصاد .

د - ضعف الجماهير الوطنية نتيجة لتفككها وصراعاتها الداخلية وانعدام الوحدة بين صفوفها . ان الاتحاد بين الجماهير الوطنية شرط هام لتطور الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو درعها الحامي لها من هجمات اليمين والمستعمرين اثناء نضالها الشاق لانجاز مهام الثورة . لقد طرح الحزب الشيوعي السوداني في الظروف التي احاطت باعلان الاستقلال وبعد الاستقلال ، شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية . ولكن القوى الاجتماعية التي تبني عليها تلك الجبهة لم تكن ناضجة للتصدي لمهامها

التاريخية : وحتى يتم ذلك فقد كرس الحزب الشيوعي الكثير من مجهوداته من أجل الاستقلال وحتى تسلم الدكتاتورية العسكرية للسلطة ، لوقف الممارسات بين الفئات البرجوازية في بلادنا والتي كانت تحتل جزءا هائلا وكبيرا بين الجماهير ولم يكن ذلك خطأ ، لقد أسهم في بقطه أقسام من الجماهير ومواجهتها لمشاكلها الحقيقية . ان الجماهير الوطنية النشطة كانت تؤمل بحل مشاكل التطور في النقاء حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي ، ولهذا فقد كان على حزبنا ان يناضل حيث تقف وان يعمل على اقتراب هذه الجماهير من بعضها في اتجاه النضال من أجل دعم استقلال البلاد ولتلبية حاجيات التقدم الاجتماعي .

١- تجارب جامعة تحت الحكم العسكري

عبر سنوات الدكتاتورية العسكرية خاضت حركة الثورة السودانية معارك متعددة واكتنزت في أحشائها تجارب هامة لفنية نظرية الثورة علينا ان نلخصها ، ونضعها بنيات بين مجموع تجارب الحركة الشعبية ، ونرفعها الى مستوى العمل الفطري الذي لا بد منه لنجاح النضال الثوري في بلادنا . ما هي أهم هذه التجارب ، والمحصل النظري ؟

أ- البيروقراطية ضد حركة الشعب

لقد دفعت سنوات الحكم العسكري بقضية البيروقراطية الكبيرة الى الامام ووضعنا في الامتحان في موقفها ازاء قضايا الجماهير التي تواجدت في سبيل دعم الاستقلال السياسي وفي طريق التقدم الاجتماعي . وقد برهن هذا الامتحان على ان القوى الاجتماعية المناهضة لاهداف جماهير الشعب لا تقتصر على الدوائر العاملة في الحركة السياسية مباشرة وحسب والمستندة على مصالح ، بل بقية فرغت الحركة الثورية من تحديد أهدافها وابعادها : العناصر الحزبية ، القطاعية ، عناصر التخلف بين القطاع التقليدي في الانتاج ، عناصر البرجوازية المنسابة المصالح مع تلك الدوائر . . الخ بل ان جهاز الدولة في قبة المصالح والمناصب الذي تبنيه الاستعمار الاجنبي هو ايضا قوة تهم وجها صوب تلك المصالح المعادية والذي الشعبية . ان الدعوى النظرية القائلة بان البيروقراطية الكبيرة لا تقتصل بمشاكل بمصالح اناجيه معادية للتقدم ، ومن ثم فهي ذات مصالح مرتبطة بالشعب ويمكن ان تعبر عن امانته . دعوى برهنت تجارب النضال الثوري في بلادنا على بطلانها . فبجهاز الدولة في قطاعاته العليا عناصر ذات اثر روضها الاستعمار الاجنبي ، وبحكم امتيازاتها تتطلع للدفع الرأسمالي تحت سيطرة الاستعمار الحديث والتديم ، ان المراكز الاساسية لهذه العناصر تقوم بين اجهزة السلطة . غير ان الصورة ليست بهذه الدرجة من البساطة اذ ان اقسام واسعة من العاملين في اجهزة الدولة الاخرى وفي قطاعات عليا ايضا ما زالوا مرتبطين بالدوائر الشعبية وهم ذوو مصلحة في التقدم واخراج البلاد من حالة التخلف الراهنة . لقد ظهر التعبير عن هذه الحقائق خلال ثورة أكتوبر بوضوح وفي انتخابهم لليسار مثلا لهم في البرلمان . وهذا الوضع يسهل كثيرا

ما يدعى ويجب أحداثه في جهاز الدولة خلال النضال لاستكمال الثورة الديمقراطية في بلادنا . أن علاقة الحركة الثورية بجهاز الدولة تتجه في الأساس لتصفية قطاع البروقراطية الموالي للاستعمار وأجراء اصلاح في هذا الجهاز لجعله أكثر ديمقراطية ولدفع العنصر الامينة الراغبة في خدمة الجماهير الشعبية الى مراكز القيادة .

أن الدولة الوطنية الديمقراطية — باستمرار النضال الثوري وباقتراحه أكثر من قطاعات الكوادر في أجهزة الدولة التي ما زالت سلبية — يمكن أن تجد ظروفها ايسر للاستفادة من هذا الكادر في خدمة الجماهير الشعبية واهداف الثورة .

بالطبع هذا الوضع الملائم يمكن أن يكون بين يدي الحركة الثورية اذا استطاعت باستمرار أن تضي علاقاتها بهذه الكوادر وأن ترفع بينهم مستوى الامانة والارتباط بالمصالح الشعبية وأن تعمل بوعي في معاهد التعليم المختطة لتوسيع دائرة تلك الكوادر يدها بعناصر صلبة تتجه نحو الشعب وقضاياها . وهذا الطريق بالطبع وعمره وتقفه دونه صعوبات كثيرة بوجود القوى اليمينية والرجعية في الحكم ومحاولاتها المستمرة لانسداد هذا الكادر ولربطه بمصالح غريبة عن أهالي الجماهير الشعبية ، ومحاولاتها المترايدة لعزو المعاهد وتوجيه البعثات الاكاديمية والفنية والمهنية صوب العرب الاستعماري بتصد خلق كادر متمثل على الشعب ومعتزل — وبهذا تخلق الظروف الملائمة لوضع جهاز الدولة في يد قوى اليمين ومن خلفه من اعداء الثورة الديمقراطية .

ب — منهج التنمية الاقتصادية

دفعت سنوات الحكم العسكري بقضية تنمية البلاد للبتمة . فالنرمومات السياسية الحربية التي كانت تشغل الجماهير خلال الحكم البرلماني اختلت بحكم وجود نظام دكتاتوري . كما أن الدكتاتورية العسكرية وهي تصدر نضال الجماهير الرامي الى تأثيرها على مجريات الاحداث في بلادنا كان لا بد لها ان تقدم للجماهير شيئاً معها من التأثير التثبط على الحياة السياسية ، ويخلق اساساً اجتماعياً للنظام الدكتاتوري . أن محصول هذا الدفع جاء لمصلحة الاستعمار الحديث والراسمالية الاجنبية وطرح بشكل حاد طريقين للدعوة للخروج من التخلف : طريق اثنينية الراسمالية المؤدي في نهاية الامر الى فقدان الاستقلال ، وطريق التنمية المستقلة الذي لا سبيل له غير تفادي المنهج الراسمالي . أن الدعوة للبناء والتقدم لا تؤخذ على وجه الاطلاق او على عواهنها ، بل لا بد من اكتشاف المواقع الطبيعية التي تصدر منها هذه الدعوة . فالراسمالية المحلية غير المرتبطة بالاستعمار مصلحتها الموضوعية في الخروج على التخلف واطلاق الامكانيات الموجودة في البلاد وخاصة بين القطاع المنتيدي للانتاج ، ولكن هذه المصالح لن تجد التعبير الحقيقي في اتخاذ المنهج الراسمالي بل في تحقيق التطور الوطني الديمقراطي في بلادنا . وسنوات الحكم العسكري كانت تمثل ذروة الدفع الراسمالي بما يمتلك ذلك النظام من قدرة على التنفيذ ومن مصادرة لكل القوى الديمقراطية في البلاد، ولتؤمير الجو المصالح للنموذ الراسمالي على حساب الجماهير . وكانت النتيجة هي الازمة الخائفة التي تعيشها بلادنا ، والمثل الدريع لذلك المنهج . ولكن هذا لا يعني الازمة النهائية لهذا المنهج فهو ما زال مستطعماً بالامكانيات الواسعة في بلادنا رفع معدلات التنمية واحداث تقدم نسبي ، ولكنه سرعان ما يواجه الاستقلال الخارجي ، والاضفاف المستقر لقدرات بلادنا على

الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ، سرعان ما يواجه بين الجماهير انحداراً في مستوى معيشتها . أن القضية معقدة وتبسيطها أيضاً غير سليم . فإذا كان محصول بلادنا من هذا الطريق : هو مواجهة الاستعمار الحديث الذي خلق له قواعد في بلادنا فإن القضية ببعيداتها تظهر على صورتها الحقيقية . القضية ليست مجرد منهج اقتصادي بل هي تتطلب مواجهته على كل الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسط حركة شعبية خبوت الاستعمار القديم وعرفت أساليبه ولم تنضج بعد في مواجهة الاستغلال الحديث .

ج - نمو العلاقات الاقتصادية

وفي مجرى التنمية الاقتصادية لبلادنا في هذه الفترة برزت قضية العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي .

ونسجل أن فترة الحكم العسكري شهدت تصاعداً في هذه العلاقات كما يتضح من الأرقام التي وردت من قبل . ما نقيمنها لهذه الحقيقة ؟

أن ظهور المعسكر الاشتراكي في السوق السودانية ليس وليد الصدفة بل كان وسيطاً معبر عن حركة النضال الشعبية التي ظلت تفتح الطريق لهذا التطور ، كما أنه يعبر عن الحقيقة المعاصرة التي لا يمكن التغاضي عنها : وهي وجود النظام الاشتراكي العالمي وتأثيره المتزايد على السوق العالمية . لكن هذا التزايد (في حجم التجارة بين السودان والمعسكر الاشتراكي) لم يمس كيان التجارة الخارجية من حيث ارتباطها غير المتكافئ بالدول الرأسمالية الكبرى ، ولم يؤثر في الاتجاه الاقتصادي للبلاد (استيراد سلع الاستهلاك الصناعية وتصدير المواد الخام الذي ورث من عهد الاستعمار ، وأنها بمقارنة نسب الصادرات والواردات تكشف عن رغبة المعسكر الاشتراكي في مساعدة البلدان المتخلفة وإقامة علاقات تفيد شعوب هذه البلدان . وانكماش النظام الرأسمالي (العسكري) عن دعم وتنمية هذه العلاقات (من مداولات اللجنة المركزية يناير ١٩٦٣)

أن رفض هذه العلاقات اعتباراً للصراع الطبقي في داخل البلاد اتجاه غير سليم ، إذ أن هذه العلاقات تقدم لشعوبنا مثلاً حياً للتعامل الاقتصادي على أساس الاستقلال الوطني ، وهي في نفس الوقت تحف من وطأة الاستغلال والتدني في مستوى معيشة الجماهير . نلاحظ ذلك في حقيقة المصاعب الشديدة التي واجهتها شعبنا خلال ٥٨ - ٥٩ عندما أخضعت السلع الضرورية نتيجة لاحتكار السوق الرأسمالية لبلادنا ، وفي حقيقة أنه اعتماداً على السوق الاشتراكية خفت هذه الظاهرة التي يقع ثقلها على الجماهير . هذا لا شك عنصر مساعد للجماهير الشعبية .

وفي نفس الوقت فإن اتجاه التغاضي عن الوضع الطبقي في البلاد ، واعتبار العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي مقياساً لتقدمية هذا النظام أو ذاك اتجاه غير صحيح . في نهاية الأمر يحدد مجرى الأحداث الصراع الطبقي ويضع المعايير السليمة مع المعسكر الاشتراكي ظروفاً مساعدة لتنمية هذا الصراع لصالح الاستقلال الوطني والتقدم . أن مهام الثورة الوطنية الديمقراطية متكاملة كما جاء في وثيقة الأحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٦٠ وحتى في حيز حكم البرجوازية الوطنية في طريق الثورة الديمقراطية فالواقف أيضاً واضحة .

» أن الأحزاب الشيوعية تناضل بنشاط من أجل استكمال الثورة الديمقراطية

المناهضة للاستعمار والاقطاع ، من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي ، من اجل اجراء تحسينات جذرية في مستوى معيشة الشعب انما تؤيد خطوات الحكومات الوطنية التي تعدد لدعم مكاسب الشعب لسف مراكز الامبريالية » .
(من بيان الاحزاب الشيوعية والعمالية - ١٩٦٠)

ولهذا فان التحليل الطبقي للنظام ووجهات سيره الاساسية هي التي تحكم مواقف الشيوعيين اولا وقبل كل شيء ، كما انه من ضمن برنامج الحرب الشيوعي عبر الثورة اديمقراطيه فتح الطريق لمزيد من التعاون الاقتصادي مع المعسكر الاشتراكي ، واعتمادا على هذا التعاون ، الفضل بحزم ضد مواقع المستعمرين ، وحتى يؤدي هذا التعاون الى توسيع قواعد الاستقلال الاقتصادي وليصبح عاملا محركا لقوى الدفع الداخلية بين الاقتصاد المحلي في طريق النهضة الوطنية المستقلة .

د - صرف القوات المسلحة عن دورها الوطني

بعد ثورة عام ١٩٢٤ لم يعد للجيش السوداني دور في الحياة السياسية ، ولكن وبمجرد تسليم القادة العسكريين لرمام السلطة فان القوات المسلحة وصغت في مقدمة الصورة وكان لا بد للحركة الثورية ان تتعلم من تلك التجربة . صحيح ان السلطة بقيت بين ايدي كبار الضباط يحمون بها مصالح الاستعمار الحديث ويواجهون بها الحركة الثورية قمعا ومصادرة . ولكن قضية وضع القوات المسلحة برزت امام كل المناضلين والحركة السياسية ففي البلاد ، وطرحنا نفسها بالحاح . لقد تبين بوضوح انه من الخطا الحديث عن القوات المسلحة كأنها جسم واحد أو طبقة واحدة بل انما تمثل في الواقع الصراع الطبقي والوطني الذي يجري بين مجتمعا . غالبية العظمى من جنود وضباط القوات المسلحة يخرجون من الصفوف الشعبية وهم يؤذوا جزء من الشعب لا من أعدائه . ان التمردات المختلفة مهما كان بقيمتها لها والتي وقعت خلال تحكم الضباط الكبار ، وحركات « التطهير » والطرده من الخدمة ، ثم الروح السلعية التي سادت القسوات المسلحة رغم الرشوات والامتيازات التي قدمت لاقسام منها قصد عزلها عن الشعب وتوجيهها ضده كل تلك كانت علامات تؤكد الوضع الاجتماعي الحقيقي للغالبية من القوات المسلحة ولوضعها الطبقي بين الحركة الشعبية .

وكانت العلامة الاوضح هي التمرد الفعلي في اقسام منها خلال ثورة اكتوبر ورفضها جعل نفسها اداة طيعة في يد الدكتاتورية ،
ان الايام المنتصرة لثورة اكتوبر حفلت بمناقشة هذه القضية بين الاوساط الشعبية بلا حرج وكانت ايضا تدخل في ادراك قوى الثورة المضادة التي عملت وما زالت تعمل تحت ستار « حياد القوات المسلحة » الى تغيير تركيبها الاجتماعي وتحويلها الى اداة حزبية لها بوضع المراكز الحساسة والقيادية في ايدي العناصر الموالية ، وعن طريق التجنيد الحزبي للجنود والضباط .

هذه المحاولات ترمي الى تحديد دور القوات المسلحة كجزء من قوى الثورة المضادة . وهذا الوضع ليس فريدا بالنسبة للقوات المسلحة في السودان . فبين البلدان الثابتة ، وكما دلت تجارب التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية ، فان الجيش النظامي بين هذه البلدان يختلف عنه في البلدان الرأسمالية المكنمة التكوين حيث يقع

تحت أيدي الطبقات الاحتكارية وبشكل أداة للقمع واضطهاد حركة الطبقة العاملة .
وهذه الحقيقة جزء من تجارب الحركة الثورية العالمية .

١- ضعف البرجوازية :

كشفت سنوات الحكم العسكري الضعيف المتناهي للتنظيمات السياسية البرجوازية التي أخفقت عمليا من الوجود الا في معنى بقاء بعض الأشخاص . فاذا استثنينا الحزب الشيوعي والتنظيمات المائسة التي لم يمسسها الحكم العسكري فان كافة التنظيمات الأخرى تبخرت ولم يبق منها الا أثر ضئيل . هذه الحقيقة لا يفسرها ضعف التنظيمات السياسية وحسب بل ضعف البرجوازية نفسها . وقد أدى هذا الضعف في احيان كثيرة الى تطلع اقسام منها للقيادة في النظام العسكري نفسه على الرغم من محالاته لمراس المال الاجنبي .

ان القوة التي ربما بدت في بعض الاحيان على تلك التنظيمات السياسية في فترات العمل البرلماني ليست دليلا على رسوخ القيادة البرجوازية بين الجماهير ، ولا على ثقل وزنها الاجتماعي والاقتصادي . . وهذه حقيقة مهمة لتطور الثورة الديمقراطية في بلادنا التي يحسم مستقبلها ايجابا حينما تقتنع الجماهير بأن طريق النمو الرأسمالي هو طريق الألم والعذاب ، عندما ترزع الجماهير رأسها وتتطلع الى قيادة جديدة في تحالف الطبقات الثورية وحزب الثوريين - حزب الطبقة العاملة . ان ضعف البرجوازية في بلادنا والعناصر السياسية التي ما زالت تقودها يخلق ظروفا مواتية امام قيادة الطبقة العاملة اذا استطاعت ان تعمل بداب وحكمة في هذا الميدان . وعندما قبل الكفة لصالح القيادة الجديدة فان المشكلة الجوهرية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تكون قد حلت لصالح الثورة والتقدم .

٢- فشل بناء الجبهة الديمقراطية

من قبل رفع حزمنا شعار تكوين الجبهة الديمقراطية في البلاد طريقا لتوحيد الطبقات والفئات الاجتماعية والعناصر الراقية في التحرر الوطني والتقدم . ولكن الظروف الموضوعية لم تكن ماضجة لعناء تلك الجبهة . فالاقسام الواسعة من السكان كانت تأمل من وراء القيادات البرجوازية واليمينية ولم تكن تحس بالطريق الجديد للمهضة الوطنية . ولكن هذه القضية أصبحت أكثر إلحاحا امام الحزب الشيوعي خلال سني الحكم العسكري . في الفترة الاولى طفق حزينا يبحث عن اشكال لتوسيع العمل الجماهيري وجذب ثقات اوسم من السكان في سبيل النضال ضد الدكتاتورية العسكرية مدفوعا بوقوفه وحيدا في الميدان وبالرغبة المشروعة لاجاد حلف ثوري لتحمل اعباء النضال وانجازه حقا . وقد أصبحت تلك القضية أكثر إلحاحا بعد انهيار جبهة المعارضة المشكلة من اليمين واليسار والداعية لعودة النظام البرلماني . وبعد أن أصبح تنظيم الجبهة الديمقراطية حاجة ملحة لفتح طريق جديد للنضال ضد الدكتاتورية العسكرية - لا يؤدي الى ازلتها ، بل يؤدي الى تكوين نظام وطني ديمقراطي . وقد عسرت عن هذه الحاجة الملحة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني . لقد حانت الظروف الان لتتخذ الحزب الشيوعي خطوة ثورية متمشية مع الاحوال السياسية وذلك بتحويل الانسداد المادي عند الجماهير والعزوف عن تجمع المعارضة الحالي لعدم معاليته ، الى اتجاه

ايجابى . لقد اصبح التجمع الحالى للاحزاب المعارضة يعوق نمو وعي الجماهير ويحد من امكانيات تحويل هذا النضال الى سبيل الديمقراطية — وهذا يمنع تطور القوى الثورية الوطنية الديمقراطية وامكانية تنمية نضالها وانتظامها في اتحاد مناهض للاستعمار والرجعية ومن اجل حكم وطنى ديمقراطى . »

(مداولات اللجنة المركزية — يناير ١٩٦٣ — الشيوعى ١١٦)

ولكن برغم الحاح الظروف والمحاولات المتعددة فان حزينا فشل في تكوين الجبهة الديمقراطية وقد ترك هذا الوضع اثرا سلبيا ملحوظا على فترة التحضير للاضراب السياسى ، ثم في المنحنى التاريخى الحاد الذى اعلن منه الاضراب . وفي خلال ثورة أكتوبر . من ناحية التحليل العام للقرات الاجتماعية التي تنظم في الحياة عرثالا مواحه مشكلة . ولكن المشكلة هي في العثور الواقعي على هذه القوات في محمنا ، واكتشاف الحقيقة الواقعية ، من يعبر عن هذه القوات ؟ . اين تنتظم ؟ . — هي في اكتشاف الاشكال التنظيمية المختلفة لهذا الغرض في بلد يعبر فيه التطور سيرا غير مستوي الخ . .

هذا الوضوح النظري المرتبط بالمشاكل العملية لعملية الجبهة الديمقراطية في بلادنا هو ما يطلب اليوم بعد تجارب السنتين قبة ومثيلا ، بعد الانحاح والحاجة التي امررت حاجة لاداء عم المعسخري . ولدينا الآن الامكانية لمواجهة هذه القضية في مؤمرنا الرابع وحلها لصالح التطور الثوري في بلادنا .

٣. مقالة — عمل الحزب الشيوعى

دمعت سنوات الحكم العسكري بقضية الحزب الشيوعى ووضعها بين حركية الشعب وقوى الجبهة الوطنية الديمقراطية في المقدمة ، فهو الحرب السياسى الوحيد الذي ظل في تنظيماته الاساسية تيميا وعاملا للارتباط بالجماهير وتوجيه نضالها . وبحكم هذه الالتزامات التاريخية ، وفي بونقه النشاط العملي ، كان على الحزب الشيوعى ان ينظر في حياته اذ حلية وفي اشكال صلالته بالجماهير . وقد حفلت هذه المتسره بالمحاولات المتداسة والمناقشات حول هذه القضايا . ان النقائص التي عانى منها الحزب الشرعى لم تؤثر على سير النضال ضد الحكم العسكري في جبهة وطنية ديمقراطية وحسب ، بل اثرت ايضا في امكانيات الحزب الشيوعى وقدرته على قيادة ثورة أكتوبر في مراحلها المختلفة فيما بعد . ما هي اهم تلك النقائص ؟ .

عبر النضال ضد الاستعمار المباشر جذب البرنامج السياسى للحزب الشيوعى السودانى وقدراته على النضال الحاسم ضد الاستعماريين طلائع متعددة من بين جماهير الشعب الى صفوف الحزب . وكان من المهم ان تتحول هذه العناصر الى عناصر شيوعية حقا ، لا تقتنع فقط بالبرنامج السياسى للحزب الشيوعى بل يجري تكوينها الفكرى على اساس الماركسية اللينينية . لقد تالت الاقسام الاولى من كادر الحزب في تأسيسه وعندما كان اللاحم مباشرا بين كادر المثقفين الشيوعيين ، والكادر الشعبى الماضل ، قدرا لا بأس به من التكوين الماركسي ، الا ان هذه القضية لم تجد الاهتمام الكافي خلال

النشاط العملي للحزب الشيوعي . صحيح ان وضع الحزب التاريخي في مراحل تأسيسه ونموه مباشرة وسط ضجيج الحركة الثورية زاد من المراهنة في النضال اليومي والتي عليه اعباء كثيرة ، وانه لم يتمتع بفترة تطور مستقرة كالأحزاب الشيوعية في أوروبا حينما نشأت حركة المثقفين والطبقة العاملة في ظروف التطور السياسي للرأسمالية . ولكن هذه الأوضاع تركت اثرها سلبا على الحياة الداخلية في الحزب . وقد ظهر هذا الاثر السلبي بعد اعلان الاستقلال السياسي والتحول الموضوعية التي جرت في المهام الثورية . وطرح قضية الثورة الديمقراطية في مستوى اعلى . ان اقساما لا يستهان بها من الكادر الذي لعب دورا في النضال ضد الاستعمار بدأ في التراجع قاصرا في نظرته على حدود « التحرر الوطني » وبقي هذا الكادر يشكل أو يتركب في داخل الحزب الشيوعي عندما واجهت بلادنا الدكتاتورية العسكرية وانتقل الصراع الطبقي من حيزه البرلماني الى حيز العنف وتوجيه القوة ضد الحركة الثورية والحزب الشيوعي . ان ظاهرة تساقط عدد من كادر الحزب وقتها ، وفي قطاع قيادي هام مثل اللجنة المركزية ، يحد تفسيره في هذا الواقع انضمام العوامل الأخرى . ان قدرة حزبنا على رفع لواء الماركسية في داخله ووحدة تفكيره ، لا على أساس البرنامج السياسي وحسب بل على الأساس الايديولوجي مسطلمة أساسية باستمرار اذا كان لنا ان نقدم للجماهير الثورية حزا قادرا على قيادة الثورة الاجتماعية .

لقد أدت الاتجاهات التي اتت الى خسائر في العمل الثوري والتي تأخير انتصار حركة الشعب على الدكتاتورية العسكرية . وفي الحقيقة فان كل خطوة الى تلك الفترة في وضع الحزب والحركة الجماهيرية كانت تتجه للانتصار على الاتجاهات اليسارية . . . سعت تأثير الاتجاهات اليسارية في العمل والتنفيذ لم . . . قطع الحزب الشيوعي ان يدعم اتصالاته اليومية بالجماهير ولم يكتشف طرقا متعددة للعمل السياسي غير المباشر في ظروف صودر فيها العمل السياسي . وعندما امكن لحزبنا ان يهزم الاتجاهات اليسارية عمليا ويمثل وسط الثقافات العالية التي انشأتها الدكتاتورية العسكرية جرى تغير كبير في وضع الطبقة العاملة وقدرتها على النشاط والحركة . ولكن الحزب في اتجاهه العام لم ينجح في هذا الاتجاه ، تارة باتخاذ موقف اللامبالاة ، وتارة بالمقاومة الحقيقية من العناصر اليسارية مما جرى بين الطلاب الشيوعيين الذين عارضوا مبدئيا موقف الحزب الشيوعي من خوض معركة المجالس المحلية ، وعطلوا قدرات الحزب في هذا المضمار . ويتأثر الاتجاهات اليسارية أيضا واجه الحزب الشيوعي سني الدكتاتورية وحل اتصاله بالجماهير واحد : العمل السياسي المباشر والمؤسسات السياسية . . . وقد قطع هذا الحبل ، ولكن الحزب الشيوعي بقي محصورا في هذا الميدان وحده ، يعمل لحياته بالطرق غير القانونية (المنشور ، الاثارة . . . الخ) . اما اشكال العمل الأخرى التي نُسف وجودها الاتجاه اليساري بالفعل « العمل الاصلاحى النقابي » مما كانت تذكر ، وما واجه الحزب الشيوعي النظام العسكري وهو يمتلك هذه الاشكال ، وما نجح في اتباعها طيلة سني الحكم العسكري . ان هذا بالتأكيد اسهم في اضعاف الحركة الثورية وقدرتها على النضال وادى في بعض الميادين الى نمو نفوذ قوى اليمين مظهرا حدث بين الحركة الطلابية .

والانجاء اليساري أيضا ، وفي غياب خط سياسي كامل للنضال الثوري ، اهداه وآفاقه ، أدى في فترات الى طبع عمل الحزب الشيوعي بالاثارة البحتة وبالتقديرات الذاتية للمبارك اليومية دون تقديم حقيقي لتوازن القوى ودون وضوح في قضية هامة للعمل الثوري : قضية نضوح الازمة الثورية . وهذا الطابع للعمل الحق بالحزب

خسائر مختلفة وبالحركة الشعبية أيضا . فبين عدد من كادر الحرب ساد اليأس وتخلّى بعضهم عن النضال كما أنهك الحزب الشيوعي في معارك قُدرت بأنها حاسمة . تقدير لا يستند إلا على الرغبات الذاتية . ومن أكبر الخسائر التي تكبدتها الحركة الثورية نتيجة التقديرات الذاتية الاحداث العسكرية التي وقعت في نوفمبر عام ١٩٥٩ ، فقد أدت هذه الاحداث الى فقدان كادر وطني وتقدمي ، وهبطت بمعنويات الحركة السورية متره ليست بالقصيرة .

ان حزبنا لا تنقصه القدرة على النضال ولا الحماس الثوري ولكنه ، وهو يواجه المراحل العليا من الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو ملزم ببناء حركة البديل في طريق التطور غير الراسمالي ، لا يمكن ان يبقى حبيس فكرة المعارضة المتطرفة بل عليه ان يرتبط بالحياة في اكثر من امكن وان يترك فكرة حجرة النضال الثوري غربي بلاديا . والخطر الاول الذي يواجهه الحزب الشيوعي في اداء هذه المهمة هو خطر التقديرات الذاتية ، خطر الاتجاهات اليسارية التي لم تعد فقط وليدة الظروف المحلية بل اصبح لها مركز عالمي بين الحركة الشيوعية

لقد مضت سنوات الحكم العسكري حقيقة تخلف حريتنا كتنظيم سياسي يتصدى لمهام النقد الاجتماعي - تخلفه من ناحية الاداء والتنفيذ . ومن سوءة من الاعكار التي تقدم الحلول لاكثر القضايا الثورية الحاحا تضع بين التحول والبدائية في التنفيذ الاداء . لقد وضع مثلاً امام حزبنا ان المهمة الكبرى في حياته الداخلية ، وفي توقعات الثورة ، تأهيل ذاته لاستقبال المنحنى المقبل في مجرى العمل الثوري والذي من شأنه ان يدفع بوضع الحزب الشيوعي خطوات الى الامام في طريق التحول الى حزب جماهيري على النطاق الوطني . وبين البدائية والتخلف وعدم القدرة على تنظيم الاحداث تضع قضية من اهم قضايا العمل الثوري . ويقتحم حزبنا ثورة أكتوبر وهو يعاني مجزاً ظاهراً في كل اجهزته وشللاً في قدراته على تحمل اعباء الثورة كاملة .

ان حديثنا عن الحزب الشيوعي بوصفه الحزب من الفروع الجديد يقع في ميدان اسس تنظيمه ولوائحه وبرامجه المنمشفة مع قوانين التطور الاجتماعي . ولكنه نسي الواقع يعاني من كل امراض البدائية والتخلف في الاداء والتنفيذ . وما لم يحصل هذا التناقض متعسماً فان فرص العمل الثوري تضع بين الايدي ويلحق بانجاز مهام الثورة الديمقراطية الضرر الجسيم .

وبينما حياة حزبنا تتأثر بالاتجاهات اليسارية ، وتخلف الاداء والتنفيذ وبدائيتها نعقم تلك الحياة وتضعف المركزية الديمقراطية خاصة وان الديمقراطية بأسرها مصادرة من الحياة السياسية . وقد أدى ضعف المركزية الديمقراطية في الحزب الشيوعي وعدم اشراك عضوية الحزب اشراكاً نشطاً في حياته الداخلية وفي حياة فروعه الى انكماش كبير في عضوية الحزب لدرجة عاقت قدرات الحزب الذاتية وهو يواجه مهام ثورة أكتوبر . ان الحزب لم تكن تتعدى عضويته بضعة مئات وهو يقود حركة الاضراب السياسي وهو يتصدى لثورة أكتوبر في ايامها الاولى الحاسمة . قد اسهم هذا الوضع في تقوية روح الحلقة وسيادة البيروقراطية في العمل والانغلاق الذي يصعب كسره لاستقبال الجديد مما خلق ظروفاً ذاتية صعبة لاستقبال التحول الهائل الذي طرأ على وضع الحزب بعد الانتصار الاولى لثورة أكتوبر . ان عجزنا الذي نسجله في استقبال الطلائع وتحويل الحزب الشيوعي الى قوة جماهيرية بعد الثورة لا ترجع اسبابه لعجز في النشاط الجماهيري فقد جذب الحزب الشيوعي بذلك النشاط الآلاف من خيرة ممثلي الشعب نحوه ، ولكن العجز

يرجع إلى عدم حياده لداخليه وإلى الخلل الناتج عن ضعف مياديه الديمقراطية المركزية فيه .

ولهذا فإن الحياة الداخلية السليمة القائمة على التطبق الحازم والدقيق للمركزية الديمقراطية تشجع بين أطراف الحزب الحياة ويجعل مكان التغيير والتجديد والاتساع مضمونا ومحبا وهي مهمة كبيرة يحتاج إلى العلاج . فالثورة تستلزم ظروف عنية بالتضال الشاق بأشكاله المختلفة ويوقف الكثير على مستوى حساسية الحزب الشيوعي وجاربه مع كل منحنياتها وأشكالها الفنية .

لقد طلبنا ندعو بوصوح لقضية الحزب وأهله لقيادة العمل الثوري ولبنائه كواجب حرر . - - - - - منفصل عن المدا - - - - - الحرة ، أي أن الحرب لا ياهل ولا يقو تلقائيا بل أن واجب يائه وأهله قضية للعمل اليومي بغض النظر عن الظروف السياسية وعدها وجزرها - منذ اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٥٣ .

ولكن هذه المهمة الثورية طالت فترة مخطئ عرهاء وبأداء بدائي ومختلف . ولكنا ونحن معقد مؤتمريا الرابع ، - - - - - أننا أن نصنع أرجليا على طريق مناعته نصل إلى الانتصار . فمن مجموع - - - - - الحرب الإيجابي منها والسلبى نشرك بقطرات الحرب الشيوعي الأساسية في دراسة مجتمعا دراسته علمية تتعرف على التركيب الطبقي وعلى إمكانيات نشاط الحرب الشيوعي والأشكال المختلفة من السطيم - - - - - أي ما يسمى بالخطة الضطيمي . وهذا يعني أن لحزبنا القدرة على كسر حلقة التحالف والبدائي . وهذا حمل . ومن هذه النقطة تبدو آفاق التقدم لحل هذه المشكلة المزمنة التي أضرت وما زالت تلحق الضرر بحركة الثورة بأسرها .

٤ - موضع أكتوبر في مجرى حركتنا

وخاض شعبنا ثورة أكتوبر فاصبحت جزءا من تجاربه الثورية لا يمكن تجاهلها ، فإذا كان التاريخ والعمل الثوري يسيران في خط متعرج فإن دراسة التجارب الأساسية للمعارك والثورات التي تخوضها الجماهير هي مهمة كبرى بالنسبة للتوريين ومسؤولية أمام مستقبل العمل الثوري . لقد خاض حربنا وجماهير شعبنا الثورية وكل العناصر التقدمية الثورة ساعة بساعة ، هاشوا ، انتصاراتها وانتكاساتها - وخبروا معارك يومية واكتنزوا تجارب لا يمكن أن تقاس بأي فترة من فترات مرحله النضال الوطني الديمقراطي في بلادنا . أن ثورة أكتوبر هي بالتأكيد أكبر تجريبه ثورية لحرب منذ نهضة الحركة الوطنية الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولهذا فإن التصدي لتجاربها الأساسية ، وصيغته هذه التجارب من وجهة نظر الماركسية اللينينية يتخذ أهمية كبرى في مؤتمرنا الراهن .

والأسئلة التي تدور عادة في أذهان الجماهير وهي تعيش اليوم أيام الثورة المصادرة ، وتدور بانحدار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تحس موجة الفساد تكاد تغلق كل ما في طريقها ، هي : ماذا كانت ثورة أكتوبر ؟ ولماذا انتكست هذه الثورة ؟ وماذا كانت قيمة التضحيات وهي تنحدر في النهاية إلى قيام نظام للحكم أسوأ من الحكم العسكري ؟ الخ . ولكي نصنع في مجرى التاريخ عملا الثوري ومستقبله ثورة أكتوبر مما ينقل هذه الثورة من مستوى التساؤلات إلى مستويات

التجربة التي تدخل في تقاليد النضال الثوري وفي مستقبله ترى ان تعالج المشاكل والقضايا الرئيسية التالية : من غير الممكن تقييم القضايا المتعلقة بثوره اكتوبر دون النظر في الظروف الاجتماعية والسياسية والتي سبقتها واحاطت بها . فالعناصر السادجة سياسيا ، أو العناصر اليمينية التي تحاول التقليل من الثورة والحيولة دون تحول تجاربها الى رصيد للمعركة الشعبية تعرض للثورة وكأنها بدأت بين أحداث جامعة الخرطوم . وهذا ماسلك خاطيء .

أ - انتهاك القوى الديمقراطية

اندلعت "ثورة" وبيلاذنا وضع خاص في توازن القوى الاجتماعية وفي الاستعداد الذاتي للطبقات والفئات الاجتماعية المضطربة أصلا عبر مرحلة النضال الوطني الديمقراطي في بلادنا بالنسبة للطبقات والفئات الاجتماعية الثورية الأساسية الطبقة العاملة ، المثقفون الثوريون ، الاقسام الحديثة من جماهير المزارعين وادوات نضالها الرئيسية : الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي بين اطرافها ... فان هذه الجماهير تحملت عبء الهجوم الحاد طيلة سنوات الحكم العسكري الذي استهدف تصفية مقاومتها نهائيا وتسميم بذنها وابطال قدراتها الثورية . فالقمع ثم تنصيب القيادات الصفراء كان "الوسيلة عبر سنوات الدكتاتورية لقتل روح النضال بين الطبقة العاملة . وتعرضت حركة المزارعين في القطاع الحديث لاجراءات انتقامية واسعة ثم لمحاولات متعددة ايضا لاشاعة العمى لسياسي بين صفوفها . وطيلة تلك السنوات ظلمت السياسة البرمية للعسكريين تستهدف النصفية النهائية للحزب الشيوعي السوداني بالقمع وبالسجون وبواسطة العناصر المرذدة عن صفوه في حملة فكرية لتعطيم وحدته ولاشاعة اليأس بين صفوفه .

ب - لم تنطلق الطاقات الوطنية

وفي نفس الوقت فان المستوى العام للحركة الجماهيرية ، ونضوج قدراتها كان يواجه فترة انتقالية . لقد كانت الجماهير تتطلع الى جبهة المعارضة في الفترة الاولى من الستينات ، وترى في اقسام منها وافراد تعبيرا عن امكانيات العمل ضد النظام العسكري . وهذا التوجه نحو جبهة المعارضة والعناصر اليسنية والبرحوازية بينها يعني ان الجماهير لم تكتشف بعد بتجربتها اهية شق طريق جديد ، يعني انها ما زالت حبيسة الفكرة البرلمانية ، يعني ان الظروف الذاتية للجماهير المؤثرة في حركة النضال السياسي لم تصل بعد الى مستوى اطلاق طاقات النضال الوطني الديمقراطي والتصدي للثورة الديمقراطية . ولم يكن عبثا او مجرد قصور ذاتي ان جماهير شمسنا واجهت ثورة اكتوبر وكانت الجبهة الديمقراطية مجرد شعار . صحيح ان ثمة تحولات كانت تجري بين الجماهير في اتجاه شق طريق النضال الديمقراطي ، ومواجهة الحكم العسكري لا بوصفه دكتاتورية عسكرية ، بل بوصفه نظاما طبقي اداة العسكرية ، وانه لا بد من نصفيته من اساسه واحلال نظام وطني ديمقراطي محله . وقد كانت هذه التحولات تؤخذ شكل العمل الجماهيري المستقل وبداية تحمل الطبقات الثورية

لمسؤوليتها . وعزوها عن الانتظار القاتل والمعارضة التقليدية . وقد لخص الحزب الشيوعي هذه التحركات في بيانه الصادر بتاريخ ٢٠ أكتوبر (قبل يوم من نشوب الثورة) تحت عنوان : « أزمة النظام الراعي تتفاقم ... مزيداً من اليقظة والوحدة » . « فالطبقة العاملة تقف في عناد قصد التنظيم وخلق مركز ثوري لها بقيادة اتحاد النقابات على أسس ديمقراطية . وجماهير المزارعين تتدخل في المعركة وتعلن إضرابها في النيل الأزرق مطالبة بحقوقها وتنظيمها ، كما استطاعت جماهير المزارعين في الجزيرة والمناقل أن تنظم نفسها . وبين كل هذه التحركات الثورية وسط العمال والمزارعين يفقد الانتهازيون والعناصر التي باعت نفسها للنظام الراهن مكانهم . والقطاعات التي تعمل بأجر بدأت تحس بوطأة الأزمة وتشروع في النضال الثوري ، وما إضراب الطيارين السودانيين إلا تعبيراً عن هذا الاحساس سيضمحل هتماً وواثراً أخرى . وكذلك تتحفز حركة الطلاب المناضلة التي صمدت أمام النظام الراهن للنضال الثوري ... ولهذا أصبح الواجب الأول على كل الثوريين وعلى الشيوعيين بوجه خاص أن يسوا هذه الحركة في صبر وأن يربطوا بينها وأن يوحدوها في جبهة ديمقراطية مفاضلة . أن هذه الحركة الثورية هي المعبرة عن آماني شعبنا وهي أمله لا تسعى للخلاص من هذا النظام وحسب ، أد أن هذا امر يؤكد إذا اتحدت هذه القوى ونشطت في النضال ، بل في وضع السودان في طريق التقدم والامتراكية . »

لقد بدأ الأساس الثوري - الوطني الديمقراطي - للبدل يظهر ولكن الانقسام الواسعة من الجماهير الثورية لم تصل إلى ذلك المستوى ، بل أن الجو العام كان ما يزال محبوساً في إطار الخلاص من الدكتاتورية العسكرية والرغبة في الخلاص منها وحسب .

ج - ... والإبقاء على مصالح اليمين

لقد دعم النظام العسكري مواقع اليمين في البلاد في أحيرة الدولة وبمساعدة الاقتصاد . أن الحديث عن قهر النظام العسكري لهذه الفئة أو تلك لا يمكن أن يعبر حقيقة عن وزن قوى اليمين أو يدعم الحجة القائلة بأن النظام العسكري في مواقفه من التشكيلات السياسية اليمينية أو البرجوازية قد أضعف مراكز اليمين . فهذه الحقيقة لا تقدر في مستوى التنظيمات السياسية بل في مستوى المصالح الطبقة المادية لليمين . فالمصالح الطبقة للفئات اليمينية بقيت ولم تمس مراكزها بل على العكس نصب الحكم العسكري نفسه حامياً لها وتدعمت مراكز اليمين بين قطاعات الصناعة والدمج الرأسمالي مع ما وجه لحركة الطبقة العاملة من أرهاق . ونتيجة للأرهاب الشامل الموجه ضد الحزب الشيوعي وقوى التقدم تمت مراكز يمينية جديدة بين حركة الجماهير وخاصة بين الطلاب الخ . . وفي كل هذه المواقع كانت تعمل عناصر اليمين محمية من الحكم ، بسما ظلت حركة الجماهير الثورية تدفع بطاقتها حماية لبقائها .

وهذا الوضع هيا ظروفاً أفضل لقوى اليمين لتعيد تنظيم نفسها سريعاً بعد أكتوبر وأن تواجه حركة الثورة .

أن مستقبل الثورة تقرر إلى حد كبير القوى التي يقع عليها موضوعياً وذاتياً قيادة تلك الثورة . وإذا كانت الانفجارات الجماهيرية والتعبيرات السياسية التي رصدها الحزب الشيوعي في صيف عام ١٩٦٤ بين الجماهير تبشر بارتفاع جديد في مستوى النضال الجماهيري وتدفعه في طريق الارتقاء لمواجهة مهام الثورة الوطنية

الديمقراطية لا مجرد ازالة الحكم العسكري فان الكثير كان يعتمد على وضع الطبقة العاملة السودانية وتنظيماتها السياسية والاقتصادية . فشرط نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية هو اقناع الجماهير المشتركة فيها بهذه القيادة بأبعادها التطبيقية وتنظيماتها المحتملة . وحركة الطبقة العاملة كانت تعاني كثيراً من القصور الذاتي للتصدي لقيادة الثورة . صحيح ان الطبقة العاملة واجهت الحكم العسكري في معارك متعددة ولكننا نلاحظ انها لم تستطيع خلال الحكم العسكري ان تزحف الى مواقع القيادة الجماهيرية باقتناع الجماهير بما تقوم به من نضال سياسي مباشر ضد الاضطهاد وضد الطريق الذي دفعت به الدكتاتورية بلادنا من خضوع للاستعمار الحديث الخ . وهذا الاقتناع للجماهير لا يأتي باقتناع الجماهير بالعمل القيادي لحزب الطبقة العاملة بل بمشاركة الجماهير العاملة نفسها بمثابرة وعناد في النضال اليومي وقيادته . وهذا امر قصرت حركة الطبقة العاملة السودانية عن بلوغه في هذه الفترة .

وبالنسبة أيضاً للتنظيمات التطبيقية للجماهير العاملة فان سياسة تصفية العناصر الشيوعية والديمقراطية من النقابات والارهاب الاسود واستغلال السلطة وضعت نقابات ذات وزن كبير في ايدي العناصر الانتهازية كما حدث في نقابة السكة الحديد .

وقد ادى هذا الوضع الى اصحاب القدرات الذاتية للجماهير العاملة في احتلال مواقع ملائمة بين الحركة الجماهيرية قبيل الثورة وحلال الاضراب السياسي الذي خاضته اقسام كبيرة من الطبقة العاملة في وقت لاحق . والاقسام التي خاضت الثورة لمسي بانها كانت بقيادة عناصر الجبهة النقابية وتأثيرها لا من خلال الادوات الرسمية للطبقة العاملة ، بكل ما يحصل ذلك من صعوبات ومتاعب . وكذلك كان الوضع بالنسبة لحزب الطبقة العاملة يواجه مشاكل متعددة . فالحزب الشيوعي رغم طرحه على مستوى القيادة وعلى نطاق العضوية لمهمة تأهيل نفسه لاستقبال الظروف المرتقبة التي بدا في تحديد معالمها منذ عام ١٩٦١ الا أنه - مع الاعتبار الكافي لصعوبات العمل تحت تلك الظروف - لم يلب هذه المسؤولية بتجاح ، ضعفا في الاداء والتنفيذ ، وانهالك الحرب في محارك مثقلة متأثرة بالاتجاهات اليسارية . وحزب الطبقة العاملة - وهو يستقل ظروف النمو الجديد في الحركة الجماهيرية صوب الثورة الديمقراطية - واجه أيضاً في خريف ١٩٦٤ وقبيل الثورة بأسابيع حركة انقسامية من قبل العناصر اليسارية التي خرجت من صفوفه وشكلت « القيادة الثورية » ، ما عذب طاقات واسعة من قبل كادر الحزب للمحافظة على وحدته بوصفها الشرط الرئيسي لنجاح نضال الجماهير .

ووسط هذه الظروف اندلعت الثورة تحت شعار الاضراب السياسي ، وبين هذه العلاقات التطبيقية والاستعدادات الذاتية للجماهير كانت قوى مثقفي البرجوازية الصغيرة المتظمين في جهاز الدولة اكثر قدرة على الحركة المباشرة وبحكم الاوضاع الذاتية لقيادة الطبقة العاملة ، بحثت الاقسام من الفئات المضربة ضد النظام العسكري عن قيادة لها تشكلت جبهة الهيئات . صحيح ان الحزب الشيوعي لعب دورا بارزا في وسط القوى المضربة وبذل اعضاؤه التضحيات الحسام استشهادا ومثابرة وتضحية ولكن بروز جبهة الهيئات كان في قاعه يعبر عن تطلّع الاقسام التي تقدمت الاضراب « مثقفي البرجوازية الصغيرة » لاجاد قيادة تعبر عن

مطالبهم كان يعبر عن حقيقة ان هذه الاقسام لم تكن ترى موضوعيا في تنظيمات الطبقة العاملة معبرا عن آمانيها .

٥ . أكتوبر والنضال في سبيل الديمقراطية :

أ - عناصر الضعف

هذه العوامل المحلية تحكمت الى حد بعيد في طاقات ثورة أكتوبر وفي قدراتها على التصدي للمهام الوطنية الديمقراطية في بلادنا مناج ثورة أكتوبر من ناحية نكوبسن السلطة يوضح ان الطابع الغالب فيها كان ايجابا وطنيا ومناوئا للاستعمار بوجود عناصر تقدمية ووطنية وشيوعية بداخلها ولكن في نفس الوقت كانت هناك عناصر يمينية من الاحزاب النخبوية . وبهذه الصفة معد كانت تعبرا عن النضال العام لانهاء الحكم العسكري . لا تعبيرا عن التحولات التي بدأت بين الجماهير قبل ثورة أكتوبر والهادمة لتكوين قيادة وطنية ديمقراطية ثم في النهاية سلطة وطنية ديمقراطية ايضا . صحيح ان القوة الاجتماعية التي قادت بالاضراب السياسي العام وخاضت معارك الشارع كان من مصلحتها موضوعيا انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ولكن التصور الذاتي للجماهير في تنظيماتها ومبادئها وادراكها لمهام الثورة الديمقراطية العسكري وحده . ان الاقسام الطليعية استطاعت حتى في هذا الاطار ان تطرح قضيب الثورة الديمقراطية بين الجماهير من زاوية ديمقراطية الحياة في بلادنا وتحريرها من التبعية واجراء اصلاح زراعي الخ . . . وكلها مهام تدخل في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهذا يعبر عن مصالح الجماهير التي قامت بالثورة . . . ولكن هذه المهام لم تصبح الطابع الرئيسي للثورة ، ولم تجد الادوات اللازمة لتنفيذ . وقد عبرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٦٤ عن هذه المطامح والرغبات الثورية :

١ - بطرح الامكانيات لتحويل جبهة الهيئات الى جبهة ديمقراطية تتحمل عبء النضال من اجل المهام الثورية .

٢ - بطرح الامكانية لتنمية سلطة ديمقراطية في البلاد مستندة الى قوة النفوذ الوطني المفادى للاستعمار والعناصر الديمقراطية وحزب طليعي ثوري بوحدة طلائع الثورة .

٣ - بطرح طريق النضال من اجل ديمقراطية ثورية تؤمن السلطة في يـسـد الجماهير التي تحملت اعباء النضال ودات المصلحة في استكمال البعث الوطني الديمقراطي .

ولكن العوامل التي تحكمت في سير الثورة جعلت من غير الممكن عمليا شق هذا الطريق . واعتبارا لهذه الاوضاع فقد سلك الحزب الشيوعي طريقا آخر لتنمية مواقع الثورة كان عاملا رئيسيا في توقف الثورة عند حدود التغيير للنظام الديمقراطي في البلاد . فاجتماع اللجنة المركزية بتاريخ ١٤-١-١٩٦٥ وضم الاعتبارات التالية :

١ - الحكومة القائمة وقتها تحددت طبيعتها بانها حكومة ذات صفة وطنية

مذهبة للاستعمار ، يوجد بها تمثيل للقوى الثورية وبها ثوريون من البرجوازية الصغيرة ، كما بها أيضا عناصر تهمل أوساطا يمينية .

٢ - وبهذه الصفة وبالظروف المحيطة وقتها لم يعد من الممكن سير الحركة الثورية يتطلعات أكتوبر كما لخصها الاجتهاد السابق للجنة المركزية ، بل ان الممكن والواجب الثوري المباشر هو دفع حركة الجماهير لتكسب مواقع ديمقراطية في البلاد ، ونضع ثقلها لصالح الديمقراطية الثورية طريقا لنهوض سلطة جديدة ، وطنية وديمقراطية .

وبهذا الطريق سارت الحركة الثورية في سبيل تحف به المنعطفات ، في طريق متعرج ، نصرا وهزيمة : في نضالها من أجل شق الطريق الديمقراطي الجديد وضد قوى اليمين . وفي خلال هذا الصراع وفي نهايته استطاعت الثورة المصادرة سجل انتصاراتها . ما هي الدوروس الاساسية التي قدمها ثورة أكتوبر لشعبنا في انتصاراتها وعزائمها ؟

★ كان الاضراب السياسي الاداة الرئيسية لانتصار ثورة أكتوبر في ازالة لحكم العسكري . وهذه الفعالية للاضراب جاءت نتيجة لشموله لمراكز الانتاج الاساسية بين القطاع الحديث ولاتسلاخ جهاز الدولة بأسره من السلطة الحاكمة عدا قوات الامن . وفي اطار قوات الامن اثر شمول الاضراب على القوات المسلحة نفسها فعبرت اقسام منها بهذا الشكل او ذاك عن رفضها لاستمرار السلطة الحاكمة معجزة الاخيرة عن توجيه السلاح بشكل فعال ضد الجماهير الشعبية . ومن هذه الراوية فان النضال الجماهيري كان هو الشكل الرئيسي للانتصار الاولي على الدكتاتورية العسكرية .

وعلى الرغم من ان الاضراب السياسي كان يعبر عن مراكز قوة ثورة أكتوبر الا انه عبر أيضا عن ضعفها خلال الثورة وعندما الحث لظروف على استمرارها فيما بعد وارتقاءها لمهام الثورة الديمقراطية . فالثورة وهي تواجه حكما عسكريا كان لا بد لها ان تجد المتأمن والدعم لشق طريقها اولا ثم لحمايه سيرها فيما بعد . وفي كلا الحالتين كانت الثورة في حاجة الى انضمام اقسام مؤثرة من القوات المسلحة لصفها في تحالف ديمقراطي وطني . ان ابتداء القوات المسلحة في ايدي القوى اليمينية والجماهير تخوض معركة الاضراب السياسي وقصور جيوب المقاومة في داخلها عن تبين دورها الوطني الديمقراطي بصورة مهيبة - والقامر الصامت عندما شجرت القوى الرجعية السلاح في وجه العاصمة الثائرة ، تؤكد ان الاضراب السياسي كوسيلة جماهيرية للنضال كانت في حاجة للحماية .

★ خبرت بلادنا الدعوة للنظام البرلماني الغربي ايضا طريقا للتطور واواجهة مهام الثورة الديمقراطية . ان الجماهير بدأت تحس بفشل هذا النظام قبل الحكم العسكري ولكن هذا الاحساس كان قاصرا في مداه على الاقسام الطليعية من تلك الجماهير . وعند انهيار النظام العسكري كانت قضية الديمقراطية غامضة في اذهان الجماهير بل في اذهان الكثير من عناصر الديمقراطيين الثوريين . ان محاولات ونضال الحزب الشيوعي في هذه الفترة لاقتع الجماهير واستنهاضها في النضال من اجل ديمقراطية جديدة تفتح الطريق للتقدم لم تجد التأييد الموصل للنجاح . ان القضية في جوهرها لم تكن مراعاة حول توزيع الدوائر الانتخابية ، ولا في صورة تخصيص دوائر العمال والمزارعين الحديثين والمتقنين - ذلك كان الشكل مهما كان قصوره - ولكن

المحتوى هو : ديمقراطية جديدة تفتح الطريق للسلطة الوطنية الديمقراطية ، وترفع الى اقصى درجة من نشاط الجماهير وابداعها وترمي بثقلها لتوجيه سياسة بلادنا واعادة بعثها . وهذا المحتوى يعنى تمنع الجماهير الشعبية بالحقوق الديمقراطية الاساسية وتقييد نشاط الفئات المعادية للثورة الديمقراطية : اطلاق طاقات الطبقات والفئات الوطنية والديمقراطية من مزارعين وعمال ومثقفين ووطنيين ، وعنصر رأسمالية وطنية غير مرتبطة بالاستعمار ، وتقييد ومصادرة نشاط الطبقات ذات الروابط مع الاستعمار والتي ليست لديها مصلحة في البعث الوطني .

ب - الانتكاسة باسم الديمقراطية الليبرالية

ادعوى الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية وتحب رايتها ، واعتمادا على غموض الجماهير حيث هذه القضية جمعت القوى الرجعية قواها وقوى اجتماعيه مضادة للثورة ، واستطاعت ان تقف في وجه التطور الثوري في بلادنا ، ولكن انفضال الثوري في بلادنا سرعان ما نزع هذا القناع من التوى الرجعية في بلادنا ، وهذا يرجع الى تزايد حدة التناقضات الاجتماعية والاثار العميقة التي تركتها ثورة أكتوبر في حياة بلادنا السياسي والاجتماعية ، يرجع الى حقيقة ان بلادنا بثورة أكتوبر فحنت نثره جديدة من مرحلة الثورة الديمقراطية حيث أصبحت مهام التغيير الاجتماعي أكثر الحاحا من قبل .

« ملرجميون يستهدفون في الاصل خلق الثورات الديمقراطية في البلاد وانوصول الى مصادرة الحقوق الديمقراطية نفسها . ان دعوتهم للنظام البرلماني كطريق لمصادرة الديمقراطية يبدو عليها التناقض لاول وهلة وهذا التناقض ناتج من طبيعة الثورة نفسها ويوضح الصعاب التي يواجهها الرجعيون في تنفيذ مآربهم . ففي عام ١٩٥٨ والحركة الشعبية الديمقراطية في البلاد ما زالت ضعيفة هاجم الرجعيون النظام البرلماني وادانوه كنظام لا يؤدي الى الاستقرار ولجاوا للحكم الدكتاتوري . ولكن ذلك لم يكن ممكنا بعد ثورة أكتوبر ، فالحركة الديمقراطية ارتفعت الى مستويات اعلى وخبر شعبنا الثمار المرة للحكم الدكتاتوري . ابتدأت تتفتح البرس لتطبيق ديمقراطية جديدة في البلاد لتضمن دفع بلادنا في الطريق الوطني الديمقراطي والاشتراكية . ولهذا وضع الرجعيون في مركز لا يحدون عليه . . . القضية لم تعد ديمقراطية او لا ديمقراطية بل أصبحت تسير كل يوم لتكون كالآتي : أي نوع من الديمقراطية ؟ »

(اعمال اللجنة المركزية - ٢٧-٥-١٩٦٥)

هذا جانب من قضية الديمقراطية كما طرحتها ثورة أكتوبر في نضالها المشعرج ضد قوى الرجعية في بلادنا . وهي قضية نظرية وعملية من الدرجة الاولى لمستقبل الثورة الديمقراطية السودانية . ولكن ثمة جانب آخر للقضية طرحه النضال الثوري والموقف المعتد خلال النضال للنكسة وبعد ان انتصرت الثورة المضادة .

« والسمة الاخرى للهجوم الرجعي وهي معاداة الشيوعية تكثف ايضا الرغبات الحقيقية للرجعيين اذ لا يستقيم وجود نظام برلماني مع وجود هذه الحيلة المنظمة . معاداة الشيوعية لا معنى لها سوى مصادرة الحقوق الديمقراطية وقتل النظام البرلماني نفسه .

وبهذا يكس الفول بان الرجعيين وهم يجمعون قواهم تحت راية البرلمانية البرجوازية يستهدفون في الاصل تهديم النظام ومصادرة الحقوق الديمقراطية . » (نفس المصدر)

ان ضيق قوى اليمين بالنظام البرلماني (الديمقراطية البرجوازية) قضية تستحق الاعتبار من قبل الشيوعيين وكل الحركة الثورية . لقد كشفت التاكتيكات المرفقة التي اتخذها حزبنا منذ الانتصار الاول لقوى الثورة المضادة بالانتخابات العامة والرجوع الى البرلمانية الغربية وخلال الاعتداءات على حزبنا الخ . . كشفت ضيق قوى اليمين بالنظام البرلماني وعدم قدرتها على حكم البلاد بواسطته ، وصادرة النشاط المتزايد للجماهير الثورية . وهذا الضيق والفشل ترجع اصولهما الى حقيقة تزايد حدة النضال الاجتماعي في البلاد والحاج المهام الديمقراطية للثورة في التنفيذ والتعبير عن ذاتها ، وهذا لم يدفع فقط اليمين التقليدي الى اتخاذ مواقف ثابتة ضد الحقوق الديمقراطية ، بل ان القيادات التقليدية المتصدية للتحدث باسم البرجوازية الوطنية أصبحت أقرب للمصالحة مع هذه القوى والاستعمار الاجنبي . وحدة النفس بالاجتماعي تدفع بالتدريج الطبقة العاملة وحزبها والقوى التقدمية الى مراكز القيادة الوطنية وتخط من نفوذ قيادات البرجوازية الراهنة . ترجع اصولهما الى ان الحقوق الديمقراطية البرجوازية نفسها أصبحت عاملا في جذب الاقسام العاملة في القطاع التقليدي الى ميدان النشاط السياسي والاجتماعي معبرة حتى في اكثر اقسامها تأخرا عن ميثاقها بأنظمة القلي وتحكم زعماء العشائر الخ . ان هذه القوى ذات مصلحة في وقف النضال الثوري وفي مصادرة حركة التقدم ، في مصادرة الديمقراطية البرجوازية نفسها .

ان هذا الارتداج في وضع قضية الديمقراطية امام حركة الجماهير الثورية يقوي من الارض التي تناضل فوقها ويمكن ان يجمع حولها قوى واسعة وهائلة لكسر الاحاطة الرجعية في البلاد ويجعل التقارب بين قضية الديمقراطية وقضية التغيير الاجتماعي يسير بحظي حثيثة . ان تردي قوى اليمين في طريق الدكتاتورية وتزييف رغبات الجماهير وحقوقها سيقتنع اقلاما واسعة بضرورة النهوض وردعها اعتمادا على التجارب التي اوضحت شراسة تلك القوى وسيورها ضدها حيثما في استعمال العنف والتأمر طريقا لتصفية مواقع التقدم والثورة .

وقضية حياة الثورة نأخذ صورة جدية في بلادنا اذ ان وضع القطاع الحديث حيث الجماهير التي تؤثر على وضع السلطة في البلاد ، اضعف من وضع القطاع التقليدي حيث يستمد القوى الرجعية تأييدها الجماهيري ، وقد برهن نضال شعبنا وتجاربه الاليم ان هذه القوى الرجعية تستغل الجماهير التي لم تستيقظ بعد للومي بالمصالح الوطنية ومصالحها نفسها في التقدم والمستوى اللائق بالانسان ، في توجيه العنف والتلويح به ضد حركة الجماهير في المدن ومناطق الزراعة المتقدمة . ولهذا فحماية مواقع الثورة شرط جوهري في امكانية تطور الثورة الديمقراطية عن طريق النضال الجماهيري .

★ وسط تجارب ثورة اكتوبر اكنز الحزب الشيوعي السوداني معرفة اكثر بفن العمل الثوري وخاصة في قضية الامة الثورية . فمنذ ان طرح الحزب الشيوعي شعار الاضراب السياسي للاطاحة بالدكتاتورية العسكرية شرع في الدعاية والشرح لهذا الشعار . وعبر الاخطاء التي دفع اليها حزبنا تحت تأثير الاتجاهات اليسارية المساذجة ادرك ان ساعة التغيير لا تحددها رغبات الجماهير او حزبها ، ولا ضعف السلطة الحاكمة ، بل تحددها كما اشار ف. ا. لينين حقيقة عجز السلطة عن الحكم وضيق جماهير الشعب به . ولكن ثورة اكتوبر باداتها - الاضراب السياسي - برهنت على ان التطور الثوري والدفع يمكن ان يحدثا اذا هجرت السلطة عن الحكم

وإذا ما قررت الجماهير الأساسية في القطاع الحديث أن الحياة تحت تلك السلطة أصبحت لا تطاق . واعتمادا على قدرات هذه الجماهير ودرجة استعدادها لحماية منجزاتها الثورية وعلى يد الرجعيين عن الاعتداء على قوى الثورة - تستطيع هذه الجماهير أن تنجز مهام الثورة الديمقراطية بث روح التقدم وإعادة صياغة الحياة على أسس ديمقراطية بين الأقسام الأخرى من السكان في القطاع التقليدي وجلبهم إلى حياة المعرفة وفي إطار البعث الوطني الجديد .

غير أن إمكانية أحداث تطور ثوري في البلاد اعتمادا على قوى القطاع الحديث وتولي هذه الجماهير التصدي لقضية البعث الوطني الديمقراطي وتنمية الثورة الديمقراطية بين الأقسام البعيدة من النشاط السياسي المباشر تواجه مشكلة حقيقية بين الوضع في جنوب البلاد . فوجود حركة سياسية ذات طابع غالب محاد للنهوض الوطني ، وللتحرر من التبعية الاستعمارية ، ولتطور الثورة الديمقراطية ، وتزايد هذا الطابع نتيجة للسياسة الرجعية التي تسلكها الفئات الحاكمة في بلادنا يجعل من هذه القضية مبنيا كبيرا على الحركة الشعبية الديمقراطية ، ومستندا للضغط الاستعماري . أن جماهير شعبنا في الجنوب - كاطليات قومية - ذات مصلحة حقيقية في إنجاز الثورة الديمقراطية ولا حليف لها في الحركة السياسية في الشمال غير الطبقة انعالة والكادحين والحركة الثورية ، ومن هذه الأرض ولمصلحة تطور الثورة في بلادنا لا بد أن نهيم الظروف والشروط اللازمة لتنمية مراكز العناصر الوطنية والتقدمية في جنوب البلاد وتشجيعها ومساعدتها مساعدات فعالة وقاطنة لبناء الحلف الثابت بين التجمعات القومية الجنوبية والحركة الديمقراطية في جنوب البلاد .

★ امتحنت قدرات حزبنا في الاشتراك في الحكم وقد وضع جليا أن حزبنا يعاني من ضعف شديد جدا في مقدراته على جعل برنامجنا ملموسا بتقديم مشاريع مدروسة لتقدم الحركة الثورية .

أن شعار تأهيل حزبنا لمواجهة الظروف المتغيرة ، وحللة الإصلاح بين الكادر والقيادات لم تعمل إلى نتائج مثمرة وظل حزبنا أسيرا للنشاط الاتاري والعمل وقد برهنت الأحداث وما قدمنا من مشاريع على وجود إمكانيات هائلة لصالح الحركة الثورية بين المثقفين الذين لا ينتمون إلى حزبنا وعلى أن هذه الدوائر مستعدة لخدمة العمل الثوري وتنفذة الحزب الشيوعي والتعاون معه .

فإذا أحصينا المشاريع الجوهرية المدروسة التي أمكننا تقديمها ، نلاحظ هذا الضعف ، مما أثر بالفعل بل أضر في بعض الأوقات بمصالح الحركة الجماهيرية وتنمية مصالحها فيما بعد .

أن استعداد حزبنا ومعالجته لقضية ارتباطه بخيرة المثقفين المفكرين الجاديين قضايا هامة لمستقبل العمل الثوري ، كما أن رفع قدرات حزبنا على الحسم الثوري والتنفيذ لها أهميتها أيضا .

وهكذا ومن خلال النظر في هذه التجارب يتأكد وضع ثورة أكتوبر في مجرى حركة شعبنا . فهي التي هزت الحياة الراكدة في بلادنا . وفتحت منافذ وبنت مواقع للثورة الديمقراطية ورمعت إلى الإمام إلى درجة لا يمكن تجاهلها قضية التغيير الاجتماعي والتقدم ، هي التي أثرت الحركة الثورية بتجارب الفضال العملي وعلمتها من خلال نشاطها ومن مواقع أخطائها ونجاحاتها . ولحق كل ، فإن ثورة أكتوبر رفعت من نشاط الجماهير الثورية ، ومن ثقتها بنفسها ومن إصرارها الثوري الذي

العمل الثوري في البلاد وأبعدت المدرسة البولمانيه .

٤ - الهجوم لأهمل وتسيير المنظمات الارهابية بلسد تهديد العمل الثوري في البلاد وتصفية المؤسسات الثورية بدنها .

٥ - اعراق المخابر المبرومة لقوة امنوية في بحر من التوزيع ثم الانقلاب عليها .

(من اعمال اللجنة المركزية - دورة نوفمبر ١٩٦٦)

هذه الاساليب يمكنها ارجاعها الى شكتين رئيسيين من اشكال العمل الرجعي : مواجهة قوى الشعب بالعنف والاضطهاد ، وبتنح طريق جديد لاستمرار الثورة المضادة ؛ ومنعها بنفسها بواسطة الاسلحة اليدوي . وفي كلا الحالتين فان الصراع من اجل الطريق الديمقراطي يمثل المركز الجوهرى في حياة البلاد السياسية . ودور ارضه وعلى شتد المسارب والروافد يدور الفضال من اجل تساعد جديد في الحركة الثورية واقترابها من التسدي اهمام الثورة الوطنية الديمقراطية وتنفيذها .

ان مواجهة الحركة الثورية بالعنف والاضطهاد - على الرغم من انها الاتجاه السائد حتى اليوم - الا انها برهنت على الفشل في هذه الفترة . فالعنف الموجه ضد الحزب الشيوعي والاضطهاد للحركة الثورية لم يؤدي الى النتائج المطلوبة . فقد بقي الحزب الشيوعي وسد حركة الجماهير ، واستطاع المحافظة على كساده وتقليباته الاساسية . كما ان التنظيمات الديمقراطية واجهت الاضطهاد بركات . لم يفسر فشل هذه السياسة على هذه الصورة محسبيل ان مراكز المواجهة ومتابعة العنف بين قوى اليمين هبط لمرودها الادبي وبدأت تواجه عرلة فعلية بين الجماهير . لا يعني هذا ان تلك السياسة اصحت مبنوذة . على العكس . فالعناصر السياسية الداعية لتصفية الثورة عن طريق العنف والاضطهاد موجوده ، وفي مواقع مؤثرة بين قوى اليمين ، وهي اليوم تستمد عس من طريق دعم سلطتها ، وتقنين الثورة المضادة السلي مواصلة ما بدأت طريقا لاضعاف الحركة الثورية وخلق « استقرار » لسلطة الثورة المضادة . من المهم للحركة الثورية ان تدرك انه بعد ثورة اكتوبر وبروز الاتجاه الشعبى للتغيير الاجتماعى ومها تعددت اشكال العنف والاضطهاد للحركة الثورية فان الحاج تضايى الثورة الديمقراطية والحاجة التاريخية التي اصبح لا مناص من مواجهتها وتبنيها ، والفشل الذريع الذى معنى به يوميا الطريق التقليدي في التنمية الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية والسياسية فانه لا بد للقوى الرجعية ان تجد مخرجا غير العنف والاضطهاد وحدها لتاجيل الثورة او اجهاضها . واعتبارا للوضع البلىقى بين قوى الثورة المضادة والنضال العملي الذى شنته قوى الثورة والقصور الذاتى عند اقسام من قادة البرجوازيين التقليديين فان القوى الاجتماعية التي تبرز في الميدان داعية للطرق الراسمالي ، ومعتمدة على الدفع الراسمالي وقواعده نفسى بلادنا هي القوى الداعية للاصلاح اليميني والتي تدفع بحدة سبيل التطور الراسمالي . ولهمه القوى قدرة على الحركة ، مدان العمل ما زالت فيه امكانيات لتلك الحركة بالاصلاح ووقف التبذير ، وحقيقة اتساع الاقتصاد السوداني وامكانياته البكر النخ . القول بان الازمة الاقتصادية وافلاس التطور الراسمالي في بلادنا سليم . ولكن هذا لا معنى لسير الازمة في خط مستقيم بل من الممكن حدوث انفراج وقتي في هذا الخلف او ذاك ، وان يمس هذا الانفراج نفسه بصفة متكررة .

فاذا اصبح لزاما على حزبنا وحركة شعبنا الثورية ان تقف بحزم وتناضل بشأبه ضد العنف والاضطهاد فانه عليها ايضا ان تنقي صفوف حزبنا وترفع من

تدركاته النضالية ، ان تطرح في حركة مستمرة ومتعددة الجوانب والاشكال سيسهل التطور الديمقراطي في ميادين النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ان فرس البديل لسياسات الاصلاح اليميني وفرضها هو ضمان يؤكد لثرائس الجماهير ، ولحدة رؤيتها الثورية — وهو الارض التي ستتمو فوقها يوما بعد يوم قيادة الطبقة العاملة السودانية وحزبها الشيوعي ، تنمو فوقها حركة الاتحاد بين الجماهير الثورية في نطاق الاتحاد الوطني الديمقراطي . ووجود هذا البديل عند نضوج الازمة الثورية — واستعداداتها اعتمادا على تحارب الثورة سلبا واجابا هو الذي سيقدر انتصار الثورة الوطنية .

ولان قوى الاصلاح اليميني هي المتنافس الوحيد للثورة المضادة في بلادنا فهي تشكل الامكانية امامها للاستقرار مرة معينة ، رغم تذبذب الحركة الثورية صعودا وهبوطا . وهذا الوضع ناشئ من حقيقة ان الجماهير في القطاع الحديث هي التي تؤثر مباشرة في العمل الشعبي وهي الكتلة من السكان حيث تتعمق انعكاسات التعبير الاجتماعي . . . ولا يمكن قيام نظام مستقر يجد المعارضة الحازمة من قبل هذه الجماهير ولا تنظر اليه او الى قسم منه كمعبر عن امانها . ولهذا فلكي تستقر حقا الثورة المضادة لا بد لها ان تاتى بموقف هذه الكتلة من السكان : فالعنف وحده لا يكفي ولا يد من وجود أسلوب لقسم صفوف جماهير القطاع الحديث ، وبقاء سند للثورة المضادة بينها .

وبمقدار نضال الجماهير الثورية وقوة الحزب الشيوعي في طبيعتها ضد العنف والاضطهاد ومن اجل الحقوق الديمقراطية بمقدار نضال هذه الجماهير ونقاء صفوفها من الاثار السلبية لاتجاه الاصلاح اليميني وفضح هذا الاتجاه وتجريده من أي سند جماهيري يفتح الطرق والوسائل لردع الثورة المضادة وتتهيأ ظروف بلادنا لفترة جديدة من مرحلتها الثورية الوضعية الديمقراطية . وهذا النضال يعبر عنه في شكل حركة ثورية مستمرة تنفع باقسام واسعة من الجماهير الى حلبة النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، تزيد من ثقتها بنفسها وقوتها على مواجهة الاضطهاد والعنف الرجعي فتجعل منها اداة فاعلة — ووسط هذه الحركة تقتنع الجماهير بقوة الطبقة العاملة وحزبها على قيادتها وعلى بناء وحدة بين هذه الجماهير .

ب - ضد اليأس والمغامرين

ان روح الاستسلام الناتجة عن انتصار الثورة المضادة تعلن ان الطريق للحركة الثورية اصبح مقنولا . ونحن نشهد اثر هذا في سلبية اقسام من الرجوازية الصغيرة وفي انغماس بعضها في الفساد واللامبالاة . وهذه حقا مظاهر النكسة وليسست مستعربة . والنضال اليومي لحزبنا والجماهير الثورية والعمل الفكري الدائب لنقاء صفوف الثوريين ضد روح الاستسلام — هذه الحركة من شأنها حصر هذه الموجة التي نشهدها ومن نفس الموانع تنمو الاتجاهات الانتهازية اليسارية التي تبشر بأنه لا مكان للنضال الجماهيري ولا أمل من ورائه وكل ما بقي للحركة الثورية هو ان تنكس على نفسها وتقوم بعمل مسلح لان هذا العمل هو الذي يحضر الجيش السياسي الجماهيري .

مثل هذا الخط يمكن ان يستوى ، وهو يستهوي في الواقع العناصر السياسية اليائسة والتي لم تفرس بعد بالنضال الثوري الذي يتعرض دائما للصمود والهبوط، للمد والجزر . وهذا الاتجاه خطير في ظروف الثورة المضادة وعلى حزبنا البصودي

للفضال ضده بحزم وفكر عميق ويفتح الطرق باستمرار النضال الجماهيري الذي وحده ولا سواء يعنى قوى الشعب ويهين الظروف الملائمة لاضاح الازمة الثورية . ان الجماهير من خلال نضالها اليومي وحده ولا سواء تمنع بار الحياة تحت ظلل تحكم الرجعيين لا تطلق ، وترتفع مستويات طاقاتها للتضحية ويتقوى عودها ويصلب وتصل الى مستوى تنفيذ مهام الثورة الديمقراطية ، والشكل الذي تنفذ به الجماهير التحول الديمقراطي الحاسم يتوقف ايضا على تحاربها عبر النضال من اجل انضاج الازمة الثورية . وفي قلب تجاربها تحتل تجارب ثورة اكتوبر مركزا هروقا : فالرجعية لم تتورع لتحقيق اهدافها عن فرع القناع البرلي عن وجهها ومواجهه قلمه الثورة - العاصمة - بالعنف المباشر نارة والبلويح به تاره اخرى . وهذه السمة للعمل السياسي بين غلاة الرجعيين يجب ان تنهي لغير رجعة ويجب دائما ان تكون قلاع الثورة محمية الجانب - وحماية هذا النضال الشعبي المشروع تتطلب اولا وقبل كل شيء ان يكون الحزب الشيوعي طليعة لثورة صليبا وقادرا على حماية النضال الجماهيري ومؤكدا من خلال نضاله اليومي ونضال الجماهير ان المديتة الثائرة لم تعد مسبوحة لعنف الساذية والجماهير المخلطة التي لا تدرك مصالحتها الحقيقية ، . . .

خبرت هذه الجماهير الثورية الفضال المعقوف في ثورة اكتوبر ويمكنها بالفعل ان نحي حركتها من عنف الرجعيين ، انه لا بديل على الاطلاق للنشاط الجماهيري والتنظيم والعمل اليومي المثابر ، وسير الثورة في طريق متعرج وبنمو هذا النضال ضد خطط الثورة المضادة يرتفع وعي الجماهير ويدرك مهامها التاريخية ، ولا بديل على الاطلاق ايضا من ان يتحده هذا النضال صوب انضاج الازمة الثورية في البلاد بحيث تصبح الجماهير وائقة من ذاتها ، ومتراسة خلف قيادتها الجديدة في مرحلة النضال الوطني الديمقراطية (وفي مستوى هذه الثورة في بلادنا على هذه المهمة تقع على الطائفة العاملة المتحدة مع الطبقات الثورية الاخرى) . ان نسيان النضال خطأ فالتقوى الاستعمارية القديمة والسياسة التي ينفذها ضد نمو بلادنا وخروجها من حابه التخلف تواصل هجماتها بأساليب مختلفة على طول منطقة التحرر الوطني ومن ضمنها بلادنا . وهي تحرر انتصارات مؤقتة في العالم العربي وتصل في شراستها لدرجة العدوان المسلح وهي بالنسبة لبلادنا تعلمت ايضا من ثورة اكتوبر وادركت بعمق خطر الجماهير النشطة بين قطاع الاقتصاد الحديث . ولهذا فان كشف خططها ونفجها وبقلة الجماهير ضدها قضية هامة بالنسبة لتطور حركة الثورة في ظروف تحكم الثورة المضادة في بلادنا .

ما هي اذن قساعات الوضع في بلادنا ؟ مواقع العمل الثوري ؟ طريق هذا العمل وآفاقه ؟

ج - اكتوبر فترة جديدة . . وليست مرحلة جديدة

ادخلت ثورة اكتوبر بلادنا في فتره جديدة ضمن مرحلة النضال الوطني الديمقراطي . ويميز هذه الفترة اسراع ارمعة المتبقية على مهام التغيير الاجتماعي وتطلعها الى قيادة جديدة تحقق امانيها ، ونروعها للاستقلال عن القيادات البرجوازية . وهذه الجماهير تشمل اقساما واسعة من العاملين في قطاع الاقتصاد الحديث وتؤثر على الاقسام الاخرى تحت تعبيرات مختلفة تنجم في نفس السير على الطريق الذي سلكته لطبقات والفئات الحاكمة بعد الاستقلال . وهذا النزوع للاستقلال بين الجماهير الثورية لن يكون عابرا ، ولا يعني انكاس ثورة اكتوبر ابعاده كعامل

ممرز من العوامل التي تؤثر في سير الحركة السياسية في بلادنا . ان تزايد حدة التناقضات الاجتماعية دفعت باقسام من القيادات البرجوازية القديمة الى مواقف التصالح والتهادن مع اليمين لموعلي مي الرجعية ومع الاستعمار بشقيه القديم والحديث ، تشكلت جبهة مضادة للثورة من العناصر الرجعية المحافظة : اشبهاء الاقطاعيين والمنتفعين من التأخر القبلي ، وعناصر من البرجوازية والماستين والعملاء ضد الثورة .

★ بلادنا تعيش تحت ظل الثورة المضادة ، ولكن هذه القوى لم تقتصر ففائيا في المقاومة الشعبية خلال السنوات الثلاث الماضية وقطرة الجماهير على الاحتفاء بتنظيماتها لا تعبر عن بقايا زائلة لثورة منكمسة بل تعبر عن عمق الثورة وقدرتها على البقاء وامكانياتها للتصاعد مرة أخرى . ولتصفية الثورة تسلك القوى الرجعية طرق العنف والاضطهاد وتفضح نفسها يوميا بحايها عن شعار ابرلمانية الديمقراطية وفي هذا السيل فهي لا تتورع عن سلوك طريق الدكتاتورية المدنية ثم الدكتاتورية العسكرية .

★ امكانية الحركة لهذا النظام ما زالت موجودة فهناك فرص لتقوية صفوف القيادات البرجوازية القديمة التي تصالحت مع قوى الرجعية والاستعمار ، وفقدت الكثير من نموذجها على الجماهير بمحاولاتها للاستفادة من الامكانات النسبية للتنمية الرأسمالية ومن ترقيع النظام بالمناورات السياسية وانتعالمات الرقبة . غير ان الشيء الجوهرى لا ينتمى الى هذه التاكتيكات السياسية بل الى الوضع الطبقي في البلاد : الى الاساس المادي . وفي هذا الشأن فان القوى المعرّضة عن المصالح الرأسمالية الجديدة في بلادنا ، والمربطة بالاستعمار الحديث . يمكن تحت مظله الاصلاح ان تلعب دورا في احداث استقرار نسبي ومؤقت للثورة المضادة اكسر من غيرهما .

★ تسير الثورة المضادة في سبيل توطيد حكمها واكتمال سطوتها على كسل اوجه الحياة في بلادنا في ظروف خارجية تتميز بالهجوم العام الذي تشنه قوى المستعمرين على نطاق منطقة التحرر الوطني قصد احداث تغير في ميزان القوى لصالحهم . وهذا الهجوم يمتاز بالشراسة . يضاف الى هذا ان ثورة اكوسر كما تعلم منها شعبنا تعلم منها ايضا المستعمرون . فهم يعملون بداب مع الثورة المضادة لنسف كل مراكز الثورة بأعمال التجسس والتخريب وتشجيع الارهاب ، ثم بدعم حركة الاصلاح اليميني قصد اغراق حركة الجماهير الثورية في بحر من الصلابل والخبرة : ومن هذا للاستعمار الحديث المهاجم بالاضافة الى انه يستعمل الصنف اعلم الموجود في حركة التحرر الوطني العاليه ، يستعمل نقاط الصعف التي خبرها في حركنا سوربه في هذه الفترة وفي خلال نوره اكتوبر .

وبهذا أصبحت قضية الاستعمار الحديث : استكشاف وسائله ومعرفتها وتعليم الجماهير الثورية ، على نطاق واسع ، بطبيعته قضية مقدمه في الصراع الموحده لصدور الثورة المضادة .

تسير الثورة المضادة في بلادنا لتوطيد حكمها ايضا في ظروف تمتاز بوقوع هزيمة على حركة التحرر الوطني العرسة نجاح العدوان الأخير وانتصاره عسكريا ، وفي توجيه ضربة قوية ضد النظام الثوري في الجمهورية العربية المتحدة والذي يقب في طليعة الثورة العربية . فوق الانتصار العسكري يسمى الاستعمار الغربي بزعامه امريكا لاحداث ردة شاملة على طول حركة اسحرر الوطني العربية هدمها تصفية النضال الثوري وضرب المنظمات الوطنية والثورية . وتلب انظمة الحكم

الثورية — وسيادة الدوائر الرجعية على طول المنطقة ، وبهذا تؤمن مصالحه .
صحيح أن هذه الأوضاع تقوي مركز الثورة المضادة في بلادنا ، وتجعلها أكثر
حراة في تنفيذ خططها وفي ضرب الحركة الثورية في بلادنا ، ولكن صحيح أيضا أن
هذا العامل — الاستثمار الحديث — انكشف أمره إلى حد بعيد خلال العدوان الأخير
وبرز وجه الاستثمار . أن أقساما واسعة من جماهير شعبنا بدأت تسقيظ على
حقيقة الاستثمار الأجنبي ، وتنمية هذا العامل بالرعاية والاهتمام يخلق صعوبات
أمام هجوم المستعمرين على الحركة الثورية في بلادنا .

٧. توسيع الحركة الثورية وتضييدها

وعلى الرغم من الهجوم الاستعماري على بلادنا ، ومنطقتنا العربية والأفريقية،
فإن هذا الهجوم نفسه أدى إلى ارتفاع في أدراك الجماهير لحقيقته . فالتواطؤ
الأمريكي البريطاني مع إسرائيل في العدوان الأخير على الشعوب العربية دفع
حركة النضال ضد الاستثمار الحديث في بلادنا خطوات ، ونشر أوسع مما مضى
الرعي بطبيعة هذا الاستثمار ، وهذا عامل لصالح الحركة الثورية في بلادنا ، يمكنها
إذا ما ثبتت على تلك المواقف والمستويات التي وصلت إليها جماهير شعبنا فسي
فهمها لحقيقة الاستثمار الحديث ، أن تنمي حركتها في النضال ضده وضد المئات
المحلية والعناصر التي تربط مصيرها به وسيفيد هذا كثيرا في تنمية الحركة الشعبية
المنافسة لطريق التطور الرأسمالي لبلادنا بوصف هذا الطريق هو الشكل الذي به
سيطر الاستثمار الحديث على وطننا ويمنع به أكثر وأكثر إلى هاوية التبعية .

★ أن التنظيمات الديمقراطية للعمال والمزارعين والطلاب والشباب الخ . هي
منارات الثورة ، وفي تقويتها وازدهارها وبين حركة النضال من أجل الحقوق
الديمقراطية يستمر النضال الثوري في بلادنا وتنهيا الأمكانية لا لبقاء مواقع الثورة
وحسب بل لتوفر شروط ملائمة لتساعد من جديد في الحركة الثورية . والطبيعة
المزدوجة لحركة النضال من أجل الحقوق الديمقراطية في بلادنا سمة فريدة لتطور
الثورة الديمقراطية ناتجة من حقيقة وجود قوى جماهيرية تقف يوميا وبجاريها بأنه
لا مفر لتحقيق النهضة الوطنية من السير في الطريق الوطني الديمقراطي ، متوسلة
بالديمقراطية الجديدة التي نرغم إلى أعلى من نشاط الجماهير وبدخل الحياة والحركة
وسط الجماهير في القطاع التمليدي وتضع السلطة في يد المستوى الاجتماعية ذات
المصلحة في الديمقراطية والتحرر الوطني والتقدم .

٢ — من حقيقة أن النظام البرلماني على يد قوى اليمين لتقطع أوصاله يوما بعد
يوم وتصح الحقوق الديمقراطية البرجوازية نفسها أداة في يد الحركة الثورية لتطوير
نضالها ولدعم مواقعها في البلاد .

وهذا وضع معقد يحتاج إلى الكثير من الإدراك ، والقدرة على الوضوح
التطري والعمل ، ولكنه يعكس الامكانيات الواسعة لتطور الحركة الثورية واتساع
مداها الجماهيري في البلاد .

★ تشد أقطار الجماهير الثورية المتقدمة في بلادنا ، وهي تختبر فشل النظام
التقليدي وأحزابه ، وتتيقظ على الحقائق المروعة للتطور الرأسمالي الذي يقود إلى
زخاق لا منعه — تشد نحو البديل . نحو طريق التطور غير الرأسمالي . وفي هذا
تعبير هذه الجماهير بأشكال مختلفة عن يأس من الأحزاب البرجوازية والرجعية ، وعن
نزوع إلى الاستقلال الطبقي وإلى تأييد الحزب الشيوعي في نضاله ضد الرجعية

في البلاد . ونعبر الجماهير في القطاع التقليدي عن نطلعها للبديل بتزايد حركتها من أجل الإصلاح الإداري وضد أرهاق الضرائب بالرغبة المتزايدة في التعليم والخدمات العامة وبيروز شهادات جديدة ومسطها من ابنائها الذين نادوا حظا من التعليم الخ .

ولهذا فإن حركة النضال من أجل تقوية مراكز البديل المتجمع حول الطريق غير الرأسمالي ، والتحرر من الاستعمار الحديث والتقديم ، هي القانون الذي يحكم سير الثورة الديمقراطية في بلادنا . ولكن الجماهير لن تتسع حركتها حوله بمجرد الإعلان عنه بالدعاية والإدارة . بل ننسج هذه الحركة بالنضال اليومي الذي تشنه التلميذات الثورية في بلادنا في مقدماتها منظمات العنقة العاملة وحزبها الشيوعي . وهذه الحركة لا تهني مركزا وقيادة جديدة للجماهير وحسب بل عليها أن تسعى حتى في إطار النظام القائم ، لدعم مواقعها ، ولتفتح نوافذ تطل منها الجماهير على جدوى النضال الوطني الديمقراطي ، وعلى ما يمكن أن يهيئه النظام المنبثق منه والذي يفتح الطريق للتطور الاشتراكي .

فالنضال الثوري في بلادنا من أجل المحافظة على القطاع العام ، وتنمية صفات الديمقراطية والوقوف بحزم ضد تقليل دوره في الاقتصاد الوطني أو تفككه التدريجي تعبداً لسياسة القطاع الخاص ، يمكن أن يجمع قوة اجتماعية كبرى في بلادنا . وهو يستند إلى واقع صلد يقول بوضوح أن الدفع الرأسمالي في بلادنا منذ عام ١٩٥٨ مرهن على حقيقة ساطعه وهي : أن القطاع العام رغم الاهمال الذي واجهه قلل السند الرئيسي للانتاج في بلادنا . والنضال مثلاً من أجل تخفيف حدة التأخر والإصطهاد بين القطاع التقليدي ، بتوسيع العمل الجماهيري من أجل الإصلاح الإداري وتصفية قوى زعامات العشائر والقبائل ، من شأنه أن يصنع ظروفاً أفضل لتحرر الجماهير وإلى اقترابها من التحالف مع الحركة الديمقراطية في بلادنا . وتنمية حركة التعاون بين المزارعين على أسس ديمقراطية ، من شأنها خلق صعوبات عملية أمام الاتجاه لتوسيع سيطره العناصر الرأسمالية ، وبناء قواعد للمعرفة والوعي والعمل الجماعي . وفي اتساع مثل هذه الحركة تخلق ظروف ملائمة لتطور النضال الديمقراطي بين جماهير المزارعين ، وتبني قاعدة قوية تمتد عليها الثورة الوطنية الديمقراطية في البلاد ، وحركة الإصلاح الزراعي .

« لكي تدرك الجماهير أهمية الاشتراكية لا بد أن تفتح لها نافذة تطل منها لترى ولو في لحظة ما يمكن أن يحققه الحزب الشيوعي . وهذا لن يتم إلا إذا استطاع الحزب الشيوعي أن يكون بين الشعب لتخفيف الأم المتجمع المخلف حتى تتحقق الاشتراكية ولكي تتحقق . . . أننا نريد أن جعلهم يحسسون بفائدتها اليومية لهم فيدركون أن الحزب الشيوعي يستطيع أن يقدم الكثير حتى قبل قيام النظام الاشتراكي وكل فائدة يومية يقدمها الحزب الشيوعي هي خير دعابة للنظام الاشتراكي المقتل ، وستؤدي إلى رفع المستوى النضالي بين الجماهير الشعبية لأن الجماهير التي تجد بعض حقوقها أقدر على النضال وأصلب من غيرها . »

(أعمال اللجنة المركزية - دورة سبتمبر ١٩٦٥)

هذا يعني أن النضال من أجل تنمية مواقع التطور غير الرأسمالي لها إمكانات - سواجب ثوري لتسهيل العبور لنظام الوطني الديمقراطي بالنضال اليومي في قلب النظام الراهن وبناء مواقع في مركبه حول دور طغيان النمو الرأسمالي والمتخلف . هذا لنضال ليس مجرد حركة إصلاح خارج التركيب الاجتماعي للنظام الراهن ، بل بين أجهزته المحتقة الاقتصادية والثقافية والإدارية الخ .

★ هذه الحركة الطبقية التي تدفع لذهاب مواقع البديل لطريق التخلّف والتبعية ليست حركة عامة للإصلاح ... بل هي تضال واع وموجه لتدريب الجماهير ثوريا ، لاتجاز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية ، وهذا يتطلب أن تصعد الطبقة العاملة باستمرار الى مراكز القيادة وان تقتنع الجماهير عمليا بفضل تضال جماهير الطبقة العاملة — لا طلائعها فحسب باهلية هذه الطبقة للقيادة ، وللتعبير عن الاماني الوطنية وفي هذا المصارع تلعب المنظمات الطبقية للعمال دورا مقدما وحاسما ، ولان الثورة الوطنية دخلت مترة جديدة ، واصبح الصراع يوما بعد يوم حول افضل الطرق لتطور البلاد فان قيادة الطبقة العاملة تتوقف على قدراتها في منطامها المختلفة ، وبين تنظيماتها الاقتصادية خاصة ، على التصدي لهذه المهمة ، وانقاذ الجماهير فعلا ، وفي وساطة الحركة الدائبة لتقديم البديل ، بان برامجها ونضالها اليومي يرشحانها بالفعل لهذه المهمة .

ان تلاحم طلائع العمال بالثائقين الشيوعيين هما في الفترات الاولى للطبقة العاملة كادرها الاساسي الذي انجز الاستقلال لحركة الطبقة العاملة ، وشيّد مناماتها الطبقية ولكن المتره الراهية من الثورة تتطلب استخدام الكادر المثقف الذي ربط نفسه بمصير الطبقة العاملة في داخل تنظيماتها لكي يساهم في هذه المهمة ، وليهيّء ظروفها افضل لتنمية التنظيمات النقابية كثوة جذابة على الصعيد الوطني ، ولدفع قوة اوسع من كادر الطبقة العاملة الى مستويات القيادة الوطنية ، وهذا التلاحم من شأنه ايضا ان يدرا عن لطقة العامة خطر حركة الاصلاح اليميني وينقي صفوفها ، وهي ان تفجح في عبور هذه العقبة فانها تصبح ولا شك بقوة العائدة ونهيا دايما لحسم قضايا الثورة الديمقراطية .

★ ولان حركة الجماهير لتطوير مراكز الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا تسير في طريق متعرج ، وليس طريقا مستقيما ، للطروف الموضوعية القائمة وللظروف الدانية الخاصة بملفات الطبقات في مجتمعنا ، ولان عليها ان تبني مواقع ميسرة لانتصارها في تركيب النظام القائم واجهته المختمة فانها تؤثر بالفعل في مواقف فئات من البرجوازية سلبا وايجابا . منزايد حده الفصل الاجتماعي يجعل مساهما من البرجوازية مائله للنصالح مع الرجعية الموعلة والاستعمار ضد الثورة . ولكن ايضا يؤثر هذا الفصل في اقسام حرة من البرجوازية قريبة للمصالح لوطنية ودات طابع مهادن للاستعمار في ماع جوهرها بطريقه ايجابية لتقرب اكثر الى دائره نهضته الديمقراطية .

صحيح ان هذه القضية واضحة في اطار برنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية الذي يطرح مصالح هذه الفئة ويدافع عنها في حار الامجاد الوطني الديمقراطي ولكن الدور امبرة سياسيا عن هذه المصالح ليس لها منبر مستقن حتى الان . وهي متناثرة في دجل الحركة السياسية ، ومهتفا ، كما سلف ، هي اكتشافها خلال الفضال العملي ، وتحت تأثرها بالحركة الوطنية الديمقراطية تظهر انعطاف . فعليا ان يصع هذا دائما في الاحتمال وان تقرب منها . مثل لهذه التجربة لعملية انه رغم الصراع الحاد بين الحركة الثورية والقيادة التقليدية للحزب لوطني الاتحادي المتحد فسي جبهة مع قوى اليمين ضد الثورة وتردي هذه القيادة الى مستوى تمار والتخريض لارتكاب اعمال العنف ضد لحرب الشيوعي وقوى التقدم ، فقد ظهرت عناصر هنا وهناك من داخل هذا الحزب هاجره هذه لسياسه ومقربة اكثر الى التجاوب مع الحركة الشعبية في افاق بعينها : تخفيف المواجهة ، الشمارات المعادية للاستعمار .. الخ .

ومهما كان وزن هذه الدوائر ومهما كانت الاحتمالات لتأثيرها في مجرى السياسة الموجهة للبلاد فإنه من الواجب على الحركة الثورية ان تشجع تعبيراتها الايجابية ، ولن يؤخر هذا تطور الثورة وتنمية قوى البديل كما تتوهم العنصر اليسارية التي ترغب في انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بصورة واحدة . . بل على العكس يؤدي هذا الى خلق مناخ افضل للثورة في بلادنا وخاصة لحركة النضال من اجل الحقوق الديمقراطية . القول بان هذا ينمي من مركز هذه الدوائر بين الجماهير خطأ بالمسألة ليست رغبة ذاتية في تنمية هذا الدور بل توضع على الوجه التالي : من غير الممكن القفز على فترات النضال الوطني الديمقراطي وكل طبقة لها دور في هذه الفترة وفي اطار المرحلة بأسرها يستثمر في دورها حتى تستنفذ قدرتها على الحركة وعلى التعبير عن مصالح ثابتة في اطار برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية .

وقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي لا يقفز لها قفزاً بل هي تبني من خلال العمل اليومي ، وبقدرات الطبقة العاملة كطبقة في الدماخ عن مصالح الجماهير الثورية ، وفي تقديم البديل الجاذب . وما عاد هذا الوضع مطروحاً كقضية نظرية في حير الحتمية التاريخية بل هناك الآن اساس مادي لتحقيق هذه القيادة فعلاً .

٨ - قدرات النظام البرلماني

تطرح ظروف بلادنا سؤالاً هاماً ايضاً بالنسبة للثورة الوطنية الديمقراطية : ما هي امكانيات استمرار نظام برلماني على النمط الغربي في بلادنا ؟ . . والرد على هذا السؤال تتحكم فيه عوامل ثلثي خاصة بالوضع الاجتماعي الاقتصادي ، خاصة بالمصالح الاستعمارية ، وخاصة بالسودان كجزء من العالم الثالث والتشعوب التي نالت الاستقلال حديثاً وترغب في الخروج من حالة التخلف والتخمية التي تعانيها . . الخ

اولاً : ان بلادنا تعاني من التخلف ولم تواجه بعد مهمة الثورة الديمقراطية الشاملة التي تحرك ساكن الحياة في القرى والبيادر وتحرر الجماهير من سيطرة العائلات القديمة القبلية وشبه الاقطاعية والسلط الطائفي المسهل ، عالتطباع التقليدي الذي يكتم انفس الجماهير ويحجب عنها حركة الثورة الديمقراطية ما زال يحبس بين جذرائه الغليظة اكثر من ٨٧ بالمئة من سكان بلادنا ، ومهما كان الاختلاف حول مضمون هذه الثورة الديمقراطية — ان كان بالطرق غير الرأسمالية او بالطرق الرأسمالية المعققة — فان الوضع الاجتماعي الراهن يشير بقوة الى ضعف القواعد الاجتماعية التي يمكن ان يبنى عليها نظام برلماني برجوازي . وفي نفس الوقت فان الرأسمالية السودانية نفسها التي يمكن ان تبني هذا النظام السياسي البرجوازي ما زالت من اضعف الطبقات الاجتماعية في البلاد اقتصادياً وسياسياً وهي لا تستطيع التعبير المستقل عن ذاتها الا في حيز التحالف مع القوى القديمة القبلية وشبه الاقطاعية .

ثانياً : هذا التحالف البرلماني يعبر في واقع الامر عن تسلط القوى المعنه نسي الرجعية وهي تهدم اساساً هاماً يقوم عليه : الحقوق الديمقراطية البرجوازية . انها تقدم شكلاً للنظام البرلماني مجرداً من كل محتوى وقائماً على قهر الجماهير المتقدمة التي تشكل عصب الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة . وهذا التناقض — من شأنه ان ينهي الصراع ويزيد من حدة التناقضات الاجتماعية ويعزل النظام البرلماني الشكلي يوماً بعد يوم عن حركة الجماهير الششطة التي تلح في ايجاد سبيل لتعبير عن ذاتها وللتصدي لمهام قيادة البلاد في طريق دعم الحرية الوطنية وفي سبيل النهضة والتطور . ولأن النظام البرلماني بحكم الاوضاع الاجتماعية والطبقية في بلادنا يصبح

اداء لوقف التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي فان الجماهير الفاشلة ، وهي
ترعى التدهور في حياتها ، ويقتل كأهلها المتخلف والاستغلال تشق طريقها وتبحث عن
خير الطرق للتقدم والتطور . فالقول بإمكانية استقرار النظام البرلماني على هذه
الصورة لا يعني إلا إمكانية استمرار سلطة الطبقات والفئات الاجتماعية التي ترعى
استكمال النهضة الوطنية الديمقراطية ليس ذلك محسب ، بل هذا يعني ان هذه السلطة
مستقرة ووقت الصراع الذي تحتته ظروف البلاد والنابع من احتياجاتها التاريخية .
* ان جوهر المشكلة هو تفجير الثورة الديمقراطية في بلادنا وتحرير الجماهير
من التحالف وأطلاق قدراتها السياسية والاقتصادية . لقد استطاعت البرجوازية في
بلدان أوروبا الرأسمالية ان تقوم بهذه المهمة : لان البرجوازية كانت تعمل راية التقدم
وكانت تعبر تاريخيا عن آماني الأمة ، وكانت ذات مصلحة في هدم النظام الاقطاعي
المتخلف . ولكن هذا الوضع أصبح مستحيلا في ظل الامبريالية وتحول الرأسمالية الى
الاحتكار : لقد وقع هذا الواجب بحكم التاريخ على جماهير الطبقة العاملة وعلى
احزابها الثورية . وفي عالمنا - منطقة التحرر الوطني حيث يجابه الاستعمار القديم
والحديث الثورة الديمقراطية بعنف ويعمل على ابقاء البلاد على حالة التحالف والجهل .
وتسبب لان البرجوازية - بالإضافة الى ضعفها النسبي - ذات روابط بتقوى المتخلف
المحلية وبالاتجار الحديث نفسه . في اقسامها « العليا » نسبة الى انتشار افكار
التغيير الاجتماعي من قبل الجماهير ورفضها لدخول الحياة الحديثة عن طريق القهر
والخراب كما حدث في أوروبا واستحالة حدوث الثورة الديمقراطية فيها اعتمادا على
استغلال ونهب البلدان الاخرى - فان القوى القادرة والمكلفة تاريخيا باقتحام هذه
المهمة : هي قوى الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعناصر الديمقراطيين
الثوريين المذاثرين بمواقفها الفكرية ونفوذها على النطاق العالمي كما دلت التجارب في
اجزاء من العالم الثالث .

اذن فالمقضية في بلادنا هي : استقرار حكم الرجعية القائم على العنف بنظام
برلماني شكلي ، او العنف المباشر من هذه القوى او اجهزة دولتها وخاصة كبار
البيروقراطيين في القوات المسلحة او دفع بلادنا في طريق النهضة الديمقراطية وبناء
الاساس لحياة سياسية واقتصادية واجتماعية تدفع بلادنا الى رحاب القرن العشرين
ولا طريق لهذا الدفع الا بانتصار الثورة الوطنية الديمقراطية في ربوع وطننا .

* ان جماهير شعبنا تعلمت خلال نضالها الطويل ضد الاستعمار المباشر ، وفي
الفترة المختلفة للثورة الديمقراطية ، وفي ثورة أكتوبر ، تجارب عديدة وخبرات وسائل
مختلفة من النضال الثوري الهادي والعاصف ، السلمى والعنيف . . . ان القول بان
هذه الاداة او تلك لا تصلح للتصدي لهذه المهام قول خاطيء . تجارب الجماهير
الايجابية هي جزء من تقليد عملها للتعبير عن ذاتها وللتأثير على مجرى الاحداث
السياسية ومن المستحيل نزع هذه الادوات والتجارب من بين يديها . تحت تأثير
صمود نجم الثورة المضادة تبرز فكرة قائلة بان فعالية الجماهير ونشاطها في الاضراب
السياسي كما حدث في ثورة أكتوبر امر لا يمكن ان يعود الى بلادنا مرة اخرى .
وتحاول قوى الرجعية مقابلة ان نطمس معالم تلك التجارب الثورية وخاصة الاضرابات
السياسية سبيلا لفل يد الرجعيين ، وللتأثير على مجرى الاحداث السياسية . ان ثورة
أكتوبر كانت امتحانا لقدرات شعبنا احاط بها الخطأ والصواب والضعف والقوة ،
وعلى الثوريين ان يحلو جوانبها وان يجعلوا منها تجربة مستقرة بين تجارب شعبنا
الثورية وان يجعلوا من ادواتها وفي مقدمتها الاضراب السياسي اداة من ادوات
العمل الثوري وفق الظروف الملائمة والنسوج في الازمة الثورية ، وفق مواقف
الطبقات وتوازن القوى وقدراتها على الحركة .

والشيء الجوهري هو أن تحشد الجماهير وتمعد فكريا وتنظيما وبالادوات
الملائمة في حركة واسعة ومتعددة الجوانب ومؤثرة في تركيب المجتمع واجهزته بها في
ذلك اجهزته الادارية « الاقتصادية والتعليمية الخ » وان تصل هذه الجماهير لمسي
اتحادها الى درجة قبول قيادة الجماهير العاملة والى مستوى الحسم وعندها يصبح
في متناول اليد استكمال مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية .
وبين هذه الحركة يتخذ التنظيم دورا بارزا ومقدما : تنظيم ادوات العمل الثوري
وعلى راسها الجبهة الوطنية الديمقراطية والحرب الشيوعى قائد حركة الكادحين
والطبقة العاملة .

الباب الثاني

١ الجبهة الوطنية الديمقراطية

طالما أن بلادنا ما زالت في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فإن الجبهة التي تمثل الطبقات والفئات والامراء الذين يضمهم اطار هذه المرحلة هي الاداة التنظيمية لتحقيق المهام التاريخية المطروحة ، ولا سبيل آخر لتحقيق هذا الهدف . اتنا نترك الان اكثر من قبل ، المصالح الاجتماعية والطبقية والوطنية لهذه المرحلة كما هو مقدم في مشروع برنامج حزبنا الان ، على نقائصه والحاجة الى استكمال ما غُضِر منه ، بالارتقاء في مستوى معرفتنا ونضالنا العملي . وعلى المستوى الذي توصلنا اليه نظريا ندرك ان قوى هذه الجبهة هي الجماهير العاملة والمرارعون والمثقفون الثوريون والراسمالية الوطنية . وان قيادة هذه القوى تكمن بين جماهير الطبقة العاملة . واستطعنا من الناحية النظرية ان نعرف على اقسام الراسمالية في بلادنا ومصادر نفوذها ، كما عرفنا مبادئ الاستعمار الحديث . حددنا الى من يوجه حشد الثورة : الاستعمار بشقيه القديم والحديث والطبقات والحركات السياسية المتعاونة معه .

هذا الفهم النظري كنا نمتلكه منذ ان طرحنا برنامجنا في المؤتمر الثالث في مطلع عام ١٩٥٦ ولكن نحن نمتلك الان تفصيلات نظرية لا مجرد تعميمات . واستطعنا حسب مستوى معرفتنا ان نطبق عموميات الماركسية فيما يختص بالمرحلة الوطنية الديمقراطية على ظروف بلادنا . وبهذا يمكن لنا ان نقول بانه في هذه الفترة جسر تقدم كبير في فترة حزبنا على تحليل المجتمع السوداني ، وعلى تطبيق الماركسية لاجلاء جوانب المرحلة الوطنية في بلادنا بصورة ملموسة . هذا حسن ومفيد . ومن مجموع هذا التقدم في فهمنا النظري ومن تجارب هذه الفترة علينا ان نخرج بالصياغة العملية لهذه القضية : كيف بنى الجبهة الديمقراطية ؟

أ - تصورات خاطئة

علينا ان ننهي لغير رجعة بعض التصورات الخاطئة التي عوقت عمليا نضالنا لهذا الهدف . في مقدمة هذه التصورات ان الجبهة الديمقراطية في بلادنا يمكن ان تقوم في شكل تنظيم عمودي ثابت ومحدد المعالم مثله في ذلك مثل الحزب السياسي — يضم في داخله وتحت قيادته منظمات سياسية تعبر عن القوى الاجتماعية ذات المصلحة

في الثورة الوطنية الديمقراطية . ومثل هذا التصور لا يضع في الاعتبار حقيقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بلادنا .

فالتنظيم السياسي في بلادنا والذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية لا يسمح بوضوح طبني حاد . مخلافا للحزب الشيوعي السوفياتي فان الاحزاب التي نشأت وقتها بنيت على اساس اتقسامات طائفية وقبلية . صحيح ان هذا لم يكن يمنع وجود الاتجاه السياسي الغالب هنا وهناك . فحزب الأمة ظل يمثل القوى المتعاونة مع الاستعمار ويجمع دعائم النظام القبلي وكبار الموظفين الذين صنمهم الاستعمار صنما . والاحزاب الاتحادية كانت تمثل مجموعة من المثقفين البرجوازيين ذوي الموقف المناهض للاستعمار . وبكل ما تحمل هذه الفئة من البرجوازية من تناقض ووجوه تناقض حركة الجماهير الشعبية الا انها بنت عملها السياسي على تنظيمات طائفية ايضا وهذه الاوضاع جعلت من العسير بالنسبة للبرجوازية الوطنية ان تجسد تنظيميا يعبر تعبيرا كاملا عن تطلعاتها السياسية والاقتصادية يضاهي الى هذا ان مصادر الثروة المحلية في البلاد بحكم النهج الاقتصادي ظلت محصورة في مياحبي الزراعة والتجارة الخارجية حيث تتداخل المصالح الطبقية للبرجوازية والمناصر شبه الاقطاعية . وفي الدفع الرأسمالي الاخير الذي واجهته بلادنا بتطبيق الخطة المشرية ارسطت اقسام من هذه البرجوازية برأس المال الاجنبي معبرة عن مصالحها بين هذه الاحزاب التقليدية في جبهة ضد حركة الشعب والتقدم . غير ان التناقض الذي نشوه ومراكز النفر على السياسات الموالية للاستعمار والداعية لمواجهة حركة الشعب عفا او بالاضطهاد . تعبر في كثير من الاحوال عن مصالح البرجوازية الوطنية . وباحساس هذه الطبقة بالصراع لوجودها وسط حركات سياسية لا تعبر عن مصالحها الحقيقية مانها ستشفي طريقها حتما للتنظيم المستقل والتعبير عن امانيها .

هذه الاوضاع من شأنها ان تجعل العمل من اجل استيعاب البرجوازية الوطنية في اطار الجبهة الديمقراطية عملا شاقا يحتاج الى الكثير من الدقة ويقوم ، حيث نكتشم وجودهم " بين مزارعي الجزيرة والمائل مثلا " ويجعل من غير الممكن الان التعاون مع ممثلين لها على النطاق الوطني ، لانه لم يوجد بعد هؤلاء الممثلون في الحركة السياسية مستقلين ومن فوق مسار يعبر حقيقة عن مصالح هذه الطبقة .

وهناك ايضا تقاليد الحركة السياسية في بلادنا . فالاقسام المقدمة من جماهير المزارعين والعاملة في نطاق الاقتصاد الحديث استيقظت على مصالحها ودخلت ميادين النشاط السياسي والاقتصادي في بلادنا تحت تأثير حركة الطبقة العاملة والبحث التنظيمي الهائل الذي شهدته هذه الحركة في النصف الاخير من الاربعينات وخلال الخمسينات . ان هذه الفترة احدث عهدا من حركة الطبقة العاملة ، ومهما يكن الضعف الذي اصاب عمل النقابات العمالية في هذا المصمار فان هذه الصلة ما زالت موجودة عن طريق الحزب الشيوعي . والكادر الشيوعي وسط حركة المزارعين . خلافا لبعض البلدان التي توجه منها مثقفون عبر شيوعيين ومن مواقع الفكر البرجوازي الصغير نحو حركة المزارعين فندفعوها في طريق التنظيم السياسي البرجوازي ، فان الحزب الشيوعي هو الذي دفع بكادره الى هناك ويبدو انه سيظل يفعل ذلك . وبهذا تدخل الثورة الديمقراطية بين قوى المزارعين متحلا عيها الحزب الشيوعي . وهذه سمة ما زالت تترك اثرها ايضا في اشكال بناء الجبهة الديمقراطية .

ان حركة اتحادات المزارعين تعبر عن هذه الجبهة بين المزارعين ويؤكد العبد

الذي يقع على الحرب الشيوعي ان هذه الجبهات عندما تسيطر عليها العناصر الممثلة للبرجوازية أو اليمين الموغل في رجعيته تعقد حويتها . فالصراع في داخلها هو في الواقع صراع من أجل قيادتها ومصيرها .

يترك التطور غير المستوي في بلادنا اثرا ملحوظا في تنظيم الجماهير وفي اشكاله ، ويستبعد وجود شكل افقي له ، أو وجود قاعدة ثابتة لذلك التنظيم . وهذا الوضع من شأنه ، بالطبع ان يؤثر على تنظيم قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية . فبالنسبة للقطاع الزراعي هناك القسم الحديث منه ، والقسم التقليدي ، كل قسم له ظروفه ، ما يصلح من التنظيم هنا لا يصلح هناك . وبين الجزء الأكبر من القطاع التقليدي تبرز قضايا لقبلة والاصلاح الاداري كجزء من حركه الاصلاح الزراعي . كما تبرز قضايا الصراع بين القوميات المتخلفة والأقل تخلفا . والصورة الأخيرة تبرز حادة بين التجمعات القبلية والقومية في الجيوب والحركة الديمقراطية في الشمال ، ويسموجب اشكالا تنظيمية تتلاءم مع هذه القضية .

وحتى في ضمن القطاع الحديث فان قواعد الانتاج الأساسية تحتاج الى تنظيمات مقروعة لعلاقات الاساج المنبأنة وتقاليد التنظيم حيث وجدت ، في الجزيرة والمناطق ، ومشاريح القطر الخاصة ومناطق الزراعة الآلية ، والزراعة في المديرية الشمالية الخ . هذه القواعد الانتاجية تحتاج الى تنوع في تنظيم جماهير المزارعين كجزء من القوى الوطنية الديمقراطية . فالنظيم المركزي مثل اتحاد مزارعي الجزيرة والمناطق ، من العسير تطبيقه لتنظيم المزارعين في المديرية الشمالية مثلا . . كما أن العلاقات الانتاجية تختلف بين تلك القواعد الخ . وهذه الاختلافات في التطور تجعل جماهير المزارعين وهي تقتحم ميدان النضال الوطني الديمقراطي في مجرى حركة البديل للتطور الرأسمالي والنحلف لا تتخذ شكلا تنظيميا واحدا بل تتنوع تنظيماتها حسب ظروفها .

الامر الجوهرى هنا هو ، على تنوع هذه التنظيمات من اتحاد للمزارعين في منطقة الى تنظيم مستقل للعمال الزراعيين ، الى حركة تعاونية ، الى تنظيم اقليمي أو قبطي من أجل التقدم والاصلاح الاداري ، ان ترتبط بحركة الطبقة العاملة ، وان يتصدى الحزب الشيوعي لانهاض هذه التنظيمات ودفعها في مجرى العمل الثوري الوطني الديمقراطي . وبهذا يخلق الأساس الصلب للتحالف بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين في القطاعين الحديث والتقليدي وهذه هي الأرض الصلبة للاتحاد الوطني الديمقراطي .

ب - قوى اليسار

ان عمل الحزب الشيوعي المتواصل لعشرين عاما بين الاقسام المختلفة من الطبقات والفئات الثورية جذب قوى كبيرة من المضالين حوله . وقد خاضت معه هذه القوى معارك متعددة ضد الاستعمار المباشر وفي الفترة الجديدة من المرحلة الوطنية الديمقراطية الاستقلال السياسي : خبرت مع الحزب الشيوعي تجارب العمل القادوتى وغير القانوني ، السلمى والعيف . وهذه القوى تمثل جزءا هاما من الجبهة الوطنية الديمقراطية بل هي تقف مع الحزب الشيوعي في طليعة تلك الجبهة . بين المرحلة العاملة ناضلت هذه القوى بحزم مع الحزب الشيوعي من أجل انشاء وبناء ملامات الطبقة العاملة المستقلة . ومن أجل استقلالها الطبقي في وجه مداولة البرجوازية لتسيم جسدها وافسادة . . . وخبرت هذه القوى التنظيم في

اشكال مختلفة اعلى من مستوى تنظيم النقابة في لجان العمال الوطنية في الخمسينيات
وفي الجبهة النقابية فيما بعد .

وبين جماهير المزارعين وخاصة في مشروع الجزيرة والمناقل وقفت هذه القوى بثبات وقبعا عن حق التنظيم للمزارعين وتعاونت مع الحزب الشيوعي تعاوننا صادقا في هذا الشأن ، وظلت تواصل بصبر ودون انقطاع من اجل تحرير جماهير المزارعين من نفوذ اليمين والبرجوازيين وللسير في طريق التطور الوطني الديمقراطي . وسط حركة الطلاب رفعت هذه القوى مع الشيوعيين كل شعارات العمل الثوري في وجه الاضطهاد وظلت تعمل منذ قيام مؤتمر الطلبة في عام ١٩٤٩ ، ثم في الجبهة الديمقراطية التي نصبر عن تحالفها مع الحزب الشيوعي حتى يومنا هذا ، ولا تناضل سياسيا بحسب بل تدافع عن مواقع الثورة والحزب الشيوعي في كل المعارك الفكرية التي خاضها الخ الخ .

ان نطاق هذه القوى الضاربة في العمل الثوري قد اتسع في ثورة اكتوبر عندما ارتفعت الى اعلى شعارات التغيير الاجتماعي ، واتسع مدى هذه القوى المناهضة للاشتراكية ، وقد اقترنت هذه الدعوة الاجتماعية من الجماهير نتيجة لطرحها في منطقتنا العربية بواسطة النظام الثوري في الجمهورية العربية المتحدة . وهذا الاتساع الناتج من التحول في حركة التحرر الوطني العربية يسير حتى الان متلاحما مع قوى الحزب الشيوعي والقوى التي تشكلت تاريخيا في التحالف معه عبر فصال طوى حقبتي من تاريخ بلادنا .

صحيح ان هناك محاولات لمنع هذا التلاحم بقيام تنظيمات تسمى لاستيعاب هذا الاتساع ، وتخلق روح العداء بين هذه الجماهير والحزب الشيوعي ، ولكن هذه المحاولات مقضى عليها بالفشل اذا استطاع حزبا ان يستوعب في مجرى النضال الوطني الديمقراطي هذه الجماهير ويساعدها في التعبير عن ذاتها وفي الاشتراك بالنشاط في الحياة السياسية في بلادنا . ومثل هذا العمل هو جزء من النضال لبناء دعائم الجبهة الوطنية الديمقراطية في بلادنا ، وسيكون ابعد شأنا من ذلك ان هو يعنى طلائع شعبية متصلة بانفاق متعددة في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية توسع من دائرة الدعوة للاشتراكية والتقدم .

فالاتحاد النشيط بين هذه القوى والحزب الشيوعي في تنظيم سياسي مشترك ، شكل من التنظيم يلبي احتياجات الثورة في بلادنا ، ويدفع بالحركة السياسية بين الجماهير الشعبية الى مستويات اعلى ويمنع الحركة الثورية امكانيات اوسع للحركة ، ولتنمية قوى التغيير الاجتماعي وتقديم البديل في اوجه الحياة المختلفة في بلادنا ، كما ان هذا الاتحاد من شأنه ان يدخل المعرفة السياسية الى اقسام اوسع من السكان لا يستطيع الحزب الشيوعي وحده الوصول اليها .

لقد قيمت اللجنة المركزية لحزبنا هذه المصادر للقوى الاشتراكية في السودان — من غير الحزب الشيوعي السوداني — تقييما سليما في دورتها المنعقدة في نوفمبر ١٩٦٦ .

« بالاضافة الى عامل النضال الذي شفه الحزب الشيوعي سنوات بين الجماهير وتأثير الماركسية اللينينية واثار المعسكر الاشتراكي العالمي قيمت اللجنة المركزية تقييما ايجابيا اثر التحولات الاجتماعية التي تجري في الجمهورية العربية المتحدة وبعض البلدان الامريكية على تفكير الجماهير في السودان . وقد اتصل هذا التفكير في الوثيقة التي تبعت ذلك الاجتماع تحت عنوان « مشروع تحول عميق » . « اذن كان وما زال سليما تقييما ذلك العامل ايجابيا بهدف ان تلتقى العوامل

الدلائل وتصب في مجرى واحد وهو مجرى الثورة والنقد نحو الاشتراكية .
ان توجيه طاقات الحزب الشيوعي في حركة واسعة للتنظيم ومجديد حياته
حيث وجد قصد تجميع هذه القوى في اتحاد ثابت لهذه القوى الاشتراكية ، وفي اشكال
متنوعة للتنظيم ، هي مهمة عاجلة وهامة لدفع حركة النضال الوطني الديمقراطي
وتنمية قواه ، فالقائم السياسي على هذه الصورة يجب ان يجد قواعد ثابتة له بين
جماهير الطبقة العاملة ، بين الطلاب والمزارعين والروابط المهنية والشباب
والنساء الخ ...

واعتمادا على ما تقدم الحياة ، وما تفرض علاقات الانتاج والتقليد السياسي
من اشكال تنظيمية يتشكل المجري العام لتنظيم القوى الوطنية الديمقراطية في بلادنا .
وستدمج هذه الاشكال المتنوعة من التنظيمات بقادتها الى البطاق الوطني منتزح
الامكانيات الحقيقية للعمل على نطاقه استنادا الى تنظيمات راسخة وجاذبة للجماهير
هي في الواقع جزء من الجبهة الوطنية الديمقراطية النابعة من ظروف بلادنا ومن
علاقاتها الانتاجية والطبقية . فالجبهة الديمقراطية اذن تقوم في بلادنا على اشكال
متنوعة ومختلفة ومن التنظيمات وهي في نفس الوقت تسير في شكل حركة عامة
واسعة للنضال الوطني الديمقراطي ، تربطها اجزاء من برنامج هذه المرحلة تختلف
قدرا ومستوى ووفق طبيعة تلك التنظيمات المتنوعة ووفق المستوى الذاتي للجماهير
المنضوية تحت لواء تلك التنظيمات ، ويتجلى في المجري العام بوصفها حركة منظمة
ذات اتجاه يعالج في الاساس مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . ولهذا فان اسنمجال
شكل تنظيمي مركزي لهذه الحركة تقدير ذاتي خاطيء وتجاهل للظروف الموضوعية
القائمة في بلادنا وللظروف الذاتية الخاصة بمستوى الوعي الجماهيري المختلف
والمقاومات بين الجماهير الثورية عماد الجبهة الديمقراطية . كما ان تصور المحالفات
المؤقتة بين الحزب الشيوعي واطراف الحركة السياسية البرجوازية الاخرى وكأنه
الجبهة الديمقراطية او كأنه تحالف ثابت يقود حتما لتنظيم الجبهة الديمقراطية تصور
خاطيء برهنت الاحداث على خطئه .

وفي العمل لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية يأخذ حزبنا في اعتباره ان نضاله
عبر الاعوام الماضية وتعاونته الوثيق مع احزاب وقوى اجتماعية مختلفة قد ادى الى
تأثر شخصيات من مختلف الاحزاب والطبقات تأثرا يمتد عمقا بالماركسية . ومن
ثم تعطف هذه الشخصيات بدرجات متفاوتة على الحركة الثورية والحزب الشيوعي
وينعكس ذلك في مواقف سياسية عملية . ان وجود هذه الشخصيات في احزاب تتخذ
قياداتها موقف العداء الثابت او المتأرجح للحركة الثورية ينبغي الا يدمع بها للتكبر
اليساري ، الذي لا يفرق بينها وبين احزابها او الذي يئأس منها بسبب بعض المواقف
الفردية التي تتخذها هي نفسها ضد الحركة الثورية بعض الاحيان . ورغم وجودها
في احزابها ورغم بعض مواقفها الا انها تقف الى حدود في صف التقدم وتتخذ مواقف
تفيد حرك الثورة . لذلك يصبح من الضروري الاستمرار في تعهدها والعناية بها
وتنمية علاقتها بها .

اذن لنبسط المسائل : توجيه طاقات حزبنا لبناء الاتحاد الثابت مع كل العناصر
الاشتراكية حول الحرب الشيوعي المتبقطة على شعارات الاشتراكية في اكتوبر ، بناء
التنظيمات الاشتراكية وسط المعلمين والمهنيين ومؤسساتهم ، بناء التنظيمات
الديمقراطية والتعاونية للنساء والشباب ، بحث الروح بين الجبهة الديمقراطية وسط
الطلاب ، تنمية تنظيمات المزارعين في اتحاداتهم وتطوير الحركة التعاونية ، دعم مركز
التنظيم السياسي بين مزارعي الحرية والمنازل والارسط بالتنظيم الداعي للنهضة بين

القبائل ، ترسيخ حركة نقابات العاملين والمهنيين وحلها الى مواقع اليسار . . . هذا العمل التنظيمي الذي يبدأ من السيسط فالمعتد هو البناء الحقيقي للجبهة الديمقراطية في بلادنا .

٢- تأهيل الحزب الشيوعي للقيام بدوره الوطني .

وبين تعليمات الثورة التي لا طردق للثورة للسير بأهدامها دون التصدي لوضعها ولتأهيلها للقيام بدورها . يحتل الحزب الشيوعي مركز الاهتمام . فاستجابته لاحتياجات الثورة الوطنية الديمقراطية أهم المؤتمر الثالث لحزبنا فعالج قضية تحول الحزب الشيوعي الى قوة اجتماعية كبرى اعتمادا على دخول بلادنا فترة جديدة من المرحلة الوطنية الديمقراطية فتطلع فيها الجماهير الى تجديد حياتها وتغيير البؤس الذي تعيش بينه . وعبر هذه السنوات الممتدة من تلك المؤتمر حتى مؤتمرنا الرابع هذا مسارت حركة الجماهير صعودا وهبوطا وتجمعت تحارب واسعة في العمل الثوري وطرحت بشكل يتزايد حدة قضية التطور الاجتماعي وقضايا الديمقراطية . لهذا وضع الاساس لتحول الحزب من النوع الجديد - الحزب الماركسي اللينيني - الى قوة جماهيرية تصدى لمهام التغيير والتقدم .

ب الثورة المضادة في بلادنا استهدفت وما زالت تستهدف منع هذا التحول وارتباط الحزب الشيوعي بالجماهير المنظمة على دواعي التغيير والتطور ، تستهدف وقف سر الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا بحرمان الجماهير الثورية من الاداء المنظم ولقادة تلك الثورة : الحزب الشيوعي السوداني . والصراع الذي جرى خلال الحكم العسكري بأداة الديكتاتورية والذي جرى بعد ثوره أكتوبر ، آفاق الثورة المضادة اليوم . . يجد التفسير السليم له حول هذه الحقيقة . ان الوسائل التي تستعملها الثورة المضادة لهذا الهدف لا بد وان يكون مومع اعتبارا ، فهي لا تهدف فقط وقف مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية بل تهدف الى تصفية كل مراكز هذه الثورة وفي مقدمتها الحزب الشيوعي .

طرحت الثورة المضادة اساليب العنف البدني والقانوني لتحقيق هذا الغرض ، وهذه الاساليب ليست طارئة بل لها اساس مادي للاستمرار والنمو بالاضافة الى اصرار المستعمر الحديث على الهجوم بعنف على حركة التحرر الوطني في العالم الثالث وخاصة في امريكا ، واحداث ثورة مضادة نصفي قواعد النضال ضد ، فهناك ايضا اساس محلي يؤكد استمرار تلك الاساليب للثورة المضادة . فترايد حدة النضال الاجتماعي فترة تاريخية لبلادنا لا يمكن منعها او الوقوف ضدها او تجاهلها ، وبتزايد هذا النضال تلحم اكثر صفوف الثورة المضادة مع النشاط الاستعماري فتضاعف شراستها . وبين هذه الصورة توجد واقعا وسط الحركة السياسية في البلاد منظمات العنف الرجعي الموغل في رجعيته ، والمنظمات التي تنهج اسلوبا قاسيا في العمل السياسي . وبوجود هذه الشوائب يصبح العنف والاضطهاد سمة من سمات العمل السياسي في بلادنا ، لا يمكن ازالة الا بتصفية هذه المواقع سياسيا وغل ايديها ، وسحب كل تسد جماهيري لها ثم وقف نشاطها اعتمادا على انتصارات حركة الجماهير الثورية ، وعلى الاقتراب من حل مشاكل المرحلة الوطنية الديمقراطية ووجود سلطة وطنية ديمقراطية بيط النقاء وسط الحياة السياسية وبصادر النشاط المحرب لتلك الطبقات والفئات الاجتماعية .

وحسبى بيم هذا مان من الواجب المقدم على الحرب الشيوعي ان يصلب عوده وعود الجماهير الثورية لتحر هذا العنف ، وفي نفس الوقت يصبح واجبا ملحا على الحزب الشيوعي ان يقدم للحركة الثورية القيادة في مستوى عال في ظروف الاضطهاد . لقد واجه حزبنا ظروف الاضطهاد خلال الحكم الديكتاتوري العسكري . وهو على استعداد من ناحية صلاية اعضائه ، ومن ناحية وضوحه السياسي والفكري . ولكننا ظلنا لفترة مواجه فيها قضية بناء تنظيمنا واحزنا غير القانونية ، وقد نحكم هذا الوضع في عمل حزبنا حتى منتصف عام ١٩٥٩ تقريبا ، مما صرف جهدا كبيرا وحال دون وضع ثقل حزبنا الى جانب النضال النشط ضد الدكتاتورية . والحزب الشيوعي يقدم على ظروف عمل فيها الثورة المضادة لتثبت نفسها في السلطة ، ودعم انتصارها السياسي دستوريا ، فعليه بحزم ان يضع هذه القضية موضع التنفيذ بين كـل تنظيماته . وهذا العمل يجب الا يتصف بالبدائية او على المستوى الذي ناضلنا فوقه ضد الحكم العسكري : فالحكم العسكري كان معرولا عن الجماهير في مرات محتلة من حياته ولهذا فان المعارك الفكرية ضده كانت تتم بيسر اكتر ، ولكن الثورة المضادة تعمل بواسطة الحياة البرلمانية الشككية ، وتخطب الجماهير وتعمل على اثناء العمل السياسي بينها ، فتصبح بذلك مهمة الحزب الشيوعي — تحت الاضطهاد — ان يكون قادرا وفي نفس المستويات للتصدي لقضايا العمل الجماهيري المكريمية ولعملية ، والارتباط اليومي بحركة الجماهير بكل اداة ممكنة . والمستوى الذي ناضلنا مرقه ضد الحكم العسكري لا يصلح عمليا ، فبالاضافة الى معرفة قوى الثورة المضادة بهذا المستوى ماته لا يضمن عمليا استمرار الحزب في مهمته في الظروف الراهنة .

اننا نسقت ان الحرب الشيوعي السوداني بما اكتسب من تحارب في مواجحة الاضطهاد والعنف واذا استطاع ان يتصدى لتنظيم بنائه الداخلي بطريقته تضمن مواصلة العمل الثوري ، يمكنه ان يواجه هذا الشكل الذي يباشره الثورة المضادة . ولكن من المهم ايضا ان ننظر في الاساليب الاخرى التي تتخذ في هذا المضمار .

أ — عمل فكري دائب . . لتقوية الحزب الشيوعي

هناك المواقع المكريه التي تشن منها الحملات قصد عزل الحزب الشيوعي عن الجماهير أولا ، ثم احداث ارباك في داخله وفي داخل الحركة الثورية بأسرها . وبين هذه المواقع هناك ما نطرح عناصر الاصلاح اليميني من نظريات تستهدف كـل الحزب الشيوعي ذاته ، وعلى رأسها النظرية القائلة بان السودان ليست به طبقات ولهذا فلا احتياج للحزب الشيوعي ؛ هناك عمل فكري دائب في كل الميادين يستهدف تأكيد هذه الفكرة ؛ لا حاجة للحزب الشيوعي في السودان . وفي مستوى اعلى يمكننا القول بان النضال الفكري المستمر والثابت ضد هذه العناصر هو في نهاية الامر نضال من اجل استمرار الحركة الثورية في بلادنا ، ومن اجل منح هذه الثورة قيادة من نوع جديد : قيادة ماركسية لينينية ولطبقة العاملة . وهذه القضية تطرح بوضوح علاقة المثقفين الشيوعيين لا بعمل الحزب وحده بل بالعمل في داخل الحركة الثورية بأسرها . لقد كانت هذه العلاقة مبسطة وواضحة والحزب الشيوعي يبني كـساده الاساسي بين جماهير الطبقة العاملة والحركة الثورية . المثقفون الذين انجذبوا الى صفوف الحزب الشيوعي كانوا يقومون بدورهم كـمتممين في تقديم عموميات الماركسية — والحد الأدنى منها — الى اعضاء الحزب وكانت علاقاتهم مباشرة في هذا المستوى ، ولكننا بعد هذه الفترة نلاحظ التالي :

أولا : مرت فترة بلادنا وخاصة بعد الحكم الذاتي ثم المترات الأولى من الاستقلال حيث وضع جديد ارتفع فيه مستوى المثقفين وتطلعاتهم الطبقية لورثة جهاز الدولة . وهذا الوضع جعل الامكانيات شحيحة فيما يختص بالكادر المثقف الذي يرتبط نهائيا بقضية الحرب الشيوعي ويسخر امكانياته لهذا الغرض فالرفاق الذين ولجوا الحزب الشيوعي من هذا الباب شح عددهم الى درجة مخلة في هذه الفترة .

ثانيا : عبر النضال في هذه الفترة استطاع حربا ان يقدم مندر للعمل الشعبي من كادره ، ومن ضمن هذا الكادر نسبة عالية من المثقفين الشيوعيين فاصبحوا يعملون في النشاط السياسي وما عادت لديهم الامكانيات للعمل كمثقفين . ولشجع كادر المثقفين بحمل تلك الكادر مسؤوليات مرهقة ومتعددة الجوانب : في النشاط السياسي والجهاد ، والتنظيم الداخلي ، وفي مد الحزب الشيوعي بالمرئاة الماركسية . ولكن التحولات التي جرت في بلادنا واتساع دائرة الجماهير المتحركة على حركه التغيير الاجتماعي وحده النضال من اجل البديل . . كل هذا جعل من غير الممكن الاستمرار في الوضع وطرحنا اليوم بشكل حاد قضية تنمية مدرات حربا بين المثقفين الشيوعيين ، وتحديد العلاقات في داخل حزبنا بحيث يجد هذا الكادر امكانيات واسعة للعمل والانتاج .

ثالثا : لقد اكدت ثورة اكتوبر ان عناصر كثيرة بل هائلة من المثقفين يتجهون صوب الحزب الشيوعي وعلى استعداد للنضال معه . وهذه العناصر مبعار بالمرعة وبالقدرة على الوصول الى هذه المعرفة عبر البحث والتفكير . ولهذا ما عاد من الممكن الحديث عن وضع المثقفين وكأنهم في الفترة الاولى من الحكم الذاتي والاستقلال : غنطاق التعليم قد اتسع وزاد عدد حرجي الجامعات من المئات كما كان عليه مطلع الاستقلال الى الالف في يومنا الراهن ، تفنحت فرص التعلم والتأثر بالعالم الخارجي واتسع نطاق البعثات في الجامعات الاشتراكية الح . وبهذا تنوعت الروايد التي يمكن ان يستوعبها الحزب الشيوعي بضم خيرة المثقفين الى صفوفه ، باختصار الاشكال الملائمة للارتباط بالاقسام الواسعة منهم حسب المستوى ووفقا لظروفهم . ونستطيع القول بان للحزب الشيوعي امكانيات اكثر من أي حزب آخر في بلادنا في هذا المضمار ، وكل ما يتحسنا هو ازالة السدود بيننا وبين هذا المنبع الثر لحربنا ، واختيار الكادر الشيوعي المحترم للعمل في هذا الميدان . ان اجيالا جديدة من المثقفين تتطلع للوجود وهي اجيل جادة ترعب في المساهمة في العمل الثوري بقدراتها على البحث والقراءة واعمال الذهن ولا بد لحربنا ان يجند طلائعها الى صفوفه فيصلب من عودها وقدرتها على النضال .

رابعا : ان هذا المنبع المتزايد يمكن ان يسهم في حركة التمسك للتقدم الاجتماعي على نطاق الحركة الثورية ايضا وتنظيماتها الديمقراطية . فالقوى الجاذبة لتوسيع هذه الحركة لا تنمو في مجرى واحد ، مجرى التنظيم السياسي ، بل تعمل لتثبيتها اشكال متعددة من التنظيم النقابي ، المهني ، والنماوفي ، والنشر ، والمحاصرات والاندية التثقيفية الخ . واستيعاب المثقفين الامناء الثوريين في هذا العمل يفيد كثيرا تطور الحركة الشعبية ، وينمي من مدرات هذه التنظيمات وجاديتها . ونوق هذا بشكل هذا الواجب مهمة ملحة من مهام مرحلة النضال الوطني الديمقراطي . وهذا الاستيعاب من شأنه ايضا ان يبعث قيم الالتزام بقضايا الشعب والمسؤولية الاجتماعية وهما درع واق ضد الانسداد الذي تحاول ان تنشره قوى الثورة المضادة في ظروف سيطرتها : فسادا ومنافع شخصية ، وجريا وراء المنفعة الخاصة . ان انتشار هذا

الجو وسط المثنتين يعني مزاجهم من حركة الجماهير الشعبية وبالتالي وضع العراقيل أمام إنجاز المهام الوطنية الديمقراطية لشعبنا .

ب - الرجعية تزيف الدين

تحت راية الدعوة للإسلام شنت الثورة المضادة معاركها ضد قوى التقدم والحرب الشيوعي ، وهي ستبطل هذه الراية في محاولاتها الرامية لمنع تلاحم الحزب الشيوعي بالحركة الجماهيرية ، وتحوله إلى قوة اجتماعية مؤثرة في سير الأحداث بوطنتنا لتأخير الثورة الوطنية الديمقراطية . إن لجوء الثورة المضادة إلى هذا السلاح يؤكد اغلاصها السياسي . لقد ظلت القوى الرجعية تعمل في إطار الحركة السياسية العقلانية على الرغم من استنادها بن جماهيرها على الدجل باسم الدين . ولكن تصاعد نشاط الجماهير حتى بين قواعدها بعد أكتوبر أشر اغلاصها ودفع بها إلى ترك الحياة السياسية العلمانية وتشرحو من الدجل اليميني مس كل أوجه الحياة في بلادنا ويهدف في النهاية إلى قيام سلطة رجعية باسم الدين . ولقد كانت تجربة حزبنا في لفصال ضد هذه الموجه من الثورة المضادة خلال السنوات الماضية عتبه . فعلى الرغم من كل العتبات استطاع الحرب الشيوعي ، بدفاعة عن الحياة السياسية العلمانية ، واعتمادا على مرامه في الفصال دفاعا عن مصالح الجماهير وتجارب هذه الجماهير معه ، أن يواجه الموجات العاتية وأن يحصر هذه الهستيريا الرامية لتفليل الجماهير ، وهذا حسن .

ولكن علينا أن نقر أن السلاح الفكري للثورة المضادة واتجاهاته الدائمة لغرض العنف على حركة ثورة تسير دائما تحت مظلة التهريج والدجل باسم الدين . ولهذا فلا يكفي في مواجهة هذا الموقف الاعتناع بالدفاع عن الحياة السياسية العلمانية وشعار فصل السياسة عن الدين . صحيح أن هذا هو الموقف المبدئي الذي ندافع عنه لرفع وعي الجماهير السياسي ونسحق ادراكها الاجتماعي والوطني والطبقي ، ومن أجل وحده بلادنا التي لا يمكن أن تبني فوق تعصب جاهل باسم الدين تخبيء من ورائه المصالح الطبقية الرجعية ، ومصالح هذه الطبقات في قهر القوميات الجنوبية وقرض تكتاتورية عليها ومنعها من حرية الاعتقاد والحركة السياسية . صحيح أيضا أن خط حزبنا بين الجماهير في الدفاع المستميت عن مصالحها ، وفي الاقتراب اليومي من طرق معيشتها وتقاليدنا السياسية والاجتماعية سيجعل هذه الجماهير تقتنع بتجاربها ببطولان الهستيريا الرجعية ، وستكتشف الدجل الطبقي الذي تحاول القوى الرجعية الباسه مسح الدين . ولكن هذا وحده لا يكفي لمواجهة خطر مستمر من الهجوم الفكري . أصبح لزاما على حزبنا أن ينمي خطه الدعائي حول قضية الدين الاسلامي وعلاقته بحركة التقدم الاجتماعي . لقد جرت محاولات متقطعة وينتمسها النور على الدراسة العميقة والالام بعلم الفلسفة من جوانبه المختلفة ولا تشكل خطأ دعائيا ثابتا لحزبنا . ولا تقتصر أهمية هذا الخط الدعائي العميق على الردود لما يثار من قبل اجهزة الدعاية الرجعية بل يتعدى ذلك لجعل الدين الاسلامي عاملا يخدم المصالح الاساسية لجماهير الشعب ، لا أداة في يد المستغلين والقوى الرجعية التي لا ترتبط بشئ هذا الوطن في مصالحها وتطلعاتها . ونحن في حاجة إلى هذا الخط في المستوى الفلسفي أن تجري محاولات دائمة في معاهد التعليم للتخلي عن الحياة العلمانية وتربية جيل بتروير الافكار الاسلامية ضد التقدم الاجتماعي والاشتراكية ، قوام حياته اعتزال

المجتمع وتحطيمه لكل ما انجز محليا وكجزء من البشرية . لمواجهة هذا الوضع الخطير أصبح لزاما على حزبنا ان يدخل بين الطلاب لا بصفته داعية للنضال السياسي بل كقوة فكرية تتصدى لهذا الخطر وتواجهه بخط يضع الدين في مكانه بين حركة الشعوب .

ج - تنقية حياة الحزب الداخلية واجب ازاء مستقبل الثورة

ان هذه الحملات الفكرية الموجهة ضد الحزب الشيوعي تصد متع تحولته الى قوة جماهيرية لا بد ان تجد انعكاسا في داخل الحزب الشيوعي نفسه . فبالاضافة الى ان الحزب الشيوعي تضاعفت عضويته عدة مرات بعد اكتوبر ، وما وجد فرصة للعمل المستقر لتدريب العضوية الجديدة وتكوينها تكوينا شيوعيا ، فان مصاعب العمل لمسي ظروف الثورة المضادة واضطراب اشكاله وسرعة تغيرها ترك لهذه الافكار انعكاسا في صفوف حزبنا . لقد قضينا عاما تقريبا ونحن نناضل ضد الآثار السلبية للاتجاهات اليمينية التي قلت من دور الحزب الشيوعي وكانره بين حركة الشعب . ولهذا يتخذ الصراع الداخلي ضد الافكار الغربية على الطبقة العاملة دورا مقدما في رد الهجوم الموجه للحزب ، وفي توفير الشروط اللازمة لالتحامه بحركة الجماهير . ويعوق هذا انخفاض مستوى الحياة الداخلية في حزبنا وابتعادها عن أسس التنظيم الحزبي اللينيني . ان كثيرا من الرفاق يعبرون عن آرائهم وسط « الشلل » وخارج الاجتماعات الحزبية مما يجعل الاختلاف في الافكار غير مثمر ويضعف نمو حزبنا . ان هذه الظاهرة أصبحت متفشية بين عدد من كادر الحزب القيادي ، وفي بعض المديريات ، وهي تعكس نمط الفكر البرجوازي الصغير الذي يرفض النقد والنقد الذاتي ويهرب منهما الى اسلب ، فيتحول صراع الافكار الى تدهور ونميمة .

وخطورة هذا الضعف في مستوى حياتنا الداخلية الحزبية يتضاعف اذا لاحظنا النشاط المحموم للدوائر الرجعية والمخابرات الأجنبية للنفوذ الى داخل الحزب الشيوعي ، ومحاولة نشر الارتباك في صفوفه حتى يتحول عن مهامه الأساسية بين الجماهير - فيتضاعف دوره ويسبب سبب الثورة الوطنية الديمقراطية . ان عدم تطبيق مبادئ اللينينية في حياة الحزب الداخلية يحزم يؤدي الى نشر الفاقة في صفوفنا مما يفتح الباب على مصراعيه لعناصر التخريب فتند الى صفوفنا وتؤدي بهبتها .

ولكي نحافظ على نقاء حزبنا لا بد من تشجيع صراع الافكار على منابر الحزب الرسمية حتى يتحول الصراع من حيز الاشخاص الى حيز الافكار وحتى توضع مبادئ الصراع الداخلي في مستواها اللينيني الحق . وفي نفس الوقت على حزبنا أن يقف بحزم ضد المحاولات الرامية الى بسط مفاهيم البرجوازية الصغيرة في التفكير وفي العمل الحزبي ، باستعمال سلاح النقد والنقد الذاتي وباعلاء نفوذ التنظيم والتدريب على الماركسمة ثم بتطهير صفوف الحزب بحزم من العناصر التي تصر على رفض التعليم وتواصل أسلوبا يخرّب حياة الحزب ، ويضعف من قدراته لمواجهة مهام الثورة ويصرف اهتمامات اعضائنا الى صراعات لا معنى قائمة علم ، مصالح الشلل لا مصالح الحزب والحركة الثورية . ومؤثرنا بنظر اليوم في لائحة الحزب بعد تجربتها خلال هذه الفترة الطويلة ، وبإجازتها يمكن ان تقوم حملة واسعة من اجل تنقية حياة الحزب الداخلية وتطهيرها من الاتجاهات المعادية للمناهج اللينينية .

اذن لكسر الحواجز التي تضعها قوى الرجعية والنشاط الاستعماري في بلادنا لمنع تلاحم الحزب الشيوعي مع حركة الجماهير ، أصبح لزاما على حزبنا أن يواجه هذه

الحواجز - حاجز العنف والاضطهاد ، والحملات الفكرية التي تتجه ضد كيانه واستمراره كحاجة تاريخية تفرضها الثورة السودانية ، المستر باسم الدين سلاحا فكريا ضد نمو الحركة الثورية ثم المحاولات للنفوذ لداخل الحزب الشيوعي واحداث ارتباك في صفوفه بتمسيم حياته الداخلية واحلال اساليب البرجوازية الصغيرة في الصراع الداخلي محل مبادئ اللينينية .

وعبر هذه السنوات وخلال ظروفها المختلفة صعودا وهبوطا في حركة الجماهير الثورية ظل حزبا يستكشف الوسائل والطرق المختلفة لتحقيق شعار المؤتمر الثالث لتحويل ذاته الى قوة اجتماعية كبرى ، ان كافة مشاريع العمل الداخلي ومشاريع العمل بين الجماهير ، الصراع ضد الاتجاهات المعالة ، الحامدة كانت كلما تستوحي ذلك الهدف . ومهما كان وضع الثورة المضادة اليوم فان شرطا هدينا لنمو الحزب كقوة مؤثرة علم ، حركة الجماهير قد تحقق ولا يمكن مسحه من الحياة السياسية في بلادنا : نمو حركة التغيير و بروز قوى طبقية تستهدف انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . وهذا الشرط لم يتحقق عفوا او بمجرد تجارب الجماهير خلال نضال اعمى ، بل يمكننا القول بان نضال الحزب الشيوعي في قلب الحركة الثورية كان عاملا رئيسيا في انضاج هذه الحركة الجماهيرية . وبوجود هذا العامل فان ما يمكن ان يمنع التحام الحزب الشيوعي بالحركة الجماهيرية يصبح متعلقا بوضعه الذاتي ونقاطه الذاتية .

نستطيع اليوم ان نقول ان حزبا بعد محيود سنوات من تثليب الفكر والتجارب ودراسة ظروف بلادنا اكتشف فعلا لا قولا القوانين الاساسية التي تتحكم في تطوره الى قوة جماهيرية كبيرة .

(١) يتحول الحزب الشيوعي الى قوة جماهيرية خلال عملية تشمل التطبيق الخلاق المستقل للماركسية في تنمية خطوطه السياسية والجماهيرية ونسي اكتشاف الاشكال الملائمة للتنظيم .

« الحزب الشيوعي لكي يصبح فعلا حزبا جماهيريا لا بد له ان يحثك بكل الاساق وان يحس الشعب بوجوده في كافة المستويات » .

(مداولات اللجنة المركزية يوم ٢٤/٩/١٩٦٥)

(٢) لا يتمو الحزب الشيوعي السوداني الى قوة جماهيرية بشكل تنظيمي واحد بل تختلف هذه الاشكال من مديرية لاخرى نسبة للتطور غير المتوازي في البلاد . « ففي المدن الرئيسية تشكل تنظيمات الحزب الشيوعي بين قوى الطبقة العاملة الصناعية وبقية العاملين الاساس الصلدا للحزب وعلى كسبها الى جانب الحزب وفي داخله يتوقف امر تحويله الى حزب جماهيري . . ولكن ، في مناطق الاقتصاد التقليدي تؤكد تجارب حزبا في البناء عبر السنوات ان هذا الخط التنظيمي لا يطبق بجمود . ويلعب هنا افساء القبائل من المعلمين والجيوب المتناثرة من مجال الخدمات وانباء تلك القبائل ايضا دورا طليعيا ، هذا بالاضافة الى العامل الاجتماعي ، لا بد من اعتبار العامل القبلي والقومي . لهذا فان بناء الحزب الشيوعي وتحويله الى قوة جماهيرية يعتمد على كسبه لهذه الفئة ، « يتمو الحزب الشيوعي في المديرية الجنوبية خلال النضال الوطني الديمقراطي وتنظيم كل العناصر الوطنية والديمقراطية الراجعة في التحالف مع حركة الجماهير في الشمال ضد التخلف والاستعمار الحديث ومن اجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومن خلال هذا النضال بأشكاله التنظيمية الملائمة ينتشر نفوذ الفكر الاشتراكي .

(٣) لهذا فان وجود خط تنظيمي واحد (شكل تنظيمي) لبناء الحزب الشيوعي

خطأ ولا يتفق مع تجاربنا ومع ظروف بلادنا ، يصيح أذن على حزبنا أن نهض في حركة إصلاح واسعة لحياته الداخلية بحيث يبنى نشاطه على دراسة تفصيلية وبلبولة لكل الأقاليم السودانية ، تركيبها الاجتماعي والطبقي ، اقتصادياتها الخ حتى يعمل الحزب بتنظيماته المختلفة وفق مرشد يحميه من تبديد الجهود ويستغل استغلالا كاملا طاقاته كادرا وتنظيماتنا بأقصى مستوى من الكفاءة والإنجاز .

(٤) تحويل الحزب الشيوعي السوداني الى قوة جماهيرية مؤثرة يتطلب عملية مستمرة وخلاتة لبناء التنظيمات الحديثة المختلفة بين الجماهير وتعريف الجماهير بتلك التنظيمات وارباطها بها . والحزب الشيوعي تنظيم حديث وهو لا ينمو في جو عقيم بل ينمو في جو تنتشر فيه هذه التنظيمات التي ترفع من مستوى الاهتمام الاجتماعية المختلفة بين الجماهير . وهذه المهمة تقع على عاتق الحزب الشيوعي . التنظيم الحديث لم يسبق قيام الحزب الشيوعي ، بل على العكس قامت التنظيمات الحديثة بعد قيامه وبمبادرته .

ولكننا نلاحظ أن هذا الخط الجماهيري السليم توقف عند الحدود التقليدية للتنظيم الجماهيري . وهذا العقم خلق ظاهرة خطيرة بين الطبقات الثورية ، فحياتها اليومية واهتماماتها بل بعض المؤسسات التي تخلقها تسير منفصلة عن الحركة السياسية ، وهذا الوضع يعوق تقدم الحزب الشيوعي نحو مواقع التأثير على الجماهير ، لهذا فإن اهتمام الحزب الشيوعي بالتنظيمات الجماهيرية ورفع فعاليتها كقوة جذابة لصالح حركة التقدم الاجتماعي وأحب يوغر تنفيذها ظروفنا أفضل لنمو الحزب الشيوعي ولتطوره .

(من مداوالات اللجنة المركزية — دورة نوفمبر ١٩٦٦) .

هذه الخطوط العامة كانت ثمار تجارب حزبنا ، ومشاهداته العامة — ولكننا اليوم وقد انجزت معظم تنظيمات حزبنا الأساسية دراساتها للتركيب الاجتماعي حولها نستطيع أن نقول بأن السبب قد قنع أمام حزبنا حقا للنصدي بكفاءة لمهمة بنائه كقوة جماهيرية وما توصلنا اليه ليس مجرد عملية بحث أكاديمي بل هو نتيجة لصراع في داخل حزبنا ولحركة متواترة من النظر في وضع الحزب والحركة الجماهيرية ولتطبيق الماركسية طريقا علميا مخططا لنمو الحزب . وهذا سيكسب عمل حزبنا صفة الثبات والاستمرار وسيهيئ ظروفنا أفضل لحل التناقض الذي لازم حياة حزبنا : تطور عمله السياسي وتغوزه الأدبي بين الجماهير ، وجمود وتأخر حركة بنائه ، أداة متصلة بكل أغناق الحياة في بلادنا .

لقد ظل الإحساس بهذه المهمة حبيس دائره بعينها بين كادر حزبنا ، وهذا يفسر حتمية التناقض بين ما كتب في ادب الحزب الشيوعي حول مهام بناء الحزب ، والأفكار المترامية في هذا المضمار وبين النتائج الشحيحة التي توصلنا اليها . والعمليات الواسعة التي شعلت حزبنا عاملا كاملا ، وما توصلنا اليه من نتائج يفصح عن حتمية اتساع هذه الدائرة وانها أصبحت تشمل الكادر الأساسي في حزبنا لا في قياداته المركزية فحسب بل على نطاق تنظيماته الإقليمية .

وبهذا نقول أن مهمة بقاء الحزب الشيوعي ليصبح قوة جماهيرية أصبحت خاصة لعرفتنا ، وأن امكانياتنا أصبحت مقبلة تقييما سليما وإذا استطعنا ان نصنع ثقل كادرناسا للسير في هذا الطريق الذي شيدناه ووفرنا له جهاز التنفيذ الحديث الملائم فان علاقة حزبنا بحركته الجماهيرية ووتيرة نموه قوة وسطها أصبح أمر ممكن التحقيق . ويمكن الآن لحزبنا أن ينجح المحاولات المقطعة التي مارسها لجعل بقاء الحزب الشيوعي قضية ثابتة وقائمة بذاتها ، تتم وفق تخطيط لمشاريع محددة زمن معين . لقد فشلت تلك المحاولات مرارا لانها لم تكن مبنية على دراسة واقعية لامكانيات الحزب الشيوعي ولا على

دراسة ملموسة للقوى الاجتماعية التي يعمل وسطها والتي تحدد مستويات الجماهير في طلائعها وأقسامها المختلفة وأثر هذه التقسيمات على مراكز القيادة والتأثير .

د - نمو الحزب اعتمادا على العلم والتخطيط

لقد ظلت حركة بناء الحزب حاضعة للعفوية في كل شيء : في الإقسام من الجماهير الثورية التي توجه شطرها لصم طلائعها ، في استجلاء أكثر هذه الجماهير تأثيرا وتعلكا لمواقع القيادة العسكرية والعملية ، وفي حركة التجنيد اليومية التي تسيطر في الغالب بالمعرفة الشخصية والروابط الخاصة - هذا عندما تسير هذه الحركة - ولكن في الغالب الأعم تتوقف هذه الحركة وتبقى تنظيمات كاملة لا توسع من عضويتها بوعي وعن قصد وتحت رقابة حارمة . ان قضية ارتباط الحزب الشيوعي بطلائع الشعب وضمها اليه أصبحت أوضح من قبل بوضوح هذه الطلائع نفسها وما وقع وسطها من تعبير .

فالتبقة العاملة مثلا وهي الطبقة التي يتوجه اليها الحزب الشيوعي ليركز عليها في مؤسساتها نمت خلال هذه السنوات وتحت الدفع الرأسمالي - عذبا ونه عبا - لعمال الإنتاج الصناعي الذين يشكلون مستقبل الطبقة العاملة كما عددهم من حوالي ١٢ الف الى أكثر من ٢٠ الف عامل ، ووجدت صناعات جديدة حديثة على رأسها صناعة الغزل والنسيج . وهذه سمة جديدة للطبقة العاملة تضع قضية الطلائع منها في وضع حديد . وقد أدى هذا النمو في الطبقة العاملة - من الإنتاج الصناعي وبين الخدمات - الى الارتقاء في المستوى المهني للطبقة العاملة فالتسع نطاق التعليم المهني والفني . وبهذا جرى تطور في تركيب الطبقة العاملة نفسها واتسع نطاق الكادر الفني المؤثر على الإنتاج وهذا الكادر في الصناعات الجديدة يشكل قلبها ويؤثر في جماهير العمال ويمكن اذا تم تدريبه طبقتا على الماركسية اللينينية ان يلعب دورا فعالا في ربط جماهير الطبقة العاملة نهائيا بقضية الحزب الشيوعي السوداني ، ويتخذ وضع هذا الكادر أهمية كبيرة في المصانع الجديدة لوجود الآلات المتقدمة والاعتماد على العمل غير الفني الرخيص السذي يجلب من بين القطاع التقليدي . ان تدريب هذا العمل غير الفني وربطه جيدا بحركة الطبقة العاملة يتطلب الاهتمام الطبقي بكادر العمل الفني العامل في تلك المصانع وتدريبه ورفع وعيه حتى يستطيع قيادة الجماهير غير الفنية في مصنعه ويشحذ حاستها الطبقيّة وينظمها في تنظيماتها الطبقيّة الاقتصادية والسياسية .

وفي هذه الفترة وفي ثورة أكتوبر ارتفع دور العاملين في العمال الصناعيين وتزايد نشاطهم على الجبهتين الاقتصادية والسياسية ، وهذه ظاهرة جديدة يجب مشجعها من قبل الحزب كما انها توسع من دائرة الطلائع التي تلج صفوف الحزب الشيوعي وتلعب في مناطق الاقتصاد التقليدي دورا بارزا في دفع حركة التقدم ورفع النقطة الوسي الوطنية والاجتماعي .

ان الإحاطة الفكرية بقضية الطلائع : واقعها وتأثيراتها يجعل خطة بناء الحزب الشيوعي تقف على ارض ثابتة وتجعل من الممكن والمسور متابعة هذا البناء كقضية منفصلة وثابتة في الحزب الشيوعي على قدم المساواة مع جبهات العمل السياسي والعمل الفكري ومجموع النشاط اليومي لحزبنا . وهذه ولا شك نقطة تحول بدل على ان الحزب الشيوعي دخل فعلا لا قولا مرحلة النضوج . ومن فوق هذا المستوى تجري حركة الإصلاح الذاتي لعمل حزبنا في المجالات المختلفة . فالحزب الشيوعي يمتلك اليوم وبفضل هذا المستوى والحركة والمتواصلية التي تصبى لها في حقل بنائه الداخلي ما يقرب من العام - وفي الآونة الأخيرة تحضيرا للمؤتمر الرابع -

مقومات نظرية واضحة - مبنية على جميع تجاربه في حقل التطبيق الماركسي على أساليب ووسائل عمله بين الطلائع الشعبية - للعمل بين مؤسسات الطبقة العاملة وجماهير العاملين بالاجر بين المكاتب والمهن المختلفة ، بين جماهير المزارعين في قواعد الاقتصاد الحديث وبين حركة الطلبة والشباب والنساء الخ . وستصبح المهمة الأساسية التي يتصدى لها حريفا بعد المؤتمر هي تطبيق هذه المقومات النظرية بخطة عملية وواقعية لانجاز هذا التحسين خطوة وراء خطوة ، وتوفير القيادة اللازمة والمناسبة للسير بهذه الخطة وجعل قضية بناء الحزب معلما ثابتا بغض النظر عن الظروف السياسية التي يواجهها حريفا ، بغض النظر عن هجوم ومشاعل النضال اليومي .

وإذا كان نمو الحزب الشيوعي كقوة جماهيرية مؤثرة يرتبط أيضا بنمو حركة التنظيم للجماهير الحديثة وتنوع هذا التنظيم على اعتبار أن الحزب الشيوعي وهو أحدث التنظيمات الثورية - في تركيبه الداخلي وفي المهام الثورية التي يتصدى لها وفي نظريته - يبنى وسط حركة واسعة من التنظيمات الحديثة ، فإن الاهتمام بالتنظيمات الجماهيرية هو جزء مكمل لقضية بناء الحزب الشيوعي . وفي هذا المضمار نشير ملخصين تجارب عملنا في التالي :

أولا : أن هذه التنظيمات في حاجة للتنوع والرسوخ ، وقد أثبتت تجربة الحكم العسكري ضعف هذه التنظيمات وإنها لم تصبح ثابتة في الحياة اليومية قدافع عن بقائها الجماهيري وتعلق بها وفتحها صفة الاستمرار في الظروف المختلفة للصراع وتوازن القوى . وهذا وضع خطير ، خصوصا وبلادنا تعيش فترة تحت ظل الثورة المضادة باحتمالاتها المختلفة ، ومن العسير أن تصبح في وقت ما الاداة الوحيدة للتعبير عن النضال الشعبي للحزب الشيوعي العامل في ظل السرية واللاقانونية .

ثانيا : لكي ترسخ هذه التنظيمات عليها بدأب أن تسلك خطا للعمل بين جماهيرها من شأنه أن يدخلها كجزء من الحياة اليومية للجماهير ، وأن تنفع هذه الجماهير في حل مشاكلها اليومية . لقد عبرت عن هذه الحاجة اللجنة المركزية وهي تحدد دور الحزب الشيوعي بين التنظيمات الجماهيرية ودور هذه التنظيمات في المسلك العملي بيسن الجماهير لكي تصبح ثابتة ومستقرة .

« لماذا كان هذا هو ما نريد من أعضائنا الجدد لمعلينا أن ندرك أننا نود تنمية حركة شعبية واسعة وأن هذه الحركة معتدة ومختلفة المستويات فهي تمتد بين العاملين مثلا من مستوى التنظيم النقابي المخاضل الى حلقة الترقية في النادي ، تمتد بين النساء من

مستوى الدفاع عن حقوق المرأة السياسية الى الجمعية التعاونية الصغيرة لتسويق منتجات المنزل من تطريز وصناعات يدوية ، تمتد بين المثقفين وتنوع في نضال سياسي وانتاج أدبي متنوع .. الخ . تمتد بين المزارعين من مستوى الصدام من اجل الاصلاح الزراعي الى حلقة محو الأمية في القرية .. الخ . »

وإذا كانت لنا هذه النظرة الشاملة فان اعضاها سيكونون مثل الشعيرات الدقيقة التي تنقل بمجموعها الدم الى الشرايين ولهذا فان بقاءهم في بيئتهم وتحولهم الى شيوعيين في نظرتهم (بأن يدركوا دورهم في الحركة الثورية العامة ، وأنهم جزء من حركة غنية متعددة الجوانب تستهدف في النهاية الاشتراكية) - هو الشرط لنمو هذه الحركة الثورية وفي قلبها الحزب الشيوعي .

« أن الناس يحسون بأن لهم حقا في الحياة . وتبتديء محاولاتهم من مستوى الاصلاح العردي والاجتهاد حتى مستوى التطلع لتغيير المجتمع والحزب الشيوعي لكي يصبح فعلا حزبا جماهيريا لا بد له أن يحتك بكل هذه الافاق وأن يحس الشعب بوجوده

في كافة هذه المستويات . »

« أننا ندرك كشيوعيين أن هذه البطولات لن تتحقق إلا في ظل نظام اشتراكي وأن مهمتنا هي أعداد الجيش السياسي الذي يحقق ذلك النظام ، ولكن المشكلة الجوهرية كيف يمكن أعداد ذلك الجيش السياسي ؟ . هل يمكن أعداده بمجرد العمل وسط طلائع الشعب القليلة التي تدرك أهمية النضال السياسي المباشر ؟ . لقد سرقا في هذا الطريق سنوات وخلقنا دعاة ومثيرين . . وهذا أمر حسن وكان لا بد منه . . ولكن الثورة لا تنتصر بالطلائع القليلة بل تنتصر بحركة واسعة بين الجماهير ، ولكي تدرك الجماهير أهمية الاشتراكية لا بد أن نفتح لها نافذة تطل منها لنرى ولو في لحظة ما يمكن أن يحققه الحزب الشيوعي . وهذا لن يتم إلا إذا استطاع الحزب الشيوعي أن يكون بين الشعب ليخفف آلام المجتمع المتخلف حتى تتحقق الاشتراكية ولكي تتحقق . » (مداولات اللجنة المركزية ١٩٦٦-٦٧) .

أن هذه التجارب والتعميمات النظرية ترسم خط الحزب للعمل بين الجماهير — ترسم المهام العاجلة لتطور حركة التنظيم الجماهيرية وتفتح لها الأفاق لا لمجرد الارتباط والرسوم وسط حركة الشعب بل للتأثير المباشر على التركيب الاجتماعي والإداري القائم في بلادنا اليوم . وهذه قضية هامة في لدرجة الأولى لمستقبل الحركة الثورية ولبنسأة الحزب الشيوعي لأنها تشكل آلة رامية للطلائع الشعبية وتقدم لها التدريب وتجهل اقترابها من ولوح باب الحزب الشيوعي ومعاقبة الماركسية اللينينية أمرا مكنيا وميسورا . ووفق هذا الاتجاه علينا إجراء التحسينات اللازمة في نضالنا من أجل تنظيم الجماهير على نطاق واسع ، ومن أجل تنمية ودعم التنظيمات الشعبية وسيكون هذا جزءا لا ينفصل من كل خطة مبرمجة لبقاء الحزب وشمية قدراته النضالية وإمكاناته للجذب والإلهام .

وإذا أصبح حزبنا يمتلك اليوم مقومات نظرية لا بأس بها في حقل تطبيق الماركسية على مجتمعنا ، وفوق هذه المقومات بنى خطه التنظيمي فان مشكلة الكادر الذي ينفذ هذا التحول في حزبنا تبرز كأخطر قضايا بناء الحزب ، وكأخطر القضايا بالنال لتطويع حركة الثورة في بلادنا .

والواقع الآن هو أن حزبنا استطاع أن يبني كادرا جماهيريا يصدى للمسؤوليات على النطاق الوطني ، ومعروف لدى أقسام قد تتسع أو تضيق بين الجماهير . وهذا وضع طبيعي ناتج عن قولنا بتزايد النفوذ السياسي للحزب الشيوعي ، وعن تراكم عمليات النضال بين الشعب التي قادها الكادر الشيوعي في هذه الفترة وما سبقها من فترات . هناك كادر شيوعي سياسي ، وثقافي ونسوي وبين الأحياء وفي المؤسسات الأخرى المختلفة . وهذا الباب مفتوح بمقدار خوض حزبنا للمعارك وانفتاحه على حركة الجماهير الشعبية في نضالها اليومي . وحزبنا بنى من التقاليد في هذا المضمار ما يجعل من الممكن دائما له تزايد هذا النوع من الكادر . هذا حسن . ولكن كادرنا من هذا النوع يواجه مشاكل التقدم في الثورة ، وهي تتسع كحركة نضال من أجل التقدم ولتقديم البديل . لقد أصبح لزاما على كادرنا أن يمتلك القدرة لقيادة هذه الحركة بالفعل ولتأهيل نفسه لهذه المهام التاريخية ، والا تخلف وفاته القطار . أن هذه القضية ما زالت تحل بطريقة عرجاء أما بالاعتماد على طاقات الكادر هذا لتثقيف نفسه أو من خلال الاجتماعات الحزبية التي يسهم فيها رفاق آخرون في حل مشاكل الثورة مع هذا الكادر . ولن يؤدي هذا إلا إلى تقليل دور كادرنا بين الحركة الجماهيرية النامية والتي تواجه مشاكل متعددة . (١) لكي تنمو رغبات كادرنا للتصدي للعمل على النطاق الوطني للتحصيل الداتي ، وتزداد قدراته على مواجهة مشاكل الحركة الشعبية المتعددة لا بد لحزبنا من جهاز حديث

يتكون من مجموعة من المختصين في شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلام والنشر الخ . . لقد قمنا بمحاولات في هذا السبيل ولكنها لم تصل بعد الى خط حاسم ازاء تعبئة طاقات المثقفين الشيوعيين في هذا الجهار الحديث . مهما تكن قدرات كادرنا الذاتية فان وضعه لا بد ان يتحدد لكي يستطيع وضع ثقله لما هو مكلف به . كمنبر للعمل الشعبي ، يسند جهاز متخصص من المثقفين الشيوعيين الذين يخدمون العمل الثوري كمثقفين .

(٢) ولينال حزبنا الثمرة الكاملة من وراء هذا العمل علينا ايضا ان نساعد كادرنا على مضاعفة معرفته الذاتية ، وعلى رفع مقدرته للفهم والدراسة والتحصيل . وفي هذا المجال تدرس كادرنا ونبنى سياسة ثابتة لتعليمه ومسحبه لفترات من مشاغل العمل اليومي للتخصص في فروع العمل الثوري التي يباشرها . ان معظم كادرنا نال معرفته الماركسية بالقدر الضئيل الذي اتاحته لنا ظروف العمل الثوري ، وتعرفنا على الماركسية اللينينية في فترات تقديمها لطلائع الشعب . وقد انغمس هذا الكادر في مشاكل العمل اليومي التي لم تهين لحزبنا فترة من التطور المستمر والهاديء فتبجعة للتطورات العاصفة لحركة الجماهيرية ولل هجوم المستمر على حزبنا من قبل قوى الاستعمار والرجعية المحلية .

لقد ضاعف من مسؤوليات كادرنا الاساسي ووقوع اعباء وهموم العمل اليومي على عاتقه عدم وجود خطه ثابتة لبنية الكادر الجديد ولتحميله المسؤوليات . وما يحدث كثيرا ما تتحكم فيه العفوية : كادر قديم يذبل وجديد يطلع لم توفر لديه المعرفة القديمة لعملنا الثوري فسرعان ما يصيبه الفتور والضعف امام المشاكل المعقدة للحركة الثورية فاذا نظرنا عمليا لكادرنا النقابي مثلا ، او لحركة الطلاب (بصورة اخرى) وبين حركة المزارعين لوجدنا تباينا واضحا بين كادر الحزب الشيوعي الذي ولج ابوابه من البداية وعبر الخمسينات والكادر الذي خلفه . ومستقبل عملنا الثوري يتطلب ان تبنى قنطرة بين هذين الصنفين من الكادر حتى يكون هناك رصيد دائم للحركة الثورية يصمن لها صفة الاستمرار والصمود . صحيح ان فترة الحكم العسكري ادت الى توقف هذه العملية نسبة للظروف الموضوعية القاهرة وللضعف الذاتي في العمل القيادي للحزب الشيوعي الذي عجز عن تنفيذ خطه القائل « بتأهيل الحزب الشيوعي لاستقبال التحولات المربكة » - ولكن حزبنا الان وهو يسير في طريق التعمير وتنضج مفومات عمله النظرية عليه ان يعقد بحسم هذه المهمة وان يقدم خطة واضحة لتوسيع حلقة الكادر العامل في الحركة الثورية وفي مسؤوليات الحزب الشيوعي المختلفة .

ومن خلال هذه الحركة وبنجاحها يمكن ان ترتفع الى اعلى مستويات القيادة الجماعية التي لا يمكن ان تقتصر على الشكل وحده دون المحتوى . مجتمعات الهيئات المنتظمة ، وتقديم التقارير الدورية وتوسيع العمل القيادي في شكل مكاتب تخصص للجنة المركزية والقيادات الاقليمية امر حسن ولكن لن يؤدي الى تحقيق القيادة الجماعية بالفعل . مستوى الكادر وقدرته على المشاركة الحقيقية في رسم سياسة الحزب الشيوعي هما اللذان يحددان محتوى القيادة الجماعية ، وطالما بقي التفاوت واسعا بين مستويات الكادر من ناحية وقدراته على امتلاك ناصية الماركسية اللينينية ، وطالما بقي تطوره في مستوى القيادات معتمدا على طاقاته الذاتية فان العمل القيادي سيعبر عن مستوى هذا التفاوت لا عن مستوى العمل الجماعي . وهذا نلحظه في اوضاع القيادة المركزية ، وفي وضع المتفرغين بين التنظيمات الاقليمية ، وفي وضع المسؤولين الذين يتوجهون من مستويات اعلى لتولي مسؤوليات في القطاعات التنظيمية الادنى . ان تجربة حزبنا « تؤكد وجود عوامل الصحة في هذه القضية : فهي

هذه الفترة سعد الى مراكز القيادة عدد واسع من الكادر ، فبين اللحظة المركزية المنحبة من المؤتمر الثالث تراجع ما يعرب من السنين المئنة ولم تترك حزباً الحيرة بل اندمع كادر من بين صفوف الحزب وأسهم في قيادة الحزب الشيوعي مساهمة فعالة خلال أيام الدكتاتورية العسكرية العنصرية ، وسار وسط حلقة الكادر الاساسية فيما بعد ، ولكن هذه الظاهرة يجب الا تتحكم فيها العنوية بل يجب ان تخضع للعمل الواعي المدرك .

وبادخال الوعي في هذه الحركة فان حزبنا يلبي احتياجات العمل الثوري ويقفل المنافذ ايضا للمحاولات المسمومة التي تضغط الدوائر المعادية لحزبنا لاشاعتها بين حزبنا : مهذب خلق تناقضات بين كادر الحزب القديم والحديد . والقاعدة هي ان كادر حزبنا متمم لبعضه ويكمل في اتحاد اختياري رفاقي تجمعهم الايديولوجية الواحدة والمصير الواحد في النضال الثوري .

حقا ان لكادرنا القديم سلبياته وكذلك للكادر الجديد . ولا يمكن لحزبنا ان يتطور ولا يمكن للكادر الجديد ان ينمو ، الا بهضم التجارب الثورية لحزبنا ، واستمرار تقاليد الثورية . وهذا يتطلب النضال على اساس الماركسية اللينينية ضد السلبيات في كادرنا ككل ونتمين الوحدة بينهما . يتطلب كما ذكرنا من قبل تنقية الحياة الداخلية لحزبنا وقيامها على اساس ماركسية حقا في صراع الامكار المبدئي وبالمسؤولية ازاء قضية الحزب والثورة كما تشير الى ذلك لائحة حزبنا .

وفي نفس الوقت تنهيا الان ظروف احسن لتنمية قدرات كادرنا وللحكم عليه من زوايا موضوعية . بحركة لنضال الاجتماعي تتسع ويزداد الطابع الماركسي للحزب الشيوعي . مالهرات بين قيادة الحزب الشيوعي نتيجة للتحويلات المحتلفة في حركة النضال الوطني مما ادى الى ولوج عناصر جديدة ابوابه على اساس برنامج سياسي المناهض للاستعمار . . . هذه الهزات في طريق الانحسار . ومن ناحية موضوعية تدخل حركة الثورة الى مرحلة اعلى من مراحل النضال الطبقي والاجتماعي وهذا بالطبع ينمي الصفات الطبقية في حزبنا ويهيء ظروفها احسن لرفع مستوى التكوين اللينيني بين كادره ، وسؤدي هذا بالطبع الى ثبات اكثر في مستوى حلقة الكادر الاساسي . وكذلك فان الفترة التي تمقع فيها حزبنا بحقوقه الدستورية منحت عضوية حزبنا والجهاهير فرصا للتعرف بطريقة مفتوحة وعلمية على نشاط كادرنا وذلك امر لم يكن متوقفا من قبل مما جعل كثيرا من الاحكام فيها يختص باختيار الكادر القيادي غير قاضجة . اليوم تتوفر ظروف احسن تساعد في اختيار الكادر القيادي اختياراً اكثر موضوعية . وهذا ايضا عامل يمكن ان يمنح العمل القيادي في الحزب الاستقرار والكفاءة في درجة اعلى من ذي قبل ، طالما اقترب مؤتمرنا والمؤتمرات الاقليمية لاختيار الكادر القيادي على اساس موضوعي يضع في الاعتبار صلابته في النضال وتاريخه نضاله العملي وكفاءته لمواجهة الظروف المقبلة والثورة المضادة .

٣- التطبيق الاخلاق والمثاق الماركسية

بين القضايا التي طرحت نفسها مرارا خلال هذه السنوات والتي ظل حزبنا يستكشف فيها طرق واشكال تحوله الى قوة جماهيرية مؤثرة قضية ما يسمى « بالمستوى الفكري للاعضاء » اي ضعف معارفهم الماركسية - نتصدى لهذه القضية بوصفها قضية التعليم الحزبي وفي هذا المضمار وصلنا الى المعالم الرئيسية التالية :
اولا : لقد قدمت الماركسية في الفترة الاولى لبناء حلقات الحزب الشيوعي وتنظيماته الاساسية كمجموعات بواسطة الكادر المثقف الشيوعي في احتكاكه المباشر

بطلائع الجماهير الثورية ، وفي مقدمتهم كادر الطبقة العاملة . وكان هذا هو الشكل الوحيد لاقترب الماركسية من طلائع الشعب ، والطريقة الوحيدة للتعليم الماركسي في الحزب الشيوعي السوداني . ومن هذه الحلقات بدأ تعليم الماركسية للاعضاء الوافدين بتبسيط العموميات ، اعتمادا على الكتب الماركسية المترجمة .

ثانيا : بتزايد علاقات حزبنا بالنضال الجماهيري وتصديه لحل قضايا ملموسة بدأت المطالبة من قبل اعضاء الحزب « بإيراد أمثلة من الواقع » توضح العموميات الماركسية التي تدرس وكانت هذه المطالبة تعبيراً عن :

(أ) حقيقة ان تقديم العموميات الماركسية وحدها ما عاد يكفي وما عاد الطريق الاوحد لتعليم الماركسية في حزبنا .

(ب) ان هناك حاجات متزايدة تواجه اعضاء حزبنا لقيادة النضال الشعبي قيادة ملموسة وإيجاد الحلول للقضايا بتطبيق الماركسية على ظروف بلادنا .

ثالثا : بانحسار السلطة السياسية الاستعمارية تدفقت الكتب الماركسية المترجمة الى بلادنا واصبح التعليم الحزبي القائم على مجرد تبسيط هذه الكتب لا يفي بالحاجة ، فالكثير من اعضاء الحزب الشيوعي وخاصة في المدن يستطيعون الوصول اليها والتعرف على ما فيها ولهذا بدأ الاقبال على التعليم الحزبي بالطريقة القديمة يتراجع وكان على حزبنا ان يرفع من مستوى هذا التعليم الى مستوى تقديم الماركسية مطبقة على ظروف بلادنا . وقد ادى ضعف هذا العمل الى الازمة المستمرة لمسي ميدان التعليم الحزبي ، والذي اصبح يتمير بالتقطع ثم الدبول اخيرا . واصبحت مجلة الشيوعي وقرارات اللجنة المركزية هي الوسائل الرئيسية للتعليم في داخل حزبنا ، على ان هذه الوسائل لا تخرج عن نطاق العمل السياسي ، وتطبيق الماركسية في حقل النشاط العملي (الاستراتيجية والتكتيك) ولكن التعليم الحزبي كوسيلة للتكوين الايديولوجي للاعضاء ما وجد مسيله للتنفيذ .

وبالرغم من ان الحزب الشيوعي استطاع في هذه الفترة انجاز اعمال لا بأس بها في حقل تطبيق الماركسية — اكانت في ميدان بناء الحزب او في دراسة امتماديات البلاد الخ . فان هذه الاعمال لم تات بالنتيجة المطلوبة في تنمية مستوى المعرفة الماركسية بين حزبنا في ثبات وبأقصى درجات الفائدة .

ان تخلف هذه المئمة لتطور حزبنا يرجع الى اسباب من بينها :

أ — الاشكال التنظيمية التي قامت في حزبنا والمبينة على (فرع العمل وفرع السكن) وهذا الشكل ليس خاطئاً ولكنه طبق بطريقة حالت دون توفير الكوادر اللازم للتعليم الحزبي بين مؤسسات الطبقة العاملة . وهذا الكادر هو بالطبع كادر المنقذين الشيوعيين . ان الالتحام المباشر بين كادر المنقذين والكادر الشعبي في المراحل الاولى لبقاء الحزب هو الذي أسهم في تقديم الماركسية ، ولا يمكن ان نرفع من مستوى الماركسية وسط حزبنا الا اذا التحم هذا الكادر ببعضه في مؤسسات العمل . وعندما طبق الشكل التنظيمي (كل اعضاء الحزب الشيوعي في مؤسسة ما اعضاء في فرعه) خلقت امكانيات أفضل ، ولو سار هذا الاتجاه بحزم وبدون تراجع لكان الوضع احسن كثيراً من قبل .

ب — عدم وجود جهاز معال للتعليم الحزبي والثقيف . فقد ظل العمل طيلة هذه الفترة في اطار مكتب للدعاية وبين كادر خبير متخصص يقوده رفيق مسئول . وبالرغم من الجهودات المختلفة صعودا وهبوطا والتي بذلت من قبل مكاتب الدعاية فانها لم تستطع ان تخلق جهازاً يشمل الحزب بمستوياته من المرشحين حتى حلقات الكادر القيادي ، لم تستطع ان تنمي بين هذه الحلقة الاتجاه الثابت للثقيف الذاتي . صحيح

كانت هناك صعاب من ضمنها عدم وجود كادر مثقف قادر على هذه العملية ، والظروف المعاصرة التي عاشها حزبنا ، والتأخر بل البدائية في أجهزة طباعته ونشره . وقد انعكس هذا في تحميل كادر من حزبنا بمسؤوليات متعددة لا قبل له بها : مسئول الفرع وهو الذي يعنى بالقيادة السياسية وحياة الفرع الداخلية ، ويتحمل في كثير من الأحيان مسؤوليات تلخيص وتدريس مطبوعات الحزب ، ويظهر هذا الارهاق على متفرغي الحزب في الاقاليم وفي تنظيمات الحزب الرئيسية حيث يباشرون كـمسئولين .

وغياب هذا الجهاز ادى الى انحسار منجزات الحزب الشيوعي في حقل تطبيق الماركسية في اطار سطحي لا يتمشى مع ما يقابل حزبنا من مهام ، وما يتحمله كادرنا واعضاؤنا من مسؤوليات بين الحركة الجماهيرية . ويكفي ان نشير مثالا للضعف والتدهور في هذا الشأن الوضع في تنظيمات الطلبة الشيوعيين فقد اتضح ان اعضاء بقوا اكثر من سنتين في التنظيم لم يطلعوا على لائحة الحزب ولم يدرسوا ابجديات الماركسية .

اذا وضعنا في اعتبارنا الظروف الراهنة في بلادنا واحتمالاتها ، وهي تشير الى امكانيات حقيقية في اتساع نطاق الجماهير الثورية المقترية من مهام التغيير الاجتماعي والثورة الديمقراطية ، تشير الى ان شعار « الاشتراكية » اصبح حيا الى قلوب اقسام واسعة من سكان بلادنا ادا وضعنا في اعتبارنا الظروف المحيطة بالعالم العربي وانه اصبح من المحتم اقتراب طلائع الثورة العربية الى مواقع الماركسية لان هذا هو الطريق لاقتاذ الثورة العربية وتطورها — فان قضية تعليم الماركسية في حزبنا ورفعها الى مستويات اعلى تصبح مهمة من الدرجة الاولى . مهما كان شأن الثورة المضادة في العالم العربي وفي بلادنا : فان حركة شموينا نتعلم من تجاربها وستدرك ان العمل الثوري بدون نظرية ثورية لا يقود الى نتائج المطلوبة ، وهذا سيدفع الى طرح الماركسية طريقا للعمل السياسي وللارشاد الفكري ايضا . ان الجماهير التقدمية في بلادنا تفتتح للفكرة الاشتراكية والظروف تحتم طرح الماركسية فكرا وايدولوجية للتطور ولحل قضايا الثورة المحلية والعربية . ولن يقيم هذا في بلادنا الا اذا واجهنا بحزم قضية التعليم الماركسي في حزبنا .

ولا غنى عن البدائية في هذه الظروف . ففي الحزب كادر مثقف ، وللحزب امكانيات في كادره المخرغ الذي يجب ان يتحول في مسؤولياته للتصدي لقضية التعليم الحزبي والتثقيف ، وبين الكادر المثقف الشيوعي هناك اعداد عليل تحويلها للعمل كمدربين للماركسية في فروع الحزب . وبهذا لا يبقى المكتب القائد للدعاية والتثقيف محصورا في حدوده كمكتب بل يتحول الى جهاز متصل بكل فروع الحزب الشيوعي بواسطة فرق مدرسي الماركسية الذين عليه تدريبهم ومداومة تعليمهم وامدادهم بالمناهج والمواد اللازمة للتعليم .

لقد ظل حزبنا يناقش سنوات قضية تطوره الى قوة جماهيرية وتحسين كامة اوجه نشاطه للتصدي لهذه المهمة ، فتوصل الى اكار متعددة ومتنوعة وغنية لا مجال لتردادها ، ولكن المهم الان هو قدرته اولا على اختيار الحواجز الفكرية والتشريعية واساليب الاضطهاد المختلفه والتي تبشها الثورة المضادة قصد قطع الطريق عليه واقتلاع جذوره من بين المحتج . المهم الان هي قدرته على تنقية حياته الداخلية

وللنضال في حزم ضد اساليب البرجوازية الصغيرة في الصراع الداخلي والتي تشكل رصيذا للمحاولات الرجعية لاحداث ارتباك في صفوفه الداخلية . قدرته على اعلاء راية المبادئ اللينينية في الحياة الحزبية القائمة على الصراع وفق المبادئ واليقظة للتسرب الى داخله من قبل المخربين . وقد اهتمك حزبنا بمقومات نظرية للمجتمع السوداني ، والتركيب الطبقي والاقتصادي والسياسي الذي يشكل ارض العمل لتنظيمات حزبنا المختلفة — وهو ما نسميه بالخط التنظيمي — فان عليه أن يضع مشاريعه المناسبة للسير ببناء الحزب الشيوعي وفق طريقة علمية — باكمال خطنا السياسي وبزوغ خطنا التنظيمي فان تاهيل كادرنا بمستوياته المختلفة للنصدي لهذا التحول الكبير ، الذي يقتحم الحزب الشيوعي ابوابه ، يصبح واجبا تنفيذه ضربة لازب . وبضمان وضع منعطفات الثورة في صعودها وهبوطها ، وفي مواجهة الثورة المضادة باساليبها الناعمة والعنيفة — فان مستقبل ثورتنا مضمون في ظروف تنضج فيها يوما بين الجماهير عناصر المرحلة الوطنية الديمقراطية ، وعندئذ تصبح حقيقة قيادة الثورة وقدرتها على العمل هي الامر الحاسم .

اكتوبر تشرين الاول ١٩٦٧

القسم الثالث

صراع الحزب الأول ضد المرتدين اليمينيين الانتقاسيين

وشرعية ٢٥ مايو ١٩٦٩ العسكرية البرجوازية الصغيرة

الانقلابية اليمينية

الباب الأول

وثيقة: الخطاب الدوري رقم ١٠ من اللجنة المركزية
لأعضاء الحزب بتاريخ ٢٥ مايو - أيار - ١٩٦٩ .

خطاب دوري رقم (١) من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني لأعضاء الحزب

من المحتم في هذه الظروف ان يتحد الحزب الشيوعي السوداني حول تحليل سياسي للانتقال العسكري الذي حدث صباح اليوم ٢٥-٥-١٩٦٩ . اذ انه بدون اللجوء للتحليل الماركسي العلمي الذي ظل يقود حربنا والحركة الثورية لاكثر من ٢٥ عاماً ، فاننا نصل الطريق ، ونقع في شرك التحليلات الذاتية المدمرة للعمل الثوري . ولا يمكننا ان نقدم هذا التحليل الا في ضوء تكتيكات حزبنا المقررة في مؤتمره الرابع ومن كافة اجتماعات هيئاته القيادية ، وآخرها اجتماع اللجنة المركزية في ثورة مارس ١٩٦٩ والمدون في الوثائق : - « الوضع السياسي الراهن واستراتيجية وتكتيك الحزب الشيوعي السوداني » .

« في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر الرابع » ما هي أبرز المعالم في تلك التكتيكات ؟ -

١ - يرى الحزب الشيوعي ان بلادنا بعد فشل اضراب فبراير ١٩٦٩ ، واجهت ثورة مضادة لجأت للعنف في مراحلها المختلفة .

٢ - بني تكتيك الحزب الشيوعي منذ تلك الفترة على اساس الدفاع تمهيداً للهجوم .

٣ - الخط الدفاعي يعني تجميع الحركة الشعبية ، وتمتين مراكزها ، وفي مقدمة ذلك توحيد الحزب الشيوعي أمام هجمات الثورة المضادة العنيفة والفكرية ايضاً .

٤ - بفضوح الظروف الموضوعية ، يتحول تكتيك الحرب الى الهجوم وسط حركة شعبية واسعة .

٥ - تنتصر الحركة الشعبية بمعنى وصول الحلف الديمقراطي تحت قيادة الطبقة العاملة للسلطة ، وتشكيل حكومة وطنية ديمقراطية عندما تنفض الازمة الثورية وسط الجماهير .

٦ - لا يرى الحزب الشيوعي لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية

والانتقال بالثورة الى آفاق الاشتراكية بديلا لنشاط الجماهير وتصدينا لكل مهام تلك الثورة .

٧ - بتشكيل هذا الحلف الوطني الديمقراطي من جماهير الطبقة العاملة في القيادة ، وجماهير المزارعين والبرجوازية الوطنية والمثقفين الثوريين والانتساب للثورة المسلحة التي تضع نفسها في خدمة ذلك الحلف .

٨ - يضع الحزب الشيوعي في اعتباره كاية الاحتمالات التي ربما طرأت علي علاقات القوى السياسية في البلاد ، عبر هذه الفترة . فكان يضع احتمال لجوء القوى الرجعية لاقسامها المسلحة في الجيش لاثابة دكتاتورية عسكرية ، ويقر ايضا سير النظام الرجعي نحو دكتاتورية مدنية الخ . . وهذه الاحتمالات جميعها لم تكن تخرج عن كونها امداك للثورة المضادة في البلاد .

٩ - ولكن في نفس الوقت كان الحزب الشيوعي يرى ايضا انه ربما لجأت قوات اجتماعية من بين قوى الجبهة الديمقراطية في البلاد الى الانقلاب العسكري . وموقف الحزب الشيوعي من هذه القضية لخصته اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية في مارس ١٩٦٩ على النحو التالي :

يبين تفكيك الحزب الشيوعي انه لا بديل للعمل الجماهيري ونشاط الجماهير وتنظيمها وتعبئتها لاستكمال الثورة الديمقراطية وليس هذا موضوعا سطحيا عابرا ، فهو يعني ان الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي ، بديلا للنضال الجماهيري المصابر والنضال اليومي ، بالنضال الجماهيري يمكن ان نحسم قضية قيادة الثورة ، ووضعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين . وهذا هو الامر الحاسم لاستكمال الثورة والديمقراطية في بلادنا . ان التخلي عن هذا الطريق واتخاذ طريق الانقلاب هو احماض للثورة . ونقل مواقع قيادة الثورة في مستقبلها وفي حاضرها الى قنات اخرى من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة . وهذه القنات يتخذ منها موقفا معاديا لنمو حركة الثورة كما ان جزءا آخر منها (البرجوازية الصغيرة) مهتر ، وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة بل سيمرصها للالام ولاضرار واسعه . وهذا الجراء احبب في ثوره اكتوبر فاسهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنا .

التفكيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسطا قسوى الجبهة الوطنية الديمقراطية ، مصالح طبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة . ما هي طبيعة احداث هذا الصباح ، الاثنين ٢٥-٥-١٩٦٩ ، وما هو وضعها الطبيعي ؟

● ما جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري ، وليس عملا شعبيا مسلحا ، قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق قسمها المسلح .
● أدى هذا الانقلاب الى تغيير في القوى الاجتماعية التي كان يدها القسوات المسلحة ، ونعني قوى الثورة المضادة .

● طبيعة هذا الانقلاب فبحث عنها في التكوين الطبقي للمجلس الذي يباشر الانقلاب « مجلس الثورة » وفي التكوين الجديد للقيادات . هذا البحث يشير الى ان السلطة اليوم تتشكل من فئة البرجوازية الصغيرة في البلاد ، أصبحت مهمة الحزب الشيوعي في تطوير الثورة في بلادنا والوصول بها الى تأسيس الجبهة الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة ، أصبحت هذه المهمة قنجر .

١ - تحت سلطة طبقة جديدة هي في واقع الامر بمصالحها النهائية جزء من قوى الجبهة الديمقراطية في البلاد .

٢ - تحت ظروف ازيجت فيها الثورة المضادة من قمة السلطة ، ما هي احتمالات التطور لهذا الوضع الجديد :

١ - اذا استطاعت الطبقة الجديدة أن تقبض على زمام الأمور في القسوات المسلحة ، وتبقى السلطة بين يديها ، مان ظروفنا جديدة تنهيا بالنسبة لتطور الثورة الديمقراطية واقتصارها في انجاز مهام مرحلة التطور الوطني الديمقراطي ، ونسحق اتفاق الاشتراكية ، وذلك التطور الذي لن يتم الا بمبادرة الجماهير وبقيادة الجماهير العاملة .

ب - من المؤكد في حالة بقاء هذه السلطة ان تباثر بالجو الديمقراطي العام في بلادنا ، وبالمطالب الثورية للجماهير وليس لها طريق آخر وسقطى الفشل اذا ما حاولت ان تخطط لنفسها طريقا يعادي قوى الثورة السودانية .

ج - لكما ترمط السلطة الجديدة ارتباطا عميقا في الاهداف وفي المنهج بالقوى الديمقراطية لا بد ان يلحظ الحزب الشيوعي دورا بارزا **أولا** : في دعم وحماية هذه السلطة ضد خطر الثورة المضادة . **ثانيا** : ان يحفظ مقدراته الايجابية من نقد وكشف مناهج الرجوازية الصغيرة وتطلعاتها غير المؤسمة لنقل قياده الثورة من يد الطبقة العاملة الى يدها « **المرجوازية الصغيرة** ليس من نسي استطاعتها السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متمسكة » ، **ثالثا** : في الاهتمام البالغ بنشر الايدولوجية الماركسية بين صفوف الحزب و صفوف الجماهير الثورية وخاصة الطبقة العاملة وان اي تراجع في هذا الميدان يؤدي الى سيادة افكار الديمقراطيين الثوريين من الرجوازية الصغيرة مما يعد انكسار بين الجماهير الثورية .

ومما كان المنهج الذي تسلكه السلطة الجديدة ، مان تطور الثورة الديمقراطية يعتمد في الاساس على درجة تنظيم الجماهير ومستوى وعيها ومقدرتها الفعلية في النضال والوحدة والالتفاف حول مطالبها الاصيلية العريقة الاساسية ، التي تستهدف التغيير الاجتماعي الديمقراطي ، ولهذا فان تأييد الحركة الجماهيرية للسلطة الجديدة مرصط بمدى استجابتها لهذه المطالب وسيرها في طريق الارتباط بالشعب . وفي هذا الصدد على الحركة الشعبية ان تتفادى الاخطاء التي حدثت في اكتوبر ، وتجنب التأييد الاجوف الذي يساعد العناصر الوضولية والانتهازية التي تتمتع بأعقاب كل سلطة جديدة .

ومن جهة اخرى فان قوى الثورة المضادة لن تقف مكتوفة الايدي ومستوحاه هجومها نحو الحركة الثورية لعزل السلطة السياسية الجديدة والضغط عليها ثم ضربها للعودة للحكم من جديد . وهذا يفرض على كل منظمات الحركة الجماهيرية ، رفع درجة يقظتها وتماسك صفوفها في وجه هجوم الثورة المضادة .

كل هذا يعتمد نجاحه على تماسك لروح الحزب والارتعاع بمستوى الوضوح والانضباط والوضوح المكري والسياسي حول خطوط الحزب وتكتيكاته التي صاغها المؤتمر الرابع وطورتها اللجنة المركزية وبصفة كخاصة في دورة مارس هذا العام . ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تهيب بكل الاعضاء والفروع والمناطق ان يدانوا عن وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية وان يؤمنوا الحزب من الاكثار الضارة وان يكرسوا كل جهودهم وقتهم لتنظيم الجماهير ورفع مستوى الحركة الشعبية في البلاد للسير في طريق استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

١٩٦٩-٥-٢٥

الباب الثاني

جزء من وثيقة الرفيق عبد الخالق محجوب المقدمة للمؤتمر
التداولي لكادر الحزب عن خلفية موقف التيار الانتهازي اليميني
الانقشامي وتحديد الديمقراطيين الثوريين والازمة الثورية
والعمل للسلاح ، وطبيعة السلطة الانتقالية الجديدة - ١٩٧٠

تقرير عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي

تنفيذا لقرار اللجنة المركزية في دورتها المنعقدة في شهر اغسطس «اب» ١٩٦٩
ينعقد هذا الاجتماع التداولي لكادر الحزب الشيوعي وفقا للاجراءات التي نصت عليها
لائحة الحزب والتي نفذتها اللجنة التحضيرية . يستهدف هذا الاجتماع توحيد كادر
الحزب الشيوعي ومن ثم العمل على توحيد الحزب الشيوعي وجماهير الطبقة العاملة
حول قضية جوهرية هي : النظام الراهن وتكتيكات الحزب الشيوعي .
لهذه القضية كما يبدو ركنان : اولهما تحديد طبيعة النظام الراهن من وجهة نظر
الماركسية اللينينية التي نسترشد بها في عملنا الثوري ، وثانيهما موقف الحزب الشيوعي
من هذا النظام وتحديد واجبات الحزب في الفترة الراهنة من تطور الحركة الثورية في
بلادنا . اننا ندرك ان الوحدة في الحزب الشيوعي لا تتم بمناقشة القضايا المختلف عليها

بصراحة وموضوعية فحسب ، بل بمناقشة ظلال الافكار قبل ان تملأ السطح وتصبح واقعاً ملموساً . ونحن في اجتماعنا هذا احوح ما نكون لهذا الموضوع لتحديد نقاط الاختلاف ، ثم لفكرهم جهودنا لمناقشة تلك القضايا بعمق والوصول فيها الى وحدة على اساس المبادئ ، على اساس الماركسية اللينينية . يحدث هذا لان هناك اختلافات حقيقية حول طبيعة النظام الراهن وحول تكتيكاتنا تجلت في بعض اجتماعات اللجنة المركزية ، وفي اجتماعات المكتب السياسي في هذه الفترة وفي ما كتب ببعض الرفاق في صحافة الحزب القانونية وغير القانونية .

ما هي اهم مظاهر هذه الاختلافات الفكرية ؟

اولاً :

المقالة التي نشرت للرميل معاوية ابراهيم في مجلة « الشيوعي » العدد ٢٣٤ ، ينتقد فيها الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية ويعبر اتجاهه سلبياً في وصفه للسلطة الجديدة بانها برجوازية صغيرة مما يؤدي حسب رايه الى التقليل من قدراتها الثورية والى اضعاف دعم الشيوعيين لها والى اخطاء في تفهمهم لقضية التحالف معب . في ايراد ، لتحليل سابق لم توافق اللجنة المركزية على تفاصيله بل وانفت على الاتجاه العام للتقرير الذي طرحه في دورة مارس « اذار » ١٩٦٩ حول الموقف من الانقلاب العسكري .

ثانياً : راي الزميل عمر مصطفى في اجتماع المكتب السياسي صباح الخامس والعشرين من مايو « ايار » ١٩٦٩ : ثم تكامل هذا الراي في اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٢٧ اكتوبر - ١٩٦٩ حول الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية والذي اعترضه الزميل وشقه ملعونه . ثم راي الزميل عمر مصطفى في ما بعد حول اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٦ مايو « ايار » ١٩٦٩ والخاص بمناقشة القهصير للانقلاب العسكري اذ يرى ان ذلك الاجتماع اخطأ في موقفه واكد سير الاحداث ذلك الخطأ حسب رايه . ثالثاً : مجموعة مواقف عمليه اخرى في نشاط الهيئات القيادية بعد صدور الخطاب الدوري الرابع ، وهي على سبيل المثال :

أ - الاختلاف في اللجنة المركزية حول تقييم استدعاء وزير الداخلية لعدد من كادر الحرب واعضاء اللجنة المركزية بتاريخ ١٨-١٩-١٩٦٩ .

ب - الاختلاف حول تقييم التعديل الوزاري وموقف الحزب الشيوعي منه مما دعا الى مناقشة هذا الموضوع في خمس جلسات للمكتب السياسي وتعطل بهذا اتخاذ موقف موحد في حينه .

ج - عدم وصول راي الحزب الشيوعي حول تخفيض الاجور والموازنة للجماهير وعدم وصول موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية .

د - الخط الدعائي الذي تسلكه صحيفة الحرب القانونية . الخ ...

ان هذه المظاهر المختلفة وغيرها مما اصبح امراً معلوماً لا لاجزاء الحزب فحسب بل لدوائر اجتماعية اخرى ، تؤكد وجود خلافاً ايدولوجية في الحزب الشيوعي حول القضيتين اللتين اشرت اليهما ، ولان هذه الخلافاً تمس تكتيك الحزب فمن المهم مناقشتها والوصول الى حد معقول من الوحدة بسمح بمواصلة الحزب الشيوعي نشاطه بفعالية ، ولنضاله ضد قوى الرجعية في بلادنا .

ولكي نتعمق طبيعة هذه الخلافاً ارى من انه من المهم الرجوع الى بعض الاختلافات التي سادت بين قطاعات من كادر الحزب الشيوعي بعد المؤتمر الرابع وحول استنتاجاته ، وذلك لان تلك الاختلافات اخذت شكلاً جديداً بعد الخامس والعشرين من مايو وتؤثر الان على الاختلافات الايدولوجية في حزبنا . ومن المهم

الوصول الى جذور الخلافات والسيارات حتى يستطيع ان نفوحد ، وليس غريبا على الحزب الشيوعي ان يواجه خلافات ايديولوجية في الظروف الراهنة وهي ظروف حديدة بالنسبة الى تطور الثورة السودانية .

ان بعض الخلافات الفكرية الراهنة او تيارا منها ترجع جذوره التاريخية الى ما قبل ٢٥ مايو « امار » ١٩٦٩ . وقد حاولنا مرارا ان نبرز تلك الخيارات الى السطح ، وان يدور صراع مبدئي في تلك الظروف ، بمقد طرحنا القضايا المختلف عليها

قصد المناقشة المهمة في الحرب في دورة اللجنة المركزية في يناير « كانون الثاني » ١٩٦٨ ، ثم في يونيو « حزيران » من ذلك العام ، واخيرا في دورة اللجنة المركزية في مارس « آذار » ١٩٦٩ ، ومن كل تلك الاجتماعات صدرت وثائق حزبية للمناقشة العامة في قضايا التكتيك والموقف لحزب الشيوعي السوداني من تطور الثورة الوطنية الديمقراطية وحست الى اعضاء الحزب .

وعلى اختلاف القضايا التي طرحت للمناقشة العامة ، فان الصراع تبلور حول استنتاج المؤتمر الرابع في ما يخص بالبرجوازية الوطنية السودانية - مواقفها واقسامها المختلفة والصيغة السليمة التي يتخذها الحزب الشيوعي في الموقف حيالها . لقد طرحت في هذه الوثائق نظريا وعمليا مهمة النضال ضد سياسة وافكار البرجوازية الاصلاحية استنادا الى استنتاجات المؤتمر الرابع . وقد برزت في المناقشات التي دارت في اجتماع اللجنة المركزية في شهر يونيو « حزيران » ١٩٦٨ اراء مناوئة لذلك الاتجاه بحجة انه سيؤدي الى مراجعه مواقفنا التاريخية ، كما ان بعض المواقف العملية لاقسام من كادرس كانت ترمض ذلك الاتجاه فعدم الاقتناع في الهيئة البرلمانية وقتها بموقف الامتناع عن تأييد حكومة محمد احمد محجوب كان تعبيرا عن تلك الراء ، كما تبع هذا تقديم رئيس الاتحادي الديمقراطي السابق من قبل تعليمات ديمقراطية وتقدمية نحتل فيها مراكز قيادية في مناسبات عديدة .

ان هذا التيار لم يستجب للمناقشة الواضحة والصريحة الا في القليل القادر ، وعندما افصح حرييا عن رايه اتحد شكل الهجوم والاتهامات معتبرا ان المناقشات التي طرحت والاجتهادات المختلفة لتطوير استنتاجات المؤتمر لم تكن الا ستارا لدعم سياسة الصادق المهدي ولمساعدته على الوصول الى الحكم . عبر عن هذا الزميل محمد احمد سليمان في دوره اللجنة المركزية في مارس « آذار » ١٩٦٩ والمنشوره بكل اعضاء الحزب .

لقد كان طابع هذا التيار في الغالب المعارضة الصامتة كما اثرت في العقوبر الذي قدمته الى اللجنة المركزية في دورة مارس « آذار » وذلك « لان البرجوازية نفسها مواقفها ضمنية بين حركة الجباهير الثورية ، وهي شئت اقساما من تلك الجباهير وتصادمها ولهذا فان الاثر المكري لها في داخل حزبا لا يتخذ شكل شعارات عالية واضحة ومصححة ولا يقف على منابر واضحة كما كان عليه الامر من قبل » .

« في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر » . ان صعوبات العمل في ظروف الثورة المضادة خلقت اهتزازات مختلفة بيسر بعض كادر الحزب يطرح تارة يمينا وتارة اخرى يسار . وفي كلا الحالتين كان هناك تراجع عن تكتيكات الحزب الشيوعي في تلك الفترة ، والمسبق عليها في المؤتمر الرابع للحزب واعني التكتيكات القائمة على الدمع وتجميع قوى الثورة استعدادا للهجوم عندما تنهيا الاسباب الموضوعية والدائية لذلك .

وكمثال لهذا الاختلاف الذي وصل الى درجة المناقشة في الصحف البرجوازية ، المقالة التي نشرها الزميل احمد سليمان في جريدة « الايام » بتاريخ ٨-١٢-١٩٦٨

وورد ذكرها في اجتماع اللجنة المركزية في مارس (آذار) ١٩٦٩ . نرجع الى هذه المقالة لأنها مرتبطة بالاختلافات الأيديولوجية المراهنة . لقد جاء في تلك المقالة خلا لزاماً الحكم ومنها ما يأتي . « رأيي أن المخرج يكمن في الرضاء والالتزام بميثاق شعبي يصحح هنات ميثاق أكتوبر » تشرين الأول « ويسد ثغراته ليكون أكثر شمولاً وادق تفصيلاً ، يحدد ويعالج المشاكل الرئيسية التي تخنق البلاد وتحبس انطلاقها نحو افاق التطور الديمقراطي ، تنزع من صميمه حكومة وحدة وطنية تعبر عن المصالح الحقيقية الرئيسية للمجتمع تشبه حكومة أكتوبر » تشرين الأول « ١٩٦٤ من حيث تمثيلها للأحزاب والطبقات الحديثة ذات المصلحة في التقدم . حكومة تنعم بالاستقرار والحماية التي عفتها حكومة أكتوبر » تشرين الأول « حتى تسنى لها انجاز المهام التي يتبطلها بها الميثاق الشعبي . ولا سبيل في نظري لهذا الاستقرار غير حماية القوات المسلحة التي يجب الاعتراف بها كقوة مؤثرة وكعامل فعال في حياة البلاد السياسية ، وينبغي علينا الا ننظر اليها بنظارة اسود وبضيق افق محملين لها كل سوءات حكومة نوفمبر (تشرين الثاني) » .

لقد دافع الرميل عن هذا الخط في اجتماع اللجنة المركزية في مارس « آذار » ١٩٦٩ ، واعتبر أن ما جاء فيه يبيض وجه الحزب أمام القوات المسلحة . لقد أضر هذا المقال بموقف الحزب الشيوعي الموحد حيال القوات المسلحة وتكتيكات الحزب الشيوعي المقررة في المؤتمر الرابع :

١ - لا يرى أن « الشيء الجوهرى هو أن تحشد الجماهير وتعد فكرياً وتنظيماً حتى تصل الى مستوى استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية » بل أن الحل لازمة الحكم والطبقات لحاكمه هو قيام حكومة « الوحدة الوطنية » بجمع بين القوى الرجعية وقوى التقدم :

٢ - يعارض تحليل المؤتمر للقوات المسلحة فلك التحليل الذي لا يرى فيها جمعاً طبقياً واحداً يدخل ضمن القوى الوطنية الديمقراطية . فالمقالة تقترح دخول القوات المسلحة كجسم واحد بأقسامها الوطنية والرجعية لحل أزمة الحكم .

٣ - يطرح دخول القوات المسلحة ككل في العمل السياسى لحماية حكومة الوحدة الوطنية ، ولكن حمايتها من ؟ . . . الا يدل هذا على أن القوات المسلحة مدعوة الى دعم حكم رجعي به عناصر « تقدمية » شكلاً ؟ . وايجاد صيغة للتصالح بين تلك القوى الرجعية حتى بين امسط ميادين الديمقراطية واعنى الانتخابات ؟

ولخطورة هذه المقالة في ظروف يتزايد فيها الصراع بين القوى الرجعية ولما يكتمل بعد نهوض حركة الجماهير الثورية ، فقد نشرت « أخبار الأسبوع » بتاريخ ١٦ يناير « كانون الثاني » ١٩٦٩ في الرد على تلك الإنكار ما يأتي :

« وفي مجالس الناس كثر الحديث عن القوات المسلحة بوصفها الامل الوحيد للإنقاذ ، والحديث بهذا الأجمال خطر ويتجاهل تجربة الشعب في بلادنا . لقد خسر السودانيون طيلة ست سنوات حكماً عسكرياً بعينه ، هو حكم كبار الجنرالات من المستوى المركزي الى مستوى الادارة الاقليمية وما خرج عملهم ونشاطهم في حيز القضاء الجوهرية التي تواجه بلادنا بعد الاستقلال عن بعض الاجراءات وما استطاعوا . وما كان في امكانهم ولا في مصلحتهم - أحداث تغيير جوهرى في ظروف تطور بلادنا . . . وحاجه بلادنا التاريخيه ليست اليوم في مستوى بعض الاجراءات مثل الضبط والربط » والتنفيذ السريع كما أنها ترفض قطعاً المسخ الذي سموه حزمًا وسياسة فكان وبالا على حركة الثورة في بلادنا : احقر كل مكر بقدمي وأهانته وعزل بلادنا عن كل تقدم فاصبحت مريض افريقيا والعالم العربى بحق . . . ان الحديث عن

أجهزة الدولة بوصفها قوه اجتماعيه منفصلة عن بقية المجتمع ومن ثم اعتبارها شيئا مميزا من الفئات والطبقات الاجتماعية التي جريت في السلطة وغشلت غير سليم ومجاف للحقيقة ... والقوات المسلحة لا تخرج من إطار التحليل الطبقي وتشكل في مستواها الأعلى والتجربة جرها من النادي الذي سقط طريقه الاقتصادي وأصبح لا مفر من نظام سياسي جديد يعقب القوى الاجتماعية التي حكمت من قبل وتحكم فعليا ، إلى تعدد الحكومات الحزبية منها والعسكرية » .

لقد اتخذ هذا التيار في ما يختص بوقف الحزب الشيوعي المستقل وبنضاله ضد أفكار عناصر الإصلاح اليميني وفي ما يختص باتفاق التطور الثوري ، موقفا يمينيا لا يخرج من إطار النظام القائم وقتها ، ويتعارض مع استنتاجات المؤتمر الخاصة بتكتيك الحزب في ظل الثورة المضادة ، وباتفاق العمل الثوري في بلادنا .

لقد واصل هذا التيار موقفه بعد انقلاب ٢٥ مايو « أيار » ١٩٦٩ بصورة قد تدو جديدة ولكنها في حقيقة الأمر الصورة القديمة نفسها . قد يبدو غريبا أن الرفاق الداعين للتحالف تحت نفوذ الأجنحة الإصلاحية في الحزب الاتحادي الديمقراطي يؤيدون الانقلاب العسكري الذي أطاح بذلك الجناح ضمن ما أطاح ، ولكن الخبط الذي يربط بين الموقفين هو الدعوة لكي يتخذ الحزب الشيوعي موقفا ذيليا في كلا الحلقين : هناك يتحالف بصورة ذيلية مع البرجوازية الإصلاحية ، وهنا يتحول ، عن سكوت ، ذيلًا للبرجوازية الصغيرة . أن عناصر من الحاملين لهذا الاتجاه اليميني وأخص بالذكر الزميل محمد أحمد سليمان انتقلوا عمليا وفكريا من الحزب الشيوعي إلى السلطة الجديدة ، ولم يكن تحللهم من نظام الحرب وقواعده أمرا شكليا أو مجرد خرق لإجراءات اللائحة ، ولكنه كان تعبيرا عمليا عن النهج اليميني للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحول كادره إلى موظفين .

نستطيع القول بأن ذلك التيار اليميني كان نتاجا لصعوبات العمل في فترة الثورة المضادة وما تحمل الحزب الشيوعي من صعود وهبوط وما واجه من حملات فكرية شرسة . فالانتصار النسبي للثورة المضادة ينتج عنه تقلص في عمل الحزب الشيوعي وهذا يؤدي إلى اليأس عند بعض أعضائه . ولهذا يظهر اتجاه يقلل من جدوى العمل الثوري والتكتيك الصبور لتجميع قوى الثورة ويدعو إلى إيجاد وضع مريح نسبي للحزب الشيوعي . وقد أخذ هذا اتجاه التحالف مع البرجوازية وفق مصالحها وشروطها . كان نتاجا لما طرحته الفترة الجديدة من واجب عملي يقتضي تمسك الشيوعيين لمراكز العمل القيادي بين الجماهير ، ولم يكن هذا أمرا مستحيل التحقيق برغم الصعوبات الشديدة التي تكتنفه . فالحزب الشيوعي بدأ بعد أكتوبر « تشرين الأول » يتحول إلى حزب جماهيري كما أصبحت جذوره تتعمق وترسخ بين الجماهير ، وما كان دعوة تاريخية أصبح من الممكن أن يتحقق عبر الفضال الصبور لتجميع قوى الجماهير الثورية .

ومثل هذا الواجب يعني ضمن ما يعني تناقضا مع البرجوازية الوطنية بأجندتها المختلفة . ولهذا فإن الاتجاه اليميني الرافض لتطور العمل الثوري الشعبي كان متريدا بل معارضا في كثير من الأحيان لقضية دفع الحزب الشيوعي ومراعاة ضد قيادة البرجوازية الوطنية لحركة الجماهير ليسير نحو الصدارة .

وكما عجز هذا التيار عن فهم أسس التحالف مع البرجوازية الوطنية ونقلها لاستنتاجات المؤتمر الرابع فهو أيضا يعاني الآن من المشكلة نفسها : أسس التحالف مع البرجوازية الصغيرة . ولأن هذا التيار كان يائسا من العمل الثوري الشعبي وخط جميع وتراكم القوى الثورية بالنضال في الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية

ويبحث عن المآرج الأخرى فقد كان من الطبيعي أن يكون له رأي في ما يخص القوات المسلحة والعمل الانتقالي يختلف عما أجمعنا عليه في المؤتمر الرابع للحزب .

تحليل الحزب للقوات المسلحة السودانية

من المهم أن تبرز هذا الاختلاف بوضوح وبصراحة لأنه وثيق الصلة بالاختلافات الأيديولوجية الراهنة في حزبنا .

أولاً : ليست لدى الحزب الشيوعي السوداني مشكلة في ما يختص بالفروق بين وضع القوات المسلحة في كثير من مناطق التحرر الوطني ووضعها في البلدان الرأسمالية المتقدمة . عبرت عن هذا لسنوات خلت جريدتنا « الجهاد » و « الصراحة » تعليقا على انقلاب يوليو (تموز) ١٩٥٢ في مصر . في افتتاحية « الجهاد » بتاريخ ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ورد تعبيراً عن موقف الحزب الشيوعي السوداني الاتي :

« أن حركة الجيش المصري لمي جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية في مصر » . وفي الكلمة الرئيسية للمعد نفسه : « حركة الجيش المصري حركة ديمقراطية قسي صالح وادي النيل » .

أعتقد أن هذا هو المهم : طرح التفكير العام الذي يناول فقط وضع القوات المسلحة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والنظر بطريقة واقعية وجديدة لمنطقة التحرر الوطني ووضع القوات المسلحة فيها .

ثانياً : أن يحدد الحزب الشيوعي موقفه من القوات المسلحة في بلده . إذ ليس صحيحاً الاكتفاء باطلاق نظرية عامة عن تقدمية القوات المسلحة لكل البلدان المتخلفة . هذا سيكون تعميها ضاراً . تحدد موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية بطريقة ايجابية :

أ - عمل لتكوين تنظيم شيوعي بين القوات المسلحة رغم الصعوبات . اقضاع رابطة الطلاب الثوريين وقتها . المعقات التي توضع في وجه قبول الطلاب في القوات المسلحة في وقت كانت تسود الاتجاهات الثورية حركة الطلبة . أن بناء هذا التنظيم هو الذي يؤكد موقف الحزب الشيوعي السليم من القوات المسلحة لا مجرد المناقشات النظرية وحدها .

ثالثاً : للحزب الشيوعي تحليل للأوضاع الطبقية والسياسية في القوات المسلحة السودانية منشور في وثائقه ، معالمة الاتية :

أ - ليس الجيش طبقة أو فئة اجتماعية واحدة كما أنه ليس جهازاً معزولاً عن عمليات الصراع الطبقي . فهناك كبار الجفرالات الرجعيين الذين برهن حكمهم الديكتاتوري في أعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٤ على أنه جزء من البرجوازية المرتبطة بالاستعمار .

ب - غالبية جنود القوات المسلحة السودانية وضباطها جزء من الشعب لا من معسكر أعدائه .

هذا التحليل لا يتدعه اليوم بفرض العاظم السياسي ، قبالاضافة الى أن قيام تنظيم ديمقراطي في القوات المسلحة في الماضي يؤكد وجود امكانيات العمل الوطني المناويء للاستعمار في داخل هذا الجهاز ، فان هناك العديد من الوثائق الحزبية توضح هذه الحقيقة . هناك بيان المكتب السياسي بتاريخ ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني)

١٩٥٨ والصادر تحت عنوان « ١٧ نوفمبر انقلاب رجعي » والذي يفرق بين القادة الرجعيين للقوات المسلحة وبين : « الاغلبية الساحقة من ضباط الجيش وهم من البورجوازية الصغيرة في بلادنا ولهم اتجاهات وطنية ومناثرون بالفعل بالحركة الجماهيرية الوطنية الديمقراطية » . - « البيان » - كما ان هناك مطبوعات اخرى مختلفة .

هذا واضح ولكن اثاره دور القوات المسلحة بطريقة يفهم منها وكان الحزب الشيوعي يضمها ككل في صف القوى المعادية للثورة السودانية امر يخفي وراءه ، اختلافنا حول قضيتين اخريين : اولاهما وضع القوات المسلحة بين قوى الجبهة الديمقراطية ، وثانيهما الموقف من الانقلاب .

يقيم الحزب الشيوعي تقديره للقوى الاجتماعية ذات المصلحة في انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا على اساس تحليل اقتصادي وطبقي . فهو يقول : « ان قوى هذه الجبهة هي الجماهير العاملة ، والمزارعون ، والمثقفون الثوريون ، والراسمالية الوطنية ، وتكمن قيادة هذه القوى بين جماهير الطبقة العاملة » .

(قرارات المؤتمر الرابع حول الجبهة الوطنية الديمقراطية)

وبهذا فان القوات المسلحة تدخل بين هذه القوى حسب عنايتها الاجتماعية وتوزيعاتها الطبقية . فهناك البورجوازية الصغيرة (اغلبية الضباط) وهناك ابناء المزارعين وعناصر من العمال يعملون كجنود . والقوات المسلحة اذن لا تضيف طبقة جديدة او فئة اجتماعية جديدة للقوى الطبقية والاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز الثورة الديمقراطية في بلادنا . ان الحزب الشيوعي في نضاله لضمان انجاز الثورة الديمقراطية يتوجه بسياسة طبقية نحو جماهير الطبقة العاملة والمزارعين وبنفس الحلف الدائم بينهم وبشكل هذا اساس نشاط الحزب الشيوعي ، كما يتوجه في موقفه وفي عمله على اساس طبقية بين كل الجماهير صاحبة المصلحة في انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية .

هناك تصور يرى ان تحتل الفئات الوطنية والديموقراطية في القوات المسلحة المركز المتقدم في نشاط الحزب الشيوعي بفضل وجود السلاح بين ايديها ولانها بهذا اقدر من غيرها على حسم قضية السلطة بسرعة وباجاز ، وهذا في رأي تصور خاطيء وغير ماركسي .

فالثورة الديمقراطية هي ثورة الاصلاح الزراعي ولا يمكن ان تصل الى نقيضها المنطقية الا باستنهاض جماهير الكادحين من المزارعين على نطاق واسع وادخالهم ميادين الصراع السياسي والاقتصادي والفكري !
والثورة الاشتراكية هي ثورة غالبية الجماهير الكادحة تتم بوعيهم وبرضاهم وبمشاركتهم الفعالة في اعلى مستويات النشاط الثوري .

والقوات المسلحة في بلادنا ننظر الى اقسامها من زاوية انشاءاتها الفئوسية والطبقية ويحدد دورها كجزء من الفئات القنوية او الطبقية المتصارعة في هذه الفترة او تلك من فترات التداور الثوري .

ومندما يصل هذا التصور الخاطيء الى مراميه النظرية يتحول الى نظرية انقلابية كاملة تدعو الحزب الشيوعي الى التخلي عن النشاط بين الجماهير وعن مهمته

الصعبة في توعيتها وتنظيمها وتدريبها خلال المعارك العملية والفكرية ، واللجوء الى تنظيم « انقلاب تقدمي » .

العلاقة بين « العمل المسلح » والنضال الجماهيري

نضع القضية بشكل اصرح واوسع ، نضعها في تحديد العلاقة بين العمل المسلح والنضال الجماهيري .
نحس كشيوعيين لا نقبل ايدىولوجيا نظرية القلة التي تقبض على السلطة ثم بعد هذا ترجع للجماهير . في اعتقادي ان هذا موقف ايدىولوجي ثابت للشيوعيين وجزء من فهم الشيوعيين للثورة ، وقد تطورت الشيوعية كعلم في الصراع ضد هذه النظرية ضمن صراعها الطويل ضد الايدىولوجيات الغريبة على حركة الطبقة العاملة . « ولم يكن خط البلاطيين خيرا من البرودونيين ، كانوا — وهم الذين تدربوا في مدرسة القامر — يطلقون من وجهه نظر تقول بان مجموعة صغيرة على درجته عالية من التنظيم والحزم تستطيع في لحظة مؤاتية ان تقبض على قيادة الدولة ثم تحافظ على سلطانها اعتمادا على مستوى نشاطها العادي والحازم الى ان يتم لها استنهاض الجماهير الشعبية في العملية الثورية ورفضها خلف تلك المجموعة الصغيرة من القادة » .

(فريدريك انغلز : الحرب الاهلية في فرنسا) .

لقد لخص ف. ا. لينين الموقف الايدىولوجي للشيوعيين في ما يختص بعلاقة العمل المسلح بالنضال الجماهيري في مقالاته الشهيرة « الماركسية والانتفاضة » — ويمكننا ان نقول ان اركان هذه القضية ما بئى :
— لنجاح الانتفاضة المسلحة ماديا وسياسيا يجب الا يعتمد على القامر ولا على حزب بل على الطبقة العائدة .
— ان يعتمد على مدثوري بين الجماهير .
— ان يعتمد على متعطف في تاريخ الثورة النامية يكون فيه نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب في اعلى مستوياته ، والتردد في صفوف الاعداء وفي صفوف اصدقاء الثورة الضعاف والمتردين في اعلى مستوياته .
هذا الفهم جزء من الشيوعية في ركنين : فهو اولا — ايدىولوجيا — موقف من مفهوم الثورة والتغيير الثوري وردود الجماهير ونظرية الثورة وهو ثانيا يطرح التكتيك الشيوعي كعلم وخاصة في ميدان الازمة الثورية — شروطها وعواملها .
وايضا فالنقص على السلطة بواسطة اقلية مدنية كاتب ام عسكرية من غير اعتبار لدور الجماهير واستيفاء عوامل نضوح الازمة الثورية ، من غير اعتبار لدور الطبقة العاملة في حالة وجودها — ايدىولوجية غير شيوعية ، وهي في وضع بلادنا المتخلف ايدىولوجية للبرجوازية الصغيرة .
وهذا المفهوم في اعتقادي يتطابق مع ما اشار اليه التقرير الذي عرض على اللجنة

المرثوية في دوره مارس (آذار) ١٩٦٩ تحت عنوان في « سبل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر » وجاء فيه : « التكتيك الانتقالي بدلا من العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البورجوازية والبورجوازية الصغيرة » . - وكنت اعني الاتي :

ان نرمض التكتيك الذي يهمل العمل الجماهيري ويتراجع امام مشاقه ويتفاسى عن مفهوم الشيوعي للثورة بوصفها اعلى قمم النشاط الجماهيري ولا يعترف بمبدأ الازمة الثورية - شروطها وعوامل النجاح فيها .
التكتيك الانتقالي ايدولوجية غير شيوعية .

يمكن ان يلجأ اليه الضباط البورجوازيون الرامون الى التخلص من ازمة الحكم بدفع البلاد بطريقة حادة في طريق التطور الرأسمالي ، كما يمكن ان يلجأ اليه الضباط الديمقراطيون الذين يتطلعون من ايدولوجية البرجوازية الصغيرة .

في رأيي ان هذا الموقف الايدولوجي المكامل للشيوعيين لا يتأثر بالشكل المسلح الذي يمس به على السلطة ، سببان في هذا كونه انتفاضة مسلحة من فرق مطمها الحزب الشيوعي من بين الجماهير او كانت مرتقا مسلحة تابعة للجيش النظامي .

والمتشع لموقف البلاشفة في الفترة بين يوليو (تموز) و اكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٧ ولحظ اصرار ف. ا. لينين على توافر الشروط اللازمة لنشوج الازمة الثورية وبعد هذا تنظيم الانتفاضة المسلحة . كان لا يضع في اعتباره اقجاج العمل العسكري ماديا فحسب بل انجاح العملية العسكرية مجاحا سياسيا حيثما تصل الجماهير المتقدمة قمة نشاطها الثوري .

والحزب الشيوعي السوداني كان مدركا لايدولوجية البورجوازية الصغيرة في ما يختص بهذه القضية ووصل من خلال نشاطه العملي والنظري الى استنتاجات سليمة وموقف شيوعي في مؤتمره الرابع .

« من المواقع نفسها (البرجوازية الصغيرة) تبشّر والاتجاهات الانتهازية اليسارية التي تبشر بأنه لا مكان للنضال الجماهيري ولا أمل من ورائه وكل ما بقي للحركة الثورية هو ان تفكك على نفسها ومعزوم بعمل مسلح لان هذا العمل هو الذي يحضر الجيش السياسي الجماهيري . مثل هذا الخط يمكن ان يستهوي وهو يستهوي العناصر السياسية اليمينية والتي لم تقمّر بعد بالنضال الثوري ... وهذا الاتجاه خطير في ظروف الثورة المصادرة وعلى حزبنا التصدي للنضال صده بحزم وبفكر عميق وبفتح الطرق لاستمرار النضال الجماهيري الذي وحده ولا سواء يعمى قوى الشعب ويهيء الظروف اللازمة لانضاج الازمة الثورية . ان الجماهير من خلال نضالها اليومي وحده ولا سواء تقتنع بأن الحياة تحت ظل تحكم الرجعيين لا تطاق وترتفع مستويات طاقاتها للتضحية وينقوى عودها ويصلب وتصل الى مستوى تنفيذ مهام الثورة الديمقراطية » .

(الماركسية وقضايا الثورة السودانية - ص ٢٠٩)

هذا مفهوم شيوعي للعمل الثوري الذي يعتبر نشاط الجماهير ووصول هذا النشاط الى اعلى مستوياته ، هو القادر على التغيير وانجاز مهام الثورة ، هو الثورة .
يلوح ايضا المؤتمر الرابع للحزب قضية فزوج الازمة الثورية شرطا لتعبير السلطة :

ولا بد من اطلاق ايضا من ان يتجه هذا النضال صوب انضاج الازمة

الثورية في البلاد بحيث تصبح الجماهير واثقة من ذاتها ومتراسة خلف قيادتها الجديدة في مرحلة النضال الوطني الديمقراطي ، وفي مستوى هذه الثورة في بلادنا فان هذه المهمة تقع على عاتق الطبقة العاملة المتحدة مع الطبقات الثورية الاخرى » .
(المصدر نفسه - ص ٢٠٩ - ٢١٠) .

ويلخص المؤثر الرابع تحربة الحزب الشيوعي السوداني في ما يختص بالمدى الاجتماعي اي الدائرة التي تنفج بينها الامة الثورية في ظروف بلادنا المتخلقة ليحددها بالجماهير المقدمة في القطاع الحديث :

« وعبر الاخطاء التي دفع اليها حزمنا تحت تأثير الانحازات اليسارية الساذجة ادرك ان ساعة التغيير لا يحددها رغبات الجماهير او حزبها ولا ضعف السلطة الحاكمة ، بل تحددها كما اشار ف. ا. لينين ، حقيقة عجز السلطة عن الحكم وضيق جماهير الشعب . وكون ثورة أكتوبر - بأداتها - الاضراب السياسي - برهنت على ان التطور الثوري والدفع يمكن ان يحدثا اذا عجزت السلطة عن الحكم واذا ما قررت الجماهير الأساسية في القطاع الحديث ان الحياة تحت تلك السلطة أصبحت لا تطاق » .

(المصدر نفسه - ص ٩٨) .

وتتبارح امرين بعض كادر الحزب هو نتاج طبيعي للفترة التي نمر بها في العمل الثوري واعني بخصوص وجود سلطة جديدة بعد الخامس والمشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ من فئات البورجوازية الصغيرة تشترك مع الحزب الشيوعي في برنامجه لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في اكثر من نقطة . هذا امر جيد في تطوير الحركة الثورية في بلادنا لم نواجهه من قبل ، يفرض قواطين جديدة لتطور الثورة السودانية كما انه يطرح امام الحزب الشيوعي قضايا ايديولوجية من نوع جديد . انه يؤثر على الصراع الايديولوجي في الحزب الشيوعي السوداني ويقدم قضايا جديدة لم نسمدها من قبل ايضا .

وكلفنا يعلم ان الحزب الشيوعي يتطور كفضيلة طبيعية خلال الصراع الفكري وان هذا الصراع لا يتم بمعزل عن الصراع الطبقي بين الجماهير .

ليس هذا بمستغرب على تاريخ حزبنا كما انه ليس بالغريب على كل مناضل يعرف اوليات الماركسية . فقد حدد فريديريك أنغلز ثلاث جهات يناضل فيها الشيوعيون : الجبهة السياسية ، والجبهة الاقتصادية ، والجبهة الفكرية . والفخلى عن مهام النضال في اية جهة من هذه الجهات يؤدي الى وقف التكوين الشيوعي للمناضلين المتقدمين بالماركسية اللينينية ويؤدي الى انحرافات تضر بقضية الاشتراكية . والحزب الشيوعي السوداني انضحت معانها واصبح يتحول بالاندرج الى حزب شيوعي خلال مراحل مختلفة من الصراع الايديولوجي الذي يعكس صراعات طبقة بين المجتمع . ويمكننا ان نقول على وجه التحديد ان الحزب الشيوعي في تاريخه الفكري كان يتحول بالاندرج الى الايديولوجية الشيوعية خلال الصراع ضد افكار الفئات والطبقات التي تشترك معه في نقطة او اكثر من نقطة في المراحل المختلفة للثورة السودانية .

تحكم في التطور الايديولوجي للحزب الشيوعي في فترة النضال ضد الحكم الاستعماري المباشر الصراع ضد مفاهيم وايدولوجيات البورجوازية الوطنية المناهضة للاستعمار ، والتي كان برنامجها للحركة الوطنية يلتقي في بعض نقاطه مع الحزب الشيوعي . فالصراع الداخلي في الحزب الشيوعي عام ١٩٤٧ حول استقلال الحزب في العمل الثوري او تحوله الى جفاح يساري في حزب البورجوازية ،

كان صراعا ايديولوجيا ضد مفاهيم البورجوازية حول « قومية » النضال الوطني تحت قيادتها . الصراع الحاد الذي نشب في الحزب الشيوعي في اعقاب ١٩٥٠ وانتهى بالانقسام فيه عام ١٩٥٩ ، كان ايضا يتناول العديد من القضايا التي ترتبط بتحديد الفروق بين الشيوعيين والبورجوازية الماهضة للاستعمار في الفكر والمنهج . والتراجع والانتكاسات بين اقسام من كادر الحزب الشيوعي عند وصول فئات من تلك البورجوازية للحكم ، ثم انجار الاستقلال السياسي كانت ايضا تعبيراً عن صراع ايديولوجي بين الشيوعية والبورجوازية حول مسيرة الثورة السودانية ، ان كانت لها اهداف بعد الاستقلال ام ان الاستقلال السياسي هو الهدف النهائي لتلك الثورة ... وهكذا ...

ومن خلال هذه المعارك ترسخت في الحزب مفاهيم شيوعية حول دوره في الثورة السودانية ، وعلاقته بالطبقة العاملة ، وحول توجه الثورة الى اهدافها بعد الاستقلال الوطني . الخ ... صحيح ان الحزب الشيوعي كان يضع في دستورهِ التعبير عن قسده تأسيسه وفق برنامجهِ في ما بعد ، الماركسية اللينينية شرطاً للانضمام الى صفوفهِ ، ولكن هذا لا يعني ان الحزب الشيوعي من الناحية الايديولوجية تنظيم شيوعي حقا ولا يعني ان اعضاءه شيوعيون من الناحية الفكرية كما هو مسلم به . انه اعلان بقبول الماركسية والاعلان شيء وتحول الاعضاء الراضين عن البرنامج السياسي للحزب الشيوعي ولائحته الى ماركسيين لينينيين وشيوعيين حقا شيء آخر . ليس غريباً اذا ، من ناحية المبادئ الشيوعية ومن ناحية تاريخ تطور الحزب الشيوعي في بلادنا ان ينشب صراع ايديولوجي بين صفوف الحزب والجمهير الثوري وقد ظهر النشاط المستقل لبعض فئات البورجوازية الصغيرة التي بدأت في طرح مفاهيمها للثورة السودانية ومناهجها في العمل الثوري ، وبشرت هذه الفئات درجة عالية من نشاطها المستقل بقبضها على السلطة من يديها . ولان هذه الفئات تلتقي مع الحزب الشيوعي في برنامجهِ الوطني الديمقراطي في اكثر من نقطة خلافاً لاي طبقة اجتماعية اخرى ، ولان هذه الفئات تشكل الاغلبية الساحقة من مجتمعنا بفرض من بين صفوفها الشيوعيون والطبقة العاملة ، ولان الطبقة العاملة حديثة التكوين في مجتمعنا وتناثر ايضا بمنشئها بين البورجوازية الصغيرة فان هذا الصراع يصبح اكثر تعقيداً وصعوبة .

ولكن القضية بسيطة ايضا من ناحية اخرى وتكمن في الاجابة عن سؤال بسيط : هل هناك فروق بين الشيوعيين وبين فئات البورجوازية الصغيرة التي تشترك الشيوعيين برنامج الفكرة الديمقراطية ام ليست هناك فروق ؟ وفي رأبي ان تطور الحزب الشيوعي في الظروف الراهنة من الناحية الايديولوجية كتنظيم يستهدف الاتصاف في بوتقة الماركسية اللينينية ويرمي يوميا وفي كل فترة من فترات تطور الثورة السودانية ليصبح ذلك الحزب الذي « يسمى باستمرار لتحقيق اكثر قدر من استيعاب الماركسية اللينينية للاسترشاد بها في نضاله الثوري من اجل تعبير المجتمع » (النظام الداخلي للحزب السوداني) ، يعتمد على قدراته في توضيح هذه الفروق لمجموع اعضاءه ولطبقة ولكل الجماهير الثورية .

لقد نشب بالفعل صراع ايديولوجي في الحزب الشيوعي في هذه الفترة الجديدة من تطور الثورة السودانية اتخذ بصورة رئيسية هيئة الصراع حول مفهوم التحالف مع السلطة الجديدة . ويرغم القضايا المتعددة المثارة في الوقائع التي اشترت اليها في صدر هذا التقرير : نسمي السلطة الجديدة ديموقراطية ثورية ام برجوازية صغيرة ، الاختلاف حول مواقف واحداث وقضايا عرضت على المكتب السياسي واللجنة

المركزية في هذه الفترة ، لا نركز على التمايز بقدر ما نركز على نقاط الاتفاق . الخ . .
الا انني اعتمد ان كل هذه الطواهر شعير عن مفهومين يتصارعان حول قضية التحالف
في هذه الفترة مع السلطة الجديدة احدهما مفهوم يميني والاخر مفهوم شيوعي .
سأفصل هذه النتيجة واتولاها بالشرح في ما بعد ومن خلال عرض لمشاكل
الحركة الثورية في الظروف الراهنة .

طبيعة السلطة القائمة بكل تفاصيلها

ان اهتمامنا بتفهم طبيعة السلطة الراهنة بكل تفاصيلها وصبرنا على هذه الدراسة
لا يعتبرا مضيعة الوقت او « هذلة » شيوعية لا تصلح في وقت العمل والحد والثورة .
نعلى فهمنا لطبيعة السلطة نبنى تكتيكاتنا ، وعليه يوقف تطور الثورة السودانية .
« ان القضية الجوهرية لكل ثورة هي دور شك قضية السلطة . فالطبقة التي
تقبص على السلطة تقرر كل شيء » .

(ف . أ . لينين - مجموعة الاعمال - مجلد ٢٩ - ص ٢٦٧)

ونحن نستهدف من دراسة طبيعة السلطة الراهنة معرفة وضعها الطبقي لانتمنا
كشيوعيين ملتزمون بلب الماركسية واعني المادية التاريخية والمادية الجدلية ، ونذكر ان
المظاهر والمواقف السياسية . الخ . . . تفسر في ظل الصراع الطبقي ولا شيء سواه .
ونحن نعتد في هذه المعرفة على :

١ - الاستنتاجات العامة للماركسية اللينينية .

٢ - الدراسة العاطية للسلطة القائمة ومحصل موافنا العلمية والفكرية في
هذه الفترة .

٣ - تجاربنا واستنتاجاتنا في المؤتمر الرابع وغيره من اعمال الحزب الشيوعي
السوداني .

● السلطة بيد الضباط وبوجه خاص في يد تلك العناصر التي قامت بالانقلاب
العسكري صباح الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ ، ورغم ان القوات
المسلحة تتكون من الضباط وصف الضباط والجنود ، والكتلة الاخيرة لها اوضاع اجتماعية
تختلف عن وضع الضباط الا انهم لا يدخلون ضمن القوى الحاكمة التي نبحث عن وضعها
الطبقي . فالقوات المسلحة السودانية ما زالت قائمة كجهاز ، القيادة فيه للضباط ،
العملية العسكرية (الانقلاب) تمت ايضا تحت قيادة اقسام من الضباط . وطبيعة اي
جهاز او حركة سياسية او تنظيمية نبحث عنها هي طبيعة قيادتها . ان الجنود هم
القوات المسلحة السودانية لم يتحركوا كتوة مستقلة ولم يدخلوا حركة الصراع الاجتماعي
والطبقي مستقلين عن قيادتهم كما حدث مثلا في ثورتي فبراير (شباط) واکتوبر (تشرين
الاول) ١٩١٧ في روسيا حينما تصرف الجنود كفلاحين يحملون السلاح .

● نبحث عن الوضع الطبقي للسلطة في الميدان الاقتصادي - ميدان علاقات
الانتاج ولا ميدان سواه . والضباط هم من بين تلك الفئات من البورجوازية الصغيرة
في المدينة التي تنضم للعمل في جهاز الدولة وبوضعه التقليدي ، انهم ليسوا بالطبع من
العمال ، وليسوا من القاب الكادحة العاملة في حقل الزراعة . وبحكم دخولهم ايضا
فالضباط من فئات البورجوازية الصغيرة مقارنين بالدخل القومي وبدخل الطبقات والفئات
الاجتماعية الكادحة .

● والسلطة الجديدة بحكم ايدولوجيتها بورجوازية صغيرة ايضا ونحن لا نضيف جديدا ان قلنا انهم حتي الآن وحتى هذه اللحظة ، ليسوا شيوعيين ولا بطالهم أحد بذلك . وقد أثرت هذه القضية لانه ربما قال البعض — وقد قيل ذلك في مناسبات مختلفة ومن بعض الشيوعيين — ولكن نحن ، اي الشيوعيين بورجوازية صغيرة بهذا المعنى ؟ . . . صحيح ان حزبنا فيه بورجوازية صغيرة نشأت في قيادته وقاعدته ولكنهم شيوعيون قباوا ايدولوجية طبقة أخرى (الطبقة العاملة) ويناضون ضد مفاهيم منشأهم وضد ايدولوجيتهم . والوعي الشيوعي عامة وبين صفوف الطبقة العاملة جاء من مثقفي البورجوازية الصغيرة وسيظل دائما التمازج بين المثقفين الشيوعيين وحركة الطبقة العاملة عماد الحركة الشيوعية في بلادنا .

لقد عارض رفاق هذا التحليل الطبقى : « بورجوازية صغيرة » بعبارة « الديمقراطيين الثوريين » . اود ان اجلو هذه القضية كما اراها من زاوية الماركسية ومن زاوية ادب الحزب الشيوعي السوداني .

— لقد وردت عبارة « الديمقراطيين الثوريين » بوصفها شاملة لكل الطبقات ذات المصلحة والفعالية في الثورة الديمقراطية البورجوازية من البروليتاريا والفلاحين والبورجوازية ذاتها .

« كيف يمكن لماركسي ان ينسى ان الراسماليين ايضا كانوا غالبا في تاريخ كل البلدان » ديمقراطيين ثوريين « كما حدث في بريطانيا عام ١٩٤٩ ، وفي فرنسا في اعوام ١٧٨٩ — ١٨٧٠ — وفي روسيا في فبراير (شباط) ١٩١٧ ؟
« هل نسيت انه يجب التفريق بين الديمقراطية الثورية للراسماليين والبورجوازية الصغيرة والبروليتاريا ؟ الا يدل تاريخ كل تلك الثورات التي ذكرتها على انه يوجد تمايز طبقي داخل اطار « الديمقراطية الثورية » ؟

(ف . ا . لينين — موقف البورجوازية الصغيرة من مسألة انهيار النظام الاقتصادي) . . .

— ان عبارتي « ديمقراطي البورجوازية الصغيرة » او « الديمقراطيين الثوريين » كانتا تردان بمعنى واحد في مؤلفات ف . ا . لينين وصفا للعناصر الثورية من المثقفين البورجوازيين الذين اتجهوا للعمل صوب الفلاحين :
« ان الديمقراطية البورجوازية بداية رائدها الوحيد في الازمان السابقة واعني (هرزن) ووصولا لممثليها الجماهيريين اعضاء اتحاد المزارعين عام ١٩٠٥ ونواب كتلة العمل في البرلمانات الثلاثة بين عامي ١٩٠٦ — ١٩١٢ ، كان لها لون شعبي » .
(الديمقراطية الشعبية في الصين)

واسترف . ا . لينين يطلق هاتين العبارتين بمعنى واحد على ممثلي البورجوازية الصغيرة في النضال السياسي حتى ظهور الاشتراكيين والمنشئيك كأحزاب منمصلة تعبر بدرجة أو بأخرى بين هذه الفئة أو تلك من مجموع حركة الفلاحين .
وفي المقالة نفسها سالفة الذكر يصف ف . ا . لينين الدكتور صن يات صن رئيس الجمهورية الصينية وقتها بأنه ديمقراطي ثوري ويقصد بهذا انه ممثل البورجوازية الصينية التي تريد ابحاز الثورة الديمقراطية البورجوازية في بلادها . فهو يقارن به ممثلي البورجوازية المتعفنة في أوروبا حيث ارتدت هذه الطبقة وأصبحت عقبة في سبيل التطور مشدرا الى الفارق بين البورجوازية حيث ما رالت البورجوازية الصينية ممثلة في قائدنا صن يات صن تلعب دورا ثوريا وتقدميا .

« ولكن ما زالت توجد في آسيا بورجوازية قادرة على الدفاع عن الديمقراطية

النقية الصلبة المثارة ، بورجوازية تستحق بجدارة زمالة عظماء عهد التنوير في فرنسا والقادة العظام في نهاية القرن الثامن عشر .

(المصدر نفسه)

ويحدد السعد الطبعي لهذه البورجوازية بين الملاحين الصنفين . لهذا نرى :
أولا : الديمقراطيون الثوريون ليسوا طبقة أو فئة اجتماعية ذات وضع معناه في الإنتاج وبين علاقاته .

ثانيا : اطلق هذه العبارة ف . ا . لينين في اغلب الاحيان على ممثلي حركة الفلاحين او المدافعين عنها بفئاتها المختلفة المفاضلة ضد النظام الاتعاطي .
ثالثا : في كل الاحوال وبالدرجات المختلفة للنشاط السياسي لهذه القوى فمقيدتها ليست الايديولوجية الشيوعية ، ايديولوجية الطبقة العاملة التي تسيع قوة عملها ، بل هي ايديولوجية المالك الصغير ، ايديولوجية البورجوازية في نهاية الامر . ومن هذا فان ايديولوجية العناصر الديمقراطية الثورية يتحكم فيها وضعها الطبقي البرجوازي الصغير .

— وفي ناحية ادب الحزب الشيوعي السوداني اطلقنا على ممثلي البورجوازية الصغيرة الذين خرجوا للعمل السياسي والتصدي للسلطة في منطقة التحرر الوطني ، بعد انحسار البورجوازية الوطنية التي قادت حركة الاستقلال السياسي في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية — اطلقنا عليهم عبارة « الديمقراطيين الثوريين » . ومع الاختلاف في مستوى النشاط بين الجماهير الشعبية والارتباط بها بين الديمقراطيين الثوريين الذين تصدهم ف . ا . لينين في مؤلفاته ، وبين هذه القوى التي نحن بصدددها ، الا ان عبارة الديمقراطيين الثوريين عبرت بحق عن فترة جديدة من فترات الثورة الديمقراطية في منطقة التحرر الوطني . تمتاز هذه الفترة بموقف أحزم ضد الاستعمار الحديث وتطرح قضية التقدم الاجتماعي تفاديا للثورة الرأسمالية القديمة ، وتتمايز بدرجات متفاوتة بموقف أكثر ثباتا وصراحة من قضية التحالف مع حركة الطبقة العاملة العالمية (المعسكر الاشتراكي) .

لقد توصلنا الى هذا الفهم واطلقنا تلك العبارة خلال عملية طويلة من التجربة والاستقراء وبعدها بدأت تتضح المعالم الثورية والديمقراطية لتلك الفئات القائدة وخاصة في العالم العربي :

« لقد رأينا امكان تطور الثورة العربية نحو الاشتراكية عبر الطريق غير الرأسمالي والدور الذي يمكن ان يلعبه الديمقراطيون الثوريون خلال السير في هذا الطريق وقد تكونت افكارنا حول هذه المسألة من احتكاكنا بشتى قضايا الثورة الاجتماعية في ميداني النشاط العملي والنظري » .

(الماركسية وقضايا الثورة السودانية — ص ٦٥)

فعندما تورد مطبوعاتنا هذه العبارة فهي تتصور تصورا كاملا تلك الفرق بين البورجوازية الصغيرة التي اثبتت عمليا موقفا حازما ضد الاستعمار القديم والحديث وفي سبيل تغيير الحياة الاجتماعية — تتصور شعارات وتطبيقات بعينها مثل التأميم ، الإصلاح الزراعي ، النداء للاشتراكية ، الديمقراطية الجديدة . الخ . . . ومن هذه الراوية فان عبارة الديمقراطيين الثوريين تعني ايضا مجموعة من النشاط السياسي لفئات من البورجوازية الصغيرة تستهدف أحداث ثورة ديمقراطية عميقة .

هذا التصور تم خلال فترة طويلة وعبر عملية طويلة لان تلك الفئات من البورجوازية

الصغيرة تعبير ونتجه صوب انتوره الديمقراطية العميقة خلال عمليات من الصراع السياسي والطبقي وخلال التجارب .

— نلاحظ في ما أورد المؤتمر الرابع من مناقشة لدور الديمقراطيين الثوريين انه قد مرت فترتان و التقرر مكتب ، فترة ما قبل هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وما بعدها . الفترة الاولى تميز فيها تحليلنا بالنفاؤل وكان اتجاهه السائد إبراز الجوانب الايجابية للنظم التقدمية العربية وعناصر الديمقراطيين الثوريين ، والفترة الثانية ظهرت فيها الانتقادات الموجهة لهذه القوى اعتبارا لواقع الهزيمة ولوحوب دراسة اسبابها . فقد طرحنا مثلا ان تجربة حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ اكدت انه لا يد لعناصر الديمقراطيين الثوريين من الاقتراب للماركسية بصورة او باخرى للمسرح بحركة التحرر الوطني العربية قدما في قضايا معينة مثل جهاز الدولة ، الموقف من قضايا الديمقراطية بالنسبة الى الجماهير ، أهمية وجود الحزب الطليعي المسترشد بالنظرية الاشتراكية العلمية (الماركسية — اللينينية) .

١ — « لمد اكدت تجربة النكسة الاخيرة ضرورة تسليح تلك الحركة بالنظرية العلمية الشاملة ومعرفة قوانين التطور الاجتماعي بفيه تطور الثورة وقيادتها في اكثر الظروف تعقيدا وهذا هو الجانب الاكثر تعقيدا للعمل الثوري وتصل اليه الاقسام المختلفة من الديمقراطيين الثوريين بدرجة متفاوتة من السرعة والبطء » (الماركسية وقضايا الثورة السودانية) .

ب — « ولقد كشفت احداث النكسة في الجمهورية العربية المتحدة المخاطر الجسيمة التي ترتبت على غياب حزب من هذا النوع حين تطلت العناصر الخائنة الى اجهزه الدولة والقوات المسلحة والى مراكز القيادة في المنظمات السياسية والنيابية والاقتصادية كما كشفت ايضا أهمية توسيع الديمقراطية الثورية انطلاقا من قاعدة الديمقراطية لكل المخلصين للاشتراكية ولا حرية لامدائها ، وعدم احتكار العمل الثوري لفئة من القوى الثورية » .

(المصدر نفسه)

لقد كان هذا النبؤ القائم على نقد الجوانب السلبية في حركة العناصر الديمقراطية الثورية في المنطقة العربية سليما بشكل عام . فنحن نلاحظ الان تحولا في مواقع فرق من هذه العناصر : بعضها طرح الماركسية اللينينية راغبا في ان تكون متفاجا لعمله كما هو الحال بالنسبة الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وبعضها لاحظ بينه انحسار في موجة العداء للشيوعية كما يجري الان بين اقسام يساريه في حرب البعث في كل من سوريا والعراق كما انه بدأ التمايز بين هذه العناصر بعضها يسير نحو اليسار والبعض الآخر يمسك بالموقف المحافظ واليميني .

كيف نقم موقفنا وما ورد في المؤتمر الرابع عن العناصر الديمقراطية الثورية في الفترة الاولى قبل هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ؟

— لقد استطعنا بحق ان نلاحظ بالمشاهدة والاستقراء ان اقساما من حركة التحرر الوطني في بلدان عربية وأفريقية تدخل فترات متقدمة من المرحلة الديمقراطية تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين عمليا . وكان تقديرنا لهذا الواقع احساسا وموضوعيا وسليما فاتخذنا موقف الدعم لتلك الانظمة في النضال ضد الاستعمار والرجعية المحلية ودعمنا كل الاجراءات التقدمية التي تقوم بها .

— لقد لاحظنا ان هذا الوضع بين حركة التحرر الوطني ورد في قسمين : في بلدان

قامت فيها احزاب شيوعية وفي بلدان اخرى لم تتكون فيها احزاب شيوعية بعد . وكان موقفنا سليما وخاصة في القسم الاول فلم نصدر موقفا اعتقادا على بتقييمات ذاتية بل على ما هو واقع واعني قيادة الديمقراطيين الثوريين عمليا لخطة الثورة برغم وجود احزاب شيوعية .

ولكن هل يعني هذا اننا خرجنا باستنتاج نظري عام يشمل بلدان التحرر الوطني بأسرها ويعتبره من اللازم والحتمي على تلك الحركة ان تصل الى الاشتراكية امما بقيادة الديمقراطيين الثوريين او عبر فترات يلعب فيها الديمقراطيون الثوريون دورا قياديا بين الجماهير ؟

في اعتقادي انه لو حدث مثل هذا الاستنتاج او فهم انه وارد تكون قد اخطانا اذ ليست هناك نظرية عامة للبلدان المتخلفة حول حتمية المرور بفترة قيادة الديمقراطيين الثوريين او تقادي هذه الفترة ، ومن العسير ان تكون هناك نظرية على هذه الشاكلة . فكل بلد في مناطق التحرر الوطني ظروفه الخاصة ومستوى النضج السياسي والاقتصادي يختلف بين بلد والآخر ، ولكل بلد ظروفه الخاصة في توازن القوى الاجتماعية بباطنه ، ظروفه الخاصة بين مؤسساته السياسية وتقاليد الثورة . الخ الايجابي في موقفنا هو اننا اصدرنا موقفا موضوعيا مبنيا على ما هو واقع بين فصائل بعينها وبلدان بعينها لحركة التحرر الوطني .

١ - نحن كشيوعيين قطعنا نرى ان الاشتراكية لن تتحقق الا بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الماركسي - اللينيني ، نرى انه مهما تعددت الاشكال مصموم السلطة ومحتواها في النظام الاشتراكي هو ديكتاتورية الطبقة العاملة . هذه قضية ايديولوجية من اساس النظرية الشيوعية .

ب - كنا نرى على حق وما زلنا ان ماداة عناصر من الديمقراطيين الثوريين بالاشتراكية سبيلا للخروج من التخلف الى رحاب التقدم « وان كان ذلك الحديث من الناحية النظرية يشوبه بعض الغموض النظري ويحوي ماهيم غير علمية حول الاشتراكية » (الماركسية وقضايا الثورة السودانية - ص ٦٣ - ٦٤) ، نصير ايجابي ، تعبر بصورة رئيسية عن ارتفاع مستوى الاثر المكري لحركة الطبقة العاملة العالمية . ولكن الخطأ الذي وقعنا فيه في تقديري هو اننا غلبنا الحاف السياسي على قضايا التمايز الابدولوجي بين الفكر الديمقراطي الثوري والفكر الشيوعي ، ويظهر هذا في اتجاه نشاطنا الدعائي العام ،

بطور هذا في المحاضرات عن المدارس الاشتراكية التي القاها في مؤسسات مختلفة ، في بعض ما كتبت في الصحف ، وفي ايرادنا بعض النصوص الماركسية التي يمكن ان يفهم منها ان الاشتراكية التي تطرحها تلك العناصر من الديمقراطيين الثوريين بصورتها تلك تشكل طريقا خاصا في الانتقال الى الاشتراكية . مثلا ايرادنا لما قال ف . ا . لينين حول تعدد الصور للوصول الى الاشتراكية (« يصعد الهزء بالماركسية » - ص ٦٤ - من « الماركسية وقضايا الثورة السودانية ») . حينما كنا ننقد الجمود في تقييم الاتجاهات الثورية لائنات الديمقراطية الثورية ، ربما فهم منه ذلك . السليم ان ف . ا . لينين اكد انه من الممكن في فترة الانتقال ان يساهم كل شعب بتحريرته حول اشكال الديمقراطية (الدولة الديمقراطية) او بمظهر جديد من مظاهر ديكتاتورية البروليتاريا (الدولة الاشتراكية) ولكن هذا لا ينفي ان ديكتاتورية البروليتاريا هي الحتمية .

ج - ولقد نقعنا في حيز الدادان المربية التي احل بها الديمقراطيون الثوريون مراكز القيادة الجماهيرية والسلطة كلا من الموقف اليميني الذي يضعهم بديلا للماركسية

والحزب الشيوعي والموقف اليساري الذي يتجاهل هذا الواقع ولا يخرج منه بالاستنتاجات السليمة التي تزخر بها الحياة في بلادهم عمليا . وهذا هو في رأيي للتفسير السليم لما ورد في « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » :
« فهناك التقديرات اليمينية التي تهول منها وتعتبرها تجربة متكاملة تحمل نفيسا للماركسية حول قوايين التطور الاجتماعي ، وهناك تقديرات يسارية تخفضها الى مستوى حركة للبرجوازية الصغيرة عاجزة عن مواكبة الثورة الاجتماعية ناهيك عن قيادتها » .
(المصدر نفسه ص ٦٤) .

وضع البرجوازية الصغيرة في السودان

إذا عرضنا لهذه الفئات الاجتماعية حسب نشاطها السياسي ومواقفها خلال الصراع الاجتماعي والطبقي الذي مرت به الحركة الثورية السودانية ، فإنا نجد قسما منها يتخذ موقفا متكاملا لصالح الثورة الديمقراطية ، وقد ثبت هذا عمليا خلال فترات النضال المتعددة . هذه العناصر من الديمقراطيين الثوريين توجد بين البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، من المزارعين الذين ادخلت عليهم حركة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي الوعي والتنظيم . ان عناصر وحدة المزارعين والديمقراطيين من المزارعين في مشاريع القطر الخاصة هم ديمقراطيون ثوريون والعناصر الديمقراطية المتحالفة مع الشيوعيين في حركة الطلبة ومين المتقنيين (البرجوازية الصغيرة في المدرس) هم ايضا ديمقراطيون ثوريون .

هؤلاء عناصر متقدمة وطلعية بين الاتجاه الديمقراطي الثوري (من البرجوازية الصغيرة) فهم يرون عينا معين مع الحزب الشيوعي برنامج مترة الانتقال للاشتراكية يتحالفون مع حركة الطبقة العاملة وتصل اقسام واسعة منهم قيادة هذه الطبقة متمثلة في حزبها الشيوعي لعدم قدرته على التصدي لهذه القضية بمستوى عال ولصعوبة مثل هذا العمل .

« لقد اوضحت تجربة الكثير من احزاب العمال ان تعليم الجماهير غير البروليتارية بروح الماركسية اللينينية الحقيقية مهمة شديدة التعقيد لا يمكن ان يتصدى لها بنجاح غير طليعة للطبقة العاملة متمرسه ايدولوجيا وسياسيا » .
(ف. ا. لينين) .

تم هذا التطور السياسي بين هذه الفئات عبر صراعات سياسية وفكرية وبوتوع انتصارات محزنة بينها ادت الى مواقف جديدة وبرز سياسي بين صفوفها ولم يتم للوهلة الاولى وبمجرد تحليل وضعها الطبقي او مواقفها السياسية في اول اول معركة او معارك .

● هناك غالبية البرجوازية الصغيرة في بلادنا من العاملين بالزراعة وهم ما زالوا يتصرفون كتبع للعناصر شبه الاقطاعية والبرجوازية ولم يدخلوا ميادين النشاط الاجتماعي والسياسي مستقلين عن تأثير تلك الطبقات . انهم يتصرفون سياسيا تحت قيادة تلك الطبقات برغم ان مصالحهم موضوعيا تكمن في الاتجار الشامل والحاسم للثورة الديمقراطية في بلادنا .

● المتعلمون من البرجوازية الصغيرة اقلية بالنسبة الى هذه الفئات الاجتماعية

في بلادنا وهم لا يتخذون موقفا سياسيا واحدا ، فمنهم من تكامل اتجاهه كديمقراطي ثوري كما اشرنا ، ومنهم من يتخذ موقفا يمينيا ومعاديا للثورة الديمقراطية (الاخوان المسلمون والمنظمون الذين وضعوا انفسهم في خدمة الفئات والطبقات الرجعية فسي بلادنا) . هناك عناصر ليبرالية ذات اتجاه للدفع الراسمالي في بلادنا وثقف في نهاية الامر ضد الاشتراكية ، وهناك عناصر اخرى تحمل هذا الفكر او ذاك من افكار الديمقراطيين الثوريين في المنطقة العربية . والاحيرون نهتم بهم في هذه الظروف التي تخرج فيها بلادنا الى محيط الصراع في العالم العربي وتطرح فيها للانجاز العملي مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية :

— هناك فئات متأثرة بالتطور الذي جرى في المنطقة العربية بعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ كما اشرنا اليها في سابق حديثنا ، فهي تطرح قضايا الثورية الديمقراطية وتتخذ موقفا سليما من التحالف بين قواتها الاجتماعية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . ولقد جاء هذا الموقف ايضا نتيجة للنضال المشترك معهم ، والتفهم لوجهات النظر وخلال النضال العملي وخاصة بعد انتكاسة ثورة أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ .

هؤلاء هم الوجدويون الاشتراكيون .

الناصريون : هناك فئات من البرجوازية الصغيرة المتعلمة متأثرة بالتجربة الناصرية وهم ايجابيون في موقفهم ضد الاستعمار ومن اجل التقدم الاجتماعي ولكن حركتهم لا تضع في الاعتبار عوامل تطور الثورة السودانية بل ينقلون تجربة الجمهورية العربية المتحدة بحذافيرها ويتخذون من المواقف ما يشجع على العداء للشيوعية ويطرحون طريقا مؤداه اماكن التطور في بلادنا في عزلة عن حركة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي وفي عداء لها في كثير من الاحيان .

١ — نحن نلاحظ الفرق في المواقف السياسية بين هاتين الكتلتين : فطسور العلاقات مع الكتلة الاولى ، ونطرح طريقا للعمل المشترك مع الكتلة الثانية مناضلين في الوقت نفسه بحزم ضد اتجاهاتهم الفكرية اليمينية .

ب — نحن نضع الحطوط الفاصلة بين مواقفنا الايديولوجية وبين مواقع هاتين الكتلتين على طول الجبهة المكية وقضاياها المختلفة كالاشرائية والصراع الطبقي ، القومية والاممية . الخ ...

— نلاحظ في تاريخ عملنا الثوري ان متعلمي البرجوازية الصغيرة من النشيطين في حقل النشاط السياسي الثوري على اختلاف مستويات ذلك النشاط لا يرتبطون باغلبية وتعني المزارعين ، ولا يعملون بينهم ولا يستنهضونهم للنشاط المستقل . هذا خلافا لما كان يحدث في الثورة الرومية مثلا . ان ما يجمع بين هذه الفئة والغالبية من البرجوازية الصغيرة (المزارعون) هي انهم اصحاب مصلحة حقيقية في النضال ضد الاستعمار الحديث ، ومصالحهم موضوعيا في الاتجاز الكامل للثورة الديمقراطية ثم الانتقال الى الاشتراكية .

انهم يعانون من نقائص ايديولوجية حول قضية الاشتراكية وقضايا الصراع الطبقي والمناهج العملية . الخ ... لان الاصل الطبقي يقوم على المنتج الصغير والملكية الفردية . وفي هذا المحتوى هم مرتبطون ببعضهم ويمكن في هذا الموقف او ذاك ان تعبر اقسام تملك الفساحة والابانة عن الموقف الفكري والعملي لغالبية البرجوازية الصغيرة في بلادنا .

ان اصدار حكم مسبق عن التطور المقبل للنشاط السياسي المستقل للبرجوازية الصغيرة في بلادنا غير سليم ، وما يمكن ان يتخذه الحزب الشيوعي من

موقف هو الملاحظة الدقيقة والاحساس بمستوى عال بكل تعبير او خطوة في هذا الاتجاه واتجاه الموقف العملي السليم لتشجيع كل خطوة نخطوها هذه الفئة من جانبهم لصالح انجاز الثورة الديمقراطية بطريقة عقيمة وشاملة في بلادنا . « ولان هؤلاء الناس (ديموقراطيي البرجوازية الصغيرة - المترجم) بدأوا في التحول نحونا فعليا الا تنصرف عنهم لان الشعارات التي كنا نكتبها في منشوراتنا وصحفا كانت تدعو الى غير ذلك . علينا ان نعيد كتابة منشوراتنا عندما نلاحظ انهم بدأوا في التوجه نحونا جريئا وذلك لان مسلك ديموقراطيي البرجوازية نحونا قد تغير » ارد على مناقشة حول تقرير البروليتاريا من ديموقراطيي البرجوازية الصغيرة - ه.ا. ليبين .

٥ الفئة من الضباط التي نظمت الانقلاب العسكري ونفخته وقبضت على السلطة صباح الخامس والعشرين من مايو (ايار) هي من ضمن فئات البرجوازية الصغيرة المتعلمة . ولكي نصنف مستوى نشاطهم السياسي لا بد وان نرجع الى العمل في تنظيم الضباط الاحرار منذ ان نشأ على صورته كتنظيم يجمع بين التقدميين وغيرهم من الضباط عام ١٩٦٥ . كان هذا التجمع يضم العناصر الناقدة للوضع في القوات المسلحة من الشخصيات المعادية للاستعمار والتي اشتركت في تحركات هذا الجهاز وغيره من الشخصيات الجديدة . لقد طرحت العناصر التقدمية والشيوعية لهذا التجمع برنامجا سياسيا للعمل يحوي طبيعة الفترة التي تمر بها البلاد كما يحوي مفهومها ثوريا حول

التحالف بين هذه الكتلة وحركة الجماهير ، ومفهوما للتغيير الثوري للسلطة . ان هذا البرنامج الذي كان يرمي الى اخراج هذه الكتلة من حيز التفكير الاصلاحى بين القوات المسلحة والسائد بينها وقتذاك الى حيز جديد به مفهوم ديموقراطي وثوري لدور العناصر الوطنية في القوات المسلحة . ظل هذا الصراع والمناقشات يدور حتى مطلع هذا العام (١٩٦٩) حينما طرحوا في النصف الثاني من مارس (اذار) العمل المباشر للقيام بانقلاب عسكري .

وقد اوضحت الكتلة اليسارية وجهة نظرها في العملية الانقلابية باعتبار انه يجب ان تصبح العملية العسكرية مرتبطه بتطور العمل الثوري بين الجماهير وان تصبح جزءا من نهوض ثوري بين الجماهير الشعبية المتقدمة . ان تنظيم الانقلاب والسير به بعدما صوتت الاغلبية الى جانب المفهوم الديموقراطي للعملية العسكرية مؤقتة يعبر عن ايدىولوجية البرجوازية الصغيرة التي لم تتأثر بعد بثقوة الطبقة العاملة وافكارها في هذه القضية . وقد كان هذا تعبيراً منطقياً لايدىولوجية هذه الفئة التي لم تفرس بعد بالنضال الطبقي ولم تتأثر بالماركسية في طرق العمل الثوري ، تعبيراً عن رغبتها في النشاط المستقل ايضا .

لقد طرح امام التنظيم خطان :

خط الارتباط بما يحرى وسط الجماهير وبرنامج التغيير الاجتماعى الذي تطرحه حركة الشعب ، وخط تسلط السلطة اولاً ثم تحريك جماهير الشعب في ما بعد . ولهذا فان بيان ٢٥ مايو (بيان السيد بابكر عوض الله) برغم انه مقتبس من البرنامج السدي طرحه الشيوعيون وقتها لتنظيم كتلة شمية للنضال ضد الحكم الرجعي ، لم يكن يعبر عن عملية تفاعل عميق وتغير حقيقي في مفاهيم ووجهات نظر القائمين بأمر الانقلاب في المستوى الذى نقيس به تلك المصائل من الديمقراطيين الثوريين بين المزارعين ، والمتقنين والطلبة مثلاً . ان هذه المصائل ظلت تمارس النضال السياسى والصراع

المكتشف فأتجهت في طريق الثورة الديمقراطية معتمدة على تلك الجارب القية . ومثل هذا الوضع لا يتواءم بالطلع في القوات المسلحة .

موقف اللجنة المركزية مساء ٢٥ مايو

وبين هذه الظروف يمكننا ان نقيس موقف اللجنة المركزية مساء الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ والذي صدر في الخطاب الدوري الاول :

١ - لم تصدر اللجنة المركزية تقييما نصفية السلطة الجديدة بانها ديموقراطية ثورية من حيث نشاطها السياسي ومهامها المنحثة كثرة ديمقراطية ثورية . وما كل للجنة المركزية ان تفعل غير هذا لان تحول فئات البورجوارية الصغيرة من مستوى نشاطها الفكري والسياسي الي قوة ديمقراطية ثورية يتم خلال عمله من الصراع الطبقي والمواقف العملية . ان تغيير السلطة واحدا من يد الرجعيين واعلان البيانين التقدميين وتعيين وزراء شيوعيين لا يكفي لوصف السلطة بانها ديمقراطية ثورية . هذا الوصف يأتي كنتيجة لعملية التطور والصراعات المقبلة من اجل انجاز الثورة الديمقراطية .

ب - واضحة في الاعتبار الحقائق الواقعية الايجابية :

١ - بياني رئيسي مجلس الثورة والوزراء .

٢ - تعيين شيوعيين في مجلس الوزراء .

٣ - تعيين مرشح اليسار لانتخابات الرئاسة رئيسا للحكومة ، قيمت اللجنة المركزية القوة الطبقيّة الحاكمة - البورجوارية الصغيرة - بانها جزء من قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية وهذا يعنى ان السلطة ليست صون قوى البرجوازية الصغيرة ذات الموقف السياسي الرجعي - يعني انها قوة مصلحتها في ايجاز التقدم والثورة الوطنية الديمقراطية . واضحة في الاعتبار الحقائق السابقة وضعت اللجنة المركزية احتمالات ايجابية للتطور السياسي العام للسلطة الجديدة شريطة استمرارها مما يؤدي الى تأثرها بالجو الديمقراطي العام . وكان هذا تأكيدا بأن السلطة الجديدة :

١ - يمكن ان تحول بالتدريج الى مستوى نشاط الديمقراطيين الثوريين المثابر .

٢ - وبأن هذا يتم اذا ما قام الحزب الشيوعي بدوره في تطوير النشاط الجماهيري في بلادنا اي بتوسيع حركة الجماهير وتقوية مواقع الماركسية - اللينينية .

● في النشاط العملي وبناء على هذا المفهوم :

١ - اصدر المكتب السياسي صباح الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ موقفه الى جميع العناصر الثورية في القوات المسلحة بدعم الانقلاب وضمان نجاحه من الناحية العسكرية .

ب - وافقت اللجنة المركزية على تحمل مسؤولية الاشتراك في الحكم برغم تمططها على الصيغة المقروضة على الحزب الشيوعي في اختيار الوزراء الشيوعيين . - حددت واجبا للشيوعيين : دعم وحماية السلطة الجديدة امام خطر الاستعمار والثورة المضادة .

● ينتقد الخطاب الدوري الاول بأنه اورد عبارة من التقرير الذي قدم الى اللجنة المركزية في دورة مارس (آذار) ١٩٦٩ الاستثنائية ، ينصب النقد على الاتي :

اولا : من الناحية الشكلية حيث انه تقرير معروض للمناقشة العامة ولا يمثل رأي اللجنة المركزية في تفاصيله بل في اتجاهه العام . ورغم الغموض في قرار اللجنة

المركزية ذاته حول « الاتجاه العام » و « التفاصيل » إلا أن هذا النقد في رأي صحيح وكل من المهم تصحيحه في حينه .

ثانياً : في عبارة : « كما أن جزءاً آخر منها (البورجوازية الصغيرة) مهتز وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة بل سمرضها للالام ولاضرار واسعة وهذا الجزء اختبر في ثورة أكتوبر مساهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنا » .

ثالثاً : في عبارة « التكتيك الانقلابي بديلاً عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الديمقراطية بمصالح طبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة » رابعاً : في عبارة « ما جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري وليس مملاً شعبياً مسلحاً . الخ . . . » .

لقد كان الغرض من إبراز هذه الفقرة هو توضيح الموقف الأيديولوجي للشيوعيين من عمليات الانقلاب العسكري الذي ربما تقوم به عناصر بورجوازية أو بورجوازية صغيرة .

وفي رأيي أنه تشبهاً مع استنتاجات المؤتمر الرابع ومع مفاهيم الماركسية اللينينية فإنه ليس من أيديولوجية الشيوعيين أخلال العمل الانقلابي مكان العمل الجماهيري الصابر والدؤوب اليومي وقد اسلمت شرح هذه القضية .

في هذه العبارة تلخيص لتجربة حرمنا في ثورة أكتوبر بالنسبة إلى البورجوازية الصغيرة غير الرجعية ، والتي لم تصل بعد في نشاطها السياسي إلى مستوى العمل الديمقراطي الثوري ، بل بدأت في ممارسة نشاطها المستقل كما حدث في جبهة الهيئات فما استطاعت السير بثورة أكتوبر أمام الضغوط الرجعية والاستعمارية ، وهو تلخيص في نظري أيضاً لتجربة الحركة الثورية مع مثل هذه الفئات الاحتكارية في السنوات المسلحة حيث وقعت في منتصف الطريق ولم تصل بنشاطها الحق في يومها للتحالف مع الجماهير الشعبية الداخلة في الاضراب السياسي . وفي كلا الحالتين كانت هناك اضرار بالنسبة إلى الحركة الثورية .

أن هذه هي تجربتنا مع هذه الفئات من البورجوازية الصغيرة التي لم تنتقل بعد إلى النشاط الثوري الديمقراطي المتكامل . غير أن هذه التحيرة الواردة في العبارة سالفة الذكر لم تكن هي القضية المطروحة أمام اجتماع اللجنة المركزية . فقد كانت القضية المقدمة هي التداخل الطبقي لسلطة الحديدة ، ثم الموقف منها . المطروح هو الانقلاب العسكري وموقفنا الأيديولوجي منه وماهية الأيديولوجية التي يمثّلها . وكان ردنا أن الانقلاب يمثل أيديولوجية البورجوازية الصغيرة . وعندما اتّرت اللجنة المركزية القول بأن السامطة الجديدة جاءت إلى الحكم وأزالت السلطة الرجعية عن طريق الانقلاب العسكري وضمت في الاعتبار الشروط اللازمة لكي توصف العملية العسكرية بأنها ثورة أو حزم نورقشعنا — إذا كانت تلك العملية قد تمت بواسطة فصائل شعبية مسلحة أو نظامية متحاربة للجماهير الشعبية النائرة . أن تلك الشروط لم تكن متوافرة . فالجماهير فاضل ولكنها لا تصل إلى أعلى مستويات نشاطها ، والجماهير ما زالت تجمع صفوفها وتراكم قدراتها الثورية مسعوداً وهبوطاً ، غشلاً ونحاحاً في وجه هجوم الثورة المضادة في الميادين السياسية والمكرية . الخ . . . والسلطة الرجعية برغم انحذارها وصراعتها ما زالت بيدها بقايا إمكانات للبقاء والحركة

فترة ، والوضع في داخل القوات المسلحة نفسها لم ينضج بعد لاستيعاب العناصر الديمقراطية والتقدمية في تنظيم الصياط الاحرار . وفي مثل هذه الظروف فان العملية العسكرية هي امقلاب .

هذا ما كان من امر بعض القضايا الفكرية المختلف عليها قبل الخامس والعشرين من مايو والتي احاطت جريئا بموقفنا من تغير السلطة وما كان من امر القضايا المختلف عليها حول بيان اللجنة المركزية - الخطاب الدوري الاول .

الباب الثالث

وثيقة المؤتمر التداولي لكادر الحزب - اغسطس - آب ١٩٧٠

فجتمع بعد مرور اكثر من سنة على سقوط القوى الرجعية من قيادة الدولة ، وبعد سنة من قرار اللجنة المركزية ب عقد مؤتمر تداولي لكادر الحزب ، للنظر في تكتيكاته في الظروف الراهنة .
وفي هذه الفترة جرت تطورات ثورية مختلفة مما اصبح لزاما علينا معه ان نعلن رأينا في قضيتين :
١ - الاخلاعات حول تكتيكات الحرب في الظروف السياسية الجديدة الناشئة بعد ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ (حركة النميري) .
٢ - الاحتمالات التي شملت استراتيجية الحزب وتكتيكاته على طول مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .
اعتمادا على محصول الماركسية - اللينينية في ما يختص بالمرحلة الوطنية

الديمقراطية وتكتيكاتها ، وعلى مقررات المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في ما يخص
بهذه القضية ، نرى الاتي :

ما زالت بلادنا تعيش مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . ومهام هذه المرحلة
التي حددتها المؤتمر الرابع ، ذات شقين : المهام الوطنية الخاصة بدعم الاستقلال السياسي
والذي لا يمكن ان ينحقق بغير انجاز الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية
للاستغلال الرأسمالي . ومهام ديمقراطية تتلخص في ازالة كل العلاقات الاجتماعية
والاساجية المتخلفة التي تحول دون التقدم وتحبس الطاقات الخلاقة للجماهير . هذه
المهام الوطنية الديمقراطية لا يمكن الفصل بينها لانها تكمل بعضها .

الاعداء الاساسيون في هذه المرحلة هم الاستعمار بشقيه القديم والحديث ،
والطبقات والفئات الاجتماعية والعناصر التي يستند عليها في داخل البلاد وصاحبة
المصلحة في الإبقاء على النخلف والتبعية . اما القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في
انجاز مهام هذه المرحلة فهي الطبقة العاملة وجماهير المزارعين والمثقفون الثوريون
والرأسمالية الوطنية .

هذا التحديد للمرحلة ومهامها وقواتها واعدائها هو ما نسميه باستراتيجيته
الحزب .

ان هذا التحديد لم يأت اعتباطا . وانما كان نتيجة دراسة شاملة لمجموع علاقات
الانتاج وقوى الانتاج وما يحيط بها من ظروف سياسية واجتماعية في بلادنا . لكل مرحلة
خصائصها التي تميزها من حيث اهدامها الاجتماعي والسياسي ومن حيث علاقات
القوى الطبقي فيها . ولا يمكن الانتقال من مرحلة الى أخرى الا بالانتصار الكامل لمهام
المرحلة الأدنى . وحتى عندما تنشأ ظروف تتداخل فيها المرحلتان بقيام سلطة جديدة
تمثل المرحلة الأعلى ، فان على هذه السلطة ان تستكمل ما بقي من مهام المرحلة الدنيا
قبل ان تستطيع الصدي الكامل لمهام المرحلة الجديدة .

وفي ما نحن بصدد ان الثورة الوطنية الديمقراطية هي مرحلة قائمة بذاتها في
تطور الثورة السودانية . انها مجرد مترة تاريخية لكنها مرحلة كاملة بأهدافها وقواها
الاجتماعية وتكتيكاتها الخاصة .

ومع الاعتبار الكافي لحقيقة ان مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تتشابه في
مستويات معينة مع مرحلة الثورة الاشتراكية . الا ان على حزبا ان يميز بوضوح بين
المرحلتين وان يسي تكتيكاته في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية باعتبار انها مرحلة
قائمة بذاتها .

ان طرح الاشتراكية الان ، لا باعتبارها افقا تاريخيا اختاره حزبا منذ تأسيسه
واصبح امرا مغموما ومعلوما ، وانما باعتبارها استراتيجية هذه المرحلة . من شأنه
نشر العموص في صفوف المناضلين واتحاد تكتيكات لا تلائم المرحلة الراهنة . مما ينتج
عنه بالضرورة انعكاس الثورة الوطنية الديمقراطية واستحالة الوصول الى
الاشتراكية .

ان الطريق المضمون للوصول الى الاشتراكية ليس تكرر الحديث عنها وانما
بانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . وما من طريق سواه .

هذا التحديد الواضح والعمل للامستراتيجية هو الاساس والمنطلق لتحديد
مكتيكات ثورية واصلة لحزبا . مسترشدين بالنظرية الماركسية - اللينينية فهي
دراسة واقع بلادنا . وضمن تكتيكاتها لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التي لخصها

المؤتمر الرابع في قسمين : قسم يشمل التكتيكات الاساسية الثلاثة على مدى المرحلة ، وقسم يشمل المسلك السياسي للحزب في فترات صعود الحركة الثورية وهبوطها .

الحزب الواحد لا يصلح اداة للتحالفات

الجبهة الوطنية الديمقراطية تكتيك الزامي ثابت من اجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهي تعبر عن تحالف القوى الاجتماعية لهذه الثورة . وبهذا المفهوم فان الجبهة الوطنية الديمقراطية ترسب بهذه المرحلة ونسهي عنها ، ويدخل البلاد في مرحلة الاشتراكية تقوم تحالفات جديدة نمشى مع طسعة المرحلة الجديدة . ولهذا فان الجبهة الوطنية الديمقراطية ليست مجرد شكل تنظيمي . ان الشكل التنظيمي لهذه الجبهة يخضع لعوامل متعددة تميز بلادنا . ومن ثم فلا بد من معالجة طريقة مرتنة تأخذ هذه العوامل في الاعتبار .

ان الحرب الواحد . بما في ذلك الحزب الشيوعي ، لا يصلح اداة للتحالفات المطلوبة لانجاز مهام المرحلة الديمقراطية . ماي حزب . بالمعنى الكامل للكلمة . لا بد ان يتمتع بوحدة الفكر والادارة المتمثلة في برنامج واحد . وبرنامج داخلي واحد . يعبران عن سيادة ايديولوجية طبقة واحدة . الحرب ، اي حزب . لا يقبل تعايش ايديولوجيات مختلفة ، ولا يقتل بالفرق والجماعات داخله . برنامج الحرب الشيوعي ونظامه الداخلي مثلا ، يبعان من ايديولوجية الطبقة العاملة . وعندما تنشأ ايديولوجية مغيرة في داخله ينشأ فوراً صراع هدفه سيادة احدى هاتين الايديولوجيتين . وهذا يطبق على اي حزب .

ولذلك فان الحزب الواحد . في مرحلة الثورة الديمقراطية في بلادنا ، وبخصائصها القومية والسياسية والقبلية والاجتماعية والانقسام العنقي فيه . لا يصلح اداة لتوحيد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز المهام الراهمة للثورة . وانجازه داه لهذا الغرض يؤدي الى تشتيت هذه القوى ، ومن ثم الى الفشل في انجاز مهام المرحلة انجازاً كاملاً .

الجبهة الوطنية الديمقراطية ، امر ، هي التحالف السياسي والتنظيمي بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين والمثقفين الثوريين والراسمالية الوطنية والجنود والصباط الثوريين ، وفق برنامج عمل وطني ديمقراطي يعبر عن المصالح المشتركة لهذه الطبقات . ووفق البرامج واصح من قبلها باحترام هذا البرنامج والعمل لتنفيذه . ولكي يقوم التحالف على اساس مبنية فلا بد من ضمان استقلال اطراره المختلفة . ان الركيزة الاساسية لهذه الجبهة هي التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين .

ان تحالف الطبقات الوطنية الديمقراطية بشر قضيته القوى القادرة على قيادته حتى تستطيع انجاز المهام التاريخية الملقاة على عاتقه . من بين جميع قوى هذا التحالف فان الطبقة العاملة هي المؤهلة سياسياً وتاريخياً للقيام بهذا الدور . والطبقة العاملة اشد الطبقات الاجتماعية عداء للاستعمار الاجنبي ، واكثرها مثابرة في ديمقراطيتها ، واقلها ارتباطاً بمؤثرات التخلف . والطبقة العاملة تستهدف بناء المجتمع الاشتراكي وهو امر لا يمكن ان يتم الا بالانجاز التام لمهام الثورة الديمقراطية .

وبحكم تكوينها ووظيفتها في الإنتاج الصناعي الحديث الذي يتزايد ثقله من خلال التطورات الوطنية الديمقراطية وبحكم قدراتها على التنظيم الخ . . . فإن الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة التي يمكن لها ان تقوم التحالف الوطني الديمقراطي لاستكمال مهام هذه المرحلة بنجاح وللانتقال الى الاشتراكية .

هذه القيادة . كما وضع المؤسّر الرابع لحزبنا . لا يقفز اليها ولا يفرض لمجرّد الاستنتاجات النظرية وإنما تأتي نتيجة لاقتناع الطبقات المتحالفة معها بأهمية هذه الطبقة للقيادة . وهذا الاقتناع يأتي نتيجة نشاطها المرديد الذي لا يقتصر على طليعتها الشيوعية وحسب وإنما يند إلى أقسامها الواسعة . في النضال من أجل انجاز مهام الثورة الديمقراطية .

وقد وصلنا إلى هذا الفهم استفاداً إلى تجارب حركات التحرر الوطني التي أكدت أنه ما من طبقة غير الطبقة العاملة استطاعت أن تنجز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية إنجازاً شاملاً وحاسماً .

ولأن الثورات تسير عن نشاط الطبقات الاجتماعية فإن السكتيك الماركسي يبنى على موافق هذه الطبقات في الثورة ودورها فيها . ولا يمكن أن يبنى على أساس نشاط الأفراد أو المجموعات الثورية بمعزل عن حقائق الصراع الطبقي . وهذا المفهوم لا ينتمى بأية حال من الأحوال من دور الأفراد والمجموعات الثورية في هذه الفترة أو تلك من فترات الثورة الاجتماعية .

لكل هذا مائنا إذا كنا نحدث عن الثورة الوطنية الديمقراطية باعتبارها ثورة طبقات بعينها . وإذا كنا نرغب في المضي بهذه الثورة إلى مرحلة الاشتراكية ، وإذا كنا نتكلم عن الجبهة الوطنية الديمقراطية باعتبارها تحالف بين هذه الطبقات ، فنحسن لمرمون بأن نضع معسمة هذه الثورة وهذه الجبهة على المستوى الطبقي لا على مستوى

الأفراد أو المجموعات الثورية .

إن الطبقة العاملة ، دون سائر طبقات التحالف الوطني الديمقراطي — بما في ذلك البرجوازية الصغيرة الديمقراطية — هي الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة هذه الثورة إلى غايتها المنطقية .

هذه الحقيقة تلقي على عاتق الطبقة العاملة وأحبات جسيمة في ميادين العمل السياسي والفكري وفي تنظيم نفسها والجههير الثورية وفي البناء الاقتصادي . الخ . فقيادة الحركة الجماهيرية لا نحمل معها منافع أو امتيازات ، وإنما المزيد من المسؤولية والضححية .

إن الطبقة العاملة لا تصل القيادة عن طريق الادعاء أو الامتعال أو القاهر ، وإنما عن طريق تأهيل ذاتها بنشاطها الواضح أمام الجماهير وكل الطبقات الأخرى . يشير تحالف القوى الوطنية الديمقراطية أيضاً قضية السلطة . بالحديث عن الانجاز الحاسم لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وعن طبيعة التحالفات في هذه الثورة ، يفقد كل معنى جاد من غير التصدي لطبيعة السلطة السياسية المنبثقة من هذه الثورة ومن قواها الاجتماعية .

إن أفراد أية قوة من قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية بالسلطة يعوق تطور الثورة ، ويحمل في طياته موانئ انتكاسها ، أو على أحسن الأحوال تجميدها ، في نقطة معينة ، وقد برهننا على هذا تجارب حركة التحرر الوطني العالمي ، وممن ضمنها التجارب العربية والأفريقية .

ان سلطة الحزب الوطني الديمقراطي ، المنبثقة من صفوف الجبهة ، والمستندة اليها ، هي التي تعطي اكبر دفع للنشاط الثوري ولاندماج الجماهير .

الوضع السياسي الجديد الذي نشأ

منذ ٢٠ مايو (ايار) ١٩٦٩ نشأ وضع سياسي جديد في بلادنا . تنهيار سلطة الثورة للمصادمة المشكلة من اثناء الاقطاعات والرجوعية ولعصر السياسات المربكة المرسطة بالاستعمار الاجسي قديمه وحديثه . وبضم سلطة العتات التقدمية من الرجوازية الصغيرة المعادية للاستعمار التي هي احدى الطبقات صاحبة المصلحة في تحقيق اهداف الثورة الوطنية لديمقراطية . وسيمر اوسع الجديد بخواص هي :
— تم العسر في ظروف لم تكن فيها حركة الجماهير في حالة نهوض .
— التغيير في السلطة عن طريق العنف . وبواسطة مجموعات تقدمية في الجبش الوطني .

— السلطة الجديدة الناجمة عن هذا التغيير تقيم علاقات تحالف مع حركة الطبقة العاملة السودانية في مستوى معينه .
— تدثر فئات من هذه السلطة بافكار الديمقراطية الثورية في المنطقة العربية وبخاصة ما حاء منها من الجمهورية العربية المتحدة .

قبل ان ننظر في اثر هذه التغييرات التي طرأت على الوضع في بلادنا لا بد ان نجلو بعض القضايا الفكرية المهمة التي نساعدنا في تحديد مواقفنا ومكسكنا والتي كانت مثار جدل وخلاف في حرمنا .
اول هذه القضايا يتعلق بالارمة الثورية ، والخطط بينها وبين حالة الضغط الشعبي في ظروف معينة . فقد وقع خلط من هذا النوع في تقييم الظروف التي مسقت ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ .

ان الازمة الثورية حسب تعاليم الماركسية — اللينينية هي تلك الحالة التي يعجز فيها النظام الحاكم عن مواصلة حكمه . والتي تعرض فيها الجماهير البقاء في ظل ذلك الحكم ، معبرة عن هذا بتمرداتها الطبقية الواسعة . ولحربا تصارب ومناقشات عديدة في الماضي بدرجة لا تسمح بالخط بين الازمة الثورية وحالة الضغط الشعبي .

ولا يمكننا الاستدلال في هذا الصدد باصراخ اغسطس (اب) ١٩٦٨ باعتباره اشارة على وجود ازمة ثورية او اقترابها . لقد ناقشت اللجنة لركزية بفيما لهذا الاضراب في دورة مارس (دار) ١٩٦٩ ولم يرقه احد اعصائها علامه على اقتراب الازمة الثورية او مصوجها . فقد بصافرت عوامل عديدة أدت الى اتساع مدى ذلك الاضراب ، من بينها على سبيل المثال عدم تطبيق الكادر على عمال المؤسسات الرأسمالية . بينما نلاحظ في التطورات التي اعقت الاضراب هبوطا في نشاط الجماهير العاملة في القطاع نتيجة لرمع احورها .

ان نجاح العملية العسكرية من حيث قلبها للسلطة لا ينهض دليلا على نضوج الازمة الثورية . ان هذا النجاح يعود الى عوامل مختلفة ومتشابهة منها السياسي والتكتيكي والعسكري « الخ ... » . ولكن ليس من بينها بالتأكيد نضوج الازمة .

أن القول بوجود ازمه ثورية كان نجاحها تغيير السلطة الرجعية في ٢٥ مايو
« ايار » ١٩٦٩ ليس سوى مراجعة للماركسية - اللينينية حول الثورة
وشروطها .

الشروط اللازمة لانجاح التمرد الثوري المسلح

ترتبط بهذه القضية قضية قلب السلطة عن طريق القوة . وهنا ايضا لا ننسى
جديدا . فالماركسية - اللينينية واضحة في ما يخص بالشروط اللازمة لانجاح التمرد
الثوري المسلح ماديا وسياسيا :

« لكي ينجح التمرد المسلح ينبغي الا يعتمد على التامر . ولا على حرب . وان
على الطبقة الطليعية . هذا هو الشرط الاول . يجب ان يستند التمرد على نهوض
ثوري بين الجماهير . وهذا هو الشرط الثاني . يجب ان يعتمد التمرد على وجود
ذلك المنعطف في تاريخ الثورة الصاعدة عندما يصل نشاط الحفوف الطليعية مسر
الشعب الى قمة . وعندما يبلغ التردد في صفوف الاعداء وفي صفوف الاساقسة
الضعفاء والمترددون للثورة ، مداه . وهذا هو الشرط الثالث » .
فء١٠ ليتين : الماركسية والتمرد المسلح ١ .

هذه هي وجهة النظر الطليعية للأحزاب الشيوعية . وهي تنقيد بها ولا تفرض
مسرأ على الجماعات السياسية الاخرى . وهذا هو الموقف الذي تملك به المكتب
السياسي لحزبنا وهو ينظر في اقتراح تنظيم الضباط الاحرار بالتحضير لتغيير السلطة
من طريق انقلاب عسكري . وكان الجوهر في موقف المكتب السياسي ان تكون
العملية العسكرية تتويجا لنهوض ثوري بين الجماهير .

وقد كان لزاما على قيادة الحزب في ما بعد ان توضح الفروق الايديولوجية بين
المفهوم الماركسي لقضية قلب السلطة بالقوة ، ومفاهيم مختلف جماعات البرحوارية
الصغيرة . ولو تخلصت قياده الحرب عن القيام بهذه المهمة فان النتيجة الرئيسية هي
تمشي التكمير الانقلابي كئداء للمحافظة على السلطة الثورية ولحل الخلافات التي
تسا بين اطرافها او بينها وبين الحركة الثورية الشعبية .

ان التملك بهذا المفهوم الماركسي لتغيير السلطة لم يحل بيننا وبين تقييم ما
حدث صباح الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ من الزاوية السياسية وائره
على الحياه في بلادنا . فقد ادركنا ان هناك سلطة جديدة ذات طابع معاد للاستعمار
وتقدمي نشأت في البلاد فقررنا دعمها وحمايتها وتطويرها .

الجيش السوداني ضباطا وجنودا

طرحت الظروف السياسية الجديدة التي حدثنا معالمها انفا ، قضايا تحككية
جديدة .

— على الرغم من ان حركة الجماهير الثورية لم تكن في صعود قبل الخامس
والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ ، فان انهيار السلطة الرجعية وقيام سلطة وطنية

تقدمية مكانها اذا الى تعبر في توازن القوى لمصلحة حركة الجماهير ، والى — ثوري وسطها . محصول هذه الفترة يؤكد ان هذه الحركة انتقلت الى مواقع الهجوم ضد الاستعمار واعوانه من قري اليمين في البلاد . وبهذا تحول تكتيك الحزب الشيوعي من الدفاع الى الهجوم .

لقد تحقق هذا الانتقال نتيجة للتكتيك الدفاعي الناجح الذي سلكه الحزب الشيوعي بعد انكاسه ثورة اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ ، والذي يكن الحركة الثورية من المحافظة على تنظيماتها الطبقية الاساسية — وفي قلبها الحزب الشيوعي نفسه — والذي ادى من ناحية اخرى الى اصعاف نموذ دعاة الاصلاح اليميني بين الجماهير وشد اطار الاقسام المتقدمة منها الى مواقع التمييز الاجتماعي .

— في وجود سلطة تمثل قوة من القوى الوطنية الديمقراطية تترأث امام الحركة الثورية امكانيات عملية لتتميز اجزاء من برنامج الثورة الديمقراطية . وبالاستناد الى هذه الامكانيات ، وببجاح النصال على كل الجهات الفكرية والسياسية والاقتصادية يصبح من الممكن لهذه الحركة ان تنجز برنامج المرحلة ساسره . وبهذا اصبح على الحزب الشيوعي ان يرتبط بهذه الحركة في مختلف ميادينها وان يستنهض لجماهير ويظمها ويرتقي بها الى مستوى القيام بهذه المهمات . في وجود الرجوازية الصغيرة التقدمية في قيادة الدولة نشأت فترة وسطية في تطور الثورة ، ينفي الحزب الشيوعي موقفه من هذه السلطة على اساس انه :

١ — يتحالف معها ويدعمها في وجه التهجئات الاستعمارية والرجعية عنيفها وماعهها .

٢ — يناضل دسات لكي يؤدي هذا التحالف والدعم الى نشر الوعي باهداف الثورة بين الجماهير الكادحة والى رفع مستوى نشاطها لتحقيق الجبهة الوطنية الديمقراطية وحكومتها .

٣ — ومن ثم يطرح العمل المشترك مع السلطة برنامج الثورة الديمقراطية ويشجع ويدعم كل خطوة ايجابية تحطوها في هذا السيل ، ويناضل في الوقت نفسه ضد كل السلبات التي تحول دون وضع الادوات اللازمة لانجاز هذا البرنامج بين ايدي الجماهير الثورية .

٤ — ان نجاح هذه الفترة الوسطية ، بل بقاء السلطة نفسه ، يتطلب رفض سياسة المداة للشيوعية . فالجماهير الثورية في بلادنا قليلة عدد ، لكنها تستطيع ان تدمع وطفنا ساسره نحو التقدم اذا ما احدثت على اسس مبنية ورفضت سياسة العداء والتفرقة . ومن هذه الزاوية فان بعض افكار الديمقراطيين الثوريين الوامدة من العالم العربي تشكل عنصرا سلبيا على مجرى تطور الثورة في بلادنا . يزيد من اثر هذا العنصر السلبى عجز هؤلاء الديمقراطيين الثوريين عن تحقيق الاتجار الشامل لمهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية ووجود نظرية كاملة يبرر بجميد الثورة . ان على الحزب الشيوعي السوداني ان يناضل على السعيدين الفكري والعملى ضد هذه السلبات محدثا في الوقت نفسه موقفا سياسيا ايجابيا في التحالف مع تلك التيارات في النصال العام ضد الاستعمار ومن اجل التقدم .

— دلت التجارب منذ ان طرحت الثورة المضادة العننف ، وخلال اكتوبر (تشرين الاول) ومايو (ايار) على ان الحركة الجماهيرية يجب ان تحمي تطورها ومستقل وطنيا بالسلاح . ولهذا يطرح الحزب الشيوعي واجب تسليح الجماهير باعتباره احد الدعائم الاساسية للتكتيك الثوري في هذه الظروف .

— تم استقاط السلطة الرجعية وقيام السلطة التقدمية الوطنية بواسطة عملية عسكرية وسط الجيش النظامي قام بها الضباط الأحرار . وبهذا أصبحت القوات المسلحة عنصرا مهما في الحياة السياسية . ما هو موقفنا من هذه القضية ؟

— تمثل الجيوش النظامية في منطقة التحرر الوطني ادوارا سياسية تختلف من بلد لآخر وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بكل بلد على حده . من الخطأ الوصول الى نظرية عامة ومطلقة حول الدور التقدمي او الرجعي لهذه الجيوش في بلدان « العالم الثالث » . من واجب الشيوعيين في كل بلد دراسة هذه المؤسسة دراسة مستقلة .

— تدخل الجيوش النظامية من ضمن اجهزة الدولة ونحدد الماركسية — اللينينية موقنا واضحا من هذه الاجهزة باعتبارها ادوات طبقية . وتفسر قيامها ووجودها وملكيها في اطار العلاقات الطبقية المتشابهة وفي حدود الصراع الطبقي . ان الماركسية ترفض النصره المثالية « البرجوازية » لاجهزة الدولة — بما في ذلك القوات المسلحة — باعتبارها مؤسسات فوق الصراع الطبقي ومحايده بالنسبة الى هذا الصراع . وان حدث مثل هذا الحياد او الانفصال « عن المجمع » ، فهو مؤقت ، وبالقدر الذي ينفصل فيه التركيب العلوي للمجتمع .

ولان مسلح الجيوش النظامية لا يخرج عن اطار الصراع الطبقي ، فان اعتبار هذه المؤسسة جسما واحدا بالنظر الى قوائنها الطبقية المتشابهة في كل بلد (الضبط والربط ، الطاعة ، التنفيذ الخ ..) ، خطأ . الصحيح هو تحليل القوى الاجتماعية التي تنتظمها هذه المؤسسات وارجاعها الى اصولها الطبقية .

من هذه المتعلقات نوصلنا الى تقييم للقوات المسلحة السودانية :

— اعلبية الجنود والصف والضباط يخرجون من بين الجماهير الكانحة ولهذا فهم معادون للاستعمار ومصلحتهم في دفع البلاد للتقدم .

— اغلبيّة الضباط من فئة البرجوازية الصغيره المتعلمة .

— الجيش السوداني من اجهزة الدولة القديمة ايضا ومن الممكن القول بأنه مر بأربع فترات من ناحيه تطوره السياسي : قبل العام ١٩٢٤ كنت فيه كتلة من لضباط الوطنيين الذين اتخذوا مواقف ضد الاستعمار البريطاني — اعيد تكوين قوة دفاع السودان بعد العام ١٩٢٤ بطريقة ادت الى تحول في وضع الضباط وذلك بتجنيد اعدادا كبيرة من أبناء « العائلات » ذات المراكز القبلية . وكان هذا متشابها مع النظم الجديدة (الادارات الاهلية والادارات المدنية) . اصبح الجيش قوة محافظة ولم يتخذ اي موقف لمصلحة الجماهير الشعبية . خلال المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الجيش السوداني وانضمت الى صفوفه عناصر شعبية — اي تحسن تركيبه الشعبي . ولكن في نهاية الحرب انحسر هذا الانجاء وبقي في صفوف الجيش العامل عدد قليل من اولئك الضباط .

الفترة التي بدأت بإنشاء الكلية الحربية عام ١٩٤٨ في ظروف تزايد فيها النضال الشعبي ضد الاستعمار ، ومثلت حركة الطلبة (وهي مصدر تجنيد الضباط) دورا متقدما في تلك النضال . وبهذا جرى تحسرن في اتجاه القوات المسلحة ودخلتها عناصر متأثرة بدرجات متفاوتة بالنضال الوطني الديمقراطي . ان التحركات المختلفة للقوات المسلحة منذ العام ١٩٥٧ تؤكد هذه الحقيقة ، وتفسر تحرك مايو (ايار) ١٩٦٩ في هذا الاطار .

هذا لا ينفي بالطبع ان في هذا الجهاز وزنا كبيرا للعناصر اليمينية والمحافظة التي

- رحلت صفوه معد انشاء الكلية الحربية ، خلال حكم الطبقات البرجوازية والرجعية .
 كذلك فان النظم السائدة من قوانين ولوائح هي تعبير ايضا عن الجهاز القديم .
 ان تحالف حركة الشعب مع القوات المسلحة يقوم في معنى تحالف تلك الحركة مع العناصر المناهضة للاستعمار والتقدمية داخل هذا الجهاز .
 من اجل انجاح الثورة الديمقراطية في بلادنا ، نحن نرفع شعار اشاعة الديمقراطية في القوات المسلحة وذلك :
 ١ - باعادة تنظيم الضباط الأحرار بصورة تشمل جميع العناصر الديمقراطية والتقدمية وبما تلعب هذه القوى دورا بارزا في هذا الحيز .
 ٢ - مواصلة تطهير الجيش من العناصر اليمينية .
 ٣ - فتح الباب للوعي الديمقراطي الثوري بين هذه القوات وربطها بحركة الشعب .
 ٤ - تغيير القوانين بما يرفع من مستوى الجنود وضباط الصف ويربطهم باماني واحداث الثورة الديمقراطية .
 ٥ - التجديد الاحباري من بين صفوف الجماهير التقدمية والقوى الديمقراطية المنطلقة .
 ٦ - مكافحة الاتجاهات الزامية الى وضع امتيازات للضباط تقوي من التيارات اليمينية وتحول الى عقبة تمنع تطور الثورة الديمقراطية .

قضايا يواجهها الحزب

- لقد القى التاريخ على عاتق الطبقة العاملة مسؤوليات جسيمة . فعلى مستوى قداميا يعتد انجاز المهام المطروحة امام الحركة الثورية في هذه الفترة الوسطية من تطور الثورة ، ثم الانتقال الى الانجاز الكامل لمهام المرحلة الوطنية الديمقراطية .
 ولهذا اصبح من الضروري اعادة النظر في وضع التنظيمات المختلفة لهذه الطبقة وتاهيلها معلا للقيام بهذا الدور التاريخي . ومن بين المهام الاساسية في هذا المضمار :
 ا - التوسع المصل للتنظيم النقابي حتى يشمل كل اقسام الطبقة العاملة الصناعية والزراعية ، ورفع مستوى وعي جماهيرنا الطبقي ، والاهتمام الكافي بالطبقة العاملة في الجنوب .
 ب - ان تمثل تنظيمات الطبقة العاملة هذه دورا اساسيا وجادا في تنظيم الجماهير الكادحة وخاصة جماهير المزارعين .
 ج - ان تقوم الطبقة العاملة بدورها في ميدان الانتاج وان تضرب القدوة في تنفيذ الخطة الخمسية .
 د - ان تتصدى الطبقة العاملة لمختلف قضايا الثورة الديمقراطية وان تبرز كأكثر الطبقات مصلحة ونضالا ومثابرة في حل هذه القضايا وانجازها ، مدركة ان الانجاز الكامل الحاسم لمهام هذه الثورة هو السبيل الوحيد لتحقيق الاشتراكية التي تمثل مصالحها النهائية .
 ان توفير هذه الشروط جميعا هو الذي يؤهل الطبقة العاملة لقيادة حركة الجماهير الثورية .

ان الطبقة العاملة لا تستطيع القيام باعبائها الثورية هذه دون الوجود المستقل والفعال لحزبها الشيوعي المسترشد بالماركسية اللينينية .

يواجه حزب الطبقة العاملة ، الحرب السوداني ، قضايا عديدة ناتجة عن اعماء العمل الثوري في هذه الظروف ، في مقدمتها رفع قدراته على تنظيم الجماهير وعلى نشر الوعي الاجتماعي بينها . لكن الحزب ، وهو يتصدى لهذه القضايا المعقدة ، يعاني من وجود انحرافات في قطاعه القيادي تعوقه عن القيام بواجباته الثورية ، لا بد له من القضاء عليها . وتبين وحدة صفوفه على اساس الماركسية — اللينينية . انها انحرافات يمينية تشمل استراتيجية الحزب وتكتيكاته ، ولا تقتصر عليها وانما تعداه لتصل الى مستوى الطرح النظري والممارسة العملية لتصفية الحزب .

يطرح الاتجاه اليميني استراتيجية للحزب من شأنها تجميد خطى الثورة في حدود الفترة الوسطية الراحلة من المرحلة الوطنية الديمقراطية .

وارتكازا الى هذه الاستراتيجية يطرح هذا الاتجاه تكتيكات يمينية متكاملة . ويمكن تلخيص هذه التكتيكات في :

— رفض النظرية الطبقية في تحديد تكتيك الحزب .

— التهويل من دور البرجوازية الصغيرة التقدمية الى مستوى الزعم بقدرتها على الاتجاز الشامل لمهام الثورة الديمقراطية وقيادة المجتمع نحو الاشتراكية .

— التقليل من دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي ومن دور الحركة الثورية المنطلقة .

— التخلي عن التكتيكات الاساسية للماركسية — اللينينية ويتمثل هذا في التراجع من دور الجماهير في التعبير الثوري ، وعن دور الحزب في ذلك ، ثم في التخلي عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وقيادة الطبقة العاملة الى ...

ومن الناحية الاخرى فان هذا الاتجاه اليميني يصل مداه في طرح نظريا ويمارس عمليا سياسة التصفية للحزب الشيوعي ويمكن تلخيص ذلك في :

— تقديم نظرية تقرر انعدام التمايز الايديولوجي بين لطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة التقدمية في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية مما ينسف الدعاية الاساسية لوجود الحرب الشيوعي .

— تقديم نظرية للتحالف مع السلطة ترفض مباشرة الطبقة العاملة وحزبها لنشاطهما المستقل وممارستها للنقد السلبات .

— اضعاف الانضباط الحربي بخرق اللائحة وتشجيع المواقف الفردية وممارسة النشاط الكتلبي .

— طرح نظرية الحزب الواحد مع البرجوازية الصغيرة والذي لا يعني غيـر حل الحزب الشيوعي وانصواء اعمائه في حزب يمثل ايدولوجيا وسياسيا البرجوازية الصغيرة .

ان المؤتمر التداولي لكادر الحرب يدين هذا الاتجاه اليميني التصنوي . ويوجه اللجنة المركزية للعمل على تعبئة عضويه الحزب في الاتصال من اجل اعلان رايـة

الماركسية — اللينينية حتى يستطيع الحزب ان يتصدى بنجاح للمهام الثورية المطروحة امامه .

مهام الثورة الوظيفية الديمقراطية التي انجزت

في اي اتجاه تسير بلادنا الان ؟ والى اي مدى انجزت مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ؟

— نقول بالنسبة الى القضية الرئيسية في هذه المرحلة وهي تحرير قسَم الاقتصاد السوداني من التبعية الاستعمارية والشروع في بناء الاقتصاد الوطني ، ان بلادنا انجزت خطوات مهمة في ما يخص تحرير قسَمين رئيسيين هما التجارة الخارجية والعمل المصرفي .

فالصادرات الان في ايدي المؤسسات السودانية ويقوم قطاع الدولة بالسدور الرئيسي والحاسم فيها . النتيجة نفسها ايضا بالنسبة الى الواردات . الا ان دور قطاع الدولة هنا اقل من دوره بالنسبة الى الصادرات . ولقد تجت بلادنا في تأميم المصارف ووضعها في يد الدولة .

— وضعت خطة خمسية تستهدف البناء الاقتصادي للبلاد ، لكن هذه الخطة لا يمكن عزلها عن الاوضاع الاقتصادية المنهارة التي ورثناها عن النظام القديم . ومن ثم فانها لا تستطيع احداث تغيير في تركيب الاقتصاد السوداني من ناحية النمو الجذري في الاستثمارات ومن ناحية وضع الاسس لتحقيق جوهر الثورة الديمقراطية اي الثورة الزراعية . فهي لا تؤدي الى معبر في اسس العلاقات الاناجية المختلفة (علاقات ما قبل الرأسمالية) ، كما انها لا تعالج قضية التطور غير الرأسمالي في الزراعة ، مما رآه هذه العلاقة في القطاع الحديث تقوم على اسس رأسمالية كاملة .

— من الممكن ان تؤدي الخطة الخمسية الى رفع مستوى معيشة الجماهير نسبيا وهذا امر مهم بالنسبة الى الانتاج اذ توافرت التوجيهات السياسية والاقتصادية اللازمة من ناحية توزيع الدخل القومي ومن ناحية رفع المداخل الحقيقية بالنسبة الى الجماهير العاملة . فالزيادة في دخل الفرد من العائد القومي تصل الى ٥ في المئة في وقت ارتفعت نقاط تكاليف المعيشة بين مايو (ايار) ١٩٦٩ ومايو (ايار) ١٩٧٠ ، بما يعادل ١٢ في المئة . وهذا يضر بانجاز الخطة الخمسية بنجاح .

— اذا جرت التعديلات اللازمة للخطة الخمسية وفقا للمقترحات الايجابية التي قدمت من الجماهير خلال المناقشة العامة ، ووفقا للتوجيهات السياسية التي لا بد منها لتحديد اهداف الخطة — فان الخطة الخمسية ستنتج في حدود بعينها وهي :

- ١ — وقف تدهور الاقتصاد السوداني الناتج عن الظروف الماسية .
- ٢ — خلق الاجهزة اللازمة لقيادة بناء الاقتصاد الوطني بعد ذلك .
- ٣ — زيادة وزن قطاع الدولة في الاقتصاد السوداني الامر الذي يسهل عملية بناء الاقتصاد الوطني عبر الطريق اللارأسمالي .
- ٤ — تحسين مستوى معيشة السكان الى قدر معين .
- ٥ — ترايد العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية مع المعسكر الاشتراكي الى مستوى يمكن فيه قيام تحالف ثابت يساعد في نجاح التطور غير الرأسمالي في

بلادنا ، وفي التأثير ايجابيا على تطور السلطة في الاتجاه الديمقراطي الثوري المأثور .
وفي ما يختص بديمقراطية الحياة السياسية والاجتماعية الثقافية وهي العماد
لثورة الديمقراطية ، فاننا ما زلنا في بداية الطريق :

١ - فبالنسبة الى المحاكم الاهلية التي تشكل مواقع لنفوذ العائلات الاقطاعية،
وصاحبه الامتياز بين جماهير المزارعين ، القيت في كل من مديريات : الخرطوم
والشمالية والغيل الازرق نحو ٢٨٠ محكمة واستبدلت بمجالس القضاة (اكثر مئة
مجلس) غير ان هذه المجالس تحتاج الى تحسين ديمقراطي حاسم من ناحية قربها
للسكان ، ومن ناحية رسوم النفاضي . ومن ناحية المشاركة الديمقراطية في تكوينها
الـ ...

ما زالت المحاكم الاهلية قائمة وما زال نفوذ العائلات قائما بالطبع .
ب - طبق شكل اسقالي في تكوين الحكم المحلي جعله اكثر ديمقراطية ولكن
قضية المشاركة الجماهيرية في هذا التكوين وفعالية الحكم المحلي ما زالتا
تنتظر الحل .

ج - اعلنت السلطة حلا ديمقراطيا لمشكلة الجنوب .
د - وجهت ضربة شديدة لجميع القوى الرجعية في بلادنا منتصفية التجمع اليميني
المسلح في الحزبة «انا» في شهر مارس اذار ١٩٧٠ . وهذا يساعد في توفير جو
ملائم للتطور الديمقراطي في الحياة السياسية السودانية .
وفي ما يختص بالثورة الثقافية النابعة من المرحلة الوطنية الديمقراطية
فالتوجيهات الاساسية في هذه القضية حاطنة :

١ - اقتصر المجهود في حيز التعليم المدرسي . ولم تطرح قضايا الثقافية
الشعبية من محو الامية ومن بحث ثقافي يصر عن ثرواته شعبنا الحضارية ويساهم
في ازاحة المؤثرات المتخلفة عن كاهل المواطنين .
٢ - المجهود التعليمي لا يستهدف ديمقراطية التعليم من حيث تحقيق
الزاميته ، من حيث توجيهه نحو ابناء الكادحين . انا نحتاج بالوقت الراهن الى اكثر
من ٢٨ سنة لاستيعاب كل الاطفال من الدين هم في سن التعليم في المدارس الابتدائية .
٣ - لا يرتبط التعليم باحيات الحطة الخمسية وما ينتظر بلادنا من ثورة
اقتصادية .

٤ - اقتصر اشاعة الديمقراطية في اجرة الدولة الاساسية (الجيش
والبوليس) على شكل التطهير . ولكن ما زالت النظم واللوائح التي تنحكم في
هذه الاجرة بعيدة عن الديمقراطية ، وما زلنا بعيدين عن اهداف اعادة تنظيمها على
اسس ديمقراطية .

خلق جهازان رئيسيان للدولة في هذه الفترة وهما جهاز الامن القومي والجهاز
المركزي للرقابة العامة . ومن المهم ان يكون جهاز الامن قوة في يد الدولة توجهه
ضد اعداء الثورة الوطنية الديمقراطية (المحليين والاستعماريين) وان يعمل في حدود
الشرعية وان يخضع للقيادة السياسية والرقابة الديمقراطية . ويجب ان يوجه جهاز
الرقابة المركزي في طريق التخفيف من ثقل البيروقراطية ، وان تصرف جهوده نحو
المراقبة المتقدمة لانجاز الخطة الخمسية .

من أجل استكمال الثورة الديمقراطية

- وبهذا فالتضاييا الأساسية لاعادة بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادنا على اساس ديمقراطية ما زالت تنتظر الحل . ونحن نناضل في سبيل :
- ١ - ديمقراطية جهاز الدولة وهو شعار الثورة الديمقراطية خلافا لشعار الثورة الاشتراكية الذي يتلخص محتواه في « الجهاز الجديد لحكم الطبقة العاملة » .
 - ٢ - اشاعة الديمقراطية في حياة اغلبية الكادحين السودانيين وهم جماهير المزارعين في القطاعين الحيواني والزراعي وذلك بتغيير العلاقات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية وباحداث اصلاح زراعي يدفع بعوامل التطور غير الرأسمالي خطوات الى الامام ويحسن من مستوى معيشة لقراء المزارعين والعمال الزراعيين .
 - ٣ - التطبيق الفعلي لنظام الحكم الذاتي الديمقراطي في جنوب البلاد .
 - ٤ - تقنين الحرية السياسية للجماهير الثورية : من حقوق في التنظيم والتعبير وشرعية منظماتها الثورية وبينها الحزب الشيوعي السوداني . الخ . . .
 - ٥ - تطبيق الديمقراطية في مؤسسات الانتاج الحديث وذلك بالاشتراك الديمقراطي للجماهير العاملة في ادارتها .
 - ٦ - الثورة الديمقراطية الثقافية التي تغير جفاف الحياة في بلادنا وتوفر انتشار الوعي بين الجماهير مما يستحيل بدونه الانتاج الشامل للثورة الديمقراطية والوجه صوب البناء الاشتراكي .
 - ٧ - الشروع في بناء الاقتصاد الوطني المستقل بمنهج غير رأسمالي بعد اتجار الخطة الخمسية .
 - ٨ - رفع مستوى المداخل الحقيقية للجماهير الكادحة مما يجذبها بالفعل للدخول في ميادين النشاط السياسي والاجتماعي ويمجر من طاقاتها ويوسع من دائرة النشاط الديمقراطي الثوري في بلادنا .
 - ٩ - استنهاض الجماهير وتدريبها وتنظيمها في الجبهة الوطنية الديمقراطية ، مما سيؤدي بالفعل الى نمو السلطة الوطنية الديمقراطية مرتكزة على تلك الجبهة . وهذا سيخود الى الانتاج الحاسم لتطبيق الديمقراطية الشاملة في بلادنا بكل مؤسساتها الشعبية والشرعية الخ . . . بانجاز هذه المهمات تكمل الثورة الديمقراطية في بلادنا وتنتهي الشروط الموضوعية والذاتية للدخول في مرحلة لثورة الاشتراكية .
- بالامانة الى العوامل المحلية الملائمة لتطور هذا النضال الديمقراطي الثوري في بلادنا ، شريطه ان نسلك تكتيكات ماركسية سلبية ، فان الوضع الدولي ملائم أيضاً لمثل هذا التطور . فالاستعمار الاميركي قائد المعسكر الرأسمالي تنكشف كل يوم مخططاته العدوانية ضد حركة التحرر الوطني والسلم والاشتراكية ، ويواجه ازمتات موالية وتهبط مكانته الادبية باستمرار وتنبو في داخل الولايات المتحدة حركات شعبية من اجل السلم وضد الاتحاد الرأسمالي . ان معسكر الاستعمار والرأسمالية بأسره يعاني من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزمنة . وفي الوقت نفسه سارت حركة الطبقة العاملة العالمية خطوات نحو الوحدة بانعقاد مؤتمر الاحزاب الشيوعية في يونيو (حزيران) ١٩٦٩ برغم انه ما زالت هناك مهمات كثيرة

تنظرها في هذا الزمّار . ان الصراع المعاصر بين الاشتراكية والراسمالية يسير
اكثر لمصلحة الاشتراكية .

ملحظ أيضا ان الثورة المصادة التي بلغت دروتها بين حركة التحرر الوطني العالمية لم يؤد الى قلب ميزان القوى لمصلحة الاستعمار واعوانه برعم بعض الانتصارات المؤقتة . فحركة التحرر الوطني تخزن تجاربها الجديدة وتنمو بينها قيادات جديدة وترتفع الى اعلى راسات اليسار وتطرح بحدية في دوائر عديدة النظرية الماركسية اللينينية مرشدا للعمل ولبناء الكيانات الوطنية واليقظة القومية . ان سقوط بعض الانظمة الوطنية والتقدمية نتيجة للتأمر الاستعماري والرجعي يقابله ايضا اعادة النظر بطريقة جديدة حول اسلم الطرق وانجحها لانجاز مهمات الثورة الديمقراطية في منطقة التحرر الوطني .

وفي منطقتنا لم تبلغ الثورة المضادة مراميها واهدافها . فالاعتداء الاستعماري الصهيوني على حركة التحرر الوطني العربية مثل في احداث ردة شاملة في المنطقة والامظمة التقدمية التي استهدفها العدوان بقيت وخرجت بلادا عربية جديدة الى افاق التحرر الوطني والتقدم . والشعب الفلسطيني يظهر كبانه الثوري نوضوح ويحمل شبايه السلاح طلبا لاحرية وتحرير المصير . ويتسع ايضا نطاق الفكر الماركسي بين دوائر مختلفه في المنطقة العربية . ويطرح هذا الفكر نفسه بالحاح بصفه كونه المرشد لنجاح الثورة الديمقراطية ، وتغادي السلبيات . ومن اجل دفع حركة التحرر الوطني العربية في اقسامها الناضجة نحو التطور الاشتراكي . ان القوى الداعيه الى التطور غير الراسمالي يترابد ورمها مما دفع بالاستعمار الاميركي لمحاولة اعادته قدرته على الحركة في هذه المنطقة بعدما مثل تواطؤه العسكري من الصهيونية للوصول الى مراميها .

الاتجاه العام لقطور الوضع الدولي وبين حركة التحرر الوطني العالمية ، برغم وجود مراكز قوية للاستعمار في بعض البلدان المجاورة ، ملائم تماما لنجاح الثورة الديمقراطية في ملادا .

حول المؤتمر الخامس للحزب

ان حزبنا الان يعاني من مشاكل قيادية واضحة في ظروف تاريخية مهمة تواجه حركه الثورة السودانية فان المؤتمر التداولي لكادر الحزب المتعقد في الحادي والعشرين من أغسطس (اب) ١٩٧٠ يرى الانني :

١ - ان تجتمع اللجنة المركزية حال انقضاء هذا المؤتمر وتعلن البدء في التحضير للمؤتمر الخامس للحزب حسب فصوص اللائحة .

ب - نرى ان يشتمل جدول اعمال المؤتمر الخامس على :

١ - تقرير حول نشاط اللجنة المركزية في الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس.
٢ - مشاكل العمل القيادي في الحرب.

٢. تعديلات في برنامج الحرب التي حاجت النطور في الفترة الراهنة من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

٤ - تعديلات في لائحة الحزب تشمل تجاربنا في هذه الفترة في ما يخص حياة الحزب الداخليّة.

٥ - انتخاب اللجنة المركزية الجديدة .

ج - لتحقيق هذا نرى ان يقوم بالتحضير جهازان : المكتب السياسي يحضر
المنود الاربعة الاولى ، ولجنة الكادر مهمها تقديم ترشيحات للمؤتمر لاختيار اللجنة
المركزية الجديدة .

(صدر في اغسطس (اب) ١٩٧٠)

■ الى تقديم مصري - مطلع عام ١٩٧١

نص رسالة الرفيق محمد ابراهيم نقد في اوائل عام ١٩٧١ (قمة الصراع ضد
التيار الانقسامى اليسارى) الى تقديم مصري :

ما حدث في السودان هو انقسام عن صفوف الحزب ، بعد صراع فكري حاد
وطويل حول مصير الحرب الشيوعية وبقائه واستقلاله الايديولوجي والتنظيمي
وقماليته ، وبهادي ، واشكال تحالفه مع السلطة . بل بهادي ، واشكال تحالف كل
القوى الوطنية الديمقراطية مع السلطة بهدف اقامة سلطة الجبهة الوطنية
الديمقراطية . واذا كان الشيوعيون المصريون قد مروا بمثل هذه التجربة وعرفوا
مرارتها وتعقيداتنا وصعوبتها فهم قد احناروا طريق حل تنظيماتهم والانصارى
الاتحاد الاشتراكي العربى على امل بناء تنظيم مطلبى في داخله يوحدهم مع الفاضلين
على اسس المبادئ العامة للاشتراكية العلمية . والحزب الشيوعى السودانى لا
يريد ان يسير في هذا الطريق ايا كانت المضحيات والصعوبات . ومن الحس لسه
ولمستقبل الاشتراكية في السودان ان يسير في طريق شاق ووعر سلكه فرج الله الحلو
وشهدى عطية بدلا من طريق سهل ناعم سلكه ويسلكه اخرون على صفحات الصحف
والمجلات ومؤسسات النشر والمهرج . لهذا فتجربة الشيوعيين المصريين ليست
مفيدة بالنسبة الينا ومرفوضة شكلا وموضوعا رغم اننا لا ننسى ، والى الابد لن
ننسى ، دور الشيوعيين المصريين في الاربعمينات وحتى منتصف الخمسينات في مساعدة
بناء الحركة الشيوعية في السودان ، وسقط اسماء الكثيرين منهم قربة الى ثوبنا
حية في ضميرنا الثورى . ولعل اصداقنا « الشيوعيين » المصريين يدركون كم عانينا
خلال عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ من انحراف يمينى تصموى في حزبنا عندما حاولنا ان
« نسقيد » من تجاربهم ولا زلنا ندفع الثمن ... واعتقدنا خطأ ان حل التنظيم
الشيوعى في مصر قد يكون تجربة مفيدة .

واذا كانت القضية هي بذل مساع حميدة فالاجدر ان تبذل هذه المساعي في
القاهرة اولا لاطلاق سراح الشيوعيين المصريين المعتقلين . واذا كانت السلطات
المصرية تسمح لشيوعيين مصريين ببذل هذه المساعي في السودان فكيف تستقبل مثلا
مساعى مفكرين تقدميين سودانيين يجمعون تهرعات لمساعدة اسر شيوعيين مصريين
معتقلين تأدية لواجب هو من صميم التضامن الاممى بين قوى الثورة العربية .

وليسمح لنا الاحوة المفكرون التقدميون المصريون ان نطرح عليهم سؤالاً : كيف يجوز عقلاً لمن حل تنظيمه الشيوعي وصفاه وجرّد الطبقة العاملة المصرية من حزبها وأحصعها سياسياً ونكّريا لحزب البرجوازية الصغيرة التقدمية ؟ كيف يجوز لمن فشل في توحيد تنظيماته والمحافظة عليها ان يساعد في الحفاظ على وحدة الآخرين ؟ وإذا كانت مثل هذه المشاكل تحل بالمساعي الحميدة مني العالم العربي احزاب شيوعية . ولأنها احزاب شيوعية لم تبدل « مساع حميدة » ولم يحضر احد منها تجمع الانقساميين في ٢١ اكتوبر (نشرين الاول) ١٩٧٠ كما فعل « ملكر تقدمي مصري » لعله كما تقول الانبياء ساهم في جهود تكوين وفد المفكرين التقدميين المصريين !

ان أي مسعى يقدمه المفكرون التقدميون المصريون لانفسهم وللحركة الثورية في العالم العربي . ونحن جزء من تلك الحركة ، هو إعادة تقييم تجربتهم اولا ، بما فيها تنقسي الانقسامات التي وصلت نتيجتها المنطقية في الحل والانصهار في التنظيم الرسمي . وهذه اكبر فائدة يمكن ان يقدموها لنا — وعلى البعد — ولكل فصائل الحركة الثورية العربية .

وسؤال آخر نطرحه للمفكرين التقدميين المصريين : ما هو الضمان ان تواصلوا تأدية مهمتكم كوفد موحد بعد وصولكم الى السودان ؟ اليمن هنالك احتمال ان تنقسموا نفراً مع الحزب ونفراً اخر مع الانقسام ونفراً ثالثاً مع السلطة ؟ .

المباب الرابع

وثيقة أعمال اللجنة المركزية للحزب

دورة اكتوبر - تشرين الأول - ١٩٧٠

- أعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في دورتها المنعقدة في ٨ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٠ .
- المحتويات :
- أ - برنامج للنشاط العملي :
- في سبيل تنشيط العمل السياسي والتنظيمي والدعائي في سبيل النضال من اجل دعم النظام الراهن .
- ب - الوضع في جنوب البلاد وسياستنا في هذه الظروف ،
- ج - حول النشاط الانقسامي الذي تقوم به مجموعة العناصر اليمينية في الحزب الشيوعي السوداني .
- خطاب الزميل محمد ابراهيم نقد .
- د - سير التحضير للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني ،
- مقدمة :
- عقدت اللجنة المركزية دورة لها في ٨ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٠ . وقد انجزت في الاجتماع ما يأتي :
- ١ - خطه للعمل بناء على مقررات مؤتمر كادر حزبنا المنعقد في ٢١ اغسطس (آب) ١٩٧٠ .
- ٢ - مناقشة الوضع في جنوب البلاد وتقديم سياستنا في هذه الظروف .

٣ - النظر في النشاط الانتقالي الذي تقوم به مجموعة من العناصر اليسارية في حزبنا .

٤ - سير التحضير للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني .
وفي ما يأتي ما أنجزته اللجنة المركزية في تلك الدورة .

برنامج للنشاط العملي في سبيل تنشيط العمل السياسي والتنظيمي والدعائري في سبيل النضال من أجل دعم النظام الراهن .

الآن وقد حسم مؤتمر الكادر الصواعق الذي ظل دائرا لأكثر من عام داخل حزبنا .
وبعدما أصبحت توصيات هذا المؤتمر قرارات ملزمة لكل الحزب باقرار اللجنة المركزية لها في اجتماعها بتاريخ ٢٦ أغسطس (آب) ١٩٧٠ فإن علينا ان نتخذ مواقف عملية وفقا لهذه القرارات ، ننفذها مجموع الحزب بصورة جماعية وموحدة ، وذلك لدعم حركة الثورة الى الامام .

لقد جاء في قرار المؤتمر التداولي انه :

« بوجود سلطة تمثل قوة من القوى الوطنية الديمقراطية تهبات أمام الحركة الثورية امكانيات عملها لتنفيذ احزاء من برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية . واستناد الى هذه الامكانيات ، ونجاح النضال على كل الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية ، يصبح من الممكن لهذه الحركة ان تنجز برنامج المرحلة بأسرها . وبهذا أصبح على الحزب الشيوعي ان يرتبط بهذه الحركة في مختلف مبادئها وان يستفهم الجماهير وينظمها ويرتقي بها الى مستوى القيام بهذه المهمات » .

« بوجود المرجوزية الصغيرة التقدمية في قيادة الدولة تشكلت فترة وسطية في تطور الثورة يعني الحزب موقفه من هذه السلطة على اساس انه :

١ - يتحالف معها ويدعمها في وجه التهيجمات الاستعمارية والرجعية ، عندها وناعمها .

٢ - يناضل بشات لكي يؤدي هذا التحالف والدعم الى نشر الوعي باهداف الثورة بين الجماهير الكادحة والى رفع مستوى نشاطها لتحقيق الجبهة الوطنية الديمقراطية وحكومتها .

٣ - ومن ثم يطرح للعمل المشترك مع السلطة برنامج الثورة الديمقراطية ويشجع ويدعم كل خطوة ايجابية تخطوها في هذا السبيل ، ويناضل في الوقت نفسه ضد كل السلبيات التي تحول دون وضع الادوات اللازمة لاتجاز هذا البرنامج بين ايدي الجماهير الثورية » . (ص ١٨ - ١٩ من القرار) .

واستنادا الى هذا التكتيك الواضح ، تنظر في القضايا العملية لدعم النظام التقدمي في الوقت الحاضر الذي يتميز بما يلي :

● التآمر الامبريالي الرجعي ضد الحركة الثورية العربية وضد النظم التقدمية ليها يتزايد وتتسع ابعادها .

● ان القضايا التي تواجه النظام التقدمي في السودان ، وهو يتصدى للثورة الاجتماعية ولما يترتب عليها من صراع حاد ، وقد أصبحت اشد تعقيدا .

● ان هناك اخطاء ارتكبتها السلطة في اكثر من ميدان أدت الى عزل اقسام ذات اثر بين الجماهير الثورية مما نسب في انحسار واضح في موجة العمل الثوري .

وكل هذا يحتم وضع برنامج عمل يستفهم حركة الجماهير الثورية وبوحدتها .
ويجمع حركه الثورة الى الامام ويدعم النظام التقدمي امام الصعوبات الموصوعة التي يواجهها ، وامام التهيجمات الاستعمارية والرجعية . ان صياغة برنامج كهذا ، ونوحيده

ال جماهير الثورية حوله ، وتنفيذه . هو الدعم الحقيقي للثورة السودانية والنظام التقدمي ، وليس مجرد دعم بالكلام والتهريج دائمه الوضعية وعدده المغامرات والمكاسب الفردية . ان هذا البرنامج الذي تدرجه اللجنة المركزية لا يقدم سوى الموجهات الاساسية . وعلى منظمات حزبا ونمروعه كلها ، بعد دراسة امكاناتها وواقعها والقوى التي تعمل بينها . ان تضع لنفسها برنامجا تفصيليا شدا في تنفيذه مورا .

الوضع الاقتصادي من خلال الخطة الخمسية

١ - تبدأ بالميدان الاقتصادي :

هذه هي الجبهة الرئيسية للصراع الطبقي في الظروف الحالية . وهما يقرر بشكل رئيسي مصير التطور المقبل لبلادنا . وبدور المعركة الان حول الخطة الخمسية التي سيؤدي نجاحها الى وضع بلادنا بثبات على طريق حل قضايا التطور الوطني الديمقراطي . ان قوى اليمين داخل السلطة وخارجها - بعدما عجزت عن منع اقرار الخطة - ستمثل كل جهدها لمنع انجازها ولوضع العراقيل والمعوقات امام نجاحها . ان كل فروع حزبا مواجها بان تولى اكبر الاهتمام للقضايا الاقتصادية ، ويتفهمها على نحو جيد ودراساتها بصورة جادة في الاحتمالات الحزبية ، ويتقدم الحلول للمشاكل المحيطة بها .

هناك قضيتان رئيسيتان في هذا الميدان . القضية الاولى تتعلق بالخطة الخمسية : لقد استطاع حزبا ان يثير حماسة واسعة المدى بين الجماهير حيال الخطة الخمسية . وفي مواقع لا تحصى ناقش العاملون مقترحات الخطة وقدموا عديد الملاحظات والانتقادات والتعديلات والمقترحات . وتشكل حماسة تلك المناقشات ثروة عملية وفكرية يجب الاستفادة منها لانجاز الخطة ونجاوزها قبل الموعد المحدد لها . والوصول الى هذا نائنا نرى :

- تنظيم اجتماعات جماهيرية في مختلف ميادين العمل تلخص المناقشات السابقة وتحدد اهداف كل وحدة عمل بوضوح ودقة ، وتضع النداسر اللازمة لانجاز تلك الاهداف قبل الموعد المحدد لها ، وتضع جدولا زمنيا (شهريا او خلافا) لمراجعة ومراقبة سير العمل .

- تنظيم العمل الدعائي بصورة تؤدي الى روح جديدة واساليب عمل جديدة بين العاملين (نشرات - صحف حائطية - اجتماعات جماهيرية - ابراز المنجزات والتقصيرات - حوافز وعقوبات ادبية ومادية الخ ...) .

- تنظيم الرقابة على الانتاج عن طريق نشاط مندوبي العاملين في مجالس الادارة والانتاج والاستماع الى تقارير منهم في الاجتماعات العامة . المطالبة بان يكون دور الرقابة الادارية الراهنة الرقابة على الانتاج . دراسة التجارب المختلفة لمشاركة العاملين في الادارة والانتاج . (هل الافضل ان يدخل تعديل في مهات النقلة بحيث يصبح من واجبها الاشراف على الانتاج الى جانب واجباتها الاخرى ؟ ام ان نخلق اجهزة جديدة تعمر من هذا النشاط الجديد للعاملين) .

- حسم القضايا المتعلقة بالمؤسسات المؤسمة والمصادرة بطريقة تؤدي الى نجاح

هذه المؤسسات في عملها وتنظيمها ورقابتها وتكوين قيادات مخلصه ذات كفاية مسرع ادارتها على اسس ديمقراطية .

— تعبئة منظمات الطلبة والشباب والنساء والمعلمين لاتجار مهلتهم وفق الخطه الخمسية . ان المساعده بشكل رئيسي لهذه الفئات هو في ميدان الثقافه والتعليم . ومن الممكن ان تضطلع على الخصوص بتنظيم حملة لمحو الامية وبشكل رئيسي وسط المزارعين .

وتتعلق القضية الثانيه بالمصاعب التي تعاني منها الجماهير الكادحة بسبب الارتفاع المستمر في نفقات المعيشه . وهذه القضية نشأت بفعل عدد من العوامل (ظروف ونفقات الثمنيه ، والعوامل الطبيعيه والموسمييه ، واخطاء ارتكبتها السلطه ، ونشاط القوى الرجعيه بين التجار الخ ...) .

والحلول التي قدمت الى الان مكرره ومعاده (مراقبه الاسعار ، ومحاكم الاسعار والحقوبيات الرادعه ، وزياده الاجور ، ومنع تصدير الدرهم ، ومشاريع مختلفه لتوفير اللحوم في المدن ...) . وهذه الحلول لم تحرز اي نتائج ايجابيه ملموسه .

من المهم ان تواصل البحث عن حلول سليمة وعملية . ومنطلقنا هنا هو : — ان ثورة التغيير الاجماعي يجب ان ترتبط في اذهان الجماهير الكادحة بتحسين في مستوى معيشتها . وهذا امر منطقي يتشعب مع اتصليه طريق التطور غير الراسمالي على الطريق الراسمالي . ان الاتحاد المتصل في معيشه الجماهير — خصوصا وهي تلاحظ الميزات التي تمنح لبعض الفئات — يمكن ان يصبح سلاها خطيرا في يد القوى الرجعيه .

— ان المنظمات النقابيه — في المدينة والقرية — يجب ان تلعب دورها كاملا في الدفاع عن معيشه الجماهير الكادحة .

— ان القوى الثوريه — بالشاور الواسع بينها — قادرة على المساعده بشكل جدي في حل هذه المشكله . ونرى في هذا السدد ان تمتد مؤتمرات جماهيرييه تضم المهتمين بالقضايا الاقتصاديه والعاملين لدراسه الحاله الاقتصاديه ، وامام تقديم حلول لمشكله ارتفاع تكاليف المعيشه . وادا حضرنا جيدا لهذه المؤتمرات ، واحطنا مناقشتها بالموضوعيه ، فلننا نستطيع الوصول الى تلك الحلول المطلوبة .

في ميدان العمل الفكري والدعائي

٢ — في ميدان العمل الفكري والدعائي :

العمل الدعائي ركن مهم في نضالنا من اجل دعم النظام الراهن . نالي جانب عديد من القضايا الاخرى ، ينبغي ان نكرس جزءا مهما من جهودنا لتصفية النفوذ الفكري التكوينيات السياسيه التغلبيه بين الجماهير .

ان المهمات التي نواجهها في هذا الميدان ليست سهله . فهذا النفوذ الفكري الرجعي نسنده مؤسسات طائفية وعشائريه ، ومواقع اقتصاديه ، وعناصر تعمل في جهاز الدوله في التعليم والاداره والقضاء والقوات المسلحه وغيرها . والجماهير التي تقع تحت هذا النفوذ لا تقتصر على سكان المناطق المتخلفه بل تمتد الى مناطق الانتعاج

الزراعي الحديث والى اقسام من المثقفين والطلاب بل ومن العمال ايضا .
ان تحرير الجماهير من النفوذ الفكرى للتكوينات السياسية والرجعية جميعها ،
وعلى الاخص للاخوان المسلمين والامصادق المهدي ، يتكل احد الاسس الرئيسية لانتصار
الثورة السودانية ولدعم النشاط المبدئي . ما هي مهمتنا هنا ؟
١ - ان ننظم في كل مكان - وبقدر ما يتوافر لنا من امكانيات - حملة دعائية
وفكرية بين الجماهير لنفضح الافكار الرجعية وتحريرها ولربطها بالنظام السياسي
والاجتماعي البائد ، مقدمين امثلة عمالية للتناقض الصارخ بين تلك الافكار (والنتائج
العملية لتطبيقها على أرض الواقع) ، وبين المصالح الحيوية للجماهير الكادحة .
٢ - ان ندرس في مناطقنا المختلفة القضايا المتصلة بثورة التغيير الاجتماعي وان
نعمل لحل تلك القضايا لمصلحة الكادحين ، لان ذلك هو الاساس المادي لصفية الافكار
الرجعية :

- تطبيق الاصلاح الزراعي بطريقة جذرية .
- استكمال الاصلاح القضائي والاداري .
- ان تؤدي الحطة الخمسية الى قيام مشاريع في مناطق التخلف واصلح المشاريع
القائمة فيها حاليا (مصنع بابنوسة مثلا وتحويله الى مشروع يؤدي الى خدمات اجتماعية
اوسع نطاقا من مستواها الراهن) .
- تحرير المزارعين في الغرب وفي مناطق الصمغ من الاعتماد على الموليين
المرتبطين بحزب الامة (وليكن ذلك مثلا عن طريق بنك له القدرة على الوصول الى
المزارعين والتعامل الوثيق معهم) .
- ٣ - ان نعطي اهتماما خاصا للعمل الدعائي وسط الطلاب - في مختلف المستويات
- لصفية نفوذ الاخوان المسلمين بينهم .
- ونواجهنا في ميدان العمل الدعائي ايضا قضية الديمقراطية الجديدة باعتبارها
احد الشروط الاساسية لاطلاق طاقات الجماهير الثورية وتعبئة قواها وقدراتها ضد
الرجعية .
- هناك منجزات في الحكم المحلي وفي مشاركة العاملين في الادارة والانتاج ،
من المهم توسيع المكتسبات هنا وازالة السلبات التي تحول دون التطبيق الواسع
للمدنيراطية .
- وعائنا من ناحية اخرى القيام بحملة واسعة ومن اجل الحقوق الديمقراطية
في النشر والتعبير للموى الثورية قصد ان تنال المنظمات الديمقراطية والحزب الشيوعي
منابرها الصحافية . ان امكانياتنا في ميدان العمل الدعائي واسعة ونستطيع ان
نستخدمها بفعالية ، كما نستطيع ان نستخدم مختلف الادوات الدعائية من اندية التي
مطبوعات الى ندوات ولقاءات جماهيرية وغيرها . ويمكن لمنظمات حربنا وسط المثقفين
والعلميين والطلاب ان تبتكر من الوسائل والادوات وان تقدم مساهمات كبيرة في هذا
الميدان الحيوي .

مهام على الصعيد التنظيمي

- ٢ - على صعيد العمل التنظيمي بين الجماهير :
- القيام بحملة متعددة الجوانب من اجل تنشيط وتنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية

في البلاد .

أ - طرح للتنفيذ بين الطلبة تنظيم الجبهات الديمقراطية في اتحاد ديمقراطي للطلاب .

ب - تنظيم الروابط المهنية الاشتراكية (المعلمون ، الانقسام المختلفة من المثقفين) بحيث تمت تنظيمات ثابتة وذات قيادات مركزية الخ

ج - القيام بحملة كبيرة قصد دعم حركة الشباب الديمقراطية .

د - تحسين أوضاع النقابات العمالية من أجل القيام بدورها الجديد كما حددته مؤتمر الكادر الحزب . ونبدأ بهذا مؤتمرات الكادر الشيوعي في هذه المنظمات .

هـ - إعادة النظر في تنظيم حركة النساء الديمقراطية وتنشيطها بتطبيق مقترحات الحزب المتفق عليها في هذا الميدان الخ .

خلاصة القول هي أننا في حاجة للقيام بحملة توعوية واسعة بين جميع هذه القطاعات الجماهيرية التي يقع على اكتافها عبء النضال الوطني الديمقراطي ، قصد تحسين أوضاعها ونهيتها بالعمل لتكون دعامة من دعائم الجبهة الديمقراطية في البلاد .

١ - تقوية الحزب الشيوعي ودعم وحدته .

يجب ألا ننسى رؤوسنا في الزمان بل علينا أن ندرك أن هناك دوائر عدة محلية وأجنبية ترعب في أحداث انقسام في الحزب الشيوعي أما كان وزنه . ونحن نواجهه الآن انقساماً منظماً ومدبراً من صفوف الحزب الشيوعي . أما بالطبع لا يمكننا منع حدوث مثل هذا الانقسام . فالصراع الاجتماعي تنعكس آثاره في حزبا ، والاتجاه التصفوي يؤكد وجوده ويكشف عن حقيقته في التطبيق . كما أن هناك دوائر محلية وغير محلية وذات مصلحة في أحداث هذه الأوضاع الخ ولكننا نستطيع تقليل دائرة عمل العناصر المصرة على الانقسام وعزلها عن جسد الحزب وعن حركة الجماهير الثورية .

أ - أن شئ حملة لتقصية الامكار المبنية والصفوية في الحزب وفقا لمقررات مؤتمر الكادر هو طريقنا لحر الانقسام . فالعناصر المنقسمة يريد أن يحرف المعركة الى مسائل فرعية (الطعن في اجراءات مؤتمر الكادر . الخ) ولهذا فعلى كل منظمات الحزب وفروعه ان تقوم بحملة تدريس وشرح لكل القضايا الايدولوجية والسياسية التي طرحتها وثائق مؤتمر الكادر مستفدين من تحارب حملتنا لشرح مقررات المؤتمر الرابع .

ب - ان نتخذ جميع هيئات الحزب مواقف حاسمة ضد العناصر المنقسمة ونقاسا لاحكام لائحة الحزب .

ج - ان تؤمن تنظيمات حزبا نفسها ، ففي هذه الظروف تلجأ العناصر المنقسمة للاستقزاز ولاسعداء اجزاء من السلطة ضد الحزب وكادره كما هو ظاهر في الخطاب الذي اعلن فيه الانقسام رسما (خطاب الاثني عشر) ، وكما يدل على ذلك نشاط بعض موظفي الامن القومي تايدا للانقسام .

د - ان تضع كل منظمة حزبية وفقا لهذا البرنامج العملي خطة عملها بين الجماهير ، فمثل هذا العمل وحده نستطيع قفل الصفوف امام النشاط الرجعي في البلاد ونستطيع ان نصفي نشاط العناصر الانقسامية .

الخرطوم : ٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني ،

الوضع في جنوب السودان

منذ ان تلاحقت مجموعة بولين الير الوطنية عام ١٩٥٥ فان مسؤولية الدفاع عن وحدة بلادنا الديمقراطية قد وقعت بكاملها على عاتق حزبنا الذي خاض وحده نضالاً متواصلاً من أجل التحالف بين المواطنين في الجنوب والحركة الثورية في الشمال . وقد رفضنا الحل العسكري لمشكلة الجنوب منذ ١٩٥٥ ، وعملنا من أجل برنامج عملي دائمنا منه بثابرة ضد الاتجاهات الشونينية في الشمال والجنوب على السواء . لقد أصبح هذا البرنامج اليوم سياسة رسمية ووقعت مسؤولية تنفيذه على اكتافنا وهي مسؤولية تاريخية لا يمكنها ان تكون بغير ذلك . وهذا واجب سعب يمنح كل عضوية حزبنا الحق في ان يعرف امكانات النجاح المتاحة امامنا وما هي الظروف التي ينبغي ان يتجز هذا البرنامج تحتها ؟

ويمكننا ان نذكر بشكل عام ان وجود سلطة ثورية اخذت اجراءات لتحرير اقتصاد البلاد وفتحت الطريق امام المزيد من فرض النمو للحركة الجماهيرية الثورية يعني ان امكانات نجاحنا طيبة لتنفيذ هذا البرنامج والوصول به الى نتائج . ولكن علينا الانقضى ولو للحظة واحدة اننا نعمل في ظروف غاية في الصعوبة اذ اننا مواجهون من جهة بالتدخل الامبريالي في الجنوب ومن الجهة الاخرى بحدة الصراع الطبقي في البلاد .

يشكل الجنوب كما هو معروف اضعف حلقات دفاعنا الثورية . ونحن في سباق مع الامبريالية العالمية خاصة وان الجنوب قد أصبح يعد (ابا) نقطة الارتكاز الرئيسية للامبريالية المالية والصهيونية ، ولقد بدأ الامبرياليون والاسرائيليون يدفعون السلاح في جنوب البلاد منذ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٩ بكميات كبيرة عن طريق الحدود الاثيوبية والاوغندية ، ويأتي معظم هذا السلاح جواً من مكان ما في اثيوبيا وتنزل الطائرة المحملة به في حدود اوغندا او منطقة جيمبلا قرب اكوبو ويشمل انواعاً مختلفة من قطع السلاح منها المدافع الصغيرة المضادة للطائرات وهي صوفالية الصنع انت من اسرائيل والبرينات والمدافع الاوتوماتيكية البريطانية ، كما يشمل اسلحة اخرى من صنع امريكا والماسا الغربية منها اليازوكا والمدافع المضادة للدبابات مثل السلاح الالماني (آر - تي - اف) كذلك اللغام ذات الطاقة الهائلة والمتفجرات والموترو وكميات كبيرة من القنائر والادوية . واكثر من ذلك فان قوات الامن عثرت على ملابس لرجال المظلات واجهزة راديو للاتصال في بعض المعسكرات .

لقد بدأت الاتيانيا تزيد نشاطاتها بسرعة منذ بداية هذا العام في الضفة الشرقية للنيل من المديرية الاستوائية ، كما بدأت تنتشر في الضفة الغربية على الحدود الاثيوبية . كما وان هنالك ضباطا اسرائيليين ومرتبقة ببعضاً لتدريب المتطرفين . وقد قامت الاتيانيا بنفس عدد من العربات بواسطة اللغام . كما بدأت في عمليات الهجوم على الاطراف ونقاط البوليس وقصف الكباري مالدناميت ومتفجرات الـ (تي - ان - تي) .

وفي مجال الدعاية قاد الامبرياليون حملة واسعة شملت اوروبا وافريقيا عن طريق الصحافة والراديو والتلفزيون ، وهم يركزون في هذه الدعاية على ثلاثة اشياء هي :
اولاً : يصورون مشكلة الجنوب كحرب عنصرية ، وهم يهدفون بذلك الى كسب الدعم الاقليمي لمصلحة الاتيانيا وتحويل القضية الى نزاع بين العرب وافريقيا السوداء .

وللوصول الى هذا الهدف يورعون بشكل واسع مناشير المتمردين التي تدعي ان تسوات
مصرية وليبية تشترك في القاء القنابل على القرى في الجنوب من طائرات الميغ الروسية
ثانيا : يصورون المتمردين وكأنهم قوة منظمة كبيرة يدير حكومة ومدارس في الجنوب
والهدف هنا هو تهئية الراي العام العالمي لقبول الاعتراف الرسمي بهذه الحكومة .

ثالثا : يصورون المواطنين في الجنوب بالكم المهمل الواقع فريسة المحاصلات .
والجدير بالذكر ان هذه الحملة الدعائية تمتد الى كل احزاء أوروبا الغربية الا ان
مركز الثقل الرئيسي فيها هو لندن و ابغاليا و المانيا العربية ودول اسكندناميا . وقد انتج
المتمردون مكانهم في هذه المراكز .

اما بالنسبة الى افريقيا ما انثيوبيا هي المركز السري للسلاح بينما تقوم اوغندا
بدور مركز النشاط السياسي للمتمردين . والملاحظ هنا انه لا توجد أية حكومة او منظمة
امريكية اعلنت بشكل رسمي وقوفها بحانب معركة السودان من اجل وحدته ؛ ويرجع
ذلك اما الى غياب حقيقة الوضع في بلادنا عنهم واما لانهم يتعاطفون سرا مع المتمردين .
كما ان الجدير بالملاحظة ايضا ان موقف اوغندا غير مناسق وهي تختلف عن امريكييا
الوسطى وتقايل سياسة الوفود اليها ببرود واضح .

بالنسبة الى المتمردين فالملاحظ انهم وحدوا الآن صفوفهم لحل حكوماتهم وكونينهم
ما يسمى بقوات الانيانيا الوطنية التي يقودها ضباط اسجيش السابقون : لاقو واسوجون
وتافنق .

من هذا الوضع يمكننا ان نصل الى الاتي :

١ - يحاول الامبرياليون خلق بيافرا اخرى في الجنوب بهدف اسقاط النظام
الثوري القائم في البلاد .

٢ - يأملون في تحويل الوضع الى نزاع عربي - افريقي عن طريق خلق ضغط
كبير على الحكومة في الجنوب قد يضطرها للاستعانة بالدول العربية الصديقة مما قد
يؤدي لاستقرار الدول الامريكية ووضعها في الجانب المضاد لنا .

٣ - يوحد احتمال في ان يخلق الامرياليون ضغطا في الجنوب يؤدي الى سحب
البرنامج المعلن او تعليقه الى اجل غير مسمى .

ان هذا الوضع ينبغي مواحهته بطرق عدة في مقدمها خلق دبلوماسية جديدة تجعل
الدول الافريقية المشتركة معنا في الحدود ذات مصلحة في وحدتنا . كما وانه من المهم
مضاعفة الجهود الرامية الى تقوية القوى المعادية للامريالية في الجنوب ، ولكن ونفوق
كل شيء فان الامر الذي لا بد منه هو تومير جهود صادقة من اجل تنفيذ البرنامج المعلن .
هناك ثلاث قضايا ينبغي مناقشتها هي :

١ - الجانب السياسي للحكم الاقليمي الذاتي .

٢ - جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - الحركة الديمقراطية ،

لا بد من ان يعرف الجنوبيون في اطار عام شكل الحكم الاقليمي الذاتي السذي
سينالونه كما انه من المهم ان يعرفوا الوقت الذي تبدأ فيه اجهزة تلك الحكم عملها ولقد
كان حزبا يرى ان تكون الحكومة تحتضم المثقفين الجنوبيين والمنظمات الديمقراطية
لدراسة انسب الاشكال للحكم الاقليمي الذاتي وتحديد الحد الأدنى الذي تعتمد عليه اجهزة
ذلك الحكم . وفي ضوء هذه الدراسة تستطيع الحكومة الوصول الى برنامج عمل موحد
وفق جدول زمني واضح .

لقد تمت الموافقة على وجهة نظرنا هذه بواسطة لجنة وزارية كونت لهذا الغرض

في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٦٩ ولكن مع ذلك لم يتم اية خطوات نحو تنفيذ ما تم عليه الاتفاق . ومن البدهي الاشارة الى ان الثقة الكاملة للحمويين لا يمكن كسبها الا عن طريق برنامج عمل واضح وجدول زمني محدد . اما مركز الامور بدون حديد ملن يؤدي الى خلق جو من عدم الراحة والامتعاب في الجنوب مما يقوى من مراكز القوى الانفصالية . كذلك يواجه حزبنا تحديات نظرية منه لا بد من مواجهتها وفي مقدمها معرمة مستقبل تطور التجمعات الموحدة في الجنوب ومستقبل امارات .

تشكل هذه القضية المبود المثري كحل لمشكلة الجنوب ولقد منحها اعلان يونيو (حزيران) ١٩٧٠ قدرا كبيرا من الاهتمام اذ انه اثار وضع الموازنة الخاصة بالجنوب وتكوين لجنة للتخطيط كما اثار قضية تدريب الكادر من ابناء الجنوب ولكن ورغم ذلك فان هذه القضية لم تقابل في التنفيذ بالقدر الذي اثيرت به في اعلان يونيو ولم توضع موازنة تنمية خاصة بالجنوب ، وهذا يعني بالبالى ان لجنة التخطيط التي كويت حدوده الفعلية اذ انها لا تستطيع تمويل ما ترى من مشاريع ، كما وان مخصصات الجنوب لا زالت خاضعة للوزارات المختلفة والتي كثيرا ما تضعها في مؤخر اقتراحاتها .

نتيجة لهذه العوامل لم يتعد نصيب الجنوب في موازنه ١٩٦٩ - ١٩٧٠ المليونين وسبعمائة الف جنيه (٢٧٧ مليون جنيه) وهي نسبة تعادل ٨ في المئة من حصة تلك الموازنة . وفي خطة التنمية الحالية فان نصيب الجنوب لم يزل نحو ٨ في المئة من اجمالي الخطة (١٢ مليون جنيه) .

الى جانب ذلك فان المشكلة الرئيسية هي مشكلة التنفيذ الموزعه بين المجالس والوزارات المختلفة بدون تنسيق بينها او اشراف على ادائها ونتيجة لهذا المصنف الشديد في المقدرة التنفيذية فان معظم المشاريع السبديه في الجنوب ستمثل في وضعها الراهن ما لم تجمع المشاريع المقررة تحت سلطة واحدة تنسق بينها وتراقب تنفيذها مراقبة مباشرة . ووجهة نظر الحزب في ما يتعلق بهذه القضية هي ان يسمح وزير الدولة لشؤون الجنوب تحت يده وهي الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمعون والمحطة والاشغال والتعليم اذ عن هذا الطريق يمكن تنسيق القرارات واكسابها فعاليتها . ويستطيع رؤساء هذه الوحدات وضع موارثاتهم وحصولهم على الاموال اللازمة لها دفعة واحدة ، وهذا هو الطريق الوحيد الذي يجعل لعبارة (موازنة التنمية الخاصة) معناها .

لقد فشلت المحاولات التي بذلت لتحقيق هذا المطلب اذ ان الحكومة ترى ان تركيز السلطة بهذا المستوى سيؤدي الى الانفصال ، فكان ان تم التوصل الى حل وسط تسم

بمقتضاه تكوين مجلس تنسيق للجنوب ، ورغم اهمية هذه الخطوة الا انها ليست كافية . اذ ان هذا المجلس لا يملك سلطات على الوزارات الاخرى ولا يستطيع اجبارها على العمل . ومع كل هذا فان هذا المجلس لو منح سلطات كاملة على الموظفين الاقليميين النابمين للمصالح والوزارات التي يتشكل منها ، ولو منح سلطات كاملة على موازنه التنمية في الجنوب فان ذلك يعتبر خطوة كبيرة الى الامام .

ان الضرورة تقتضي تحويل مكتب الجنوب الى وزارة تنفيذية توضع تحتها مصالح الخدمات والانتاج المذكورة اعلاه بجانب اعتمادات موازنة التنمية للجنوب . لقد منحت الحكومة هذه القضية اهتماما كبيرا الا اننا نواجه عقبات كثيرة بسبب حدة الصراع الطبقي في البلاد من جهة وسبب موقف البيروقراطية المحافظة من الجهة الاخرى . ويمكن تلخيص ذلك في المعارضة التي تبرز من البيروقراطية المحلية والعناصر

الموجودة في وزارة الإرشاد القومي والروح المعادية للشيوعية وسط المرجوازية الصغيرة والديمقراطيين الثوريين في السلطة . الخ . . ومع كل ذلك فإن هناك فرصا مؤاتية أمام الحزب والمنظمات الشعبية لمساعدة الحركة الديمقراطية في الجنوب .
والحدير بالذكر هنا أن الاهتمام بهذه القضية باستثناء موقف اتحاد الشباب السوداني ، كان اهتماما ضعيفا . وينطعم ذلك على العمال والمزارعين ومنظمات المهنيين مما جعل الحركة الديمقراطية في الجنوب تعاني من ثقل المهمات المطروحة أمامها .
أن المنظمات الشعبية يمكنها أن تنكر في عقد مؤتمر في الجنوب لمعالجة التحديات الامبريالية ومحاربة الانتحاضات المهترئة وسط عناصر الديمقراطيين الثوريين للبرجوازية الصغيرة في السلطة . يدين الانبائيا والتدخل الامبريالي في البلاد . ويستطيع هذا المؤتمر موق كل ذلك أن يجدد السروقراطية المحافظة والعناصر المهترئة في السلطة من اسلحتها . كما يستطيع أن يكشف ويعري الاتجاه البميني وسط المتقنين الجنوبيين .

المصاعب التي تواجه تنفيذ برنامج الجنوب

لحل المصاعب الرئيسية التي تواجه تنفيذ برنامج الجنوب من المهم أن نتفق على تحليل الظروف التي يتم فيها تنفيذ هذا البرنامج ، أن بدون توضيح هذه الظروف وشرحها لزملائنا في الجنوب فإن روح اليأس لا بد وأن تجد طريقها الى نفوسهم . فما هي تلك الظروف ؟

١ - أن البرنامج الديمقراطي للجنوب ينفذ في ظروف مخالفة لتوقعاتنا السابقة إذ أنه لا يمد تحت سلطة الطبقة الحاكمة وإنما تحت سلطة عناصر الديمقراطيين الثوريين للبرجوازية الصغيرة .

وهذه العناصر فيما تقل البرنامج الديمقراطي حلا لمشكلة الجنوب فإنها تتصرفه حيال تنفيذه بتردد وذلك لأنها لم تستطع استخلاص الضرورة التاريخية لهذا الحل ، ولذلك نراها أسيرة وضعها الطبقي من حيث مفالاتها في الوطنية والتي ترى تحت تأثيرها خطر الانفصال في كل شيء . ويعمق هذا الخوف من الانفصال لدى هذه العناصر الضغط الرجعي الخارجي البيروقراطي وجناح البمين وسط الضباط ، وهذا هو التفسير الوحيد لرفض منح وزارة الجنوب السلطات التنفيذية اللازمة لاستعجال تنفيذ المشاريع المقررة للجنوب .

كما وأن هذا يفسر التردد حيال التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الوزارية والمندبة بتكوين لجنة لدراسة شكل ومحتوى الحكم الاقليمي الذاتي ووضع جدول زمني لتنفيذه .

٢ - بشكل الصراع الطبقي الحاد في البلاد جانباً سلبياً آخر ينعكس في الاتجاه المعادي للشيوعية وسط الجناح البميني للديمقراطيين الثوريين في السلطة والذي يهدف إلى اعاقه مجهودات الورياء الديمقراطيين والشيوعيين . ومن هذا المنطلق نراهم يتخوفون من دور وزير الدولة لشؤون الجنوب والوضع العام الذي يمكن أن يجده الشيوعيون في الجنوب إذا ما استطاع أن يسجح في دوره . أن الخوف الرئيسي لهذه المجموعات يأتي من نمو الحركة الديمقراطية في الجنوب ومن أجل ذلك نراهم يبحثون عن

مواقع لهم وسط هذه الحركة ، ولقد تحرك مؤخرا من يسمون بالتومبيين العرب لتأسيس قاعدة سياسية لهم وسط الجنوبيين مدأوا بحذر وهدوء ، يشكلون حلفا بينهم وبين عناصر انتهازية معينة وسط المثقفين الجنوبيين وعناصر انفصالية معروفة وسط طلاب جامعة الخرطوم ، والهدف من كل ذلك هو خلق حركة جماهيرية بديلة ودعم الحركة الديمقراطية الى الأمام .

ان هذه العناصر اليمينية تستغل الطرق غير المبدئية التي صاحبت الصراع الداخلي لحزبنا كتسرب المعلومات من المكتب السياسي واللجنة المركزية وغيرهما من أجهزة الحزب ،

٣ - كذلك فان البرنامج الديمقراطي لحل مشكلة الجنوب ينفذ في ظروف مخالفة لتوقعاتنا السابقة من حيث نمو الحركة الديمقراطية اذ انه ينفذ بعكس توقعاتنا في ظروف ضعف شديد للحركة الديمقراطية وهذا عامل سلبي مهم لاننا لم نتمكن حتى الان من تعبئة الجماهير في الجنوب للمشاركة النشطة في تنفيذ البرنامج وقيامها بدور فعال لمسزل حركة التمرد وادانة التدخل الامبريالي في البلاد الامر الذي كان يمكن ان يؤدي الى اضعاف التخوف لدى الديمقراطيين الثوريين من عناصر البورجوازية الصغيرة ويخلصهم من ترددهم واحساسهم بعدم الاطمئنان .

ان ضعف الحركة الديمقراطية في الجنوب يعني ان الاتجاه الشوفيني لتكوين الامة الصغيرة في الجنوب واتجاه المعاصرة لا يزالان يوحدان في ذلك الحزب من البسلا ، كما واننا نجد ان مثقفي الرجوعية الصغيرة في الجنوب يرون الحكم الذاتي الاقليمي من خلال مفهوم ليبرالي يمحصر في الاشكال الدستورية والوظائف الكبيرة ، الخ . . ومن اجل ذلك نراهم يلعبون دورا سلبياد انهم يفرسون وسط الجماهير اللهفة وعدم الصبر او الاقناع والاهتمام ، الامر الذي يدعم موقف الاتجاهات الانفصالية والمؤامرات الامبريالية ومؤدي بالنسبة الى الشكوك والتردد في تنفيذ من جانب الحكومة .

٤ - اما العامل السلبي الرابع فهو المعارضة التي تبديها البيروقراطية للحكم الذاتي وكما هو معروف من البيروقراطية في الحكومة المحلية معروفة تاريخيا بمواقفها المعادية للديمقراطية وهي تعارض اليوم برنامج الجنوب وما زالت تلعب دور الابسوة للحركة الديمقراطية التي حاولت اعاقته مسيرتها .

الشيء نفسه ينطبق على البيروقراطية في جهاز البوليس ووزارة الارشاد التي تلعب دورا سلبياد واضحا ان لم يكن رجعياد ، واذن ، فان مشكلة البيروقراطية مشكلة عامة في البسلا .

ان الامر البدهي هو انه ليس هنالك عقبة من العقبات التي ذكرناها يستحيل التغلب عليها ، كما وان الديمقراطيين الثوريين يمكنهم ان يدركوا ما نرى اذا ما ثابرونا على مناقشتهم خاصة اذا استطاعت الحركة الديمقراطية في الجنوب ان تنهض ضد الامبريالية والانفصال .

اقتراحات اللجنة المركزية من اجل الجنوب

اقرت اللجنة المركزية خلال مناقشتها بهذا التقرير اقتراحات عدة تستهدف التصدي للعمل في الجنوب في الظروف الراهنة وهي :

- ١ — القيام بحملات نقاش واسعة حول تنفيذ برنامج الجنوب عن طريق السفنارات والصحافة ونحوات المثقفين ويمكن أن تكون من بينهم تجمعا للعمل .
- ٢ — الاعداد الفوري لمؤتمر الجنوب لادانة التدخل الامبريالي وعمليات الانثيا .
- ٣ — القيام بمناقشات داخلية بين قيادة الحزب والديمقراطيين الثوريين .
- ٤ — أن تساعد منظمات المهنيين العناصر الجيدة فيها لكي تنقل الى الجنوب .
- ٥ — بالإضافة الى واجبنا لعقد مؤتمر في الجنوب ضد التدخل الاستعماري وعمليات الانثيا علينا ان نعقد مؤثرا مماثلا في العاصمة نعمل فيه على اشراك الجنوبيين اشراكا فعلا وعلى اقناع الجماهير في الشمال بأهمية المشروع في تنفيذ الحل الديمقراطي لمشكلة الجنوب .
- ٦ — أن يعمل رفاقنا لمضاعمة اهتمام المنظمات الديمقراطية بالعمل في الجنوب وذلك بخلق مسؤوليات محددة في تلك المنظمات لهذا الغرض .
- ٧ — أن تقوم النقابات بدورها في تحسين شروط الخدمة ومستوى الاجور بالنسبة الى العمال الجنوبيين ووقف تشريدتهم والعمل على تثبيتهم في الخدمة ومواصلة النضال من أجل مساواتهم مع العمال الشماليين .
- ٨ — ايجاد الظروف الملائمة لهزيمة التمرد بالعمل ضد تصاعد المؤامرات الاستعمارية وتحركات الرجعيين في البلدان الافريقية . وهذا يعتمد على سياستنا الافريقية : عملنا السياسي والديبلوماسي بين البلدان الافريقية . اننا نحتاج لتمهئة اجهزتنا الديبلوماسية وتقويتها واختيار خيرة العناصر واقدرها على العمل في بعثاتنا هناك .
- كما ان على المنظمات الديمقراطية ان تلعب دورها في هذا المجال عن طريق صلاتها بالقوى الديمقراطية والتقدمية في البلدان الافريقية وعلى النطاق العالمي في أوروبا وغيرها لمواجهة الدعاية الاستعمارية وتلك التي تقوم بها الانثيا .
- على منظمات حزبنا المختلفة ، خاصة تلك التي عليها واجبات مباشرة ان تبدأ العمل في تنفيذ توجيهات ومقررات اللجنة المركزية هذه وأن تضع ما يلائمها من خطط في هذا السبيل ...

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني
٨ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠

قادة الانقسام هرجوا وابتذلوا

مقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني دورة في ٨ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ وكان ضمن أعمالها النظر في النشاط الانقسام الذي تقوده مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية الموقعين على الخطاب الشهير . وقد بين جليا من التقارير الواردة للجنة المركزية ان هذه المجموعة خلقت تنظيمها جديدا وانها تقود نشاطا للانقسام خروجها على خط الحزب السياسي الموافق عليه من قبل اغلبية كادره . وخروجها على مبادئ النظام واللائحة . ان شعار الوحدة الذي صدروا به خطابهم وحاولوا تجميع عضوية حزبنا وراءه لم يكن في حقيقة الامر الا ستارا للنشاط الانقسامى ولتقويض وحدة الحزب . ولم تتدثر تلك العناصر بهذا الستار الا لادراكها جيدا ان مناضلي الحزب

الشيوعي السوداني يقفون فوق تقاليد شيعية صلبة ترفض الانقسام وتدينه كجريمة في حق حركة الشعب الثورية . لقد طال الحزب الشيوعي يناضل بثبات في سبيل الوحدة لا بين صفوفه وحسب بل بين جميع الشُعبيات الشعبية ومن أجل توحيد قوى الشعب بأسره في المراحل المختلفة من تطور الثورة السودانية ، أن تاريخنا يؤكد أننا هزمنا الانقسام داخل حركة الطبقة العاملة حتى في أحلك الظروف وعندما كانت تسيطر على انقسام منها العناصر المائلة للأحزاب الرجعية والبرحوازية .

ويؤكد أيضا أننا رفضنا الانقسام وناضلنا ضده بين منظمات المزارعين والطلاب والنساء وكل القوى الديمقراطية . وفي خلال جميع هذه المعارك التي امتدت لما يقرب من ربع قرن من الزمان تجملت قوى واسعة من الديمقراطية والتقدميين المؤمنين بالوحدة والمناضلين في سبيلها . ولهذا أصبح من العسير هدم هذا السياق الثوري المتبع الذي صان مواقع الثورة السودانية من تهجمات أعدائها من الاستعماريين والرجعيين .

وأمام هذا السياق تحطمت كل المحاولات لقسم صفوف طليعة الثورة السودانية : الحزب الشيوعي .

اتنا استطعنا وكنا وما زلنا ننظيما حديثا لم يقو عوده ولم يشتد ساعده ، أن نهزم عناصر الانقسام عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ . وفي كل انعطاف حاد للعمل الثوري ظللنا نناضل بثبات ومواقف مبدئية لا تعرف النضال من أجل صلاه وحدة حزبا وهو أكثر مكتسبات حركة الكادحين السودانيين . وليس أدل على هذا من أن دائرة الانقسام طأت تنحسر في حزبنا وأصبحت الانقسامات تضعف ويخف ثقلها . أن العناصر المقسمة حديثا على حزبنا بقيادة الموقعين على الخطاب الشهير تفرك هذه الحقائق . ومن ثم حاولت أن تخفي نشاطها الانقسامية تحت ستار الوحدة ، فهاضلو حزبالهم من التدريب والتقاليد ما يجعلهم يرفضون بغضب أية نظرية تبرر الانقسام وتشرع له . ولقد أكدت الأحداث منذ اجتماع اللجنة المركزية الأخير بتاريخ ٢٥ سبتمبر (أيلول) الماضي أن موقعي الخطاب لم يقصدوا بحديثهم عن الوحدة إلا الانقسام التام بكل حدوده التنظيمية والفكرية والسياسية .

١ - بعد انقضاء مؤتمر الكادر مباشرة عقد موقعو الخطاب اجتماعا سرياً عبروا فيه عن رفضهم لخط الحرب وتكتيكاته رغم أن جميع الفرص الديمقراطية أتاحت لهم عبر سنة كاملة لبدء رأيهم والمناقشة والاشراك المثر في وضع ذلك الخط . لقد خططوا في ذلك الاجتماع للقيام بانقسام في صفوف حزبنا وأوكأوا لبعضهم ولأن ارتبط بهم مهمة التنفيذ والقيام بالخطوات التنظيمية اللازمة .

ثم حضر موقعو الخطاب اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ ٢٦ أغسطس (آب) واستطاعوا إقناع نائقيهم وأحموا عن مناقشة مقترحاتهم التي حفظوها سرا حتى يذيعوها من منبرهم المستقل دعوة ساهرة للانقسام .

وليس هذا غريبا على العقلية الانقسامية التي نسلك دائما سبل التخطيط والتآمر وترفض الصواعق الفكرية المكشوفة والقائم على المبادئ .

أن اللجنة المركزية لم يكن عندها ما تخفيه على عضوية الحرب عقد ناضل أعضاؤها الواقفون على مبادئ الماركسية - اللينينية لكي يكون الصراع الفكري - منذ فتح المناقشة العامة في الحزب في أغسطس (آب) ١٩٦٩ تمهيدا لمؤتمر الكادر - صراعا بكشونا وواضحا أمام كل عضوية الحزب .

وبالمثل ناضل هؤلاء الرفاق من أجل نشر جميع الآراء المتصارعة مما تشهد به

الوثائق المتداولة بين عضوية حزنا الان بداية بوثيقة « قضايا للبحث في الاجتماع التداولي » ونهاية بالمناقشات التي دارت في مؤتمر الكادر . ولهذا لم تكن في حاجة للتخطيط والتأمر مما أسهل ذلك على من يقبل لنفسه الانزلاق في هذا المستقيم الأسن .

٢ - لقد رفع موقعو الخطاب عقيرتهم بالوحدة وابدوا حديهم عليها ودفعوا بخطابهم الي أعضاء الحزب الشيوعي يستجدونهم الوقوف معهم من أجلها . ولكن من يريد الوحدة يعمل لها ، والمقياس الوحيد لمعرفة نيات من يريد الوحدة هو بهتابة نشاطه العملي .

أ - شكلت هذه المجموعة لجانا منفصلة من الحزب الشيوعي في كل من عطبرة وبورسودان .

ب - دعوا الي اجتماعات في منطقة الجزيرة - المناقل للوقوف ضد مقررات مؤتمر الكادر للحزب واللجنة المركزية ومنعوا عضوية الحزب من الاتصال بالهيئات المركزية القائدة واعتبروا تكتلهم في هذه المنطقة هو القيادة الشرعية لعضوية الحزب الشيوعي هناك .

وقد اثبتت الحقائق التي تكشفحت حتى الان ان لجنة الجزيرة - المناقل المنقسمة اوقفت توزيع مطبوعات الحرب الداخلية على الفروع في الجزيرة والمناقل منذ الاجتماع الموسع للكادر في الخرطوم والذي انعقد يوم ٢١ مايو (ايار) ١٩٧٠ . ولسم تصل المداولات المنشورة عن هذا الاجتماع واجتماعات اللجنة المركزية التي اعقبته . كما ان وثيقة الزميل عبد الخالق محجوب لم توزع في تلك المنطقة نيبا وزعت وثيقة معاوية ابراهيم على اوسع نطاق في قواعد الحزب .

ج - عقدوا أكثر من اجتماع في العاصمة دعوا اليه مندوبيهم المتكتلين من كل انحاء السودان ، وشرعوا في وضع خط سياسي جديد مذوي لخط الحزب الشيوعي . واعتبروا انفسهم مركزا جديدا له علاقاته التنظيمية وله سلطة جمع الاشتراكات واصدار النشرات . الخ . . .

د - استولوا على بعض ممتلكات الحزب التي كانت تحت مسؤولياتهم من أجهزة بلعاعة وعربات واموال هزبية .

هـ - شهبوا سلاح الارهاب باسم الحكومة في وجه رفاقنا المناضلين .

لقد استغلوا عضويتهم في مجلس مديرية النيل الازرق لنقل الرعاق من مواسع عمهم التي ظفوا بخدمون فيها العمل الثوري وبناضلون منها بصلابة ضد قوى الرجعية . وتحت سبار بطانة الامن القومي التي يحماها الكثير منهم ذهبوا بجويوس الملاد يهددون كادر الحزب للانضمام اليهم لتنفيذ العمل الاجرامي الذي يقومون به . وبالاضافة الي سلاح الارهاب كانوا يحملون وسائل الترغيب والامساد مستغلين وجودهم في مؤسسات الدولة التي لم يصلوا اليها عن طريق قدراتهم وكفاياتهم بل اعتمادا على نضال الشيوعيين وتضحياتهم .

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني تحمل موقعي « الخطاب الاثنى عشر » جريمة خلق انقسام كامل الحدود والمعالن ، وتحطيم مسؤولية كل تلك الاعمال الاستفزازية ومحاوله افساد المناضلين الحليبين . لقد حاولت اللجنة المركزية بكل الطرق اثناء هذه المجموعة عن قيادة هذا العمل الطائش . فبرغم ان مجرد توقيع خطاب وتوزيعه على تلك الصورة عمل انقشامي واضح ، وبرغم ان لائحة الحزب تعاقب بالانصل من العضوية كل من يرتكب عملا انقشاميا الا ان اللجنة المركزية لم تخش الفضال .

الانقسام والمنقسمين ولكنها كانت حريصة على وحدة كل حزبنا . بالإضافة الى هذا فقد بذلت اللجنة المركزية جهدا في اللقاءات الشخصية مع قادة الانقسام مؤكدة انها لا تتطلب منهم اكثر من تقديم لانفسهم فيما يختص بالعمل الانقسامي واتخاذ موقف موحد معها ضد الفكرة الانقسامية . وبما ان جميع هذه الجهود لم تثمر ، وبعدما تأكد بما لا يدع مجالا للشك ان المنقسمين سائررون في طريقهم فقد قررت اللجنة المركزية الاتي :

١ - فصل قادة الانقسام الموقعين على « خطاب الاثني عشر » من عضوية الحزب الشيوعي السوداني .

٢ - فصل العناصر التي اشتركت معهم في الانقسام متوقيعها بمادة خطابهم او باشتراكها في اجتماعاتهم المختلفة ، والذين يعملون في هيئات تحت قيادة اللجنة المركزية .

٣ - ان تطبق كل منظمات الحزب الشيوعي ولجانه اللانحة على المشتركين في اعمال التكتل .

٤ - حل لجنة منطقة الجزيرة والمناقل باعتبارها مركزا انقساميا ودعوة جميع الرفاق من اعضاء الحزب الشيوعي في هذه المنطقة الى الاتصال بالقيادة الحزبية الجديدة في مدينة مدني .

المجموعة الانقسامية تتحمل المسؤولية التاريخية

ايها الرفاق اعضاء الحزب الشيوعي السوداني :

ان المجموعة الانقسامية التي ارتكبت هذا الجرم تتحمل مسؤوليتها التاريخية كاملة . ان ما قاموا به لا يخدم في هذه الظروف سوى القوى الرجعية القسرية تربص الدوائر بمسيره حركة الجماهير الثورية السودانية . فالحزب الشيوعي السوداني هو القوى التطليمية التي تقف في مقدمة حركة الجماهير الكادحة في صراعها ضد قوى الاستعمار والرجعية . والعمل على قسم صفوف حزبنا لا يخدم احدا غير اعداء الثورة السودانية . اتنا حينما ننضل ضد هذا الانقسام قصد حصره اولا ثم تصفية مواقفه فانا نتخسر بمسؤوليتنا التاريخية من اجل تقوية حركة الكادحين في بلادنا في وجه كل مؤامرات الاستعمار والرجعية . ان حصر الانقسام وتصفية مواقفه هو خدمة كبرى تقدمها من اجل دعم النظام التقدمي الراهن وتطويره في اتجاه وطني ديمقراطي .

فالمجموعة الانقسامية وهي نسول التأييد من السلطة التقدمية الراهنة تحاول تصوير الصراع الذي فرضته على الحزب الشيوعي السوداني وكأنه صراع بين من يؤيدون السلطة ومن يقنون صدها . وليس هذا التصوير الزائف سوى محاولة لعزل السلطة التقدمية عن جميع المواقع الشعبية صاحبة المصلحة في الثورة والتي بذلت من اجل دعم النظام ولا ترحو من وراء ذلك مغنا . وليس هذا بغريبه على هذه المجموعة الانقسامية التي شوهدت طليعة الثورة السودانية وظلت تعارض خط حزبنا في تحويل النصر الذي تم في قيادة الدولة صباح الخامس والعشرين من مايو الى ثورة وطنية ديمقراطية تسفدها دوائر اجماعية وطنية ديمقراطية واسعة . لقد عملت هذه المجموعة منذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ على تزييف خط الحزب الشيوعي وارتكبت اخطاء بالغة الضرر بالنظام التقدمي القائم . اتناعا لصالحها الاستهازية حاولت هذه العناصر عزل السلطة التقدمية عن القوى الوطنية الديمقراطية المختلفة واتهمت كل

من يخالفها الرأي بالرجعية وبتموتق مسار الثورة وجريا وراء هذه المصالح الانتهازية باسم الحزب الشيوعي زورا وبهتانا لحق بحزبنا والتطور الثوري الضرر فابتعدت منّا عناصر ديمقراطية ناضل حزبنا سنوات التحالف معها ، ووقفت الى جانبه عبر الصمود والهبوط في تطور الثورة السودانية . ان هذه العناصر تشتت مسلك المتحدثين باسم الحزب الشيوعي لانهم حاولوا احثكار مواقع العمل الثوري الرسمية وتخلوا عن مبدأ التحالف الوطني الديمقراطي في هذا الميدان . لقد ظل حزبنا جيلا يشكل قوة تدمو الى التغيير والتقدم الاجتماعي والاشتراكي ، واتسعت الدائرة الاجتماعية التي تنظر اليه كمحسد لهذه القيم وخاصة بعد ثورة أكتوبر ، ولكن الاتجاه المنقسم شوه هذه القيم وابتذل افكار حزبنا معبرا عن عجزه في تفهم التطور الذي جرى في حزبنا بعد ثورة أكتوبر حول كل القضايا الحيوية التي كانت مسار الصراع في العمل السياسي مثل مشاكل التغيير الاقتصادي ، وقضايا السياسة الخارجية وقضايا العمل بين الجماهير وجلبها لتأييد القيم الثورية في البلاد . الخ . . .

ان حزبنا ناضل ضد الانقسام واعماله المشوهة للمفاهيم الماركسية وضد خطبه الانتهازية الرامية الى العزل المستمر للسلطة التقدمية وانسف كل القناطر التي تربطها بحركة الشعب . وهذا التضال هو دعم حقيقي لهذه السلطة وتقوية لها وسد المنافذ والشفرات التي تستغلها القوى الرجعية في محاولاتها لاعادة حكمها الاسود على رقاب شعبنا .

ادراكا منا لخطورة هذا التنظيم الانقسامي على مجمل حركة الثورة السودانية ومكتسباتها المختلفة من تنظيمات شعبية بذلت الجماهير الكثير لبنائها ، ومن سلطنة تقديمية احاطتها هذه الجماهير برعايتها . الخ . . . عايانا ان نناضل بحزم لتعرية هذا التنظيم ، وفي الوقت نفسه المحافظة على مكتسبات شعبنا التي اثرتنا اليها ودعمها وغل يد التخريب من الحاق الضرر بها . ان التنظيم المنقسم له أسسه الفكرية فملينا ان نتجه في نصائنا ضده من اجل تحرير حزبنا وكل القوى الديمقراطية والتقدمية من نظرياته وافكاره . عايينا مواصلة مجهوداتنا الصارية في تعبئة قوى حزبنا وكل القوى الثورية حول خطلنا العملي - تكتيكاتنا الاساسية والتي جاءت ثمره مجهودات فكرية ونضالية وبعمل صبور خلال سنة كاملة من المناقشة العامة في حزبنا توجها مؤتمر كادر الحزب . ان العناصر الانقسامية رفضت هذا الصراع واحسنت بما لا يدع مجالا للشك ان حزبنا يتجه باصرار لتحرير نفسه من اثر الاتجاهات البيمبية ويدخل فترة مهمة لتطوره التي سنوينا على في تكوينه الشيوعي . ان هروب هذه العناصر من المعركة بفنسي وراءه رغبتها في الاحتفاظ ببعض المواقع وتضليل بعض اعضاء الحزب وحجب حقيقة الصراع الدائر في حزبنا ، ولو بقيت هذه العناصر في حزبنا فهي قطعا مستحول الى مجموعة من الانفراد لا اثر لهم ولا نفوذ . وليس ادل على هذا من ان المجموعة القائدة للانقسام لا تجمع الان عضوية لتنظيمها على أساس سياستها الواضحة التي عبّرت عنها طيلة العام المنصرم بل تتخذ من التخطيط والنامر والكذب وسيلة لبناء تنظيم جديد . لقد سلكوا هذا الاسلوب من قبل وخاصة بعد المؤتمر الرابع لحزبنا ولكن الاغلبية الثورية في قيادة الحزب ظلت تعمل بصر لكي يرتفع الصراع الى حيز المادي وينفثع القيل والقال ولتمتلك عضوية الحزب الشيوعي مقاييس لا تضل في تحسس سبيلها لعرفسة حقائق الصراع وكان مؤتمر الكادر انتصارا لهذا الاتجاه برغم التهريج المبتذل والاكاذيب التي جعلها قاذو الانقسام خطا لهم ومنبرا في المؤتمر . وليس هذا القول تهجما مكل من

بطلع على وثائق المؤتمر يظهر لديه جليا هذا الاتجاه ، فالكثير من قادة الانقسام يحاول تشويه الصراع وحجب حقائقه عن المؤتمرين بإثارة القضايا الشخصية المكذوبة والمثقة ولهذا نحن ندعو رفاقنا الى التمسك بإتجاهات الصراع الداخلي ، والعمل من فوق المستويات التي توصل اليها مؤتمر الكادر في سبيل اقتلاع جذور الاتجاهات اليمينية من صفوف حزبنا ومن صفوف الحركة الثورية في بلادنا .

لقد ظل الاتجاه اليميني يتبرا من اهدافه في تصفية الحزب الشيوعي متها ايانا باننا نخون هذه الفرية لضعفه ولعزله عن عضوية الحزب .

ولكن ما أقدم عليه هذا الاتجاه من انقسام حقيقي ومن تقديم نظرية تبرر الانقسام يؤكد ان ما ذهبننا اليه لم يكن كذبا او تهمة نلصقها بهم . فنظرية الانقسام وتنفيذ الانقسام في حزب شيوعي يطبق المركزية الديمقراطية ويستند على الماركسية - اللينينية هي في واقع الامر تعبير عن الاتجاه لتصفية الحزب الشيوعي . ان الشيوعيين المؤمنين حقابقاء الحزب الشيوعي وفعاليتته لا يمكن ان يقنوا نظرية انقسامية كما انهم لا يقدمون على تحمل مسؤولية العمل الانقسامي . يضاف الى هذا ان المجموعة الانقسامية تبني تنظيمها الجديد على اساس يهدم كل نظم الحزب ووفق نظرية تجرّع من قواعد النظام والتنظيم . لقد ضمت هذه المجموعة الى تنظيمها عناصر مختلفة طرقت من الحزب الشيوعي لوقفها المعادي للنظام الحزبي ولطرحها بطريات معادية لاسس المركزية الديمقراطية . وتنظيم هذه العناصر لا يمكن ان يؤدي الى خلق حزب شيوعي محرر من الأخطاء كما يزعمون ، بل يؤدي الى انتشار نظريات النصفية والفوضى . وجريا وراء الكم وزيادة عدد الموقعين لايهام اعضاء الحزب الشيوعي بقوتهم ، ولتسلط السلطة التقدمية بقدراتهم ضمت المجموعة الانقسامية الى عضوية التنظيم الانقسامي الجديد عناصر من خارج الحزب الشيوعي متغاضية عن حقيقة انهم ليسوا شيوعيين وانهم عمليا لا يتقيدون بالماركسية - اللينينية . وتنظيم هذا شأنه من المسير ان يتطور في اتجاه شيوعي . وليس هذا غريبا على العناصر اليمينية الانقسامية التي عبرت اكثر من مرة عن نظرية تدعو الى تصفية الحزب الشيوعي ونمحه في السطيم الشعبي المقترح .

مواصلة دعم التحالف من اجل الوحدة

ونحن ناضل ضد الانقسام علينا ان نصر على نقاء حزبنا من الامكار التصفوية وان نرفض اتجاه المنقسمين لتحويل الصراع الى مرايدات عديدة عن مجايد الماركسية - اللينينية . من المهم ان نهتم ببناء حزبنا وتطويره على اساس الماركسية - اللينينية ايدولوجية ومرشدا لنا في عملنا السياسي ومبادئ في حياة حزبنا التنظيمية .

ايها الرفاق ، ان العناصر اليمينية المنقسمة تسعى مداب وامرار لتقويض وحدة التنظيمات الديمقراطية للجهاهر مستعلة في ذلك بعض المراكز التي يحتلوها بينها نتيجة للفضال والتضحيات التي بذلها اعضاء الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية وسط الجماهير . ان حزبنا يدرك جيدا خطورة مثل هذه الاعمال الاستغرافية ولاسا مسؤولون حقا عن تطور العمل الثوري في بلادنا فنحن نرفض مخطط العناصر الانقسامية التي تريد الحاق

الضرر بقضايا الشعب ، فالتنظيمات الديمقراطية هي مكتسبات نضال شعبنا علينا ان نحميها من هبث العابثين ، كما انها تشكل في الوقت نفسه الاجهزة المتاحة لاسند النظام التقدمي الراهن في هذه الظروف . ان موقفنا بحدوثي في هذه القضية ننحن لا تفرض وصاية على هذه التنظيمات بل نعمل من اجل تقويتها في حدود برامجها ووظائفها في العمل الثوري . نحن ندرك ان هذه تنظيمات ديمقراطية تضم كل الاقسام من الجماهير المناضلة في سبيل التقدم الاجتماعي والديمقراطية . ولهذا نقف بحزم ضد اية محاولة لشقتها او فرض صراعات عليها تؤدي الى اضعاف قدراتها على خدمة الجماهير المتضوية تحت لوائها .

ومن اجل وحدة هذه التنظيمات وتقويتها في النضال من اجل اهدافنا علينا ان نواصل تقليدنا الاصيل في دعم التحالف بيننا وجميع العناصر والقوى الديمقراطية التي

ظلت تقف الى جانبنا وتعاون معنا عبر سنوات من النضال . علينا ان نعمل لتوضيح افكار العناصر اليمينية المنقسمة لهذه القوى المتحالفة مع حزبنا بهدوء وصبر وان نتعاون معهم فالتجربة كافية باقناعهم ان الحزب الشيوعي يواصل مسيرته ويناضل بحزم ضد اخطائه وضد الاتجاهات الضارة بمصالح الكادحين بأسرهم . لنضع الفواصل التنظيمية بيننا وبين العناصر المنقسمة . لنناضل ضد الاتجاهات اليمينية التصفية بتعبئة عضوية حزبنا والحركة الثورية خلف استنتاجات مؤتمر الكادر . لنحصر الانقسام ولنصف موافقه الفكرية والتنظيمية .

١٠ أكتوبر : تشرين الاول (١٩٧٠)

اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوداني

خطاب الرفيق محمد ابراهيم نقد

عند مناقشة النشاط الانقسامي الذي تقوده مجموعة العناصر اليمينية استلمت اللجنة المركزية لخطاب من الرفيق محمد ابراهيم نقد ارسله عندما كان في مهمة خارج السودان .

الزملاء في اللجنة المركزية والمكتب السياسي :

علمت اليوم بفا البيان الذي اصدرته مجموعة الاتجاه اليميني في اللجنة المركزية ثم تمكنت من الاطلاع عليه . كما بلغتني نبا ارساله بالبريد الى عدد من الزملاء هنا في براغ .

ان هذا البيان الانقسامي اعاد الى ذاكرتي . ومن عنوانه الزائفة تلك البيانات الانقسامية التي اصدرتها مجموعة عوض عبد الرزاق عام ١٩٥١ ، ومجموعة القسادة الثورية في خريف ١٩٦٤ . وبيان جماعة مختار عبيد في اواخر ١٩٦٧ . لو رجعنا الى تلك البيانات لوحدنا الاناظر وحججا مشتركة . وتبريرات للانقسام وخلق مركز انقسامي تتصاعد منه الدعوة الى " انقاذ الحزب " والتباكي على وحدته ، والاشفاق على مستقبله من تسلط الاحزاء الرسمية القائدة وديمقراطية السكرتير العام . الخ . . .

على ان الجديد في هذا البيان هو تشويه جوهر الصراع لبدو وكأنه التقديس

السليم لثورة مايو من جانبهم . والمعارضة لسلطتها من جانبنا — من جانب اعلية اللجنة المركزية وكادر الحزب — من الذي كان يحمي بقاء السلطة اذن ؟
الجديد حقا هو الدعوة الى محو معلم بارز من تاريخ الحزب كالمؤتمر التداولي والغاء قراراته وكأنه لم يكن .

الجديد الدعوة الى تجميد اللجنة المركزية . بل حلها عمليا وفرض لجنة مشتركة تتولى قيادة الحزب — والجديد في هذه الدعوة هو نجلد كادر الحزب الذي انتخب اللجنة المركزية وخلق هيئة أمناء أو اوصياء على الحزب من الاطراف المتنازعة . على حد تعبيرهم . لم ينجبها مؤتمرا ولم تثل ثقه أحد غير الاثراء المشركين فيها .
ان الحديث عن ان المؤتمر التداولي كان حشدا لمأييد وجهة نظر معينة . هو حديث الذي رفض سلما الانصياع الثوري لارادة الاغلبية . حتى ولو كانت بصوت واحد — انه حديث الذي اصيب بالصدمة عمر الموقفه من نتيجة التصويت في المؤتمر — هل كنا سنرفض نتيجة المؤتمر اذا كانت ضد اتجاهنا ؟ اؤكد اننا ما كنا سنرفضها . بل كنا سنظل خاضعين للمركزية الديمقراطية . ونواصل صراعنا من اجل الراي الذي سنراه سليما مع التنفيذ النشيط لراي الاغلبية .

لما الحديث عن ان المؤتمر الخامس سيجرد الحزب من كادره المحرب والمؤمن . فهو يشير الى ان هؤلاء الزملاء يخشون عدم انجابه في اللجنة المركزية الجديدة . وهذا تقابل مسبق لشأن المؤتمر الخامس . فلما كما قل من شأن المؤتمر الرابع بعض اعضاء اللجنة المركزية القديمة الذين لم ينتخبهم المؤتمر في اللجنة المركزية الحالية . وادا كنا قد خرجنا من درس واحد من تجاربنا بعد المؤتمر الرابع . فانه ذلك الدرس القاسي الذي جعلنا ندرك ضرورة اعطاء الحرية التامة لكادر الحزب لينتخب لجنته المركزية دون قيود ، وبعد تقييم كل المرشحين — سلبياتهم واحبايتهم . مساهمتهم وقدراتهم . الخ . . . ونحن ندرك تماما ان هذا ليس المقصود به تصفية مجموعة الزملاء الذين انقسموا اليوم ، او فصلهم من الحزب كما يتوهمون . وهم يعلمون جيدا هذه الحقيقة ، ويعلمون ان اللجنة المركزية الجديدة كانت ستضم بعضهم لبعضوا من افكارهم وبقضوا مخطئها من خلال التحرية والصراع . ويعلمون ان عددا من اعضاء اللجنة المركزية الحالية ، علم . اختلاف مواقفهم في الصراع ما كانوا سبنالون ثقة الكادر لضعف قدراتهم القيادية والعملية . ولكنهم باختيارهم لطريقة الخروج على راي الاغلبية . خرجوا على مبدأ الوحدة وقفلوا بينهم وبين الحزب كل طريق .

يقولون في بيانهم ان المؤتمر التداولي قد رفض مناقشة مشروع الوحدة وهذا قول مردود . ليرجعوا الى حديث الزميل معاذ محمد في الصفحة ٤٣ في الجزء الثالث من مداولات المؤتمر . ليرجعوا الى حديث عبد الخالق في المصدر نفسه ، وحديث الزميل عوض عثمان في الصفحة ٤٩ وغيرهم . فالموضوع لم يكن موضوع تصويت على الوحدة ، ولكن الوحدة كانت وما زالت تعني الاتفاق على تكتيك الحزب — على اساس مجدي أولا واخيرا . هذا بالاضافة الى ان اللجنة المركزية قد اجازت قرارها الشهير في مارس هذا العام حول وحدة الحزب وحول تحديد نقاط الخلاف وحول دور المؤتمر التداولي في ذلك الصراع . ان الحريص على وحدة الحزب يبقى في داخله ومناضل من اجل اصلاح ما يراه خطأ . أما الخروج على جمود الحزب — على راي الاغلبية فهو الانقسام ايا كانت مبرراته . وأرجو الا يلجأ الزملاء الى رسائل للاشيوعيين الالمان في كتاب " معرض الطفولة اليسارية . . . الخ " كما فعل الانقساميون عام ١٩٥٢ .

ينادي البيان من مظل الصراع مبوحاً — وهذه الدعوة تعنى ان يظل الحزب نسي حالة من الفوضى والشلل لفترة اخرى تطول وتقتصر حسب الصفة التي يعترحوها لعمل اللجنة المشتركة : — سيفه الاتفاق من الطرفين من اللجنة — اي منحول الحزب التي تحالف بين الابعادين المتصارعين . وفي هذه الحالة فقد اهم مقوماته كحزب مناضل شيوعي . ان المؤتمر الدائلي قد حسم الصراع حول قضية التكتيك . ولكن التحضير للمؤتمر الخامس قد مسح الصراع حول العديد من القضايا الجديدة والمهمة . وهنا لابد من رفض حجبهم الثائنه ان لحنه المؤتمر ماهية لانها لا تأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي حدثت في البلاد ووجود السلطة الثورية . وفي رأيي ان الحديث هنا موجه الى السلطة وليس الى الحرب . والا فمادام بعض تقييم نشاط اللجنة المركزية من المؤتمرين ان اسم يشل بقيتها للنشاط العملي لدعم السلطة . وماذا يعني التعديل في برنامج الحزب ان لم يس دراسة المنجزات التي تمت ونتج افاق جديدة للنضال ، وتصحيح ما اثبتت التجربة انه خاطئ ، واستكمال ما لمسنا خلال النشاط العملي نفسه .

يؤسفني ان بعض البيان ليس أمامي الان لمواصله مناقشته حسب نصه . ولكن اود ان أعلن للرمل ، في اللجنة المركزية وكل مروج الحزب اذاتي لهذا البيان بوصفه مركزاً انتقاسياً حديداً ويجب معاملته على هذا الاساس . ان اي محاولة للتصالح والتراجع امام الانتقام هو الخطر الذي يهدد بحسب الحزب ومستقبله اكثر من الانتقام نفسه . وانني على ثقة من ان اللجنة المركزية واعضاء الحرب سيواجهون ذلك بالروح الشوري السليم الذي عرف به حزبنا في تاريخه . ان اول خطوة يجب ان نطالب بها هؤلاء الزملاء هي ادانة تصرفهم هذا باعتباره خطوة انتقاسية بل انتقاسياً فعلياً . ومن المؤلم لنا جميعاً ان يقدم عليه رفاق ساهموا معنانياً في بناء الحزب والحركة الثورية، ولكن تاريخهم بكل صحبائه لا يشفع لهم عندما يقدمون على الانتقام منها ساقوا من المبررات . وليس امام اللجنة المركزية سوى ابعادهم شأ كل المنتقمين . وتوضيح الموقف للحزب والجماعير دون مجاملة او نهادن ، ومواصلة التحضير للمؤتمر الخامس حسب قرارات المؤتمر الدائلي التي اجازتها اللجنة المركزية .

المخلص ،

محمد ابراهيم نقد

عضو الحزب الشيوعي السوداني .

٥ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠

سير التحضير للمؤتمر الخامس

خلال الفترة منذ اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٦ اغسطس (آب) ١٩٧٠ ، الذي وافقت فيه على توصية المؤتمر الدائلي بمقد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي ، ناقش المكتب السياسي واللجنة المركزية سير التحضير .

لقد اصدر المكتب السياسي بياناً لمنهيات الحزب بتاريخ ١ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ بفتح الباب للزملاء لتقدموا بمساهماتهم حول الاجندة . ويعتبر ذلك البيان ان فترة التحضير (أي فترة الشهرين المقررة) تبدأ باليوم الذي تم فيه نشر احقة المؤتمر الخاص التي وافقت عليها اللجنة المركزية وهو اليوم الثامن من سبتمبر (ايلول) الماضي . واللجنة المركزية ترى ان المناقشة العامة حول القضايا الاساسية — مشاكل

العمل الفياضى والتعدلات من برنامج الحرب ولائحته حسب ما جاء من الإحدى - تسدا
تصدر موجهات لها . ان من المكتب السياسى برغم انه اشياى الى ان يقدم الرمال
بمساهماتهم ومناقشتهم للأحدة لم ينجح من ان يشر المناقشة العامة . بالاضافة الى انه
في فترة الشهر ونصف الماضية ظل الحرب يواجه النشاط الانقسامى الذى تقسده
العناصر اليمينية في الحزب الشىء الذى مطلب توحيه جهود كثيرة لمجاربته .

ويرى اللجنة المركزية ان التحضير للمؤتمر الخامس سدا بعد ان تصدر الموجهات
للمناقشة العامة التي تفتح الباب لكي يشترك فيها اكثر عدد من كادر وعنويه الحزب ،
وحتى تنعكس تلك المناقشة داخل المؤتمر الخامس .
وسمدر اللجنة المركزية هذه الموجهات في اسرع فرصة ممكنة .

٨ أكتوبر تشرين الاول ١٩٧٠

اللجنة المركزية

للحزب الشيوعى السودانى .

الباب الخامس

وثيقة: بيان اللجنة المركزية للحزب حول ميثاق طرابلس.

«الاتحاد الثلاثي» وقضية الوحدة العربية - نوفمبر تشرين الأول ٩١.

بعد أيام قليلة من اعلان الرؤساء انور السادات ومعمر القذافي وجمال النيميري يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٧٠ الاتفاق على قيام اتحاد ثلاثي يضم مصر وليبيا والسودان اصدر الحزب الشيوعي السوداني بياناً حدد فيه موقفه من هذا الاتحاد . وفي ما يأتي نص البيان الذي وضع في اجتماع للجنة المركزية في ١٣ نوفمبر ١٩٧٠ ترأسه عبد الحافي مححوب .

« في مساء الاحد ٨ نوفمبر « تشرين الثاني » ١٩٧٠ اعلن السادة اللواء جعفر محمد نميري رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء في جمهورية السودان الديمقراطية والرئيس انور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة والعقيد معمر القذافي رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجمهورية العربية الليبية قيام اتحاد بين الدول الثلاث والاتفاق على خطة عملية لتحقيق ذلك الاتحاد تشتمل على انشاء قيادة ثلاثية ولجنة تخطيط عليا ومجلس للامن ولجنة متابعة ولجان فرعية تتصل بقطاعات العمل المختلفة .

ولما كان هذا الاتفاق يتعلق بواحد من اكبر اهداف الثورة العربية التحررية ، ولما كان الحزب الشيوعي السوداني احد الفصائل الاساسية في هذه الثورة بمواقف نضاله داخل السودان وعلى النطاطين العربي والعالمي وتحملا منه لامانة المسؤولية حيال القضايا المصرية التي تتعلق بمصالح اوسع اقسام شعبنا وحماية ثورته ومكتسباته الثورية ، غناه يرى لزاما عليه ان يعلن رايه بوضوح في ما اعلن من اتفاق وخطوات

ان لحزبنا مواقف واضحة ومحددة حيال قضية الوحدة العربية خاص بها فضلا متواصل منذ تأسيسه وبصفة خاصة خلال السنوات التي اعقبت اعلان السودان جمهورية مستقلة وصاغها في استنتاجات نظرية تضمنتها وثائقه وعلى رأسها برنامجه الذي اقره مؤتمره الرابع في اكتوبر « تشرين الاول » ١٩٦٢ .

ان الحزب الشيوعي يرى ان وحدة الشعوب العربية بمحتواها التقدمي في النضال ضد الاستعمار القديم والحديث ومن اجل الاشتراكية حاجة موضوعية لها جذورها التاريخية ومتوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد دلت التجارب المختلفة على ان الوحدة لا تفرض مرشاه بل يمكن تحقيقها اذا اكتسبت الوضوح في حمايتها وتطويرها ، واذا انت عن طريق الرغبة الشعبية المعبر عنها ديمقراطيا وبهرسية .

والوحدة العربية يمكن ان تنجح عندما تتضح عواملها الموضوعية الضرورية لقيامها والتمثلة في التحرر من كل اشكال السيطرة الاستعمارية قديما وحديثا وفي الانجاز الشامل للثورة الديمقراطية التي تقضي على الطبقات الطفيلة صاحبة المصلحة في استمرار الانقسام القومي . وهذا منطلق بروليتاري امسي يعطي حركة الوحدة العربية محتواها التقدمي وبحرها من المناهيم العاطفية والمتعصبة التي تروج لها وتبناها الطبقات البرجوازية والرجعية ويتوى من حركة الطبقة العاملة العربية المناضلة من اجل الاشتراكية كما بغوي من حركة الطبقة العاملة العالمية المناهضة للاستعمار والاستغلال وقهر الشعوب .

والوحدة العربية من ناحية اخرى يمكن ان تتحقق اذا نضجت عواملها الذاتية وفي مقدمتها اتحاد القوى الثورية في داخل كل بلد عربي وعلى نطاق البلدان العربية . وهنا لا بد من اعمار الخصائص المميزة لكل بلد ومؤسساته ومقاليد ، كما لا بد من نبذ الاتجاه البائع الصرر والذي يسمى لفرض اشكال معينة من الوحدة او يتعصب لتجارب معينها .

وفي طريق التحرر من النفوذ الاستعماري وتنمية قوى الثورة الاجتماعية يضع شعبنا وحزبنا مركزا خاصا للجمهورية العربية المتحدة . ان ارتباط بلادنا بالثورة العربية هو في المقام الاول ارتباط الثورة السودانية بالثورة في الجمهورية العربية المتحدة . ولذلك فالوحدة على اسس الحرية والتقدم والاشتراكية بين الشعب السوداني والشعب المصري هي طريق شعبنا للمساهمة في انجاز الوحدة العربية بمحتواها الجديد .

واعتمادا على هذه الماهيم ، ظل الحزب الشيوعي السوداني يناضل في كل القضايا المشتركة بين الشعوب العربية من دعم لثورة الجزائر ودفاع عن الانظمة التقدمية العربية ورمع شعار وحدة قوى الثورة العربية وطرح لقضية الشعب الفلسطيني . الخ . . . ويمكن القول ان النضال من اجل ارتباط شعبنا بالثورة العربية والدعوة الى الوحدة العربية مفاهيمها الثورية التقدمية يادر به حزبنا ، وان هذه

من اجل ارجيل ارجيل شمسنا بالثورة العربية
الراية نقيحة لذلك قد تسلمتها في السودان بعد الاستقلال الجماهير الثورية .
ان بلادنا تدخل عمليا معترك حركة التحرر العربية وهذا يقتضي ان تنطلق من
اعتبارات واضحة .

ان تقارب السودان على النطاق الاممي مع الانظمة التقدمية العربية يجب ان
يستهدف تطوير الثورة السودانية ونجاحها في البقاء وفي استكمال مهامها الديمقراطية
بطريقة حاسمة .

ينبغي ان يصح هذا التقارب اعتبارا خاصا لوضع السودان الذي يتكون من
قوميات عربية ورتجية وغيرها ، وان يساعد في توحيد بلادنا وفي تهوصها للقيام بدورها
بين حركة التحرر الوطني الافريقية . وقد توصلنا عبر نضالنا المتنوع مع سائر اقسام
الحركة الثورية في بلادنا الى صيغة سليمة لهذا الدور التاريخي المزدوج :

ا - ان خبر ما يقدمه السودان للثورة العربية هو سودان موحد محرر من
النفوذ الاستعماري ، ومكمل المقومات كقطر ثوري ديمقراطي .

ب - ان السودان يمكن ان يلعب دورا خاصا في ايجاد صيغة انسانية وثورية
للحالف بين حركة التحرر العربية والافريقية وتحطيم الحاجز النظري الذي فرضه
الاستعماريون شمال الصحراء وجنوبها .

ان الحركة الثورية في بلادنا ليست لها عداوات ونعصبات ضد الحركات الثورية
في البلدان العربية الاخرى من عثيين وجزائريين وقوميين عرب . الخ . . ولذلك فان
اي تقارب يدخله السودان ينبغي الا يكون في صورة محور يقام في وجه قوى تقدمية
عربية اخرى .

ان وحده كل القوى الثورية العربية وتلاحمها ، وتقارب كل الانظمة التقدمية
وتلاحمها بسوحه في الظروف الراهنة ضغوط الاستعمار حديثه وقديمه وكذلك ضغوط
اعوانه لقرملة الثورة العربية وبصيبتها . وتستوجب ايضا مهام النضال لتصفية
الوجود الاسرائيلي والاستعماري في الارض العربية . ان الوحدة والتلاحم بين الانظمة
التقدمية كلها يعدان اكثر الحاجا وذلك سعيرا لسيودها ضد مخططات الثورة المضادة
وضمانا لمواصلة تقدمها واجارا لمهامها .

ان اصرارنا على تأكيد هذه المنطلقات والاعتبارات والتمسك بها يمليه حرصنا
البالغ على ضرورة الاقترب من قضية الوحدة ، وخاصة جوانبها العملية بعد دراسة
مقائية وذلك حتى لا تتعرض قضية الوحدة لانتكاسة اخرى .

ان اعداء الثورة مترصدون ومن خلال ثغره او نقطة ضعف يمكن ان يعيدوا
مكسة النضال ١٩٦١ وم، سبقها وصحبها ونلناها من معارك تصفية بين الفصائل
الثورية ومن استنزاف طاقات الثورة التي كان يمكن ان توجه ضد العدو ومن اهل
التمسك .

واستنادا الى كل هذا فاننا اذ نعبّر عن وجهة نظرنا بصراحة ووضوح تأمين في
هذه المسبة مانا بحوطا من الانتكاسة لمجموع نضال سيدناه في بلادنا بجهود مضنية
وصبورة ، وشاركتنا في تشييده جماهير واسعة . نحن نرى ان الاتحاد بين السودان
ومصر ولسا طبعي وممكن التحقيق اذا توافرت له العوامل التي ذكرناها . فهي
بلدان متجاورة وترتبطها علائق تاريخية قديمة . وتحالف هذه البلدان في صيغة سليمة
يستطيع ان يدعم ثوراتها امام قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية وان يجمع
امكاناتها للسير على طريق التقدم الاجتماعي كما يستطيع ان يدعم موقف الجمهورية

العربية المتحدة على خط المواجهة مع «إسرائيل» وأن يهيء ظروفها أفضل لتصديعة مواقع النفوذ الاستعماري في كل الأرض العربية .

ولكننا نعتقد أن الاتحاد الذي أعلن في القاهرة لا يكتل لهذه الأهداف أن تتحقق ويحتوي على عناصر تضر بقضية الوحدة العربية ضرراً بليغاً .

أولاً - نحن نرى أن إعلان الاتحاد ، ذلك القرار الخطير البعيد الأثر على شعوب الدول الثلاث قد اتخذ دون استشارة أي من تلك الشعوب ، ناهيك عن موافقتها وهذا في رأينا خطأ جسيم يمكن أن يؤدي إلى بلبلة الجماهير ، وإلى تقوية مراكز النشاط المعادي للثورة في بلادنا . فاستقلال بلادنا حديث ، وكان مرتبطاً بالصراع ضد البرجوازية والانتطاع . وقد ترسبت عملياً بين أقسام واسعة من الجماهير مخاوف وتعميمات مختلفة في قضية العلاقات المصرية - السودانية . وليس هذا قريباً في بلد تشكل طبيعته من المنهج الصغير خلية التعميم القومي .

ونحن لا نفكر هذا الواقع استسلاماً له . فالمشهود به أن الحزب الشيوعي والحركة الثورية ناضلاً بلا هوادة في سبيل القضاء عليه ، ولكنهما ما استطاعا أن يؤثرنا فكرب لصالح الوحدة العربية إلا بين أقسام من الجماهير المتقدمة ، وينبغي

القول أن هذا الواقع لم يتغير بالدرجة التي يصبح معها السير في تطبيق الاتحاد أمراً معبراً عن رغبة الشعب وهذا يؤكد الهجوم والسلبية التي قابل بها شعبنا إعلان الاتحاد .

وفي هذا الصدد ينبغي أن نذكر قولة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في خطابه مساء ٢٨ مايو (أيار) ١٩٧٠ في استاد الخرطوم :

« يجب علينا قبل أن نتخذ أي خطوة أن نعرضها على الشعب بتنظيمات -ه السياسية . وهذا هو الدرس الذي أخذناه بعد انفصال الوحدة رائدة سنة ١٩٥٨ . يجب أن تكون الشعوب على وعي كامل بكل خطوة نتخذها ، وقد اتفقتنا اليوم حين اجتمعنا نحن رؤساء الدول الثلاث على ألا نأخذ أي خطوة قبل أن نناقشها شعبياً وجماهيرياً في كل بلد من البلدان الثلاثة وبواسطة الجماهير » .

ثانياً - نحن نرى أن هذا القرار قد اتخذ قبل نضج العوامل اللازمة لانجازه ، سواء منها العوامل الموضوعية (أنجاز التحولات الاجتماعية الثورية) أو الذاتية. وفي مقدمتها وحدة القوى الثورية من داخل كل بلد . والكل يعلم أن ذلك كان السبب الأساسي والجوهري في فشل الوحدة بين مصر وسوريا ودفع الرئيس جمال عبد الناصر لإعلان قرارات يوليو (تموز) الاشتراكية .

لنفي بلادنا ما زالت الثورة تخطو خطواتها الأولى لانجاز المهام الوطنية الديمقراطية ، وما زالت لاعداء الثورة برغم الضربات التي تلقوها ، مواقعهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وقوى الثورة لم تتحد بعد وهي في سبيل البحث عن صيغة لوحدها .

وفي مصر ما زالت بعض قضايا الثورة الأساسية تنتظر الانجاز ، (على سبيل المثال : الإصلاح الزراعي الجذري لصالح الأغلبية الكبرى من الفلاحين الفقراء المعتمين ، وديمقراطية الحياة السياسية) . أما ليبيا فاتها لم تتحرر حتى الآن من قبضة الاستغلال الاستعماري المتمثل بصورة رئيسية في شركات البترول ، ولم تنضج بعد الاتجاهات الاجتماعية للثورة فيها ، مما يعكس المستوى المتخلف للحركة الثورية هناك .

ومن هذا يتضح ان هناك تفاوتاً كبيراً وملحوظاً في مستويات تطور الحركة الثورية وانجازاتها في البلدان الثلاثة ينمكس في :
ا - التحولات الاجتماعية الديمقراطية .

ب - تنظيم الجماهير . فبينما توجد في السودان حركة ديمقراطية منظمة اصيلة وعميقة الحذور ذات كيان مستقل مستمد من سند الجماهير ، لا نجد في ليبيا ايسة تنظيمات جماهيرية ، ونجد في مصر تنظيمات تسيطر عليها العناصر اليمينية والانتهازية التي يضعها على رأس جهاز الدولة البيروقراطي .

ج - السياسة الخارجية . فبينما استطاع السودان ان يخترق سياج الحباد بين المعسكرين بمفهومه القديم وان يقيم علاقات صداقة متينة وحقيقية مع المعسكر الاشتراكي ، الامر الذي يعكس اصالة الحركة الثورية السودانية والتي تبقت منذ وقت طويل مفهوما حول وجود السودان جزءاً من المعسكر الثوري العالمي المناهض للاستعمار ، نجد ان السياسة الخارجية المصرية لا تزال لها تحفظات تنقل حركتها في هذا المضمار ، ونجد ايضا ان ليبيا لا تزال حتى الان اسيرة علاقات ما قبل الثورة وتحتمط بعلاقاتها مع الولايات المتحدة والمانيا الغربية وتحفظ في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وترفض الاعتراف بالمانيا الديمقراطية والصين الشعبية وبلدان اشتراكية اخرى .

(كثرت الوثيقة قبل اشهر من اعتراف ليبيا بالصين)

ثالثاً - اننا نرى ان المنطلقات الفكرية وراء اتحاق القاهرة تمثل فرضاً لايدولوجية معينة لا يمكن ان تعبر عن مجموع الحركة الثورية في بلادنا . فبرغم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للنظام التقدمي في مصر الا انه يعاني من نواقص وسلبات خطيرة تتمثل في :

ـ عدم وجود حزب ثوري طليعي مسلح بالنظرية العلمية وقادر على تفهم قوانين تطور الثورة الاجتماعية وعلى تطبيقها في قيادة الثورة .

ـ ضعف التنظيم السياسي العام ، الاتحاد الاشتراكي) ، ومشله في تعبئة الجماهير حول قضايا الثورة ، وفقدائه الروح النضالية .

ح - طغيان جهاز الدولة البيروقراطي الذي شكل ويشكل عائقاً دون انطلاق الثورة بحرماته من مساهمة الجماهير بصورة معالة في ادارة شؤون الحكم والانتاج ، وهو المسؤول عن اضعاف القدرة النضالية للنظام وتمريضه له للهزيمة في يونيو (حرب ٥ حزيران ١٩٦٧) .

د - يحتل موقعا حاسما في الجهاز البيروقراطي اقسامه المختصة بالامن والتي طلت برغم ثورة ٢٣ يوليو جهازا معاديا للديمقراطية والتقدم داخل مصر وخارجها .
هـ - النعصب حيال الماركسية .

اننا نرى مرض هذه الابدولوجية سيشكل عنصرا سلبيا على مجرى تطور الثورة في بلادنا يؤدي الى تجييدها ويعتمد بها عن الانجاز الشامل لمهام المرحلة الوطنية الديمقراطية .

رابعاً - اننا نرى اتحاق القاهرة كما قدم له من منطلقات فكرية ، يعبر عن اقامة محور له اماقه وخطة عمله الميرة . وفي هذا الصدد ينمى القول ان الحركة الثورية في بلادنا استطاعت ان تقوم بدور بارز واصيل داخل اطار الحركة الثورية العربية في التقريب بين فصائلها المختلفة وفي رمع شعار وحدتها ولذلك لم يكن غريبا ان تحظى بين هذه الحركة بتقدير عال وسط الفصائل الثورية في مختلف البلدان العربية . وهذا

رهيب ثمين يؤهل السودان الرسمي والشعبي لكيما يأخذ على عاتقه مهمة التقريب بين الانظمة التقدمية والجماهير الشعبية العربية .

ولكن وجود السودان طرفا في محور يتخذ اطرافه الاخرى موقفا معينا ضد بعض النظم التقدمية العربية وسد معص الفصائل الثورية العربية يؤدي الى عزله عن تلك النظم والفصائل ويعوق المهمة الرئيسية والمتمة في وجه التصعيد المستمر من جانب الصهيونية والامريالية لعدوانها الاثم ، وهي تلاحم كل قوى الثورة العربية بلا استثناء .

خامسا - برغم التباين بين ما نشر حول اتفاق الدول الثلاث في صحف القاهرة والخرطوم ، وبرغم غموض مهام اللجان المقترحة فاننا نلاحظ ان صحيفة « الاهرام » مثلا ذكرت ان مهمة القيادة الثلاثية « تنسيق السياسة الخارجية للدول الثلاث وتنسيق سياستها الداخلية الخاصة بالتنظيمات الشعبية في كل منها » اننا نرى ان التنظيمات الشعبية في كل بلد تنبع من خصائصه وظروفه وتقاليد الميرة ، ولا يمكن ان يكون للتنسيق هنا اي معنى سوى التفرغ على هذه الخصائص والظروف والتقاليد وفرض صيغة واحدة تعمم على البلدان الثلاثة . وهذا في راينا يلحق ابلغ الضرر بكيان هذه التنظيمات وتطورها .

ونود ان نعرض بصفة خاصة لما جاء في خطة العمل من انشاء مجلس للامن القومي . نرغم ادراكنا لضرورة التنسيق في هذه الظروف بين الاجهزة العسكرية ، الا اننا لا بد ان نحذر من الطبيعة غير الديمقراطية لجهاز الدولة في مصر . كما لا بد ان ننبه الى ان التنسيق مع (اجهزة الامن) المصريه يضر بحركة الثورة في السودان والتي في امكانها ان تسير في طريق ديمقراطي يستند على الجماهير الواسعة دون الاعتماد على اجهزة القمع كما هو الحال في مصر .

وفي ضوء كل هذه الملاحظات ، فاننا نرى ان اعلان قيام الاتحاد بين البلدان الثلاثة متقرب عليه نتائج ضارة بتطور الثورة في بلادنا وبمستقبل الوحدة العربية فيها .

ان اتخاذ هذا القرار قس اعشاره الجماهير وخذ حذقها وقبل تصوح العوامل الموضوعية والذاتية الاربعة لنجاحه يتجاهل دون حبر دروس تجربة الوحدة المصرية - السورية والتي لخصها الرئيس الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والعديد من الثوريين العرب ، بالإضافة الى مصلباته الاخرى والتي عددها ثمانية يتجاهل حقائق الوضع في بلادنا وفي وقت لم تصبح فيه ، لوحدية رغبة شعبية وما زالت الغلبة للجماهير منظر اليها يتشت وحذر . اسأ نرى ان هذا استجمل يضع في يد اعداء الثورة الداخلين والخارجين سلاحا يمكنهم ان يستخدموه لا لضرب الاتحاد وحسب وانجا بالدرجة الاولى لضرب الثورة والنظام استعدي القائم في بلادنا .

ونحن ما زلنا عند موقفنا من أن الشكل الامثل للعلاقة بين البلدان الثلاثة في الظروف الراهنة هو التنسيق والتحالف في ما بينها في مجالات الاقتصادية والثقافية وفي حقل السياسة الخارجية . ان هذا التحالف يمكن ان يلبي احتياجات الضال لموجة شكال الاستعمار المتمثلة في الضغوط الاقتصادية والعسكرية والسياسية ولموجة انصار الرجعي ، كما يمكن ان يلبي احتياجات التعاون الملمر في حل قضايا التنمية وتطور لاجتماعي الديمقراطي في داخل كل بلد . ان هذا التحالف يمكن ان يتطور في المستقبل وباقرب المستم الى اشكال مختلفة من الاتحاد السياسي ثم الى وحدة في المستقبل الاشتراكي لشعوب هذه البلدان .

ويعتمد النجاح في الدعم المضطرد لهذا التحالف السياسي وحل المشاكل الوطنية والقومية التي

تنشأ خلال ممارسته على وحدة القوى الثورية ويزيد دورها في الحركة الشعبية ، تلك الوحدة التي تتحقق وتعمرر بالتطبيع بسيم لدى الديمقراطية الثورية والاعتراف بالدور المستقل للطبقة العاملة وتعظيماتها طبقية لمسقة وعلى رأسها حربها الشيوعي ، وبالتحني عن مواقف التحفظ وراء الماركسية والتي تنزلق - كما في حالة النقطة اليميني - الى موقع النعد للشيوعية . بتطبيع الديمقراطية الثورية يمكن قيام تحالف امتن بين القوى الثورية في كل بلد حسب ظروفه السياسية ومؤسسته الصقية كأساس لوجدة هذه القوى على نطاق البلدان الثلاثة ،

واستنادا الى كل ما قدمنا فاننا ندعو الى طرح موضوع الاتحاد بين البلدان الثلاثة للاستفتاء الشعبي بعد مناقشة جماهيرية واسعة وحررة . فهذا هو الطريق الوحيد للتعرف على رغبة الشعب ولضمان وحدته حول هذه القضية الحيوية ولتمويت الفرصة على الاستعمار والرجعية المتربسين بثورتنا .
اننا ندعو الجماهير الثورية الى التيقظ في هذه الظروف في وجه كل محاولة من جانب الرجعية والاستعمار لاثارة النعرات والتعصبات القومية الضيقة والتي ليست سوى ستار لمعاداتها للثورة وللسميلة التقليدية .

الحزب الشيوعي السوداني

١٣ - ١١ - ١٩٧٠

فهرست

تقديم : استراتيجيه الدورة الوطنية الديمقراطية السودانية
مدخل : نحو ثورة وطنية جديدة في السودان

المقسم الاول :
وثيقة « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » —
التقرير العام المجازي في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني
— اكتوبر ١٩٦٧ ...
الجزء الاول من الوثيقة : قضايا معاصرة
الباب الاول :
الوضع الدولي :

- ١ — روح عصرنا
- ٢ — جبهة واحدة ضد الاجبرالية
- ٣ — أزمة الرأسمالية العالمية
- ٤ — انتقاسات في المعسكر الراسمالي
- ٥ — الثورة المضادة .. والتعويض السلمي
- ٦ — شكل واحد لتقدم الثورة ؟

الباب الثاني

العالم العربي :

- ١ — حركة التحرر العربية تواجه قضية الثورة الاجتماعية
- ٢ — الوحدة العربية وخصومها الجدد
- ٣ — اتحاد القوى الثورية العربية
- ٤ — الوجود الاسرائيلي
- ٥ — دور الديمقراطيين الثوريين
- ٦ — تغييرات داخل حركة التحرر الوطني العالمية
- ٧ — الثورة المضادة

المقسم الثاني :

استراتيجية الدورة الوطنية الديمقراطية السودانية
— « ١٩٦٧ — ١٩٧٠ » —
الجزء الثاني من الوثيقة : قضايا الثورة السودانية

الباب الاول :

الحركة السياسية تواجه مهام ما بعد الاستقلال

- ١ - عجز القوى التقليدية
- ٢ - تجارب هامة تحت الحكم العسكري :
 - أ - البروقراطية ضد حركة الشعب
 - ب - منهج التنمية الاقتصادية
 - ج - نمو العلاقات الاقتصادية
 - د - صرف القوات المسلحة عن دورها الوطني
 - هـ - ضعف البرجوازية
- ٣ - نقائص في عمل الحزب الشيوعي
- ٤ - موضع أكتوبر في مجرى حركتنا :
 - أ - أنهاك القوى الديمقراطية
 - ب - لم تنطلق الطاقات الوطنية
 - ج - ... والابتداء على مصالح البين
- ٥ - أكتوبر والنضال في سبيل الديمقراطية :
 - أ - عناصر الضعف
 - ب - الانتكاسة باسم الديمقراطية الليبرالية
- ٦ - الصراع بين الثورة والثورة المضادة :
 - أ - تحت ظل سلطة تعادي الثورة
 - ب - ضد اليأس والمغامرين
 - ج - أكتوبر فترة جديدة .. وليس مرحلة جديدة
- ٧ - توسيع الحركة الثورية وتفعيلها
- ٨ - قدرات النظام البرلماني

الباب الثاني

- ١ - الجبهة الوطنية الديمقراطية :
 - أ - تصورات خاطئة
 - ب - قوى اليسار
- ٢ - تأهيل الحزب الشيوعي للقيام بدوره التاريخي :
 - أ - عمل مكثي دائم .. لتقوية الحزب الشيوعي
 - ب - الرجعية تزيف الدين
 - ج - تنقية حياة الحزب الداخلية واجب ازاء مستقبل الثورة
 - د - نمو الحزب اعتمادا على العلم والتخطيط
- ٣ - التطبيق الخلاق والمستقل للماركسية

القسم الثالث

صراع الحزب الاول ضد المرتدين اليمينيين الانقساميين وشريحة
٢٥ مايو ١٩٦٩ العسكرية البرجوازية الصغيرة الانقلابية اليمينية.

الباب الاول

وثيقة : الخطاب الدوري رقم « ١ » من اللجنة المركزية لاعضاء
الحزب بتاريخ ٢٥ مايو - ايار - ١٩٦٩

الباب الثاني

جزء من وثيقة الرفيق عبد الخالق محجوب المقدمة للمؤتمر التداولي
لكادر الحزب عن خلفية موقف التيار الانتهازي اليميني الانقشامي،
وتحديد الديمقراطيين الثوريين والازمة الثورية والعمل المسلح،
وطبيعة السلطة الانقلابية الجديدة - ١٩٧٠

الباب الثالث

وثيقة المؤتمر التداولي لكادر الحزب - اغسطس - اب ١٩٧٠
الى تقديم مصري - مطلع عام ١٩٧١

الباب الرابع

وثيقة اعمال اللجنة المركزية للحزب - دورة اكتوبر - تشرين -
الاول - ١٩٧٠

الباب الخامس

وثيقة : بيان اللجنة المركزية للحزب حول ميثاق طرابلس « الاتحاد
الثلاثي » وقضية الوحدة العربية - نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٠

« أن مهمة تجميع القوى ومراكمة الطاقات الثورية وتنظيم الجماهير واستقرار عمل الحزب يوما يعيط بكل هذا من صعوبات هائلة لا سبيل الى نكرانها أو التقليل منها ، تضع امام الحزب الشيوعي السوداني تحديات كبرى وعميقة في جبهة العمل الفكري لتطور الثورة السودانية ، ان يشفع لنا هنا اسلوب الإثارة العامة أو نشاط محدود تقوم به لجان الحزب المتخصصة ، هذا التحدي يواجه عموم الحزب والقوى الديمقراطية ، علينا ان لا نستعين بأي اجراء تتفذه السلطة في ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وجهاز الدولة ، جو المعارضة العام مجهما تعاضم لن يخلق وهذه البرنامج ————— التغيير ، ولن يقوي وهذه عود الحركة الثورية ، فالصراع الاجتماعي قد اكتسب اعماق وافاق جديدة ، وتطلب مستويات جديدة في الفكر والقيادة واساليب العمل ، وجماهير الطبقة العاملة والشعب اختزلت من التجارب والدروس ————— الكثير ، وينفس المستوى فهي تطلب من الحزب الشيوعي ان يتصدى لقيادة العمل الثوري وبناء التحالف الوطني الديمقراطي ، الثقة بالشعب لا تعني التلقائية ، والصراع في نهاية الامر تحكمه مصالح واهداف وافكار — امسا انتصار لطريق التنمية الرأسمالية ، واما انتصار للطريق الوطني الديمقراطي ، وهذا يعني في الجبهة الفكرية ما لخصه ف.أ. لينين : « اما ايدولوجية اشتراكية — اي شيوعية ، او ايدولوجية برجوازية ، فالاشتاتية لم تخلق ايدولوجية ثالثة ، واي ايهال او اصعاف او استرخاء في نشر الايدولوجية الاشتراكية وتطويرها يعني تقوية الايدولوجية البرجوازية » .

« علينا ان نأخذ الفسنا بالشددة في الجبهة الفكرية لتطوير تكتيكاتنا ، وندين فيها معين لا ينضب فيما تركه سكرتير عام حزينا عبد الخالق من تراث ولنا في نشاطه الفكري الخصب مثال يحتذى ، فقد كان دائما يضع الفكر الماركسي في دوضع الهجوم حتى عندما تنحدر الحركة الثورية الى قاع التراجع والحذر وتحيط بها سحب الهزائم ، لنواصل بنفس الامانة والاصرار هذا التقليد الثوري الاصيل في عمل حزينا — القلب النابض لحركة الجماهير الوطنية الديمقراطية وهي تجمع صفوفها وتفرض ارادتها وتوسع ميدان نشاطها وتراكم طاقاتها للاطاحة بنظام الردة العميل » .

نوفمبر - ديسمبر ١٩٧١ سكرتارية اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوداني